

مجلة



السنة التاسعة

العدد ٣٥

رجب

شعبان

رمضان

١٤٠٣ هـ

في هذا العدد :

- الحركات الإسلامية والعنف
- الشباب من الاغتراب إلى البناء
- أسلمة المعارف العلمية الحديثة
- حقوق المتهم في الإسلام
- الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المزابحة
- الإجهاض في الدين والطب والقانون
- المبادئ الشرعية للتطبيب والعلاج
- المرأة في الإسلام - بليوجرافيا

مجلة

المسلم المعاصر

مجلة فصلية فكرية
تعالج شؤون الحياة المعاصرة
في ضوء الشريعة الإسلامية

السنة التاسعة

العدد ٣٥

رجب ١٤٠٣ هـ

شعبان

رمضان

مايو ١٩٨٣ م

يونيو

يوليو

تقديراً

مؤسسة المسلم المعاصر

بيروت - لبنان

صاحب الامتياز

ورئيس التحرير المسؤول

الدكتور جمال الدين عطية

مراسلات التحرير

Dr. Gamal Attia

ISLAMIC BANKING SYSTEM

25, Côte d'Eich - Tel: 474036

1450 LUXEMBOURG

مراسلات التوزيع والاشتراكات

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع

صرب ٢٨٥٧ ، الصفاة - الكويت

تلفون : ٤١٤٢٢٠ - برقية : دار بحوث

شحن العدد في

لبنان ٧ ليرات	الكويت ٧٥٠ فلساً
الإمارات ١٠ دراهم	البحرين ١ دينار
السعودية ١٠ ريالاً	العراق ١ دينار
سوريا ٧ ليرات	الأردن ١ دينار
السودان ٤٠ قرشاً	مصر ٤٠ قرشاً
تونس ١ دينار	المغرب ١٠ دراهم
اليمن ١٠ ريالاً	ليبيا ١ دينار
امريكا ٤ دولاراً	انجلترا ١٠٥٠ جنيه

كلمة التحرير

-
- * تلکسوب .. أو نفق د . جمال الدين عطية ٥
-

أبحاث

-
- * الحركات الإسلامية والعنف د . محمد رضا محرم ٩
-
- * الشباب من الاغتراب إلى البناء د . عبد العزيز كامل ١٩
-
- * أسلمة المعارف العلمية الحديثة م أ . قاضي ٣٥
-
- * حقوق المتهم في الإسلام خلال مرحلة التحقيق د . طه جابر فياض ٤٥
-
- * الاستثمار اللاهوي في نطاق عقد المراجعة د . حسن عبد الله الأمين ٦٩
-
- * الاجهاض في الدين والطب والقانون د . حسان جحوت ٩٣
-
- * المبادئ الشرعية للتطبيب والعلاج د . عبد الستار أبو غدة* ١٠٥
-

حوار

-
- * العزلة والحضارة ؛ ملاحظات وتساؤلات د . محمد كمال الدين إمام ١١٧
-

محتويات العدد

نقد كتب

* ملاحظات حول دليل الكتاب الإسلامي — د. عبد التواب شرف الدين ١٢٣

خدمات مكتبية

* دليل الباحث في « المرأة في الإسلام » محيي الدين عطية ١٢٧

مؤتمرات

* تقرير عن حلقة رعاية الطفولة في الإسلام — أبو ظبي ١٤٥

* ندوة المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية — الرياض ١٥٣

* توصيات المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي — الكويت ١٥٧

تقارير

* بيت التمويل الكويتي ١٦١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تلسكوب

أو.....نفق

— لسبب لا أستطيع الجزم به — قد يكون المخطط الاستعماري الصهيوني التبشيري الاستشراقي ... الخ كما يحلو للبعض أن يعلل به الأمور ، وقد يكون ببساطة الجهل بسنن الكون والحياة والفهم الملتوي لرسالة السماء ، وقد يكون لغير ذلك من الأسباب — بدور اهتمام المسلمين حول الجانب التاريخي من القضايا الانسانية التي وجهت العناية الالهية — عبر رسالات الأديان المختلفة — الاهتمام إلى إيجاد الحلول المناسبة لها بتحكيم القيم الخلقية وأعمال الفكر وصدق العزيمة والعمل والكفاح ...

— ما أكثر المداد الذي يراق — بل والدماء أحيانا — لتسجيل اسهام المسلمين السابقين في حل القضايا الانسانية في الماضي ، وما أقل ما يسهم به مسلمو اليوم في حل قضايا الساعة ..

— يكتبون عن الجهاد ، ولا يهتمون بقضايا تحرير الأمم والشعوب المستعمرة من القوى العالمية أو المستغلة لحكامها المستبدين ، ولا تستشيرهم قضايا حقوق الانسان المهذرة في كل مكان ..

— يكتبون عن الزكاة ولا يدرسون نظم العدالة الضريبية والتأمينات الاجتماعية والخدمات العامة التي تتسابق الدول في تطويرها وبسط ظلها ...

— يكتبون عن الربا ، ولا يبحثون في أزمة النقد العالمية ومشكلة الديون الدولية وحرية الفوائض النفطية ...

— يكتبون عن المرأة والطلاق وتعدد الزوجات ، ولا ترى لهم إسهاما في حل القضايا المعاصرة للمرأة والطفولة والشباب أو متابعة للحركات التي تعمل للإصلاح أو للفساد في هذه المجالات

— يبحثون في فكر المعتزلة والأشاعرة والصوفية والباطنية ولا تثير فيهم الأفكار الالحادية والوجودية والماركسية التي تغزو العقول اليوم — أي اهتمام ببحثها ومناقشتها ومتابعة حركتها وانتشارها ...

— يكتبون في المضاربة والمراجحة وفي الحدود والتعازير وفي الحسبة والمظالم .. الخ ولا يعتبرون ما استحدث من عقود المعاملات والجرائم والعقوبات ونظم الرقابة الادارية والمحاكم الدستورية والقضاء المستعجل وشرطة الآداب والسياحة ... الخ جديرا بإسهامهم ولو من باب المصالح المرسله وتغير الأحكام بتغير الأزمان ...

— يكتبون في الدعوة والداعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أما فنون الدعاية والاعلام الحديثة ووسائل الاتصال الجماعية وإمكانات شراء أو تأجير محطات تلفزيونية وإذاعية حرة (غير حكومية) ناهيك عن الصحافة والنشر بأساليبها المتطورة فليس لهم في هذا الميدان سوى دور « الاسهام السلبي » بالقراءة والمشاهدة والاستماع ...

— وحالهم في « الماديات » ليس أحسن حفظاً من حالهم في « الانسانيات » فغيرهم ينتج ويصنع وهم يشترون ويستهلكون ، وأكثرهم ذكاء التجار والوسطاء والوكلاء الذين يروجون لمنتجات الآخرين في بلادهم ، وبذلك يظل دور « الشمال » الغني هو الإنتاج ودور « الجنوب » الفقير هو الاستهلاك ، ويستمر الحوار بينهما للمحافظة على هذه المعادلة الظالمة العادلة ...

— وباختصار شديد فالمسلمون « المعاصرون » حاضرون إذا ذكر التاريخ وغائبون إذا أثبتت أي قضية « معاصرة » فنزع السلاح وغزو الفضاء وتلوث البيئة والانفجار السكاني والمجاعات والحروب والثورات والانقلابات مادة للتسلية وطرائف تزين الصحف والمجلات للدلالة على معاشتها للعصر ولو من خلال التلسكوب الحضاري أو نفق الزمن الذي يصل المسلمين « المعاصرين » بأواخر القرن العشرين

— ولا ينفي هذا التعميم — والحكم دائماً للغالبية — دور القلة الواعية الرائدة من المسلمين التي تسهم — وعلى أعلى المستويات العالمية أحياناً — في مسيرة الحضارة المعاصرة ، وإن كانت تعتبر نفسها أحياناً — أو يعتبرها عامة المسلمين — تنشط خارج إطار العمل الإسلامي ، والحقيقة أن هذا الاسهام هو في صميم العمل المطلوب من نخبة المسلمين وعامتهم ...

د. جمال الدين عطية

أبحاث

الحركات الإسلامية والعنف

د . محمد رضا محرم

أستاذ بكلية الهندسة — جامعة الأزهر — القاهرة

سبيل المثال : « ولا مناص من اعتبار « اسلام العنف » متمثلاً في النماط بينة الاختلاف من القادة المسلمين ، مع تمييز ثلاثة أنواع من بينها على الأقل فهناك ابتداء محترفو السياسة ، العلمانيون في الأساس ، والمتغربون غير الاسلاميين ، والذين يستغرون الحيوية الباقية من قوة الاسلام لتحقيق أهدافهم السياسية ، وهؤلاء يمكن تسميتهم « الاستغلاليون » . (Exploiters)

ويتكون النوع الثاني من رجال الدين الذين يمكن إعادة تصنيفهم الى مجموعتين . فهناك رجال الدين المؤسسي من العلماء والشيوخ وآيات الله النشطين سياسياً ، مثلما هناك النوع الآخر من رجال الطرق الذين لا يزال لهم نفوذ سياسي في بعض الأقطار بسبب غيباتهم الصوفية التي تبقى لهم تأثيرات على الجماهير . والقسم الأول من هذا النوع هم المقلدون (السلفيون — Reiterators) الذين يرون الكفاية في العودة الى القرآن للأخذ عنه ولتنفيذ تعاليمه حرفياً . أما النوع الثالث الأشد خطورة لاسلام العنف فيتمثل في هؤلاء الرجال الذين هم ليسوا محترفي سياسة وليسوا رجال دين ، ولكنهم يتوجهون سياسياً من أجل تنفيذ مثالياتهم الاسلامية في الحياة العامة ، وهؤلاء هم المجددون (Rethinkers) الذين يبتغون الوصول الى تحقيق هدفهم الصعب ألا وهو إعادة التفكير في الاسلام على أسس عصرية .

جاء سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ووصول آيات الله الى الحكم ، في فبراير ١٩٧٩م ، مفاجأة للغرب ، وللأمريكيين على وجه التحديد . وقد وقعت المفاجأة صاعقة ، رغم الوجود الغربي الطويل في إيران ، ورغم الوجود الأمريكي المكثف فيها والمدعوم بأجهزة الاستخبارات المركزة الأسطورية السمعة ، في المرحلة غير القصيرة من حكم الشاهنشاهات . وقد كشفت ردود الفعل الغربية ، والأمريكية منها على وجه التحديد ، عن قصور الفهم الغربي عن ادراك الأبعاد الحقيقية للديناميكيات التغيير الاجتماعي في المنطقة ولدور التأثيرات الاسلامية فيها على وجه الخصوص . وفي إطار تعقب أسباب وأبعاد المأساة التي طالت الوجود الغربي / الأمريكي في المنطقة ، كان الالتفات عنيفاً الى الظاهرة الاسلامية ، وكان التركيز عليها حاداً . ونشط في الغرب الحديث عن الاسلام المسلح أو الاسلام المقاتل أو اسلام العنف (Militant Islam) ، أي الترجمات نشاء (١) . وبدأ المصطلح يحتل مكانة بارزة في أدبيات الغرب الموجهة لدراسة وفهم التغييرات التي تجري في المنطقة العربية / الاسلامية . غير أن تداول المصطلح قد رافقه الكثير من اللبس وسوء الفهم ، مما يكشف عن قصور واختلال الادراك الغربي للور الظاهرة الاسلامية في التأثير على مجريات الأمور في المنطقة . ففي كتاب عنوانه « اسلام العنف » صدر مبكراً عقب نجاح الثورة الايرانية ، لمؤلفه « جودفري جانسن » نقرأ النص التالي (٢) ، على

ووفقاً لفهم « جانسن » فإنه ينسب الى النوع الأول كل من محمد علي جناح مؤسس دولة باكستان ، وأيوب خان وضياء الحق (قادة انقلابات عسكرية) ، وكذلك محمد علي بوتو رئيس باكستان الأسبق ، ثم الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات . أما النوعية الثانية ، وعلى وجه التحديد رجال الدين المؤسّس . فتضم حركة نهضة العلماء في اندونيسيا ، وجماعة علماء الاسلام وكذلك جماعة علماء الباكستان في باكستان ، ثم شيوخ الأزهر بمصر ، ورابطة علماء المغرب بمراكش ، وأخيرا العلماء في أقطار مثل السعودية التي تعلن انها دولة اسلامية . وتضم هذه النوعية أيضا آيات الله في إيران ، رغم خصوصية هؤلاء يذبه ج . هـ جانسن اليها . أما النوعية الثالثة ، أي المجددون ، فينسب اليهم الاخوان المسلمين في مصر ، وحزب التحرير الاسلامي في الأردن ، والجماعة الاسلامية التي أسسها المورودي في باكستان ، وحزب ماشوعي في أندونيسيا ، وجماعة علال الفاسي في المغرب ، وحركة تحرير إيران برئاسة مهدي بازرجان وكذلك مجاهدي خلق في إيران ، ومع بعض التحفظ لبيبا تحت قيادة العقيد القذافي . ومظاهر القصور والخلط والتشوش التي تعتور هذا التصنيف المتقدم ، من الأمور البينة أمام القارئ العربي / المسلم . وماكنا نستهدف من تقديمه غير بيان نوعية من بضاعة الغرب الاعلامية والفكرية التي يتم ترويجها بقصد إذكاء أوار الحديث عما أسموه « اسلام العنف » ، والذي يتسع لديهم ليشمل الشيء وضده ، وليضم كل ماهو اسلامي الجوهر ، اسلامي الواجهة ، اسلامي التسمية ، او حتى اسلامي الادعاء ! .

وفي ديسمبر ١٩٧٩م يقع الغزو السوفيتي لأفغانستان ، فإذا اسلام العنف في الدعاية الغربية يتسع ليشمل المقاومة الأفغانية لهذا الغزو بكافة اجنحتها الدينية ، والمدنية ، والقبلية ، والاقطاعية ،

وحتى اليسارية ، بغير تمييز ورغم اتهام غربي صفيق لكل ماهو اسلامي بالعدوانية والعنف ، كما يوضح ذلك المقتطف السابق من كتاب « جانسن » فإن غزلا مفضوحا للمقاومة الافغانية ، التي وصفت بالاسلامية قد مورس في صورة فجّة للغاية ، ولأغراض سياسية إقليمية وكونية بحته .

وفي أكتوبر ١٩٨١م يسقط الرئيس السادات صريحا برصاص بعض شباب الحركات الاسلامية المحظورة في مصر ، فإذا بالحديث عن اسلام العنف ينشط في الغرب أكثر من ذي قبل بسبب العلاقات « الخاصة جدا » التي كانت تربط السادات بهذا الغرب . وإذا لنا نحن أهل الدار (في مصر وفي العالم العربي) يزداد التفاتنا الى ظاهرة العنف لدى الجماعات الاسلامية فنكاد نجعلها حديث كل ناد .

وقد توزعنا نحن العرب ، والمصريون منا خاصة ، فرقاً ، ونحن نتناول ما أسمى « ظاهرة العنف » لدى الجماعات الاسلامية . وقد بدا واضحاً تأثير بعض هذه الفرق بالمعطيات الاعلامية الغربية (الوافدة من أي من الكتلتين) ، بينما كانت بقية الفرق تؤثر أن تتناول القضية في غير إطارها الموضوعي الشامل إما لعدم إدراك أهمية ذلك ، وإما تحسباً لمقتضيات الأمن العام ، وإما حفاظاً على الأمان الشخصي .

كل يغني !!.....

ابتداءً ، ننحي اجهزة الأمن ، وأجهزة الاعلام الحكومي ، جانباً . فقد أثبتت التجارب المتعاقبة أن الفئة الأولى لا تملك القدرة ، بينما الفئة الثانية تفتقد القدرة ، مثلما تعوزها أمانة التناول ، حتى يمكن أخذ تشخيصاتها لسلوك وديناميات الجماعات الاسلامية في الاعتبار .

بعد ذلك ، يمكن تمييز اتجاهات ثلاثة رئيسية محلية تناولت عنف الجماعات الاسلامية بالتحليل وإبداء الرأي . الاتجاه الأول يتبنى المفهوم الغربي /

الأمريكي ، مع قدر من المخالفة والتطوير ، لاسلام العنف (Militant Islam) . والاتجاه الثاني يأخذ من قضية العنف سبيلاً لادانة الحركة الاسلامية وتصفية الحساب معها . أما الاتجاه الثالث فينطلق من تخوف على الحركة الاسلامية ، ومن تعاطف مخلص معها ، فيحاول التمييز بين العنف كظاهرة شاذة عارضة وبين الحركة الاسلامية كتوجه مبدئي رشيد .

وقد تبلور الاتجاه الأول في الجامعات الأمريكية في المنطقة وفي معاهد أبحاث الشرق الأوسط التابعة لها وقد اعتمد هذا الاتجاه مصطلح إسلام العنف الرائج في الغرب (أو جماعات العنف المسلمة) ، مع تحديد أدق للمقصود من هذه المصطلحات ، ربما بسبب دفع الجامعات الأمريكية لوجوه وعقليات عربية / مسلمة ، تعرف مواقع خطاها بينما ، لتولي مسئولية أبحاثها في هذا الخصوص ، وهو منحى يحسن رصده وتتبعه في سلوك هذه الجامعات في المرحلة الراهنة . وفي محاولة لانخضاع أعضاء بعض الجماعات الاسلامية التي تورطت في صدامات مع السلطة في السنوات الأخيرة لمعايير كمية ، وجعلهم موضوع بحث اجتماعي ، أمكن الوصول الى نتائج قد تبدو مبهمة تتعلق بالأصول الاجتماعية لهؤلاء ، وكذلك مستوى ونوعية تعليمهم ، ثم تحديد مواقعهم بالنسبة للتيارات الاسلامية الأخرى القديمة أو المحدثه ... الخ (٢) . غير أن هذا التناول الجزئي أو الموضعي (Micro) للظواهر ، مع اعتبارها أدخل في باب الانحرافات الاجتماعية ، ثم الجري وراء ما يتميز به أعضاء هذه الجماعات من سمات أو ملامح شلوذ ، عن نظرائهم الآخرين في المجتمع (وهو الأمر الذي لم يثبت) ، يوحي بتأثير مسبق بالموقف الغربي المدين للظاهرة ، مثلما مجرد مثل هذه المحاولات من امكانيات الوصول الى العمق الحقيقي للظاهرة موضوع الفحص . ذلك لأن ظاهرة الجماعات الاسلامية انما تكشف عن حاجات

سياسية ، شمولية ، يحاول أصحابها استيفاءها ، في إطار مجتمعي يقبل بالفكرة ، ولا يعادي أصحابها ، وإن كان يدين البعض أو الكثير من سلوكياتهم . أما الاتجاه الثاني ، أي اتخاذ العنف مدخلاً لادانة الجماعات الاسلامية ، فقد تبناه بعض الماركسيين الحرفيين (الكلاسيكيين) . ومن المعروف أن حساسية سياسية شديدة قد اورثها هؤلاء تجاه حركة الإخوان المسلمين ، التي يزعم البعض أن هذه الجماعات الاسلامية الجديدة قد خرجت جميعها من تحت معطفها ، والتي يرى فيها آخرون منافساً عنيداً ، ومركز استقطاب جماهيري فعالاً ، وعائقا ضخماً في طريق نمو الآخرين . وبالتالي فإنه في إطار مصلحة محتملة ومستحبة مع النظام فإن إدانة العنف ، وإدانة الجماعات الاسلامية ، يحقق صيد عدة عصافير بحجر واحد . وبالطبع فإن هؤلاء قد فصلوا العنف كفعل تأتية أو أتنه هذه الجماعات ، عن بقية الظواهر والممارسات التي تؤدي إليه ، مثلما وظنوا قناعتهم المسبقة برفض اعتماد أية مقولة تعطي هذه الجماعات حق التواجد العملي ، شرعياً كان أو غير شرعي ، على الساحة السياسية (٤) . ولعله من الطريف أن كثيرين من هؤلاء قد أسعدتهم للغاية النتائج التي أدت اليها ممارسة العنف ، إلا أنهم لم يتورعوا عن إطلاق أعلى الأصوات لادانة هذا العنف ، الذي هو مصدر سعادتهم الأول .

أما الاتجاه الثالث فقد ضم العاطفين على الحركة الاسلامية بمعناها الشامل الواسع . وهؤلاء قد افزعهم بالفعل ما جرى من عنف ، مثلما استثار تخوفهم على الحركة الاسلامية ، وعلى التوجه الاسلامي . ومن هنا فقد خرجوا إما ناصحين لشباب هذه الجماعات ، وإما مهدئين للسلطات ، وإما محاولين الفصل بين الممارسات العنيفة وبين ما يتصورونه الممارسات الاسلامية الصحيحة (٥) . غير أن حرص هؤلاء وتخوفهم برغم ولاهم وإخلاصهم ، وبرغم ما قدموه من أفكار جيدة

ومقترحات مفيدة ، وبرغم ما حققه بعضهم من نجاحات جزئية ، قد أديا بهم الى تناول ظاهرة العنف في غير إطارها الصحيح ، وعلى غير المستوى الذي يجب تناولها عليه . والإطار الصحيح الذي نقصده يعني ديمقراطية الحياة السياسية في مجتمعاتنا العربية / الإسلامية . أما المستوى الذي يجب العمل عليه فهو مستوى القبول الشرعي بحق الجماعات والتيارات الإسلامية في الممارسة السياسية الحرة المستقلة داخل هذا الإطار الديمقراطي .

لقد أحسن بعضهم إذ قر ما جرى بقوله : إن العنف يولد العنف . وقد أصاب كثيرون إذ أشاروا بأصبع الاتهام العنيف الى غياب الديمقراطية كسبب رئيسي وراء كل العنف الذي جرى . وإذا كان بعضهم قد رأى في انتهاج الديمقراطية وسيلة لمعادلة ما يتصوره انحراف الشباب تحت دعاوي دينية ، ولموازنة الثقل الذي تملكه الجماعات الدينية بثقل مكافئ تقدمه الجماعات السياسية المدنية ، فإن هذه ليست الديمقراطية الصحيحة التي يجب أن تقوم ، لأنها ديمقراطية تجهزية لفعية (براجماتية) موجهة بوجه إمكاني ضبط التيارات الإسلامية بقوى سياسية جماهيرية ، بعد أن ثبت فشل إمكان الضبط لهذه التيارات بأجهزة السلطة . ولكن الديمقراطية الصحيحة الكاملة يجب أن تتسع للقبول بحق البديل السياسي الإسلامي ليكون أحد الخيارات المطروحة في الساحة ، ثم القبول بحق التيارات الإسلامية في حمل هذا البديل (أو البدائل) الى الناس ، تدعو إليه ، وتدافع عنه ، وتطلب الأغلبية الديمقراطية المؤيدة له .

عن البدائل الإسلامية

لا يختلف اثنان حول كون الإسلام مكوناً رئيسياً ، إن لم يكن هو المكون الرئيسي ، للثقافة السائدة في المنطقة العربية ، بل وفي كافة دول المنطقة الأوسع المسماة بالإسلامية .

وما لم يكن في الأمر مرض أو هوى ، فإن أحداً لا يقول بأن الإسلام دين تعبد فقط . بل هو دين تعبد ودين حياة أيضاً ، أو هو دين ودولة كما يقولون . وسياسة الأمة وتدير أموراً من صلب هذا الدين .

والجميع يرون بعيونهم ، حتى ولو أنكر البعض بألسنتهم ، أن الإسلام لا يزال يحتفظ برصيد ضخم من حيويته . وتبدو تلك الحيوية في الأفكار والتصورات المطروحة في بلاد الإسلام ، وتتمثل في التشكيلات والتنظيمات الفاعلة في أراضي المسلمين ، بغض النظر عن توفر المشروعية القانونية لها أو غيابها ، مثلما تتجسد في المشاركات الفعلية للقوى والتيارات المسلمة إسلامية في إحداث التغييرات الضرورية في المجتمعات المسلمة ، ومرة ثانية بغض النظر عن تجاوزات كثيرة تصاحب هذه المشاركات .

غير أن الواقع القانوني في مجتمعات المسلمين المعاصرة ، والذي ينظم ويحكم كليات المشاركة أو الممارسة السياسية في هذه المجتمعات ، يكاد يسقط هذه الحقائق من الاعتبار إسقاطاً تاماً .

فالتشريعات القانونية المعمول بها في أغلب ، إن لم يكن كل ، الدول المسماة بالإسلامية تصدر مصادرة مطلقة حق تكوين الجماعات السياسية والأحزاب من منطلقات دينية . وبهم تبهر هذا الخطر بدعاوي متعددة ، مثل الحفاظ على السلام الاجتماعي ، والحرص على وحدة الأمة ، وتحصين الدولة ضد مخاطر الطائفية .

وهذا الخطر القانوني ، الذي يتحدى معطيات الواقع وحقائقه المجتمعية ، قد يتهاوت مطلقه الداخلي تماماً لو أننا وضعناه في مواجهة نمطين من الممارسات السياسية ، المباحة قانوناً ، أولهما خارجي وثانيهما داخلي .

فالمجتمعات الأوروبية ، رغم تهميش دور الدين فيها منذ زمان بعيد ، ورغم أنها تدين رسمياً بالمسيحية التي

يمكن ان تدع ما لقصير لقيصر ، لا تزال تقبل بفكرة وجود أحزاب مسيحية ديمقراطية أو أحزاب مسيحية اشتراكية . تستوي في ذلك أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية (في ألمانيا الشرقية حزب اشتراكي مسيحي يأتلف مع الحزب الشيوعي الحاكم) . وهذه التسميات الحزبية ليست عبثية بالطبع ، بل إن لها دلالات فكرية أيديولوجية ، وسياسية عملية ، ومجتمعية تاريخية ، لم يغفلها التأريخ للتطورات السياسية وللتنمو الديمقراطي في المجتمعات الأوروبية المعاصرة .

وفي مجتمعاتنا العربية ، فإن جميع الدول التي قبلت بمبدأ التعدد الحزبي ، قد أعطت موافقات تشريعية للقوى والتيارات الماركسية لتكوين أحزابها الشيوعية المستقلة أو للعمل ضمن ائتلافات أو تجمعات سياسية محاذة قانوناً ، في حين أن هذه الدول لا تزال تحجب مثل هذه الموافقات عن القوى والتيارات الإسلامية . وحتى في تلك الدول التي يقوم نظام الحكم فيها على أساس التنظيم الواحد فإن التشدد والتدقيق مع التيارات الإسلامية قد يقابلها عادة مرونة وتساهل نسيان في التعامل مع الماركسيين . ولأنني أؤمن بحق التنظيم الشرعي لكافة القوى الاجتماعية ولكافة التيارات الفكرية ، وكذلك بحق الممارسة الحرة المستقلة لكل منها ، ولأنني لا تغافل عن الدور الوطني للماركسيين المصريين (والعرب) بوجه عام ، فإن إيضاحاً للمقارنة السابقة يحسن إثباته . فالقصد الرئيسي من إجراء هذه المقارنة ليس التحريض على مصادرة الحقوق التي اكتسبها (أو على وجه الدقة فرضها) الماركسيون ، ولكن كشف حالة الفصام (الشيزوفرنيا) لدى أنظمة الحكم العربية التي تملق فكر الإسلام وتحاصر أنصاره ، بينما هي تهاجم الفكر الماركسي وتغض الطرف عن أتباعه . أيضاً فإن الافادة بضرورة ومنطقية توسعة دائرة الممارسة الديمقراطية ، وليس تضيقها ، هو مقصد آخر لهذه المقارنة .

ولما كان جوهر العملية الديمقراطية أن كل قوة

سياسية تقدم نفسها بديلاً للقوى الأخرى العاملة في الساحة ، كما أنها تقدم تصورها بديلاً لقصورات الآخرين ، فإن الحركات والتيارات الإسلامية ، إذ يثبت حقها في العمل السياسي وفي التواحد التنظيمي ، هي القوى التي تقدم البديل الإسلامي ، أو على وجه الدقة البدائل الإسلامية ، لكل الأطروحات الأخرى المتداولة .

والبديل الذي نسميه إسلامياً ، ما هو إلا مجموعة التصورات ، الشاملة أو الجزئية ، التي يتقدم بها حاملوها زاعمين أنها تحل مشكلات الناس (العباد) ، وأنها قادرة على تطوير أنماط المعاش ونماذج السلوك . ومثل هذه القصورات تؤسس على فهم هؤلاء للإسلام ، وهي بالتالي تعكس إدراكهم الذاتي لمعطياته ، كما أن فعاليتها تتوقف على عمق وعيهم بحقيقة المشكلات المجتمعية .

وما دام الفهم الذاتي للإسلام أحد المتغيرات التي تشكل على أساس منها القصورات المقترحة ، وما دام تعدد الافهام وتفاوتها يقع بصفة دائمة ، فإن احتمال طرح بدائل متنوعة ومتفاوتة تستمي جميعها من فيض الدين ، ويزعم كل منها لنفسه صفة الإسلامية ، يصبح وارداً ، بل ويكون وروده حتمياً . ومن تحصيل الحاصل أن نضيف انه مع تبدل الأزمنة ، وتغير الأمكنة ، فإن المتغيرات التي تحكم عملية تخليق المفاهيم وبلورة التصورات تزداد كثرة ، وبالتالي يصبح تعدد البدائل أوسع مدى ، بل وتصبح مصادرة البدائل القديمة أو غير الملائمة لصالح بدائل جديدة ملائمة واجبة شرعاً وعقلاً .

والبديل الإسلامي لا يشترط ان يتم التقدم به في مجتمع غير إسلامي أو الى جماهير غير مسلمة بل ان تقديمه اوجب في مجتمعات الإسلام وإلى معاشر المسلمين . وما دام احد لا يأتيه خبر من السماء بعد انتقال خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله ﷺ الى الرفيق الأعلى ، فإن احداً لا يستطيع ان يزعم أن لديه صكاً يمنحه « الإسلامية » صفة محتكرة له

دون الآخرين . ويصبح صراع البدائل (ولا نقول تحاورها فقط) في مجتمعات المسلمين صراعاً بين فهم للإسلام وأفهام أخرى للإسلام مختلفة ، وليس صراعاً بين إسلام وإسلام ، أو بين إسلام ولا إسلام كما قد يعبر بعض المتعصبين الذين يزين الجهل لهم أن يقولوا مالا يفقهون .

والبدائل الإسلامية تكاد تكون مطروحة ومتداولة بصفة دائمة منذ اختلف المسلمون حول أمور الحكم ، ومسائل السلطة ، وقضايا الولاية على أموال المسلمين ، في عهد الخليفة الثالث ذي النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه وأرضاه . وهو الخلاف الذي انتهى بتسور ثوار من المسلمين عليه داره ليقتلوه . ومع انكسار الامام على بن ابي طالب الخليفة الرابع كرم الله وجهه أمام معاوية وبنى أمية الذين أحالوها الى ملك عضوض كان طرح البدائل الإسلامية يزداد حدة ، وقد يأخذ صوراً عيفة ، بعضها خارجي وبعضها الآخر شيعي ... الخ . ورغم تحفظات شديدة ، بل وإدانات قاسية ، لممارسات كثيرة وقعت من كثيرين ، ورغم ادعاءات ما يسمى بالفرقة الناجية ، فإن إجماعاً حول خروج بعض الفرق من الإسلام وبقاء بعضها الآخر لم يتحقق ، وبالتالي فقد ظلت البدائل المطروحة للسياسات الرسمية « إسلامية » مثلما ظلت المجتمعات التي تطرح فيها هذه البدائل مجتمعات « إسلامية » . ولولا أن التاريخ المسحل والشائع لمنطقتنا منذ اشرقت عليها شمس الإسلام هو تاريخ الخلافة الرسمية ولو ان تاريخ المعارضة لقي من التسجيل والشيوع مثلما لقي التاريخ لرسمى ، ولكننا ادركنا اتصال واستمرارية طرح البدائل الإسلامية على امتداد تاريخنا الإسلامي ، ولَكُنَّا تَبَيَّنَّا أنماط الاحتكاك أو التفاعل أو الصراع بين هذه البدائل ، وَلَكُنَّا الآن أقدر على فهم ميكانيكيات التغيير الاجتماعي / السياسي في المجتمعات الإسلامية .

وقد يكون مفيداً هاهنا أن نذكر أن حركة « الإخوان المسلمين » قد تأسست في مصر عام ١٩٢٨ م في أعقاب الاجهاز الكامل على ثورة ١٩١٩ عقب حادث مقتل السردار في عام ١٩٢٤ م ، واشتداد أزمة الحكم ، وتعمق القضية الوطنية ، وانتهاء عهود الحكومات الائتلافية ، وبداية الدخول في عهود الحكومات العملية أو حكومات الأقليات ، مما قد يرجح أن الظروف العامة كانت تقتضي طرح « بديل إسلامي » عوضاً عن البدائل الأخرى المحضنة أو العاجزة (٦) .

وإذا كان الإسلام لا يزال يحتفظ بحيويته كدين سياسي ، كما أنه لا يزال المكون الرئيسي لثقافتنا السائدة الحاضرة ، فإن استمرارية طرح البديل أو البدائل الإسلامية تظل واردة وتظل احقيتها قائمة ، مثلما تظل قوى وجماعات وتيارات كثيرة قادرة على التقدم بهذه البدائل ومستعدة لتحمل تبعات الدعوة اليها ومسئوليات الدفاع عنها . ويكون من غير المنطقي ، بل وقد يكون ضد طبائع الأشياء ، أن يحال بين هذه القوى والجماعات والتيارات وبين إقرار حقها الدستوري في الممارسة السياسية على أساس استقلالية التنظيم وحرية العمل ... وإذ يستقر هذا الحق لهؤلاء ، فإن الدخول الى ميدان الممارسة الشرعية هو الخطوة التالية . وها هنا تنهض الخبرة السلبية بممارسات بعضهم السابقة ، بما تضمنته هذه الممارسات من تعصب ، ومن عنف ، ومن تعجل الاصطدام بالآخرين ، محدرة من مشقات الطريق ، مخوفة من مخاطر التجربة ... وها هنا أيضاً قد يحسن الحديث عن قواعد جديدة للممارسة السياسية يجب أن تلتزم بها هذه القوى والجماعات والتيارات التي تخلع على نفسها صفة « الإسلامية » .

ضوابط سياسية حضارية

في إطار المشروعية القانونية ، يجب على كافة التنظيمات المشاركة أن تلتزم بالقواعد السياسية التي يلتقي حولها الاجماع الوطني ويعتمدها ضوابط للممارسة او يقيم بها حدوداً للمنطقة أو المناطق الحرام التي لا يجوز التسلل إليها . وهذه القواعد عادة ما تكون نبت الظروف السائدة في المجتمع أو وليدة خبراته التاريخية المتراكمة ، داخلية كانت أو خارجية . وبدون التزام الحد الأدنى هذا فإن العملية الديمقراطية تكون معرضة دائماً لاحتلالات الهجوم من الخلف ، أو نسف القواعد ، أو التفجير من الداخل ، وكلها توجهات خطيرة ومدمرة . والقوى والجماعات والتيارات الاسلامية تأتي في مقدمة المدعويين للالتزام بهذه الضوابط السياسية الحضارية ، بوصفها قوى ذات فاعلية واضحة في صياغة حياة المجتمع والتأثير فيها من جهة ، ثم لكونها تعودت أن تمارس فعاليتها وأنشطتها خارج هذا الإطار المجتمعي المتفق عليه من جهة ثانية .

ويتصدر هذه الضوابط بالطبع خطر التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية ، واستبعاد العنف ، ونبذ العمل السري ، والحرص على تجنب إثارة النزعات الطائفية ، حيث أن كل هذه الأنماط للسلوك السياسي غير الرشيد ليس هناك مبرر لاعتمادها ما دامت المشروعية القانونية للمشاركة السياسية قائمة ، ومادامت استقلالية التنظيم محترمة ، وما بقيت حرية الحركة مكفولة .

ويستلزم الأمر أيضاً تعود فضيلة التوجه الى الجماهير لتكون حكماً بين التيارات المختلفة المتنافسة وبين البدائل المتصارعة المطروحة . ويقدر اتفاق العمل السياسي ويقدر وفائه بحاجات العباد (مسلمين وغير مسلمين) يكون تجاوزهم مع اصحاب العمل ، ويكون توفر الأغلبية التي تدفع

بهؤلاء الى مواقع الولاية (السلطة) وتمنحهم فرصة تحويل تصوراتهم النظرية الى اجراءات عملية تتحقق عن طريقها برامجهم ومستهدفاتهم .

والقبول بتعدد التصورات لحل المشكلات المجتمعية (مشكلات المعاش) ، والرقى بالسلوكيات الى مستويات القنوة على التعامل المتحضر مع الآخرين المخالفين ، كلها أيضاً شروط اساسية واجبة الاحترام .

فبدون قبول مبدأ التعدد تسقط العملية الديمقراطية من أساسها . والتعدد قد يكون خارجياً وقد يكون داخلياً . والتعدد الخارجي يحدثه وجود قوى وتيارات وتنظيمات لا ترفع واجهات أو مسميات دينية ، بينما التعدد الداخلي ينشأ عن وجود قوى وجماعات وتيارات ترتضي لنفسها صفة «الاسلامية» ولكنها تخالف الآخرين الذين يتعلقون بذات الصفة . مع التأكيد بأنه حتى المخالفة في الدين ، وهي غير واردة عادة ، ليست سبباً يمكن قبوله ، لا عقلاً ولا شرعاً ولا حضارة ، للمصادرة على ظاهرة التعدد الخارجي . مثلما أن التعدد الخارجي يجب أن لا يحول بين حكومة مسماة «إسلامية» وبين اعمال تصوراتها واجتهاداتها وسياساتها التي قبلتها الجماهير وكلفتها على أساس منها لتولي المسؤولية . ويظل حق التنفيذ والممارسة بالسلطة هذا قائماً طالما بقيت الأغلبية خلف هذه الحكومة .

والتعصب الذي تبديه التيارات الدينية في الحكم على مسائل السياسة ومشكلاتها وقضاياها ينشأ أساساً عن اعمال قاعدة «الحلال والحرام» في مثل هذه الشؤون . ولما كانت جوانب النشاط السياسي وصوره جميعها ليست من الأمور التعبدية النقلية ، ولا تقع في دائرة التحريم الديني النصي ، ولكنها على العكس من ذلك أمور اجتهادية يتحول فهمها مع تحولات الزمان والمكان والمصلحة المرسله ، فإن اعمال قاعدة «الصواب والخطأ» يكون هو الأصح وهو الأصلح ، ويكون فرق كل ذلك هو

الوسيلة الفعالة لاجتثاث باب التكفير الساذج الذي عانىنا الكثير من جهالاته ومن حماقاته في السنوات الأخيرة .

والآن يمكن أن ينهض اعتراض مفاده أن تحول الجماعات الإسلامية الى اعتماد هذا المنهج المسيس المتحضر في التصرف والسلوك يظل نوعاً من التمني الحالم ، ما لم يثبت أن الخبرات السلبية التي راكمتها ممارساتهم نشأت عن غيبة الاطار الديمقراطي للعمل السياسي في مجتمعات المسلمين ، وليس عن تشوهات داخلية ، سلوكية وفكرية ، أورثتها هذه الجماعات . وفيما يلي ترد محاولة اجتهادية لتفسير أسباب العنف ودوافعه الحقيقية لدى هذه الجماعات .

تعقب جذور العنف

منذ نشأت جماعة الاخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ م وهي صاحبة اليد العليا في ضبط ايقاع الحركة الإسلامية ، ليس في مصر وحدها ، ولكن في العالم كله ، بطريق مباشر أو غير مباشر . فهي الحركة الأم ، وهي النموذج الأول والأكبر ، وهي القوة الأساسية الفاعلة ، وهي التي خرج وبخرج من جوفها ، بالصواب وبالخطأ ، الأكثرية من الجماعات المسماة بالإسلامية .

ومنذ تكوين جماعة الاخوان المسلمين فانها والجماعات الإسلامية (اللاحقة) قد دخلوا في دورات صراع أربعة ضد السلطات الرسمية ، تم فيها جميعها تبادل العنف . وهذه الدورات الصراعية هي : دورة الأربعينات (١٩٤٨ م) ، ودورة الخمسينات (١٩٥٤ م) ، ودورة الستينات (١٩٦٥ م) ، ودورة السبعينات الممتدة المتقطعة التي بدأت عام ١٩٧٢ م تقريباً ، تمر بحادث الفنية العسكرية (١٩٧٤ م) ، ثم حادث مقتل الشيخ الذهبي (١٩٧٧ م) ، قبل ان تبلغ ذروتها الدرامية باغتيال أنور السادات في أكتوبر (١٩٨١ م) .

وقد حاول البعض أن يبحث عن أسباب اجتماعية / اقتصادية ، او نفسية / خلقية ، يبرر بها عنف الجماعات الإسلامية ، الا ان البحث الاحصائي التحليلي الذي اجراه فريق الجامعة الأمريكية بالقاهرة والسابق الاشارة اليه قد اثبت غياب أية تمايزات ذات دلالة تتعلق بالأصول الاجتماعية او بمستوى التعليم او بالتكوين الفردي لأعضاء هذه الجماعات يجعل تأثيرهم بالأزمة المجتمعية الشاملة التي تحيط بالمجتمع المصري مغايراً لتأثير سائر الكتلة النشيطة من الشباب المصري بكافة توجهاته السياسية يمينية كانت او يسارية .

وقد زعم آخرون ان آثار الاعتقال والتعذيب في الستينات ، هي السبب الرئيسي وراء العنف الذي بدر في السبعينات . ولكن هذا السبب وان كان قد لعب دوراً في اشغال دورة الصراع السبعينية ، الا ان سعة وتنوع العضوية وتجدها في هذه الجماعات يدحض هذا الزعم ، اضافة الى انه لا يمكن سحبه الى دورات الصراع السابقة ، خاصة دورتي الأربعينيات والخمسينيات والى درجة كبيرة ايضاً دورة الستينيات .

وذهب فريق ثالث الى ان كتابات الاستاذ سيد قطب والاستاذ ابي الاعلى المودودي عن الحاكمية ، وعن الجاهلية الجديدة الخ ، وتأثير الشباب بها ، هي المسؤولة عما جرى . ورغم الاقرار بالآثار السلبية التي أفرزها التعامل الصياني مع هذه الكتابات ، الا ان العنف قد مورس من الجماعات الإسلامية في الأربعينيات والخمسينيات ، وكذلك في الستينات الأولى ، قبل ظهور او انتشار اغلب هذه الكتابات ، بل وفي وجود قيادات حكيمة ومسالمة ، ولا تحمل اقوالها ولا مؤلفاتها الكثيرة المنشورة شبهة ترجيح للعنف ، مثل الامام حسن البنا ، والمرشد العام الثاني لجماعة الاخوان المسلمين الاستاذ حسن المصبي .

أما إذا بحثنا عن السمات المشتركة لسلوكيات الجماعات الإسلامية ولأنماط علاقاتها بالسلطة خلال دورات الصراع الأربعة السابق ذكرها فإننا قد نصل الى الآتي :

١ - لم يكن للجماعات الإسلامية في أية مرحلة من هذه المراحل شرعية قانونية (دستورية) تسمح لها بممارسة العمل السياسي ، حتى ولو كانت السلطة قد أعطتها الحق القانوني لممارسة أنشطة الدعوة الدينية وخدماتها التقليدية .

بل إنه في السبعينيات كانت هذه الأنشطة الدينية تمارس بغير سند من القانون ويكون من السلطة مقصود .

٢ - فيما عدا دورة الصراع الستينية ، حيث كانت جماعة الإخوان محظورة والسلطة في وضع قوي يجعلها في غير حاجة اليها فإن استغلالاً للجماعات الإسلامية من قبل السلطة لضبط وإرهاب الاتجاهات السياسية المخالفة للسلطة والمقلقة لها ، كان يسبق دائماً اصطدام هذه الجماعات بالسلطة (٦) .

٣ - قد يكون الحق على الحركة الناشئة التي لا تملك الشرعية القانونية ، والرغبة في تقويتها تنظيمياً وجماعياً هو المحرض للجماعات الإسلامية على انتهاج طريق العمل المماليء للسلطة مع الإنكار القولي للرغبة في ممارسة العمل السياسي في البدايات . الا ان تحرك هذه الجماعات في وسط جماهيري متعاطف (ولكنه غير ملتزم تنظيمياً) ، وكذلك نجاحها في تحجيم القوى السياسية الأخرى بما يؤدي الى خلو نسبي للساحة أمامها ، سرعان ما يعطيها وهم القدرة على مواجهة السلطة فيحدث

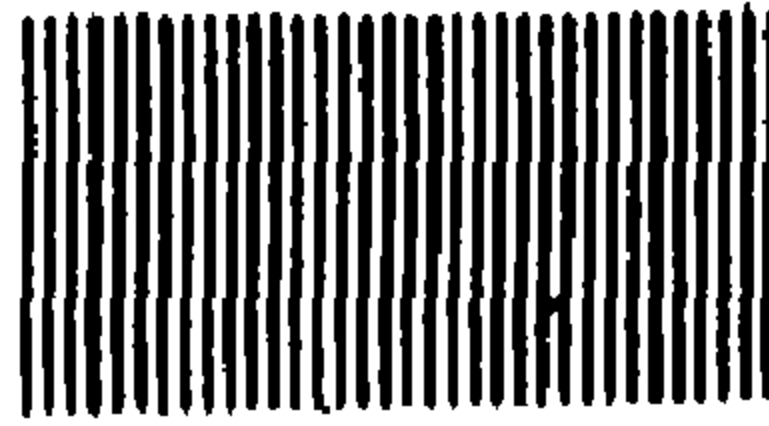
الاصطدام ، ويقع تبادل العنف ، خاصة اذا استبد الخوف بالسلطة نتيجة خلطها هي الأخرى بين تعاطف الجماهير المسلمة الضخمة مع هذه الجماعات وبين الالتزام التنظيمي (غير الواقع) لهذه الجماهير تجاه تحركاتها وسلوكياتها ، اضافة الى انه في غياب الضمانة الدستورية القانونية لحق التواجد السياسي ، فان الدفاع عن هذا الوجود بالقوة يصبح هو الممكن المتاح حين يحدث الاصطدام .

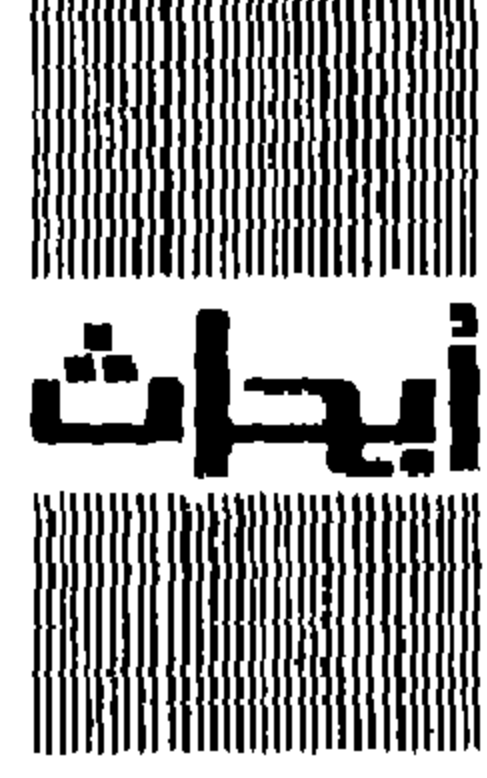
والحصول النهائية يمكن ايجازها في أنه مع غياب الحق الشرعي (الدستوري والقانوني) في الوجود والعمل فان تأرجح الجماعات الإسلامية بين مهاده (ولربما معاونة) السلطة وبين الاصطدام بها يكون وارداً . كما أنه في غياب هذا الحق يصبح الالتزام بالقواعد السياسية أثناء ممارسة العمل السياسي غير ممكن ، كما يصبح الدفاع عن الذات بالعنف هو الامكانية الوحيدة حين الاصطدام . يضاف الى هذا ان توحداً في موقف هذه الجماعات معادياً للسلطة قد يتبلور رغم تناقضاتها التي قد تكون عدائية والتي لا يمكن ان تسمح لمثل هذا التوحد ان يقوم في ظل ظروف ديمقراطية مغايرة . ومع غياب الساحة الديمقراطية في العمل الاجتماعي / السياسي ككل ، تنيب فرص الاحتكاك الفكري المتحضر ، وتقل فرص التنوير ، وتكثر الأنشطة الحفافية سواء بدوافع دينية او فلسفية او ايديولوجية . ويصبح المخرج الوحيد الممكن من أزمات العنف الدورية هو : البدء بالديمقراطية للجميع ، والممارسة بالديمقراطية ومن الجميع ، والانتفاء الى تحقيق المستهدفات بالديمقراطية من أجل الجميع .



الهوامش

- (١) ترجم هذا الكتاب الى العربية بعنوان « الاسلام المناضل » .. التحرير .
- (٢) G. H. Jansen ; Militant Islam ; Harper & Raw, Publis hers ; New York ; 1979, P. 134 .
- (٣) Saad Eddin Ibrahim ; Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups ; Int. J. Middle East studies ; No. 12 ; 1980 ; PP 423 - 453 .
- (٤) يمكن استشفاف ذلك من التحقيقات والتغطيات المسهبة التي اجرتها مجلة المصور القاهرية بشأن العنف وبشأن الجماعات الاسلامية منذ اغتيال الرئيس السادات .
- (٥) لعل اصدق وأخلص وأوضح ما قيل في هذا الصدد ، ما قدمته مجلة العربي في عدد يناير ١٩٨٢ م ، بأقلام نخبة نخبة من رجال الفكر المصريين الذين يضربون بجذورهم الفكرية في أعماق الحركة الاسلامية ، والذين لم تكن ولاءاتهم الفكرية او العملية للترجمة الاسلامي موضع شك في يوم من الأيام .
- (٦) قد يزكي هذا الترجيح ما نسب الى الأشخاص الستة الذين التقوا بالامام حسن البنا في الاسماعيلية وبدأ بهم تكوين الجماعة اذ قالوا له : « لقد سئنا حياة الذل والقيود هذه ، وعجيب ان نرى العرب والمسلمين ليست لهم منزلة ولا كرامة ، فهم ليسوا أكثر من أجراء تابعين للأجانب وإننا لنشعر بعجزنا عن فهم الطريق الى العمل كما تفهمه أنت ، ولا نعرف الطريق الى خدمة الوطن والدين والأمة كما تعرفه أنت ... » انظر ريتشارد ب . ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان ، مكتبة مدهولي ، القاهرة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، ص — ٣١ .
- (٧) في حوار أجرته مجلة المصور القاهرية ، عدد ٢٢ يناير ١٩٨٢ م ، ذكر الاستاد عمر التلمساني (الاب الروحي الحالي للأخوان المسلمين) ان السلطات المصرية في عهد السادات قد منحت زعيم احدى الجماعات الاسلامية ١٥٠ فدانا في مديرة التحرير ، ومقرآ في حي السيدة زينب بالقاهرة ، لتساعده وجماعته على ممارسة نشاطهم ، قبل أن تعود وتعتقله في سبتمبر ١٩٨١ م .





الشباب

من الاغتراب إلى البناء*

د . عبد العزيز كامل
المستشار بالديوان الأميري - الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

(١)

مدخل

أبدأ بحديث شريف رواه الإمام أحمد في مسنده ، أن أعرابياً سأله : يا رسول الله ﷺ ، أخبرني عن الهجرة ، إليك أينما كنت ؟ أم لقوم خاصة ؟ أم إلى أرض معلومة ، إذا متَّ انقطعت ؟ فسأل ثلاث مرات ثم جلس . فسكت رسول الله ﷺ يسيراً ثم قال : أين السائل ؟ قال : هو ذا حاضر يا رسول الله . قال : الهجرة أن تهجر الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، ثم أنت مهاجر ، وإن مت في الحضر (١) .

ويمثل هذا الحديث الشريف المهور الرئيسي لما أود أن أدير من حديث وحوار حول الاغتراب والبناء في المجتمع الإسلامي المعاصر ودور الشباب فيه :

(٢)

تحليل

فالسؤال كان عن الهجرة . والهجرة « موقف » من المجتمع والحياة : هي انتقال فكري ونفسي يصحبه — أحياناً — تغيير موقع العمل . ولقد بدا هذا في صورة الهجرة في حياة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، والأنبياء من قبله ، فالهجرة اغتراب يهدف إلى الأفضل :

* بحث مقدم إلى الندوة الإسلامية الخامسة ، القروان (تونس) ، ١٩٨٢ م

هاجر الرسول (ﷺ) من مكة إلى المدينة . وهاجر أصحابه من قبله إلى الحبشة إلى حين ، ثم اتجهت هجرتهم إلى المدينة وارتضاها الرسول وصحبه والأنصار قاعدة للإسلام .

وارتباط الهجرة بالنية من ناحية ، والعمل الإيجابي من ناحية أخرى يتجلى في الحديث الشريف : إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كان هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله . ومن كان هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه . (متفق عليه ، عن عمر بن الخطاب) .

وهذا الحديث — حديث المحرة والاغتراب — هو الذي اختاره الإمام البخاري ليفتح به كتابه الجامع الصحيح . وفي الحديث ثلاثة عناصر أساسية :

- ١ — موقف فكري عقائدي .
 - ٢ — ترك موقع ، به أسلوب حياة لا يتلاءم مع الموقف .
 - ٣ — انتقال إلى موقع جديد ، يشارك فيه الفرد مع الجماعة ، في بناء حياة جديدة ، يتحقق فيها الهدف المرجو ، كله أو بعضه .
- وبالرابط بين الحديثين يبدو أن الهجرة لا يشترط فيها دائماً تغيير الموقع المادي ، بالرحيل عنه إلى موقع

جديد ، وإنما يستطيع الإنسان أن يهاجر وهو في مكانه : أن يهاجر فكراً ، وأن يشارك حيث يكون ، في بناء حياة جديدة . عبارة أخرى تستطيع أن تلخص الأمر كله في كلمات ثلاث : فكر . ترك . مشاركة . ولنتناول كل واحدة منها بشيء من التفصيل ، مع الاستعانة بأمثلة من تاريخ الإسلام وحياتنا المعاصرة .

(٣)

الفكر والحركة في صدر الإسلام

آفاق ثلاثة :

ولكي يكون الإنسان — أي إنسان — موقفه ، لا بد له من دراسة واعية لأبعاد القضية التي بين يديه أو الحياة التي يحياها ، ثم يستطيع بعد هذا أن يمارس الترك — وهو والفكر يمثلان الاغتراب ، ثم يمارس المشاركة ، وتمثل البناء الإيجابي على هدى .

في تتابع مستمر بين الترك والمشاركة ، يصعد به الفرد والمجتمع إلى آفاق أوسع من الحياة : كلما أدرك أفقا هاجر منه إلى أفق أعلى « وأن إلى ربك المنتهى » (النجم : ٤٢) .

ولنأخذ مثالا من صدر الإسلام لنربطه بحياتنا المعاصرة :

نموذج من الهجرة النبوية :

حمل الرسول عليه الصلاة والسلام أمانة الدعوة إلى الله . « اقرأ باسم ربك الذي خلق » (العلق : ١) . ومن بعدها نزل قوله تعالى : « يا أيها المدثر قم فأندر » (المدثر : ١) . واتسعت دائرة المسؤولية : « وأندر عشورتك الأقربين » (الشعراء : ٢١٤) .

وحدث الحوار ، ثم الصراع — بينه وبين قومه —

في مكة ، واشتد الإيذاء ، فقال لأصابه « لو أخرجتم إلى أرض الحبشة . فإن بها ملكا لا يظلم عنده أحد . وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه » (٢) .

هناك مبررات الخروج من مكة ، ومبررات الهجرة إلى الحبشة . وهي هجرة هادفة وموقوفة . فهي أرض صدق وإيواء . ولكنها لا تصلح أن تكون منطلقاً للدعوة . ولهذا جاء هذا القيد « حتى يجعل الله لكم فرجاً » .

ويختلف هذا الهدف عن الهجرة إلى المدينة ومقوماتها . فكان مما بايع عليه رسول الله ﷺ الأنصار :

« أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم » فقال البراء بن معرور : نعم ، والذي بعثك بالحق نبيا لمنعتك مما تمنع منه أزرنا » واعترض القول أبو الهيثم ابن التيهان :

— يا رسول الله ، ان بيننا وبين الناس حباً وإنا لقاطعوها — يعني اليهود — فهل عسيت ان نحن فعلنا ذلك ثم أظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدنينا ؟ فتبسم رسول الله ثم قال : — بل الدم الدم . والهدم الهدم أنتم مني وأنا منكم . أحارب من حاربهم وأسلم من سالمهم (٣) .

فالهدف الجديد هو « اختيار » موقع قاعدة الإسلام في الجزيرة العربية ، حيث قام الإسلام ، لتظل الدعوة عربية المهد والانطلاق ، ثم لتحقيق عالميتها بعد استقرارها العربي الأول .

الهجرة بهذا عمل بمقدار : مصدراً وهدفاً ومستقراً .

لو تعمقناها لوجدنا فيها اللقاء بين العقيدة والفكر من ناحية والعمل والحركة بشقيها من ناحية

أخرى . حركة « من » موقع ، وحركة « إلى » موقع .

العدل في الحكم على المواقف :

وقد استحضر الصحابة عند هجرتهم من مكة ، ما يجهلهم فيها ، وما دعاهم إلى الهجرة منها ، في توازن تجلّى في أروع صورة في قول المصطفى عليه الصلاة والسلام مناجيا مكة وهو مهاجر إلى المدينة :

— أنت أحب بلاد الله إلى الله ، وأنت أحب بلاد الله إليّ . ولولا أن المشركين أخرجوني لم أخرج منك .

وفي هذا نزل قول الله تعالى :

« إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ * قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (القصص : ٨٥) (٤) .

ويتجلّى حب مكة فيما وصفتها بها أم المؤمنين عائشة ، بعد هجرتها إلى المدينة :

— ما رأيت السماء أقرب إلى الأرض بمكان كما رأيتها في مكة ، وما رأيت القمر أضوأ بمكان كما رأته في مكة (٥) .

وأضى الرسول سبع سنوات في المدينة ثم عاد إلى مكة معتمراً ، ثم جاءها في غزوة الفتح في العام الثامن ، ثم جاءها في العام العاشر حاجاً .

ونقف عند خطبتين للرسول ﷺ أولاهما عند فتح مكة والثانية في حجة الوداع :

١ — كان من قوله في الأولى على درج الكعبة :

« ألا أن كل مأثرة كانت في الجاهلية ودم تحت قدمي هاتين ، ألا ما كان من سدانة البيت وسقاية الحج . ألا اني قد أمضيتهما لأهلها كما كانا » . (أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر)

ومن قوله في خطبة الوداع الجامعة :

— « ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة . وربا الجاهلية موضوع » وبدأ بما لأهله بوضع دم ابن ربيعة بن الحارث وربا العباس بن عبد المطلب . (أخرجه مسلم عن جابر)

وفي أداء الحج أمر الرسول قريشاً أن تفيض من عرفات لا من المشعر الحرام كما كانوا يفيضون في الجاهلية ، وذلك لكيلا يتميز بعضهم على بعض . وفي هذا نزل قول الله تعالى :

« ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم » (البقرة : ١٩٩) . ونهاهم عن التفاخر بالآباء والأنساب وأن يتجهوا إلى ذكر الله في هذه الأيام المباركة :

« فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذاكرم آباءكم أو أشد ذكراً » (البقرة : ٢٠٠) (٦) .

بناء المجتمع الجديد :

ويبدو هذا المنهج أيضاً في بناء مجتمع المدينة : أقر الإسلام فيه أوضاعاً ، وبَدَل أوضاعاً . واعتمد على ركيزة الإيمان ووضوح الفكرة ، وإيثار العدل والائتزان :

« ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » (المائدة : ٨) .

بدأ بتأكيد الإخاء بينهم ، ومحاربة أية بادرة لشق الصف الإسلام . ومع تركيز الإيجابيات كالصلاة والزكاة ، تدرج في تحريم السلبيات كالربا وشرب الخمر . و « التدرج » من الأصول المرعية في التشريع الإسلام .

وتنوعت مواقف الإسلام أمام العقبات ، وإن ظل الهدف واحداً : لقي عقبات من الكفار واليهود

(٤)

مجالات التحدي المعاصر

ومن أبرز الظواهرات — المتوازية والمتفاعلة — التي يشهدها عالمنا الإسلامي ، كما تشهدها كثير من الشعوب النامية ، والتي سبقتنا على الطريق :

١ — الرجوع الى الأصول الحضارية الذاتية ، أو زيادة الوعي بها .

٢ — زيادة الوعي بالآفاق الجديدة التي تقابل الإنسان المعاصر ، وبخاصة في المجال العلمي والتقني .

الأصول الذاتية الحضارية :

وفي عالمنا الإسلامي يتباين هذا الموضوع إلى الأصول الحضارية الذاتية قوة وضعفاً ، وشمولاً وتحديداً ، وحكمة وتقليداً . ومن أقصى المغرب العربي ، إلى حزائر المحيط الهادي ، وفي قلب العالم الجديد بشقيه الانجلو سكسوني واللاتيني ، نشهد درجات متباينة من هذا الرجوع أو زيادة الوعي :

١ — في أقصى تطرفه الموضوعي : انعزال عن المجتمع ، مادي ونفسي ، ولجوء إلى الجبال والكهوف ، وزهد في ممارسات المجتمع اليومية ، وإدانة لنظامه التعليمي ، أدت إلى أن ترك بعض الشباب المؤمنين بذلك ، جامعاتهم ومدارسهم والدوائر الحكومية التي يعملون فيها ، ومارسوا حرفاً يدوية بسيطة وتجارة محدودة المدى .

٢ — وفي الطرف المقابل ، نفر من الشباب أعطوا أنفسهم الحق في مراجعة شاملة للتراث كله ، عقائد وعبادات وأخلاقيات ومعاملات ، حتى أصبح

والمنافقين . أزاح العقبات حيناً . أخر الاصطدام بها حيناً . التف حولها حيناً . وهو يقوم بهذا في تخطيط ومرونة تحتفظ بأصول الإسلام وتستجيب في ذات الوقت لحاجات الحياة ومتغيراتها .

وبهذا كان البناء عملاً نامياً ، آخذاً في الاتساع مدركاً نبض المجتمع ، وجوانب القوة والضعف فيه ، ومدى احتماله . وقد تطور هذا المدى مع خطوات تكوين قاعدة الإسلام في المدينة .

هذه جولة سريعة في الآفاق الثلاثة : الفكرة . الترك . البناء ، وجوانب من تطبيقها في العهد النبوي .

حروب الردة (التحدي الأول في عهد الخلافة الراشدة)

وقد تجلّى استيعاب المجتمع الإسلامي الأول لهذه التجارب — أول ما تجلّى — بعد رحيل المصطفى عليه الصلاة والسلام في حروب الردة . وفي تلك الحروب تلاقت الفكرة بالعمل في وحدة عضوية ، كانت التثبيت لوجود الإسلام وقيامه . فلقد قررت حروب الإمامة مصير الإسلام ، واستشهد فيها من الصحابة أكثر مما استشهد في جميع غزوات الرسول ، وقتل فيها من الطرف المقابل أكثر مما قتل في جميع الغزوات .^(٧) ومن حروب الردة ، وبقيادة الذين حملوا مسئوليتها ومن معهم من المؤمنين ، شق الإسلام طريقه إلى خارج الجزيرة العربية ، ناشراً أنواره في أرض فارس والروم .

ولولا هذا الترابط الوثيق بين الفكر المبدع والعمل المنظم في صدر الإسلام ، ما تكون التاريخ الإسلامي ، ولا قامت الحضارة الإسلامية . وهل كان هذا غير رحلة من الاغتراب إلى المشاركة ؟ هذا إذا استحدثنا مصطلحات العصر الذي نعيشه .

وإلى تحدياته تنتقل :

الدين عند أصحاب هذا الموقف الأخير أمراً فردياً ، وعلاقة بين الإنسان وخالقه ، وأعطوا للفرد عندهم حق تحديد مداها وشمولها .

٣ — ووصل بعض هذا إلى ما تتخذه بعض الحكومات الإسلامية من مواقف ، وما تسنه من تشريعات تحكم بها على الإسلام ، وتحكم فيه : قبولاً وتعطيلاً ورفضاً ، وهي — فيما بينها — ليست على كلمة سواء في اتباع الإسلام فكراً وعملاً .

٤ — بل إنك في القطر الواحد ، وفي ظل الحكومة الواحدة تجد التباين العملي في قبول الإسلام بين إقليم وإقليم ، ومدى القدرة على إبداع الصيغ التطبيقية لما تقبله من فكر إسلامي .

وليس هذا البحث مجالاً واسعاً للتعقيد في هذه الدراسة ، ولكن أكتفي بالقول بأهمية دراسة العلاقة بين موقع القطر أو الجزء من القطر ، وبين خطوط ومراكز التأثير العالمية المعاصرة .

وحتى في المناطق الإسلامية التي تتفق موقعاً ، نرى تباينها في مدى التأثير بثقافة ، ويخضع هذا — في بعض جوانبه — للتفاعلات الحضارية بين هذه المناطق ، وبقيّة أجزاء القطر من ناحية ، وجيرانها المسلمين وغير المسلمين من ناحية .

ويبدو هذا إذا رجعنا — كنموذج — إلى بعض الحركات الإسلامية الرئيسية في القرن التاسع عشر : الوهابية في شبه الجزيرة العربية ، والمهدية في السودان وادي النيل ، والسنوسية في ليبيا وامتدادها في بعض الأقطار المجاورة .^(٨)

فأمام الضغوط الخارجية اضطرت كل منها إلى أن تتخذ قاعدة داخلية ، بعيدة بقدر الإمكان عن التأثير الخارجي ، وتستطيع فيها — إلى أبعد مدى ممكن — أن تحمي نفسها . فارتبطت الوهابية

بنجد ، ثم انطلقت منها إلى بقية أجزاء الجزيرة العربية .

وتراجعت المهدية إلى كردفان ، ثم انطلقت منها إلى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق ، وحاولت بعد هذا الزحف شمالاً إلى مصر . واضطرت السنوسية إلى الإيواء الجنوبي ، بعيداً عن المؤثرات الخارجية ما استطاعت لتحاول الانطلاق بعد هذا شمالاً ، ولتستطيع من معاقلها أن تستمد عوناً من جيرانها المسلمين .

ومع أن كلا من هذه الحركات الثلاث كانت لها شرايينها التي تربطها بالجبهات البحرية المفتوحة على العالم الخارجي ، كاستناد الوهابية في مرحلة الانطلاق الأولى إلى القاعدة الكويتية ، ومحاولات المهدية الارتباط بكل من النشاط السنوسي والقاعدة المصرية ، والروابط بين السنوسية وجيرانها وبخاصة مصر ، إلا أن كلا منها — في الظروف التاريخية للقرن التاسع عشر — اضطرت إلى أن تتخذ لها درعاً صلباً من الصحراء أو القلب القاري ، تحتمي فيه ، ثم تنطلق منه .

ومع أن كلا من الحركات الثلاث تركت طابعها على القاعدة القطرية التي قامت فيها ، إلا أن مدى التأثير يتباين فيها — ولا زال — بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية .

وحتى الآن نرى الفروق الواضحة في الجزيرة العربية بين القلب المحافظ ، والأطراف الأشد احتكاكاً بالعالم الخارجي : فالطابع العام في نجد يختلف في بعض خصائصه الحضارية عن دول الخليج العربي ، وعن الموالي والمدن الساحلية السعودية على البحر الأحمر .

والمدن الإسلامية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط تختلف فيما بينها من حيث التأثيرات الخارجية : الإنجليزية وفرنسية وإيطالية وأمريكية . وإن

مدن الساحل الافريقي العربي على البحر المتوسط —
في عمومها — تختلف عن الأجزاء الداخلية الأكثر
محافظة : صعيد مصر ، جنوب ليبيا ، وجنوب
تونس ، مناطق جبال الأطلس والأجزاء الصحراوية في
دول المغرب العربي بعامة .

وفي عصر الطيران وثورة الاتصال ، تقاربت
المسافات ، وتيسر انتقال المؤثرات الفكرية والمادية ،
إلا أن هذه العوامل في عمومها تتأثر بالخصائص
الحضارية لكل قطر وإن تنوعت البيئات الحضارية في
داخله .

نمو التراث :

وكما نجد هذا التباين في المواقف ، من الاصالة
والذاتية الحضارية ، نجده أيضاً من معطيات الآفاق
الجديدة التي تقابل الإنسان المعاصر وبخاصة في
المجال العلمي والتقني .

وقبل الانتقال إلى هذين المجالين (العلمي
والتقني) لنا وقفة عند مضمون الذاتية الحضارية .
فهذه الذاتية — عند تكوينها — تشمل جانبي الفكر
والعمل ، ثم يصبح الاثنان تاريخاً وتراثاً . بعبارة
أخرى : ما كان عند حدوثه « عملاً وتطبيقاً »
أصبح عند دراسته اللاحقة ، فكراً وتراثاً . وهذا
يتضح التراث دائماً : بأصوله التي قام عليها ،
والإضافات الفكرية والتطبيقية التي جاءت تعبيراً
عنه . فما كان حاضراً ، وأصبح تاريخاً .

المعبر الجديد :

تأسيساً على ذلك لا بد للحاضر الفكري من
تعبير عملي ، كما كان للفكر — في اصالته تعبيراته
العملية — وهذا التعبير العملي هو التصوير الحي

لمدى ما نستوعب ونحتفظ من تراث ، وما فينا من
طاقة الإحاطة بمجريات الأحداث في عصرنا ،
وأبعاد مسؤوليتنا وقدرتنا الحقيقية على التعبير عنها .

وهنا يبرز التحدي الكبير أمامنا بعامة ، وأمام
الشباب الإسلامي بخاصة :

ما هي قدرتنا على ابداع حاضر ومستقبل جديد
تتوفر فيه الميزات التالية :

١ — لا يغرق في طوفان من محاولات الدفاع عن الماضي
وتمجيده .

٢ — لا يستنزفه الهجوم على التراث وتدميره .

٣ — لا يفقد ذاته في تقليد حضارة الغرب — وهي
الحضارة التي لا تزال غالبة حتى الآن — ولا في
الانطواء عنها ، فيحرم نفسه من معطياتها وهي
كثيرة .

٤ — أن يجد لذاته تعبيراً جديداً مشعراً مضافاً إلى
جهود سابقه ، متفاعلاً مع جهود قائمه .

(٥) نماذج تطبيقية

ولسنا وحدنا الذين نعاني من تشييد المعبر بين
الخصوصية الحضارية ، وآفاق المعرفة المعاصرة من
أجل حياة جديدة . وليس شبابنا وحدهم الذين
يمرون في هذه التجربة . ومن الخير أن تكون بين
أيديهم تجارب شعوب أخرى ، تبذل الجهد — كل
بأسلوبه — لتحقيق التقدم والتوازن في هذه الحياة ،
دون خضوع للنموذج الغربي ولا انطواء عنه ولا عن
غيره .

التجربة اليابانية : (٩)

وقد تكون التجربة اليابانية أكثر ما تحتاج منا إلى

دراسة عميقة ، هي وبعض التجارب الغربية كالمودج الألماني والسويدي .

ومن نافلة القول ، أن نتذكر الفرق بين الدراسة والتقليد وحرية الاقتباس . فبعد الحرب العالمية الثانية بذل المعسكر الغربي — وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية — جهوداً دائبة في دراسة المجتمع الياباني . كانت جهوداً علمية علمية متخصصة :

— كيف استطاعت اليابان في تلك الفترة القياسية — من منتصف القرن التاسع عشر — أن تحقق التقدم العلمي والتقني الذي هدد — قبل الحرب العالمية — معاقل الصناعة الغربية ، وكوّن جهازه الحربي ، وأصبح أخطر قوة حضارية في القطاع الشرقي من المحيط الهادي ، حتى أقلق الغرب المقابل في المحيط الهادي ؟ وكان إحساس الولايات المتحدة أشد من إحساس حليفاتها ولهم مصالحهم ومعاقلهم في الشرق الأقصى .

والذي يعنينا هنا الضربة العنيفة ، وغير المسبوقه ، وهي القاء القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما في ذلك اليوم الرهيب من تاريخ الإنسانية : ٦ أغسطس ١٩٤٥ ، وما أعقبه من هجوم روسي سارعت معه الولايات المتحدة يوم ٩ أغسطس إلى إلقاء قنبلة ذرية ثانية على نجازاكي حسمت الحرب وحققت لها سبق في احتلال اليابان التي أعلنت استسلامها .

— هل كان الأمر تسابقاً بين قوى ثلاث : من يصل قبل الآخر إلى اليابان ؟ الولايات المتحدة . الاتحاد السوفيتي . الصين ؟ .

— هل كان تحسباً لقيام نوع من التعاون — أو على الأقل التفاعل — بين الصين واليابان : هذه بامتدادها الأرضي الذي يجعلها تفرع أبواب الغرب الشرقية في وسط آسيا ، حيث منطقة من أخطر مناطق الصراع العالمي المستقبلي بين الصين بأعدادها

المتزايدة ، وليس لها إلا أن تمتد غرباً ، والاتحاد السوفيتي وليس له إلا أن يمتد شرقاً ؟ .

— هل كانت ضربة من الجنس الأبيض — تمثله الولايات المتحدة الأمريكية — للجنس الأصفر ممثلاً في أكبر قوة متقدمة فيه وهي اليابان ؟ .

— هل كانت ضربة من العالم المسيحي الغربي موجهة الى العالم البوذي المنطلق في الشرق الأقصى ؟ .

كل هذه الاحتمالات تناولها الباحثون بالدراسة ، ولكم الذي نقف عنده الآن هو الصدمة النفسية والحضارية التي منيت بها اليابان .

والذي يعنينا أيضاً ، كيف تناولت العقول الأمريكية الحياة اليابانية بالدراسة والتشريح والتحليل ، تمهيداً لإعادة تكوينها وصياغتها من جديد ، لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

والذي يعنينا أكثر ، كيف استطاعت اليابان أن تنهض من حطام وغبار وإشعاع القنبلة الذرية ، ومن بين الجراح والآلام في عام ١٩٤٥ ، لتستطيع قل أن يمضي أربعون عاماً أن تكون قوة اقتصادية ، استطاعت — بكل اقتدار — أن تهدد من جديد — ودون قوة عسكرية — معاقل الحضارة الأوروبية ، وبخاصة في المجالين العلمي والتقني ، وتفوقت في الإلكترونيات والانتاج الميكانيكي بنوع خاص ، حتى ارتفعت معدلات البطالة في غرب أوروبا واهتزت وسقطت فيها حكومات ، وزاحم الانتاج الياباني الانتاج الأمريكي في عقر داره ، وفي أسواقه التقليدية .

لقد حرّمت الولايات المتحدة على اليابان أن تعيد بناء جهازها العسكري ، بينما نشطت كل من القوتين الأعظم — الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة — في بناء ترسانتها الذرية ، وما حولها من

أسلحة جوية وبرية وبحرية . ولم يكن أمام اليابان لتحيا ، إلا التفوق العلمي والتقني .

أقول « التفوق » . ومر التطور الياباني في مراحل انتقل بها من التقليد ، الى المشاركة ، الى الابتكار ، الى السبق وكسب الثقة العالية في انتاجه ، الى مزاحمة الغرب في أسواقه وهز قوائم اقتصاده .

مقارنة :

وهنا وقفة :

جزء غير قليل من ثروات العالم الإسلامي ذهب ولا يزال إلى التسليح . وأصبح لكل دولة جيشها . وله مصدر أسلحته . والمصادر متعددة . ومع هذا التعدد أذكر أسلوب الغرب في مد الطرق الحديدية في افريقية حيث تعددت الساعات بين القضبان بحيث يتعذر على القاطرات والمركبات أن تنتقل ، أن تنقل من قطر إلى قطر ، لتظل القارة ممزقة . ولا تستطيع التعاون ، وهو الأمر الذي تجتنبه الخطوط الحديدية في أوروبا .

وأمامنا أكثر من تجربة كانت تستطيع الجيوش العربية أن تتعاون فيها بفاعلية ، أو بفاعلية أكثر . ولكن تعدد أنظمة التدريب ، وتنوع مصادر وأنواع الأسلحة ، ولكل منها تدريب خاص ، أثبت وجود فجوة واسعة بين التوقيع على معاهدات الدفاع المشترك ، وتطبيق ذلك عمليا ، عند اشتداد الحاجة إليه . بل في أكثر من مناسبة كان الصراع بين العرب والمسلمين شديداً . واتجه السلاح الى صدر الأخ — أخ الجوار والوطن والعقيدة — متدفق الطلقات كأنه شلال دم ، وكان شحيحاً على العدو الحقيقي الذي انتزع الأرض من تحت الأقدام ، ودفع أهلها إلى شتات جديد .

منهذ من المقارنة :

فالقادرون على صناعة الأسلحة وتطويرها — كاليابان — حرمتهم القوى الكبرى من ذلك ، وغير القادرين على صناعتها ، وفرتها بين أيديهم وأغرقت بينهم العداوة — وكثير من دول العالم الثالث نموذج لذلك — واستطاعت هذه الدول الكبرى أن تمتص جانباً كبيراً من الطاقة الحيوية للدول النامية ومن بينها العالم الإسلامي . بينما أمنت تهديد الدول القادرة على منافستها عسكرياً كاليابان . وبدلاً من أن تتجه الطاقات في العالم الثالث إلى التنمية ، اتجه جزء كبير منها إلى الصراع الداخلي والصراعات الإقليمية وهي آخذة في النمو ، وقودها الثروات والشباب .

طاقات التنمية بين التجمع والتشتت :

إن الدول القادرة على التأثير العالمي تستند جميعاً إلى قواعد من الأرض والبشر والموارد الطبيعية والتمويل والمستوى العلمي والتقني :

١ — وقد تجتمع هذه العناصر أو معظمها في إطار سياسي واحد . والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي نموذج لذلك .

٢ — وقد تجتمع العناصر في مجموعة من الدول المتجاورة ، التي لا تستطيع واحدة منها — بمفردها — أن تقف بين القوتين الأعظم . ولكن تستطيع مجتمعة أن تقف ، وغرب أوروبا نموذج لذلك .

٣ — وقد تتوفر بعض هذه العناصر ، وتحتاج الدولة إلى استيراد بقيتها من الخارج : كاليابان ، في حاجتها إلى الموارد الأولية والطاقة .

٤ — وقد تتوفر كثير من هذه العناصر في مجموعة من الدول المتجاورة ، التي تحتاج إلى تعاون كبير فيما

بينها ، لحسن استخدام هذه الموارد ، واستكمال ما ينقصها منها ، بالجهد الدائب في المجال العلمي والتقني : والعالم الإسلامي نموذج لذلك .

إن قدر العالم الإسلامي أن تتعاون دوله . ففي كل منها واحداً أو أكثر من عناصر الانطلاق . ولن تستطيع واحدة — بمفردها — أن تحقق الانطلاق في عصر التجمع . وإذا كان غرب أوروبا لم يجد أمامه إلا أن يتجمع ، وهو بلا شك — يسبقنا كثيرا في المجال العلمي — أفلم يأن لنا أن نحاول صيغة من صيغ التجمع ، وتخطيط استغلال الموارد المشتركة ، وتكوين الاطارات العلمية ، وهي أمور يلتقي عندها أمر الدين بضرورة الحياة والتقدم ؟ .

أعود فأقول :

هذا هو التحدي الكبير الذي يلقاه هذا الجيل والأجيال المقبلة . وإن الضياع أو التحلف ، أو الحاجة إلى التنمية ، أو الضعف ، أو الاغتراب .. لك أن تتخذ من الأسماء — في سلبيتها — ما تشاء .. تحتاج منا إلى عبور نصل به إلى الشاطئ الآخر : شاطئ المشاركة الإيجابية بين الحاكم والمحكوم . ويسبق المشاركة ويواكها حوار خصب تتضح به الرؤية ، حتى نسير باقتناع في خط إيجابي من الاغتراب إلى المشاركة في صناعة الحياة .

(٦)

وأمرهم شورى بينهم

من الاغتراب إلى المشاركة :

ذكرت بعض آفاق الحوار الذي ينبغي أن يدور أولاً فيما بين الشباب ، وثانياً بين الشباب والسلطات . بعبارة أخرى : أن يكون للحوار مساران : أفقي بين الشباب ، ورأسي بين الشباب

والأجهزة التشريعية والتنفيذية .

ولقد ذكرت أمثلة من التجارب السابقة والمعاصرة ، لافتح الطريق إلى القصايا التي تقابل شبانا في مسيرته إلى مستقبله .

ومع تعدد المداحل التي يمكن أن تسلكها الدراسة والحوار إلا أن هناك هدفاً لا أظن أننا نختلف فيه وهو أن يجمع تكوين الشباب وإعداده لمستقبله بين العقيدة ، والقدرة على المشاركة الإيجابية في الانتاج :

والأمران مترابطان ومتكاملان ، كيف ؟

ذلك لأنهما يبدآن بتعبير جذري في نظامين أساسيين من نظم حياتنا ، أولهما : الدعوة الإسلامية ، والثاني : التربية والتعليم ، بحيث يصبح النظامان تياراً واحداً ، يمثل الجيل المرتقب : المغترب المشارك المبدع بإرادة حرة .

وإذا كان المنتظر من الذين يرسمون خطط البناء الاجتماعي أن يقدموا تصوراً متكاملاً ، نابعا من الحوار مع الشباب ، ودراسة ظروف المجتمع داخليا وخارجيا ، وإدراك أبعاد المستقبل ، فإن المنتظر من الشباب أن يشارك في إقامة هذا التصور وأن تتاح له فرصة المشاركة فيه ، وأن يمارس — في تدرج — أعباء القيام به . وهذا الأمر ليس باليسير ، لأنه تغيير يشمل حياته اليومية ، الخاصة والعامة ، وعلاقاته الاجتماعية ، وبناءه الفكري ، والكثير من عاداته في الصبر على العمل والدأب فيه ، والإحساس بكرامته والرغبة الصادقة في الإبداع .

بين الحرية والنظام :

على أن بناء هذا الجيل لا يحمل أي معنى من

صبب الأفراد في قوالب جامدة في ظل نظام شمولي .
فللشباب أن يختار تخصصه وفق مواهبه الطبيعية دون
أن يفرض عليه المجتمع قيوداً اجتماعياً أو اقتصادياً أو
سياسياً يعوقه عن متابعة التحصيل ، أو قيوداً فكرياً
يدفعه بعيداً عما يحسن القيام به .

الأمر لقاء — أو حوار — بين قدرات الفرد
وحاجات المجتمع . لقاء يتحقق به ما يسميه علماء
أصول الفقه « فروض الكفاية » ، وذلك بتعريف
الشباب بالتحصينات العلمية التي يحتاج إليها
المجتمع الإسلامي وتشجيعه عليها .

نموذج من الغرب :

ومن قريب كنت أقرأ بحثاً للأستاذ اليوت سيف
عنوانه « هل نجرؤ على وضع منهج جديد لجيل
جديد ؟ » (١٠) .

ومحور البحث قضية أساسية لخصها في قوله
« في اعتقادي أن المسألة الهامة التي يجب أن تشغل
بالقائمين على التعليم في حققتنا التاريخية هذه ،
هي القيام بالتعريف بما يجب أن تفعله المدارس من
أجل أن تمنح الأطفال القدرة على العيش في مستقبل
حياتهم . ولقد كانت الإجابة على هذا يسيرة فيما
سلف من العصور . كان أبناء الصيادين يتعلمون
فنونه على أيدي كبارهم .. أما في العالم اليوم الشديد
التعقيد فقد تبدل كل شيء إلى درجة أضحت معها
الغايات التربوية من التعليم المدرسي محاطة
بالغموض . ثم اقترح في بحثه عشر طرائق تعين
المدرسة على إعداد الشباب للحياة :

١ — الاستيعاب والتحكم التقني .

٢ — ممارسة الحياة التعاونية — ودعم روح الفريق .

٣ — المهارات الأساسية للمحافظة على البقاء :
أنشطة اللياقة البدنية . الاسعافات الأولية . مبادئ
الصحة النفسية . مبادئ الكهرباء الميكانيكية
الخ . .

٤ — تطوير مهارة الاختيار المهني .. كمثال ذكر
أن قاموس أسماء المهن الذي صدر في أمريكا عام
١٩٧٧ به معلومات عن عشرين ألف حرفة
مستقلة .

٥ — التعلم الذاتي ويقصد به التعليم المستمر وقدرة
الفرد على متابعة ذلك .

٦ — مهارات التفكير والابتكار في حل المشكلات
 واتخاذ القرارات . وذلك بالعناية بإبراز المشكلات
 وحلها ، دون اعتماد الدراسة على مجرد التحصيل أو
حتى « حفظ » الحلول .

٧ — التواصل : والمقصود به مهارات القراءة وأجهزة
الاعلام والقدرة على الاصغاء والتركيز والتلخيص
والمفاوضة الخ . .

٨ — المواطنة المحلية والمواطنة العالمية — عن طريق
دراسة القضايا القومية والعمالية (مشكلات المحافظة
على البيئة . التلوث . الغذاء الخ ..) .

٩ — التربية الأخلاقية . والموازنة على مصالح الفرد
والأسرة والمجتمع .

١٠ — الاهتمام بالإنسان .

ثم ذكر نماذج مما تستطيع المدرسة أن تقدمه في
هذا المجال عن طريق الممارسات العملية والنماذج
والتفاعل مع البيئة : —

ومن الشرق :

وفي اليابان هناك لقاء قوي بين التقاليد العريقة

القومية والصناعة الحديثة والدين . العمل عندهم عبادة . والحفاظة على الآلات ونظافتها وصيانتها عبادة . لا اضراب . لا تعطيل . المصنع وعائده يرجع إلى الذين يعملون فيه . ومع ارتفاع الدخول استطاع الياباني أن يحافظ على حياة فيها بساطة ونوع من التقشف . وانعكس حبه للحياة ، حبا للنتاج فيها ، حتى مع تقدم السن ، ما دام قادرا على المعطاء . وإن نفس الدقة والجمال الذي ينظم به الياباني حديقته الصغيرة أو أماكن الزهر في بيته ، أو يتناول به فنجال الشاي في تقاليد مرعية ، انتقلت من حياته الخاصة إلى الحياة العامة ، اتقاناً لصناعة الالكترونيات والسيارات ..

(٧)

اقتراحات عملية

ليست أحلاماً :

قصدت من هذه الجولة الواسعة ، بامتدادها الرأسي في تاريخ الإسلام ، وامتدادها الأفقي في الحضارة المعاصرة ، ومشكلات الدول المتقدمة منها والنامية ، أن نتذكر معا جوانب من أبعاد المشكلة التي نقابلها . وأن الطريق من الاغتراب إلى المشاركة ليس قريباً ولا ذلولاً .

فما من شعب سار في هذا الطريق إلا دفع الشمن من دمه وعرقه وفكره ، ولا يزال يدفع ، وإلا زاحمه على الطريق من هو أشد منه قوة . فما أبرز اقتراحات هذه المسيرة من الاغتراب إلى المشاركة ؟

١ - العقيدة :

مع الاحساس بالاغتراب لا بد من إحساس

بالاطمئنان والأنس . مصدره الأكبر معرفة الله والعودة إليه « ألا بلذكر الله تطمئن القلوب » (الرعد : ٢٨) . هذا الذكر مصاحب للإنسان في خلوته مع الله ، وعمله ، ولقاء خصومه في ساحات القتال ، وفي التغلب على المشكلات في محارب العلم .

يقول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون »
« الأنفال : ٤٥ »

ويقول تعالى :

« إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب * الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه لكنا عذاب النار » .

(آل عمران : ١٩٠ - ١٩١)

لا بد من عقيدة يستند إليها الإنسان في حياته ، تمده بالطمأنينة وتعينه على مشقة الطريق . وما من حضارة معاصرة ، إلا واستندت إلى عقيدة ، أنزلها الله ، أو صعبها لها حكماؤها ومفكروها . وقد يتباين مدى التمسك بها ، ولكنك تحس وجود هذه العقيدة : كثرات ، أو واقع ، أو دافع ، أو هذه الآفاق جميعاً . (١١)

٢ - الممارسة :

ويأتي التركيز على إيجابية الربط بين العقيدة وواقع الحياة . فلا يتحول الإسلام إلى مجرد جدل لفظي ، أو وعظ سطحي ، أو إعجاب بأمر مضى ، كما يقف التراجمة أمام الآثار القديمة يتحدثون عن مجد لا يستطيعون الاضافة إليه .

تقوى هذه الصلة بأن تستند إلى الأسوة الحسنة التي تبدأ من المنزل ، وتستمر في الحياة والمدرسة والمؤسسات العامة .

لقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يمارس بنفسه ما يدعو الصحابة إلى عمله : شاركهم في الدعوة والهجرة وبناء المسجد والمغازي ، وتحمل آلام الجوع وأحسن إلى الضعيف واليتيم . وهذا كانت حياته — عليه الصلاة والسلام — قرآناً حياً .

٣ — موازنة العصر وسبقه :

والعمل والممارسة قطرات من الجهد تتجمع نهراً ، له تيار واندفاع وضعاف ومجرى وهدف . وهنا تبدو ضرورة التنسيق بين جهود الفرد وجهود الجماعة :

أن يحس الفرد بذاته وبمكانه في مجتمعه وبمسئوليته فيه . فيزداد تألفه مع مجتمعه ، ثم تعاونه معه في السير الصاعد به إلى الأمام ، فإدراك المجتمع في اغتراب إيجابي يتجه إلى الأفضل .

وما ينبغي أن يحدث الاغتراب فيما بين الشباب . فهنا مجال الألفة التي من الله بها على أصحاب المصطفى عليه الصلاة والسلام :

« وإن يهدوا أن يخذعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين * وألف بين قلوبهم لو ألفت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم »

(الأنفال : ٦٢ ، ٦٣)

ومع هذا التأليف تحس غريتهم عن مكة ، وانعزالهم عنها — وهم فيها — قبل الهجرة . وكيف بمن الله عليهم بألفة بعد خوف كان صورة من

الاغتراب :

« واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يخطفكم الناس فأوأم وأيدكم بنصره وورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون »
(الأنفال : ٢٦)

٤ — اعداد مناهج التطوير :

ويبدو التعاون بين الأفراد والمؤسسات والدولة في اعداد مناهج التطوير التي تحقق هذه الأهداف . وهي بدورها تحتاج إلى صبر في التنفيذ وإيمان به ، وإعادة صياغة القوانين التي تحكمه في المدرسة والمؤسسات العامة ، والمفاهيم الأساسية التي ينبغي تثبيتها كركائز لهذا الجيل . ومن أبرز هذه الركائز نظرتة المتوازنة التي تجمع بين ولائه الوطني والعربي والإسلامي والانساني ، في دوائر آخذة في الاتساع تتعاون ولا تتصادم ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . مع التركيز على أن التجمع العربي والإسلامي ضرورة حياة وليس نوعاً من الترف الفكري أو السياسي . وخيراً نفعل لو استطعنا أن نضمن مناهجنا جانباً من التصورات العربية والإسلامية ، التي تؤكد التعاون ضرورة ومصيراً ، مع المحافظة على الكيانات الوطنية .

ويرتبط بهذا تيسير التحرك بين هذه الأقطار ودعم المشروعات المشتركة ، والمعاملة السليمة التي يلقاها العربي أو المسلم في أي قطر عربي أو مسلم يزوره أو يعمل فيه . مع التركيز على دعم ما يجمع بين الأفكار والعقول والقلوب ، واجتناب ما يدعو إلى الفرقة وزرع الأحقاد . فأحياناً يلجأ الذين يعجزون عن البناء إلى الهدم ، والذين لا يتحملون مسئولية التفاؤل بالمستقبل والإقبال على المشاركة فيه ، إلى النقد السلبي الذي يحاولون به تبرير السلبية والعجز .

٥ - مكتبة الشباب :

ونحن محتاجون إلى مكتبة متكاملة للشباب ،
تعالج قضاياهم وتكون منبرا للحوار الخصب ، ونفتح
له الأبواب والنوافذ إلى تراثه والعالم من حوله ليشترك
بالفكر والكلمة واليد في صناعة الحياة ، وتعينه على
تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة التي سادت
حياتنا المعاصرة .

لا زال الكثيرون ينظرون إلى العمل اليدوي
والتقني أنه دون العمل الفكري . ولا زالت المعاهد
التقنية تقبل الطلاب بشروط لا تقبل بها المعاهد
النظرية . ولا زال الطلاب يحبون — بعد حصولهم
على المؤهل الجامعي أو التخصصي — أن يعملوا في
المكاتب المغلقة ، ودوائر الحكومة ، دون العمل في
مجالات الإنتاج المباشرة والتطبيقية : الزراعة —
الصناعة — المعامل — معاهد البحوث الخ ..

كل هذه المشكلات تتناولها أولاً عقول ، وتمارسها
أيدي ، ويتكون بها جيل جديد .

ان هذه الهندسة الاجتماعية منهج يسلكه من يريد
بناء الحياة . فالمعيار هنا ليس مجرد حكم أخلاقي ،
ولكنه أيضاً طريق نجاح أو فشل . أقصد أننا لو
تراخينا في ذلك وأخذ به أعداؤنا لسبقونا على
الطريق . ولننظر إلى محاولات أعدائنا في بناء أجيال
جديدة من شبابهم على الخشونة وحياة الشظف
والمعاناة في المزارع الجماعية ، وما يعدونهم به عقليا
من مواد علمية وثقافية ، حتى استطاعوا بناء الجيل
الذي اصطدم بنا في أكثر من حرب قريه .

ذلك لأن بناء الأجيال أخطر من أن يترك
للصدف والتمر العشوائي . وإذا كانت كل مهنة
تحتاج إلى تكوين عقلي وجسمي له مواصفات
خاصة ، فإن مسار النهضة — في مجموعه — ينبغي

أن يتوفر فيه المقومات التي تؤهله لتحقيق أهدافه ،
وهي أهداف تنمو مع مسار الحياة ، وتتعد أساليب
الوصول إليها . وإذا تبيست المدارس والجامعات
وتحلفت عن نبض الحياة في تسارعه ، أخرجت
أجيالاً عاجزة عن السعي ، سلبية الاغتراب .

٦ - تنسيق البحوث والتخطيط بين الدول العربية الإسلامية :

ومما يزيد من إحساس الشباب بإيجابية عطائه
لمجتمعه وعقيدته ، أن يتم هذا في إطار علمي
منظم . ولنضرب لذلك أمثلة :

فالدول المتقدمة والنامية الحريصة على جهود
أبنائها ، تربط بين ما يقومون به من بحوث علمية
وبين احتياجات الوطن وعلاقاته الداخلية والخارجية ،
بحيث لا تضيق البحوث هدراً ، ولكن تدخل في
تنظيم كبير يعود خيره على البلاد ، ويصبح ذا فائدة
في الخطط الخمسية أو العشرية المقبلة . ويتم الحوار
بين الأجهزة التنفيذية والتخطيطية حول البحوث
الأساسية والتطبيقية وبحوث التنمية والتطوير ، بحيث
تصبح الجهود المبذولة استثماراً حقيقياً تبدو آثاره في
المستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد ، وفق طاقات
الدولة المادية والبشرية .

حتى الدراسات الدينية والأدبية دخلت ذلك
المجال ، مستفيدة من طرق البحث الحديثة ووسائل
تجميع وحفظ واستعادة المعلومات ، بحيث أمكن
توفير الجهود المبذولة وتوجيه الطاقات البشرية ليكون
لها أفضل عائد .

المعلومات التي كان الباحث يجمعها في شهور
أصبح ، بالأساليب الحديثة ، من الممكن أن تتوفر
له في يوم أو بعض يوم . وهذا استطاع الانتاج

النوعي أن يزداد عندما سيطر الباحثون على الأساليب العلمية الكمية في تنظيم المعلومات .

فإذا انتقل هذا من المستوى الوطني إلى المستوى العربي والإسلامي ، وأمکن أن ننسق الخطط البحثية بين الدول الإسلامية في المجالات المتنوعة المتكاملة ، لكننا على الطريق نحو عمل عربي وإسلامي كبير يستطيع شبابنا فيه أن يكون أكثر ثباتاً على طريق المستقبل .

وأذكر أنه عندما تقرر إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع القمة الإسلامي الأول في الرباط (ديسمبر ١٩٦٩) أن نشط بعض الباحثين في إعداد وتقديم هذه البحوث . شهدت هذا في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في لاهور عام ١٩٧٤ ، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد بعده في كوالالمبور في نفس العام . ولكن يبدو أن العقول لم تكن مهياً لقبول الآمال الطموحة التي عبرت عنها المشروعات ، ولا الميزانيات الكبيرة التي اقترحت وقبضت ، مما دعا إلى إعادة النظر في المشروع كله ، والاكتفاء بمشروعات جزئية محدودة . ودائماً الفكر والأمل يسبق العمل . والذي علينا أن نوازن بين المأمول والمحتمل وبين الواقع ، وأن نحسن الاستفادة من الأجهزة القائمة ، وأن ندعمها بالفكر والعون ، وأن نجد فيها شباب الباحثين مجالات للابداع والتعاون وتنظيم فرق العمل بكل ما تحمل من أخلاقيات البحث العلمي من الدأب ونكران الذات في سبيل المصلحة العامة والتواضع واتقان القيادة والزمالة والاصفاء ، والتوجيه والتنفيذ .

٧ — الصبر على مسئوليات البناء :

وحين نرسم صورة الغد الذي نريد ، ونبذل

الجهد في تحديد مواقع الأفراد ومسئولياتهم فيها ، فلن يتركنا أعدوؤنا دون زرع الألغام في الطريق ، ومحاولة صرفنا عن هذا الهدف ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

وأقرب الأمثلة على ذلك مواقف الدول الكبرى ومواقف إسرائيل من مظاهر اليقظة العربية والإسلامية ومحاولات ضربها : (١٢) .

١ — ضرب المفاعل الذري العراقي في ٧ يونيو ١٩٨١ .

٢ — تخفيض المعونات لوكالة غوث اللاجئين تضييقاً على الفلسطينيين ، عندما رأت الوكالة أن المدارس تخرج أجيالاً جديدة مؤمنة بحقها في الوطن والحياة ، وليست أجيالاً قابلة للذوبان في الشعوب الأخرى كما أرادت لها أن تكون .

٣ — منع التكنولوجيا المتقدمة عن الشعوب العربية والإسلامية أو وضع العراقيل في سبيلها ، ومن أقرب الأمثلة على ذلك ما يلقي المفاعل الذري الباكستاني من عقبات ، لم يلحقها المفاعل الهندي ولا الإسرائيلي .

٤ — مد إسرائيل المنتظم والمتزايد بأحدث الأسلحة التي تضمن لها التفوق العسكري على العرب حولها ، وإحاطتها بإطار منزوع السلاح .

٥ — اغراق العالم الإسلامي بسيل لا ينقطع من الصراعات الداخلية ، ومن أقربها الحرب العراقية — الإيرانية ، فضلاً عن الصراعات الداخلية العرقية والطائفية والمذهبية والدينية . وهذا كله يدخل في المخطط الكبير لتفتيت الدول العربية والإسلامية القائمة وبخاصة ما كان منها حول إسرائيل .

٦ — الحملات المكثفة لامتصاص ثروات العالم الإسلامي والعالم الثالث بعامة — بالإضافة إلى الصراعات الداخلية — في الاستهلاك التري والمكيفات .

ومن أبرز مظاهر ذلك ما تقوم به شركات السجائر من دعاية قوية في العالم الثالث لترويج انتاجها بعد أن انصرف عنه العالم المتقدم عندما تأكد فيه ارتباط التدخين بالسرطان وغيره من أمراض القلب والشرابين والصدر .

وصفوة القول : أننا بحاجة إلى يقظة فكرية نبصر بها

صورة الغد ، ومواقع الزلل ، وإلى عقيدة تعيننا على أعباء الطريق ، وقوة على مراجعة حساباتنا ، وإلى تعاون بين الشباب ، وبينه وبين المسؤولين ، في فترة مصحلة من حياتنا ، نسأل الله العون فيها ، على أن نعبّر عن إيماننا به — سبحانه — بالعلم والعمل والتخطيط والصبر على مسئوليات التنفيذ .

الموامش

الدقيقه . ومن التماذج نستطيع أن نبين العناصر التي يرد البحث ابرازها في القضايا المعاصره ، لتكون خلفية مجرد خلفية عند تقييم المواقف واختيار الحلول .

(٩) انظر عرضاً لهذه الاجراءات في المرجع الآتي

Guy wint (Editor) :

Asia Handbook, Penguin

Ref. Books, 1966.

في الفصل الخاص باليابان كتبه ريتشارد ستوري

(Richard Storry) .

ص ٢٢٢ — ٢٤٢ ، وبه قائمة مراجع أكثر تفصيلاً .

وقد عني البحث بما بعد القنبلة الذرية واجراءات الجنرال ماك آرثر ص ٢٣٠ — ٢٣٩ في محاولة إعادة صياغة العقلية اليابانية وتدخله في مناهج تدهس التاريخ ومحامته للثقافة اليابانية المعهنة كنظام الساموراي (المحاربين) الخ . .

(١٠) اليوت سيف : هل نحرؤ على وضع منهج جديد لجبل جديد ؟ انظر الترجمة العربية للبحث في :

الثقافة العالمية — العدد — ٤ — السنة الأولى — المجلد

الأول — مايو ١٩٨٢ م من ص ٢٨ — ٤٩ . تصدر كل شهرين عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت .

(١) اعلام الموقعين لابن القيم ٤ : ٢٧٣ — ٢٧٤ ط . دار الفكر — بيروت .

(٢) تاريخ الطبري ٢ : ٣٣٠ — ٣٣١ ط . دار المعارف — القاهرة .

(٣) تاريخ الطبري ٢ : ٣٦٢ — ٣٦٣ ، في عرضه بيعة العقبة الأولى ، والثانية وشروط بيعة العقبة الأخيرة ، ثم نزول الأمر بالقتال والاذن بهجرة المسلمين إلى المدينة . والمقصود من قوله ~~سأقتل~~ : الدم والدم والهدم المدم : من طلب دمكم فقد طلب دمي . ومن أهدر دمكم فقد أهدر دمي . والهدم بالتحريك : القبر والمنزل . أي أهدر حيث تقبرون . وأنزل حيث تنزلون .

(٤) تفسر ابن كثير في شرح قوله تعالى : « إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد » . وأورد عدة أقوال عن ابن عباس رضي الله عنه منها : لرادك إلى الجنة ، لرادك إلى مكة كما أخرجك منها .

(٥) انظر مادة « مكة » في معجم البلدان لياقوت .

(٦) تفسر ابن كثير الآيات ١٩٩ — ٢٠٠ من سورة البقرة لبيان ما أدخل الإسلام من تعديل على مناسك الحج في عرفات والمشعر الحرام .

(٧) تاريخ الطبري ٣ : ٢٩٤ — ٢٩٧ .

(٨) أثرت اختيار أمثلة من القرن التاسع عشر في العالم الإسلامي ، حتى لا تكون المعاصرة حججاً بحول دون الرؤية

الروسية والأمريكية .

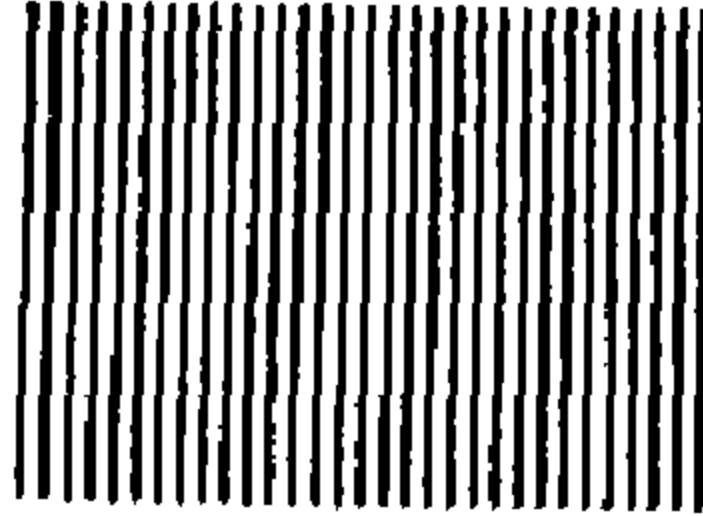
(١٢) نشرت جريدة الوطن (الكويت) في عددها الصادر يوم السبت ٩ أكتوبر ، الأحد ١٠ أكتوبر ١٩٨٢ الترجمة العربية من الدراسة الاسرائيلية الهامة : استراتيجية اسرائيل في الثمانينات . أعدها بالعبرية أوريد بيتون المستشار السابق لوزارة الحرب الاسرائيلي وأحد المسؤولين في قسم الدراسات بالموساد (المخابرات الاسرائيلية) — ثم أعاد نشرها بالانجليزية اسرائيل شاحاك الأستاذ بالجامعة العبرية . وتقوم هذه الاستراتيجية على تفتيت المنطقة إلى دويلات طائفية ودينية وعرقية ، وإعادة توزيع السكان في داخل اسرائيل مع سيطرة كاملة على الضفة الغربية . والمهم : أنه ما من دولة إلا وتمحط للمستقبل وتحدد مجالات أنشطتها فيه .

Elliot seif : Dare we Build a New Curriculum For a New Age?

FUTURICS, Vol. 2 no pp 107 / 119, 1981.

(١١) كمثال (١) المسيحية البروتستانتية في غرب أوروبا ، وتلحق بها المسيحية الكاثوليكية في جنوبها — (٢) مذهب الزن (Zen) في بوذية اليابان .

وهي تحاول الآن تنسيق العلاقة بينها وبين الكونفوشية فيما حوّلها من القواعد الحضارية الحديثة في الشرق الأقصى . (٣) الشيوعية في الاتحاد السوفيتي . أما القاعدة الأمريكية ففي جنورها أوروبية مسيحية ، ثم أصبحت أقوى من الأصل الذي انطلقت منه ، ويحاول الأصل الأوروبي أن يثبت استقلاله وفاعليته إلى جوارها متحرراً — ما استطاع — من السيطرة



أسلمة المعارف العلمية الحديثة*

م.أ. قاضي

مستشار الرئيس الباكستاني للشؤون
العلمية والتقنية إسلام — أباد

ترجمة : محيي الدين عطية

من منهج إسلامي شامل ، تنتهجه المؤسسات التعليمية الإسلامية ، من المدارس إلى الجامعات ؟ أي منهج يجب اتباعه ؟ وأي إجراء يجب تبنيه عند تخطيط المقررات الدراسية للمواد العلمية ؟ كيف نقيم صلة وثيقة بين العلوم الإسلامية التقليدية من جهة ، وبين التقدم العلمي المعاصر من جهة أخرى ؟

ما هي المعايير الواجب تحديدها ودراستها بغية إحداث ذلك التغيير ؟

إن المشكلة يجب تناولها من منظور شامل ، ولذلك سوف نستعرض بالتحديد : الصورة الحالية ، ثم المنجزات السابقة ، ثم المشاكل الآتية ، وأخيراً خطة العمل .

١ — إن أسلمة العلوم التجريبية الحديثة إنما يعني — في الحقيقة — ذلك المجهود الذي يستوعب هذه العلوم داخل هيكل إسلامي ، بهدف استعمالها لجني أكبر مردود للمجتمع المسلم . إنها محاولة لفهم — وربما لتبني — كل ما هو جيد في هذه العلوم ، وإدماجه مع العلوم الإسلامية التقليدية .

وهنا يبرز التساؤل ، كيف يمكن القيام بهذا المجهود ، وخاصة في حالة المعارف العلمية ؟ كيف يمكن — أساساً — تعلم وتعليم المواد العلمية كجزء

* قدم هذا البحث باللغة الانجليزية إلى ندوة أسلمة المعرفة ، إسلام آباد ، ٤ — ٨ يناير ١٩٨٢

٢ - الصورة الحالية

يواجه العالم الإسلامي - اليوم - تحدياً متصلاً من الدول الصناعية . إن ذلك مردّه - بصفة جزئية - إلى الموقع الاستراتيجي للعالم الإسلامي وإلى ثروته البشرية والمادية . كما أنه يرجع أيضاً - وبصفة جزئية - إلى الركام المتكاثر من الإجحاف والتحيز والتحامل الديني الواقع عليه .

لقد أصبح حزام الدول الإسلامية ميداناً للتنافس المتصاعد بين القوى المعرّبة . إن نزاعات الحدود في المناطق المختلفة أصبحت - غالباً - موجهة لخلق أسواق حاضرة للأسلحة والذخائر ، لكي تبقى هذه الدول مرتبطة ومنشغلة عن دفع عجلة تقدمها ، أو رفع معدل نموها ، وبحيث تظل تحت الخضوع الدائم ، والتأثير المستمر الواقع عليها من الدول المتقدمة .

٣- فضلاً عن ذلك ، فقد ترك المستعمر خلفه - في كثير من الدول الإسلامية - نماذج من المؤسسات الاجتماعية التي تتسم بالنائية والانقسام الحاد . فهناك في كل دولة مسلمة قطاع صغير متمدن يستمتع بمستوى مرتفع من العيش ، وهذا القطاع يعيش جنباً إلى جنب مع قطاع تقليدي كبير ، يطحنه الفقر المتناهي وسوء التغذية والأمراض والجهل .

إن بقاء القطاع الصغير المتمدن مع استمرار الغنى المتصاعد للعالم الصناعي ، يمد في أجل النظام العالمي الفاسد ذلك النظام من العلاقات غير المتكافئة والاستغلال الاقتصادي . ولهذا القطاع تبعية وانتساب ولاء خارج دولته - إنه لا يجد نفسه بين الجماهير ، فهو دائماً خائف قلق مترقب أن تنقض عليه الأغلبية . ولضمان بقائه ، فهو يلعب لعبة الاختباء والبحث . وهذه

اللعبة تؤثر في جسم الحياة السياسية للدولة . إذ ينتج عنها عدم الاستقرار السياسي ، فضلاً عن أن الأوضاع الداخلية تنجّه بسببها إلى تكريس عدم المساواة الاقتصادية ، وعدم الاستقرار السياسي ، وبالتالي تولد صراعاً داخل الدول الإسلامية .

٤- ومع ذلك ، فإن قوانين الطبيعة لا بد أن تشق طريقها . والتاريخ يعيد نفسه . فالعالم الإسلامي - اليوم - يتقدم ، بحمد الله كرأس حربة ليؤكد - عالمياً - كرامة الإنسان في كل مكان . إنه يشهد بعثاً وتطوراً مفاجئاً لتلك الروح العلمية القديمة التي هزّت الدنيا بأسرها خلال القرون الوسطى لعصرنا الحاضر . إنه لما يشجع ويبحث الأمل في النفس أن ترى في كل الدول الإسلامية في هذا العالم حماساً دافقاً لإعادة صياغة وتشكيل العلوم والتقنيات ، واهتماماً متزايداً لتطبيقها بغية تحسين أحوال الحياة ورفع مستوى العيش في المجتمع المسلم .

٥- ولكننا نلاحظ - حقيقة - أن المجتمعات المسلمة في كافة أنحاء العالم ، مجتمعات ضجرة متململة فاقدة الصبر . إنها تريد أن تطوي صفحات التاريخ فوراً . إنها مجتمعات تواقّة لأن تعكس اتجاه الهيمنة الاقتصادية والاستغلال السياسي والاجتماعي والتبعية الفكرية التي عانت منها عبر القرون ، تحت وطأة الاستعمار والقوى الأجنبية .

إنها متلهفة لإحياء الروح القديمة لمجد الإسلام . إنها تحاول - يائسة - أن تعيد اكتشاف نصيبها في هذه الحضارة الجديدة المتزايدة التعقيد .

٦- والعالم الإسلامي اليوم يشكل على الأقل خمس تعداد البشرية التي تسكن هذا الكوكب . وهو ينتشر من السنغال إلى أندونيسيا ، شاغلاً الحزام الأوسط للكرة الأرضية ، وهو موضع يُفترض أن تكون له أهمية استراتيجية عظيمة .

إن وفرة الموارد الطبيعية منحت العالم الإسلامي مزايًا هائلة ، فهو ينتج حوالي ٥٠٪ من نفط العالم ،

وحوالي ٤٠٪ من صادرات العالم من المواد الخام .
ليس هذا فحسب ، ولكن القوة الكامنة في
الإسلام شكّلت صحوة رعدية ، انبعثت منها قوة
دافعة هائلة ، وحماساً دافقاً لتعاون وتضامن أكبر
داخل الأمة الإسلامية جمعاء . إن هذه القوة الدافعة
تسهم في دفع عجلة النمو في العالم الإسلامي بسرعة
متزايدة .

هذه في الحقيقة هي نقطة التحول البارزة في
تاريخنا المعاصر ، فقد أصبح المجتمع المسلم يمتلك
مرة أخرى قوة متجددة منبعثة من إيمانه وعقيدته .
تلك القوة التي وضعت ذات مرة فوق قمة العالم .

٧ — صورة العالم الإسلامي

عاش الإسلام مجده فيما بين القرن الثامن والقرن
الثاني عشر الميلاديين . لقد كان عصراً استثنائياً تمت
فيه إنجازات هامة في فكر المسلمين وفي فهمهم .
فخلال هذه الحقبة روى المسلمون ظمأهم الشديد
للمعرفة ، وذلك لدرجة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً من
قبل .

لقد بلغت الحضارة الإسلامية ذروتها وأصبح
المسلمون قادة العالم في الفكر الفلسفي والعلمي .
كما أنهم أحرزوا في مجال العلوم التطبيقية تقدماً رائعاً
وحققوا أعظم انتصاراتهم .

هذا الفوز المتوّج كان مرده إلى حد كبير إلى
دوافع المذهبية الإسلامية الهائلة للدراسة الظواهر
الطبيعية ومتابعة العلوم التجريبية .

٨ — لقد كان فقهاء المسلمين وعلمائهم — في فترة
سلطانهم — يؤمنون بشكل قاطع بوحداية الله عز
وجل ، وبوحدة الوجود ، وبوحدة البشرية ، وبقدسية
الشريعة الإسلامية وعصمتها من الزلل . كل المعارف
عندهم كانت تؤكد وتعزز مبدأ التوحيد .

والإسلام — في الحقيقة — لا يعرف علماً من
أجل العلم ، أو معرفة لأجل المعرفة . فلكل شيء
في الحياة هدف ونهاية . وكان هدفهم استثمار المعرفة
العلمية لصالح الإنسانية جمعاء .

إن المدخل الإسلامي لاكتساب المعرفة كان
دائماً متوحداً مع أهدافها العليا . لذلك فإن
الحماس الأخلاقي هو الذي كان يقود علماء
المسلمين في عصرهم الذهبي ، وبالتالي ، نجد أنهم لم
ينساقوا وراء انتشار هذه المعرفة في مسالك استغلالية
أو هدامة .

إن الإنسان الذي يعرف أكثر من غيره ، والذي
يملك القدرة على الملاحظة والتفكير لنفسه إنما يحمل
على عاتقه مسؤولية تفوق ما يتحمله إنسان آخر ،
لا يملك المعرفة ، ولا تسعفه قدراته على التأمل
والتفكير .

ومن هنا كانت مسؤوليات عالم من العلماء الذين
تمرسوا على الاطلاع والملاحظة والتفكير أعظم بكثير
من مسؤولية رجل الشارع عن حفظ السلام
والوثام ، وعن أن يخلف وراءه عالماً سعيداً لذريته
وللأجيال القادمة من بعده .

٩ — لقد واكبت النهضة العلمية والتعليمية في أوروبا
عملية انفصال الدنيا عن الدين نظراً لظروف خاصة
كانت سائدة في ذلك العصر .

لقد استمر هذا الهيكل القائم على المدلول المهاد
للعلم عدة سنوات انتهت به إلى نسبة الأخلاق ثم
إلى الفوضى الأخلاقية . وأصبحت المعرفة تقوم
— بشكل متزايد — بوظيفة نفعية مصلحية ، يحدد
أهدافها غالباً التوزيع السائد والمسيطر للقوى
الاجتماعية .

وصارت المعرفة والعلوم وسائل تسير — بصفة
مستمرة — وراء غايات انتحلها لأنفسهم هؤلاء
الذين يملكون أكثر من غيرهم عوامل التأثير

والسيطرة والنفوذ . وأصبحت العلوم هي الأدوات الأساسية للمناورات الاجتماعية ووضعت في خدمة الأرباح .

لقد شُيّدت العلوم الحديثة — بطريق الخطأ — على قاعدة من الفصل بين الدين والدنيا وهي بذلك قد فقدت أساسها الأخلاقي .

إن العالم لن يأسس الحاجة إلى أن يعيد التفكير في الفرضيات التي قادت إلى خلق هذا الهيكل المتحلل من القيم . وإن البنية المتكاملة للعلوم الإسلامية تقدم نموذجاً بديلاً يسمح بالتمتع العلمي والتعليمي ، في الوقت الذي يحمي فيه المجتمع من سوء استغلال هذه العلوم .

١٠ — إننا إذا اعتبرنا العلم ظاهرة ثقافية ، فإن العلم الغربي يمثل المرآة التي تعكس صورة المجتمعات الغربية . ولقد أفرز الإسلام للعالم ثقافته الفذة وتقاليد العلم الفريدة عندما كان في أوج حضارته وذروة إنجازاته العلمية .

لقد نما في تربته طراز من العلم والمعرفة ترعرع وازدهر في ظل الإيمان بوحداية الله عز وجل وبوحدة الوجود ، وأثمر نظاماً متكاملًا للقيم الإسلامية ، وعمل باستمرار على إيجاد التكامل بين المقدسات الثابتة وبين المتغيرات الدنيوية الزائلة .

إن التطبيق الإسلامي لمنجزات العلم والمعرفة موجّه دائماً لصالح الأهداف التي تنفق مع مشيئة الخالق عز وجل .

ونتيجة لذلك ، فإن المعرفة لا تعد هدفاً يُقصد لذاته ، وإنما هي مجموعة من الوسائل الرامية إلى إحراز غايات أخلاقية وروحية سامية وعلى نقيض العلم الحديث ، فإن العلوم الإسلامية لا تقسم بين نسيجها تجريداً أو اختلالاً أو انسلخاً من طبيعتها الإنسانية .

ومن جهة أخرى نرى أن الصراع المبكر بين العلم والكنيسة قد أخذ بزمام العلم الغربي إلى موقف

يدّعي فيه لنفسه امتيازاً وحيداً لفهم الحقائق وإدراكها ، وبالتالي يقلل من تقديره لكفاءة الإنسان في تطوير فهمه وإدراكه المتكامل للحقائق وتجاوبه معها عقلياً ومنطقياً .

ووقف إنسان هذا العصر — نتيجة لذلك — مشدوهاً أمام ذلك الفقدان الكامل للقيم والغايات . إن المسلمات العلمانية للمعرفة ، التي تبتأها الغرب ، بسبب الصراع بين الكنيسة والعلم قد وصلت بالبشرية إلى شفير الهاوية . وبرزت الحاجة إلى إعادة فحصها تحت منظار تاريخي عقلائي سليم .

١١ — لقد برز في تاريخ البشرية ثلاث دورات هامة . قفرت فيها العلوم التجريبية قفزات هائلة ملحوظة . وتميزت كل دورة منها عن غيرها في فلسفتها ، وفي هيكلها الزمني ، وفي منهجها ، وفي كيفية نموها .

هذه الدورات هي : ١ — الحضارات الهندية اليونانية ، ٢ — الحضارة الإسلامية ، ٣ — الحضارة الغربية الحديثة .

بما لا شك فيه أن اكتشافات هامة قد تمت في العصر الأغريقي ولكن العلم فيها نما وتقدم في مناخ من الخرافات والخوف . كما أن المنهج الذي تبنته هذه الحضارة لم يخضع لتصنيف أو نظام مطرد . وكان نموها متفرقا مشتتا يفتقر إلى التوازن . كانت هناك رعاية عامة قليلة للعلم ، أما في أغلب الأحيان فقد كانت هذه الرعاية تعتمد على المشروعات الفردية والميول الخاصة . ولكن من الواجب الإشارة إلى أن بعض الإنجازات الملحوظة قد تحققت خلال هذه الفترة .

١٢ — ومن جهة أخرى ، جاء الإسلام فمنح اكتساب المعرفة ونشرها وتقدمها ، روحاً وضميراً وأخلاقاً . ولم يعد هذا الأمر معلوماً فحسب ، ولكنه أصبح معترفاً به أيضاً على المستوى العالمي . فالتاريخ

شاهد على حقيقة هامة ، هي أن الفكر الفلسفي الإسلامي والمعرفة الإسلامية كان لهما إبان عصرهما الذهبي قاعدة أخلاقية دينية .

لقد كانت الجهود العلمية الخالصة مكرسة لفهم الظواهر الطبيعية ، فاتحةً حدوداً جديدة للمعرفة ، مكتشفةً مصادر جديدة كانت مخبأة ، وصانعةً لتقدم جديد نحو سعادة ورفاهة الإنسانية جمعاء . لقد صنعت هذه الأخلاقيات سلاماً ورخاءً من خلال العلم وليس من خلال الحرب والدمار اللذين نراهما اليوم .

١٣- وفي مقابل ذلك ، فإن التقدم المادي الهائل الذي تحقق في عالمنا الحديث عبر العلوم والتقنيات قد رافقه في صحوته نظام عالمي جائر يفتقر إلى العدالة ، فهناك نزاعات واضطرابات وتشنجات تحيط بالكرة الأرضية . لقد أنتج التقدم العلمي والتقني مجتمعاً محايداً تجاه القيم أرساه على قاعدة فاقدة لحس المسؤولية الأخلاقية . فهناك ضعف في الثقة على كل المستويات ، وتمزق للعائلة ، وفقدان للانسجام الاجتماعي .

إن الطبيعة العلمانية للتربية في المجتمع الغربي غرست في سلوكه الاجتماعي فلسفة الفوضى والفقرسة . لذلك فإن نمو العلوم قد تأثر بالمناخ الاجتماعي والفكري ، كما تأثر بالبيئة الأخلاقية والدينية التي نشأ بين أحضانها .

١٤- يتولد العلم من خلال حالتين ١ : - رغبة الإنسان في تحسين بيئته ، ٢ - فضول الإنسان الذي يدفعه إلى معرفة المزيد عن طبيعة العالم المحيط به .

وما زالت هاتان الحالتان تقودان الإنسان إلى البحث العلمي والاستقصاء . إن هدف العلم هو أن يناقش المبادئ العامة التي تحدد كيفية سلوك الطبيعة ، تلك المبادئ التي توجه كليةً إلى إدراك إمكانية التنبؤ بالأحداث والعوارض الطبيعية .

ومع ذلك فإن الدوافع الرئيسية العلمية هي حب الاستطلاع والفضول العميق لدى الإنسان لاكتشاف الطبيعة والعالم .

طريقة العلم

١٥- الحافز الدائم لدى كل إنسان هو البحث عن النظام والتناسق . ومحاولة الإنسان التاريخية في أن يفهم بيئته قامت - في جزء كبير منها - على قاعدة من نجاحه في الملاحظة وتنظيمه وترتيبه لما يجمعه من حقائق متنامية بطريقة تبدو له نظامية ومتناسقة .

إن بحثه عن النظام يستثار دائماً عندما يجد نفسه غير قانع بافتقاد النظام من حوله .

وقد تزايد هذا المجهود بشكل هائل مع مرور الزمن كنتيجة لاهتمام الإنسان المتنامي بالملاحظة الذكية الواعية وبتجاربه المضطربة الهادفة .

١٦- وليس العلم هيكلًا منظمًا للمعرفة فحسب ، بل هو أيضاً طريق لعمل الأشياء . إن العلم نشاط أيضاً لا مجرد كتلة من الحقائق . فهو يجمع بين المنتجات والعمليات .

ولكي نفهم ماهية العلم تماماً يجب أن ننظر إليه كطريقة للعمل : فالبحث عن الحقيقة هو من الملامح البارزة للطريقة العلمية . فالعلم لا يبحث أبداً في « الحقيقة المطلقة » أو « الواقع المطلق » . إنه يحاول فقط أن يقترب أو يلتصق بهما .

١٧- والبحث العلمي يفيد ضمناً الاستقصاءات المنظمة لزيادة كمية المعرفة في الميادين العلمية بهدف أو بغير هدف محدد .

ويقوم العلماء عادة بالبحث عندما يمتلكون أفكاراً جديدة ، أو يقومون به في نطاق برامج مخططة .

ومع ذلك فإن طرق البحث لا تسير بالضرورة في مسار معصوم من الخطأ ينتقل بها من نجاح إلى نجاح .

وعندما يقوم العلماء باستقصاء ظاهرة طبيعية معينة فإنه يكون من المؤكد لديهم أنهم يعثرون على جديد ، إلا أنه يصعب عليهم أن يعرفوا مسبقاً ما هو ذلك الجديد . ذلك أن العنصر الذي يستحيل التنبؤ به في النشاط العلمي يجعل نظام البحث معقداً .

ولكن الزمن كان شاهداً على أن منعطفات غير متوقعة قد حدثت أحياناً وقادت إلى تطور تفوق أهميته ما كان الاستقصاء يقصد إليه في بادئ الأمر .

وظيفة المعرفة

إن وظيفة المعرفة هي — في الحقيقة — حل المشاكل . وأي معرفة لا تقوم أو لا تستطيع أن تقوم بحل المشاكل الدنيوية للجنس البشري ، أو لا تساعد الفرد على أن تزداد معرفته بخالفه ، هي في الحقيقة ليست بالمعرفة .

إن مثل هذه المعارف تعتبر — طبقاً للأحاديث النبوية الصحيحة — شرفاً يستحق السعي وراءه . أما المعارف التي تُستغل للوصول إلى أغراض تافهة فقد اعتبرت معارف سامة كلدغة الأفعى .

والمعارف العلمية الحديثة ، بجانب أنها توفر للرجل العادي السعادة والراحة في حياته اليومية وفي أسلوب معيشته ، فإنها هي التي أدت أيضاً إلى صنع الأسلحة الفتاكة المدمرة ، وإلى التسليح النووي ، وإلى صناعة مواد الحرب الكيماوية الجرثومية التي إذا أطلقت من عقابها أبادت الجنس البشري من على وجه الكوكب الأرضي خلال ساعات .

إن نظام القيم الذي يوفره الإسلام يقوم — في الحقيقة — على قاعدة من العدالة والمساواة والإدانة المطلقة للاستغلال والعنف والتدمير ، وغير ذلك مما نراه في النظام المتطور الناتج عن قوة المعرفة العلمية

في عالمنا الحاضر .

١٩ — لقد أطلت علينا المعرفة الحديثة من خلال مجموعتين رئيسيتين من فروع الدراسة ؛ هما العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية .

وتعتبر العلوم الاجتماعية — بصفة أساسية — من صنع الإنسان ، وهي تتطور عادة مع نمو المجتمع ونشأة ثقافة جديدة كنتيجة لهذا النمو .

والعلوم الاجتماعية الحديثة كالإقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع وعلم النفس وغيرها هي منتجات الثقافة والمجتمع الغربيين . إن هذه العلوم تستطيع فقط أن تزدهر وأن تمارس وظيفة حل المشاكل بشكل مؤثر في البيئة الغربية والهيكل الرأسمالي .

إنها لا تستطيع أن تكون مؤثرة بنفس الدرجة في الهيكل الإسلامي ، لأن الفرضيات الأساسية للنظامين مختلفة تماماً .

إن معظم علماء المسلمين المعاصرين قد تلقى تعليمه — لسوء الحظ — وفق نظام التعليم الغربي ، وقد نمت خبرته — نتيجة لذلك — من خلال ذلك النظام .

إن معظم هؤلاء العلماء غير مؤهل تأهيلاً كافياً لتناول مشاكل المجتمع الإسلامي — ناهيك عن حلها — بمقلانية وكفاءة .

والنظام الإسلامي له ثقافته الخاصة وطرز علومه الاجتماعية . ومن واجب علماء المسلمين أن يقدموا ويطوّروا وينشروا بين الأمة الإسلامية تلك المعارف الخاصة بالعلوم الاجتماعية في الإسلام . أنهم لسوء الحظ لم ينجحوا في القيام بهذا الواجب المقدس .

٢٠ — وعلماء المسلمين فئتان ؛ العلماء التقليديون المتمكنون من علوم التاريخ الإسلامي والشريعة وأصول الفقه . وهؤلاء درسوا القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وشروحهما دراسة مستوفاة . وهم يعتبرون — في الحقيقة — المرجع الموثوق به في العلوم الإسلامية في عصورها المبكرة .

أسلمة المعرفة

ليست هذه هي المرة الأولى التي تبذل فيها محاولة لأسلمة المعارف ؛ فقد حدث ذلك من قبل . ففي القرن الثامن والتاسع خاض العلماء المسلمون تجربة لترجمة معظم الكتابات الهندية والصينية واليونانية . فتعلموا العديد من اللغات ، واستدعوا عدداً كبيراً من العلماء غير المسلمين كمدرسين وباحثين لإنشاء المكتبات وعمل الأبحاث . وأعيد تدوين المفيد من تلك المعارف واستوعبه النظام الإسلامي ، واستبعدت المعارف التافهة التي لا تسمن ولا تغني من جوع . وإننا لنجد اليوم أن معظم هذه الكتابات وما لحق بها من تطوير ، وما اتصل بها فيما بعد من إمتداد على يد العلماء المسلمين قد اتخذ كله مع التراث الإسلامي . وعلى ذلك فإن المسلمين قد خاضوا التجربة من قبل ويمكنهم أن يقوموا بها مرة أخرى . إن العمل لا شك هائل ولكنه ممكن ، وعلماء المسلمين قادرون على القيام به في حالة واحدة ، هي أن يحملوه على عواتقهم على أنه رسالة حياتهم .

٢٣ — إن نقطة البدء في أسلمة المعارف هي — في الحقيقة — إعادة تشكيل وإنشاء التعليم في العالم الإسلامي . فالحاجة ماسة وعاجلة إلى إعادة التفكير بجدية في صيغة ومحتوى تعليم العلوم في الدول الإسلامية . .

يجب تقييم المشاكل الناشئة تقييماً جديداً ، وتصميم برامج جديدة لمقابلة متطلبات كل دولة . فالمتطلبات الجديدة في الزراعة والصناعة والتجارة والهندسة والطب يجب أن يوضعها في الاعتبار — بجدية — مصممو برامج الدراسة .

وعلى ذلك فإنه من الواجبات الأساسية على الإطلاق أن تعاد صياغة النظام ، وأن تُسلح المؤسسات الجديدة بحيث يمكن لها أن تقوم بكفاءة بتلبية الاحتياجات اللازمة المتمشية مع الأهداف المستقبلية للمجتمع الإسلامي .

ولكنهم لا يملكون إلا القليل جداً من المعرفة بالفلسفة الحديثة وبالعلوم التي تشكل عالم اليوم . أنهم ينظرون فقط إلى الماضي بكل اعتزاز وفخر ، ولكنهم لا يملكون الكثير ليقدموه للحاضر أو المستقبل .

وهناك أيضاً فئة أخرى من العلماء الذين تلقوا العلم على يد النظام التربوي الغربي . وهؤلاء تتشابه معلوماتهم أساساً مع تلك التي نجدها في المجتمعات الغربية ، وخاصة ما يتعلق منها بالمعارف الحديثة للعلوم الاجتماعية والطبيعية . أما معلوماتهم عن الإسلام فهي في حدود الصلاة والصيام والشعائر المتنوعة التي يؤدونها في مناسبات مختلفة .

وقد يوجد عدد قليل جداً من العلماء المسلمين الذين يمسكون بناصية المعرفة الإسلامية والمعارف الحديثة للعلوم الاجتماعية والطبيعية بقدر متساوٍ . وقد يحاول بعض هؤلاء العلماء أن يعثر على كافة التفاصيل العلمية في القرآن الكريم . وفاته أن القرآن الكريم ليس مرجعاً للعلوم . إنه كتاب نور وهداية . إنه دستور للأخلاق إنه يذكر في مواقع كثيرة منه — بغير شك — وربما يشرح أحياناً أسس القوانين الطبيعية ، ويتحدث عن الحقائق العلمية مرشداً وهداياً للمؤمنين ، ولكنه ليس مرجعاً في علوم الطبيعة أو الكيمياء ، أو علوم الحياة أو الطب ، ولا هو دليل للعلوم الاجتماعية . إن عظيمته تكمن في هدايته وفي النظام الذي يوفره لحياة متكاملة ، وللتسليم بقوة وعظمة ورحمة الخالق عز وجل . وعلينا أن نستمد الروح والإلهام من هذا الحشد كله لندرس كافة المعارف التي سمع بها إنسان اليوم والتي قد يكتشفها إنسان الغد .

٢٤ — إن تفوق أي أمة في ميدان العلوم والتقنيات يحدده امتيازها في مؤسسات التعليم العالي والبحوث العلمية . إن الحاجات الماسة والعاجلة لكل الدول الإسلامية هي في الحقيقة رفع مستوى القوى العاملة الرائدة فيها ، وكذلك رفع مستوى الخبرة الرفيعة فيها ، تلك التي سوف تقود جهودها التطويرية وتصون مشروعاتها التنموية . وعلى ذلك فإنه من الأهمية الحيوية أن تهدف الدول الإسلامية إلى بناء نظام قوي منتج للتعليم العالي والبحث العلمي داخل حدودها . وفي الحقيقة يجب أن يتسع التعليم العالي ليقابل متطلبات المستقبل ، وأن يقوى ويشتد ليعطي العالم الإسلامي شعوراً باحترام النفس والاعتماد عليها .

٢٥ — إن نظام التعليم السائد حالياً في العالم الإسلامي نظام متوارث عن عهود الاستعمار . إنه غير كفء لبعث الشباب المسلم أو لمساعدته في حل مشاكل الأمة الإسلامية . لقد أثبت — حقيقة — أن له انتاجية مضادة . فالنظام — إذاً — لا يحتاج فقط إلى إصلاح جذري عنيف ، وإنما إلى تحويل كامل خلال فترة زمنية محددة إنه يحتاج إلى تغيير شخصيته ، وإلى تحويله إلى نظام للقيم والتدريب الأخلاقي .

ليكن نظامنا التعليمي مرناً ليقدم فرصاً متعادلة للتعليم مدى الحياة لكل فرد ، ولتكن فاعليته كافية لمقابلة المتطلبات التنموية للمجتمع الإسلامي خلال نموه وتطوره . ليكن نظامنا التعليمي متاحاً للجميع ، للغني والفقير ، لصاحب الحظ والمهرور منه ، للموهوب وصاحب الموهبة المتوسطة . ليكن نظامنا مُشجّعاً للمبادرات المتعددة ، وللغورات المتحررة لكل فرد ، ولتختلف قنوات الدراسات ، وللبرامج المنهجية وغير المنهجية والمتكررة ، وللمقررات الطلائية والتي يساهم فيها المجتمع بأسره . ولتحويل تركيزنا من التدريس إلى التعليم ، من التحصيل

المادي إلى صياغة الشخصية ، ومن الأهداف الفردية إلى الأهداف الاجتماعية والقومية . لنعطي الأولوية لتعليم الكبار ، وللتعليم الابتدائي الشامل ، وللتعليم العلمي التقني في خطة العمل الجديدة .

خطة العمل

٢٦ — لكي نعد برنامجاً للعمل لأسلمة المعارف فإنه من الضروري أن يكون لدينا مقدمة أساسية لهذا البرنامج ، وفيما يلي بعض النقاط التي قد تصلح لذلك .

أ — إن طلب العلم فريضة على كل مسلم . وعليه أن يواصل التعلم والبحث عن المعرفة من المهد إلى اللحد ، وأن يبحث عنها حيثما استطاع الحصول عليها .

ب — إن طلب العلم مفروض على المسلمين في إطار وحدانية الله عز وجل وصالح الإنسانية جمعاء . أما البحث الذي يفتقد الهدف أو لا يستحق العناء فهو محرم في الإسلام .

ج — الإسلام يتبنى التصور المتكامل للمعرفة . ورسالته ذات صلة وثيقة بالوظيفة الاجتماعية للمعارف والقيم . فالإسلام يقر التوحد بين الإنسان وبين معارفه .

د — إن الفلسفات الغربية ، الرأسمالية منها والشيوعية ، وصيغها العملية ، تعتبر غريبة كل الغرابة عن الإسلام ، ولا يمكن استيعابها استيعاباً كاملاً داخل الهيكل الإسلامية للمعرفة والعمل .

هـ — عند القيام بعملية أسلمة المعارف يكون الالتزام بالإسلام كرسالة حياة أمراً ضرورياً . وعلى الإنسان أن يكون مؤمناً قبل أن يُقدم على المساهمة في هذه البرامج .

و — إن علوم الوحي لها مكانة متفوقة في المجتمع الإسلامية . وعلى ذلك فكافة الأضواء يجب أن تنبثق منها ، وكل الإرشادات والتعاليم يجب أن تأخذ من معينها .

٢٧ — الخطوة التالية هي التقارب بين العلماء الشرعيين والعلماء الطبيعيين . إنهم جميعاً مطالبون بأن يشغلوا أنفسهم بإعادة فحص شاملة للثقافة الإسلامية لإدراكها وامتصاصها والتكامل معها . يجب أن يضعوا في أذهانهم أن العلم قوة ثقافية ، وأنه يتغلغل داخل المجتمع بسهولة وكفاءة محدثاً معه تغيراً كبيراً في تفكيره ومعاييره وأمرجته . وعلى المجتمع المسلم أن يمتلك العلم قبل استعماله لإسعاد نفسه وإزاحتها . وهو ليس نقيضاً للدين . بل على العكس من ذلك إنه يقوّي الإيمان لدى المؤمنين . ولكن العلم في المجتمع الغربي — لسوء الحظ — قد طلق القيم الأخلاقية ، وأصبح على درجة كبيرة من الآلية وانعدام القيم . ولذلك فإن وجهة النظر الإسلامية الخاصة بأخلاقية العلم يجب أن يوضحها عند تعليم العلوم للطلاب والباحثين المسلمين .

٢٨ — إن العمل لا يبدو سهلاً أو بسيطاً عندما نشرع فيه . ولكن كلما قطعنا فيه شوطاً سوف نجد أن الله سبحانه وتعالى قد وهبنا المساعدة وألممنا الهداية للاستمرار في رسالتنا .

إن الخطوات التالية يمكن أن نستهل بها برامجنا :
أ — مطالبة العلماء المسلمين في مختلف الدول أن يكتبوا كتباً مدرسية في العلوم للمراحل الابتدائية والثانوية والمراحل الثالثة في نظامنا التعليمي . هذه الكتب المدرسية يجب أن تعكس وجهة نظر العالم الإسلامي في العلوم . وعلى الرغم من أن الحقائق العلمية لا يمكن أن تتغير ؛ إلا أن عرضها وشرحها يمكن بالتأكيد أن يتم بصورة تطابق مذهبيتنا

ونظامنا القيمي . وعند كتابة هذه الكتب المدرسية يجب أن نؤكد على أنه حينما نقوم بإثبات نظرية أو مبدأ علمي على أساس من المعلومات المتاحة لدينا ؛ فإننا يجب أن نقدم برهاناً إضافياً بالاستشهاد بآية قرآنية أو حديث نبوي

شريف إذا كان ذلك ممكناً . إن هذا الاستشهاد لن يكون ذا تأثير كبير على العقل المسلم فحسب ، بل سيقوي إيمانه أيضاً

ب — هناك واجب آخر على علماء المسلمين أن يقوموا به ، هو أنهم عند كتابة هذه الكتب المدرسية عليهم أن يبرزوا بوضوح المساهمة الفذة التي قام بها علماء المسلمين في هذه العلوم . إننا نرى لسوء الحظ تجاهلاً غير شريف من كتاب معاصرين ، لأن يذكروا مساهمة العلماء المسلمين في العلوم رغم أنهم في بعض المناسبات يذكرون إسهام علماء اليونان . وفي الحقيقة توجد شواهد تاريخية لا تقبل الجدل عن مكتشفات كثيرة نسبت في الوقت الحاضر إلى علماء غربيين وهي في حقيقتها نمت على يد عباقرة من أعلام المسلمين أمثال جابر بن حيان وابن الهيثم وعمر الخيام والطوسي وابن رشد وابن النفيس . إن مؤرخي العلوم من المسلمين يجب أن يقبلوا ذلك التحدي وأن يحطمو خرافة الإدعاءات السائدة لبعض الكتاب المعاصرين وذلك بكشف المصادر الأصلية لهذه المكتشفات .

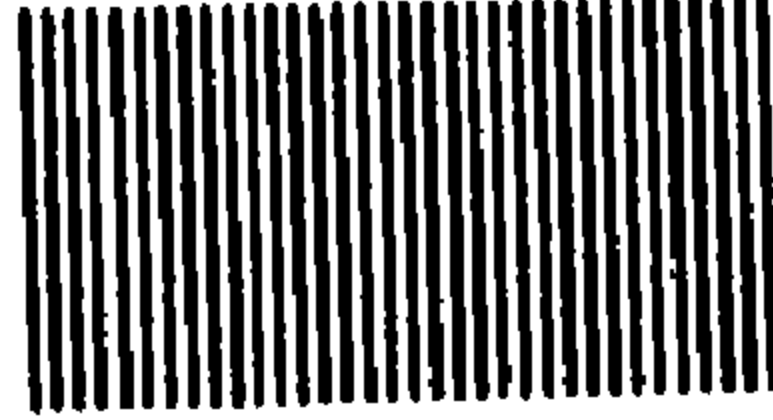
ح — إنه من الضروري أيضاً — بجانب ذلك — البدء بوضع برنامج شامل لتدريب المعلمين . إن المجتمع الحالي لمدرسي العلوم في العالم الإسلامي يحتاج إلى تعريف كبير بالتربية الإسلامية والفكر الإسلامي . إن دور المعلم في نظام التعليم الإسلامي دور مركزي محوري هام . فهناك نوع من العلاقة الشخصية بين المدرس وتلامذته . فهو الناصح

الأمين ، وهو المرشد الملهم أيضا . وبالتالي عليه أن يتسلح بما يعينه على أداء وظيفته .

الإصلاح التعليمي في دفعة روحية هائلة .

٢٩- هذه الإصلاحات سوف تحول النظام القائم للتعليم إلى نظام جديد لا يلام الأذكىاء من المسلمين فحسب ، ولكنه أيضا يتناسب مع متطلباتهم المتنامية ومع تطلعاتهم وآمالهم . ومع ذلك فإن الإصلاح التعليمي يجب أن يصاحبه تحول اجتماعي واقتصادي . وما لم نخطط لكل ذلك بحيث يواكب بعضه بعضاً ، فإن التغييرات التعليمية لن يكون لها تأثير بدرجة كبيرة مفيدة . وعلى ذلك فمن الواجب تبني برنامج اجتماعي يسير متوازياً مع

٣٠- إن كمية كبيرة من العمل العلمي والإعداد الشاق ستقع على عاتق العلماء المسلمين والفقهاء بغية تحقيق هذا الأمل في أسلمة المعارف العلمية والفلسفية . وهنا يجب أن أضيف ملاحظة تحذيرية أجدها ضرورية . ففي فورة حماسنا يجب ألا نقوم بلعبة خطيرة مع العلوم . بل علينا أن نكون متسامحين ، وأن ننظر إلى الأمام عند تقديمها للطلاب المسلمين . ولنتذكر أن هيكل المفاهيم والتصورات العلمية هو الذي سوف نركز فيه على وجهة نظر الإسلام . أما التفاصيل ، وطرق العلم ، والمحتويات نفسها ، فسوف تبقى على ما هي عليه .





حقوق المتهم في الإسلام

خلال مرحلة التحقيق *

د . طه جابر فياض العلواني
كلية الشريعة — جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية — الرياض

تمهيد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعه واهتدى
بهديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن من أهم ما استهدفه الإسلام باعتباره عقيدة
ومنهج حياة ونظامها ، تحقيق « العدل » والقضاء
على « الظلم » . فالعدل هدف إسلامي في سائر
الأحوال والأوقات ، لا يقلل من أهميته حب أحد ولا
بغضه ، ولا قرابة امرئ ولا بعده ؛ بل هو غاية
تقصد ومطلب يراد : « إن الله يأمر بالعدل
والإحسان »^(١) . « وأمرت لأعدل
بينكم »^(٢) . « ولا يجرمكم شأن قوم على أن
لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى »^(٣) .

وفي السنة أحاديث كثيرة جداً ، تأمر بالعدل ،
وتنهي عن الجور . و « العدل » — بعد ذلك —
هدف إنساني فطر الإنسان السوي على حبه ،
وابتغائه ، والنفرة من ضده ، واجتنابه .

ولقد وضع الله — تعالى — للعدل مقاييس

* بحث مقدم إلى ندوة المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية ،
الرياض ، ١٤٠٢ هـ .

يُعرف بها ، ويميز عما ينافيه من الظلم والجور .
وأوضح للناس الوسائل التي تمكنهم من الوصول
إليه ، وتيسر لهم سبل تحقيقه ؛ وأبرز تلك السبل
وأهمها القضاء ، فالله — جل شأنه — قد شرع
القضاء « ليقوم الناس بالقسط »^(٤) و « ليزنوا
كل شيء بقسطاس مستقيم فلا يظالمون ، ولا يجور
أحد على أحد ، لا في قول ، ولا في فعل ، ولا
يعتدي أحد على أحد لا في مال ولا في جسد ،
ويسعد الناس — كل الناس — بأمن وارف ، وعدل
مقام ، وحقوق محفوظة ، وطمأنينة شاملة الروح
والقلب والجسد والمال والأرض والعرض .

ولذلك كان القضاء فريضة محكمة ، وعبادة
قائمة مشروعة تولاه أول من تولاه في الإسلام رسول
الله — ﷺ — أول قيام الدولة الإسلامية في المدينة
المنورة ، كما يتضح ذلك من خلال بنود المعاهدة التي
عقدها — عليه الصلاة والسلام — بين المسلمين
من المهاجرين والأنصار ، وبين من يسكنونهم
بالمدينة من اليهود والمشركين ، فقد جاء فيها : « ...
وانه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو

اشتجار يخاف فساد ، فإن مرده إلى الله — عز وجل — وإلى محمد رسول الله ^(٥) .

لقد كانت رقعة المدينة — التي تستظل بالسيادة السياسية والقضائية لرسول الله — ﷺ — ضيقة ، وقضايا الأمة بسيطة قليلة ، ولذلك لم يكن للمسلمين قاض غير رسول الله ﷺ في بادئ الأمر .

ولما بدأت رقعة الإسلام تتسع ، أخذ عليه الصلاة والسلام يعهد إلى بعض الولاة بأمر القضاء ضمن ولايتهم ، وتارة يعهد إلى بعض الولاة بأمر القضاء ضمن ولايتهم ، وتارة يعهد إلى بعض أصحابه ببعض الأمور .

وكان عليه الصلاة والسلام يقضي بين الناس بما يوحيه الله — تعالى — إليه .

وأكثر ما كان يأتيه المتخاصمان مختارين ، فيسمع لكل منهما ، ويؤكد لهما أنه إنما يحكم بالظاهر ^(٦) ، وأن حكمه في الخصومات لا يحمل حراماً ، ولا يحرم حلالاً .

وأوضح — عليه الصلاة والسلام — طرق الإثبات وقرائنه ، وسبل الدفع ووسائله : « فالبينة على المدعي واليمين على من أنكر » ^(٧) . والإقرار بشروطه حجة على صاحبه ، ولا قضاء بين خصمين ما لم يسمع لكل منهما .

ولما اتسعت رقعة الإسلام ، وكثرت القضايا ، أذن عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه بالقضاء ، وسيرهم إلى بعض البلدان ، وزودهم عليه الصلاة والسلام بوصاياهم التي كانت تستهدف تحقيق العدل بين الناس ، ومقاومة الظلم ، فاستقضى علياً على اليمن ، كما استقضى أبا موسى ومعاذاً ^(٨) ، وغيرهم .

وكانت الدعاوى ترفع إليه — عليه الصلاة والسلام — مباشرة من غير أن تسبقها مرحلة تحقيق ، فيقوم — عليه الصلاة والسلام — بالموازنة بين ما يقدمه المتخاصمان من أدلة ، وليس لديه عليه الصلاة والسلام جهاز يقوم بجمع الأدلة أو التحري والتنقيب لصالح أية جهة من جهتي الخصومة .

القضاء في عهد الخلفاء الراشدين :

ولما ولي أبو بكر — رضي الله عنه — الخلافة أسند القضاء إلى سيدنا عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — فبقي ستين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الحزم والشدة ^(٨) .

ولما آلت الخلافة إليه كانت الفتوحات الكبرى قد بدأت ، واتسعت رقعة دار الإسلام اتساعاً كبيراً ، وبدأت تظهر علاقات وقضايا ما كانت قد ظهرت قبلاً فأخذ — رضي الله عنه — بوضع قواعد لنظام قضائي ، يتولى فيه القضاء ، وفض المنازعات ، ومعالجة القضايا قضاء يختارهم الخليفة وفق شروط معينة لينوبوا عنه في ممارسة القضاء : فولى أبا الدرداء قضاء المدينة ، وولى شريحاً بن الحارث الكندي قضاء الكوفة ، كما ولي أبا موسى الأشعري قضاء البصرة ، وولى عثمان بن قيس بن أبي العاص قضاء مصر ، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلاً .

ولقد سن — رضي الله عنه — لقضائه منهجاً رائعاً أمرهم بالتزامه ، وحذرهم من الحيدة عنه يتمثل في كتابه الذي أرسله إلى أبي موسى الأشعري ، وجاء فيه : « ... أما بعد — فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك . فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، آسي بين الناس في

مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يأس ضعيف من عدلك البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً ومن ادعى حقاً غائباً ، أو بينة فاضرب له أمراً ينتهي إليه ، فإن بينه أعطيه بحقه ، وإن أعجزه ذلك استحلت عليه القضية ، فإن ذلك هو أبلغ في العذر ، وأجلى للعماء .

ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراحت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك ، أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التماسه في الباطل .

والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرياً عليه شهادة زور ، أو مجلوداً في حد ، أو ظنيماً في ولاء أو قرابة ، فإن الله — تعالى — تولى من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان

ثم الفهم الفهم فيما أدمي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايس الأمور — عند ذلك — واعرف الأمثال ، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله ، وأشبهها بالحق .

وإياك والغضب والقلق والضجر ، والتأذي بالناس ، والتنكر عند الخصومة (أو الخصوم) شك أبو عبيد) ؛ فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ، ويحسن به الذكر ، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس في نفسه شأنه الله ، فإن الله تعالى — لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً . فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه ، وخزائنه رحمته ؟ والسلام عليك ورحمة الله وبركاته » (٩) .

لقد بقي القضاء في عهد الخلفاء الراشدين قضاء بسيطاً لا تعقيد فيه ؛ فلم يكن للقاضي كاتب أو سجل تدون فيه الأحكام ؛ لأن تلك الأحكام كانت تنفذ فوراً ، وكان القاضي يقوم بتنفيذها بنفسه ، كما لم توضع تنظيمات تفصيلية للقضاء ، وإقامة الدعاوى ، وتوزيع الاختصاصات ، ونحو ذلك من أمور عرفت فيما بعد ، فإن هذه التنظيمات التفصيلية لم تكن إليها حاجة في الصدر الأول ، للبساطة التي كانت تسود جميع جوانب الحياة ، ولذلك لم يكن لها — في الشرع — حد إذ هي أمور تستفاد من الاجتهاد — في اختيار التنظيم الأفضل — وأعراف الناس وأحوالهم (١٠) .

ولقد كان القضاء في عصر الخلفاء الراشدين قاصراً على فصل الخصومات المدنية أما القضايا والحدود والعقوبات التعزيرية : كالحبس فلم يكن يأمر بها إلا الخليفة أو الوالي : فكانت الدائرة القضائية ضيقة (١١) .

القضاء في العهد الأموي :

لم يحدث كبير تطور في النظام القضائي في عهد بني أمية ، بل استمرت سماته الكبرى على ما كانت عليه في عهد الخلفاء الراشدين من بساطة الإجراءات خاصة في عهود أوائل الخلفاء الأمويين ، والتطور الذي سجله مؤرخوا القضاء في هذا العهد يتلخص بـ « تسجيل الأحكام » خوفاً من التجاحد أو النسيان ، وقد حدث ذلك في زمن معاوية حيث أن قاضيه على مصر سليم بن عز حكّم في ميراث بين ورثة ، ثم تناكروا الحكم ، ثم عادوا وتخاصموا إليه ثانية ، فحكّم بينهم مرة أخرى وسجل الحكم (١٢) .

كما حددت شروط القاضي ، ومكان التقاضي ، وعرف « قضاء المظالم » (١٣) .

القضاء في العصر العباسي :

تطور نظام القضاء في العصر العباسي تطوراً كبيراً من حيث الشكل والإجراءات ، وتعدد الجهات باختلاف القضايا ، والسجلات ، وعرف نظام « قاضي القضاة » أو قاضي الجماعة وهو بمثابة وزير العدل في الوقت الحاضر ، واتسعت سلطات القاضي ، ولكن روح الاجتهاد كانت قد ضعفت ، وشاع تقليد الأئمة الأربعة ، وألزم القضاة بإصدار أحكامهم وفقاً لهذه المذاهب . ففي العراق يحكم القضاة وفقاً لمذهب أبي حنيفة ، وفي الشام والمغرب وفقاً لمذهب مالك ، وفي مصر وفقاً للمذهب الشافعي (١٤) .

القضاء بعد العصر العباسي :

انتهت دولة بني العباس بسقوط بغداد سنة (٦٥٦ هـ) بأيدي المغول ، وتفككت الدولة الإسلامية ، وتعددت الدول القائمة في ديار الإسلام ، وتعددت الأنظمة القضائية فيها ، ولم تختلف هذه الأنظمة في الأسس والدعائم الأساسية لها كثيراً ، ولكنها اختلفت في أساليب التنظيم ، وطرق تشكيل المحاكم ، وتنصيب القضاة وعزلهم والمذاهب التي يتقيدون بالحكم بمقتضاها ، والاختصاصات التي يمارسونها ، وما شاكل ذلك .

وقد رسم ابن الحسن النباهي صورة لنظام القضاء في دولة الأندلس في القرن الثامن الهجري ، فذكر : أن المحاكم الذين تجري على أيديهم الأحكام هم القضاة ، والشرطة الوسطى ، والشرطة الصغرى ، وصاحب المظالم ، وصاحب الرد ، وصاحب المدينة ، وصاحب السوق (١٤) .

وذكر ابن القيم — رحمه الله — جهات القضاء

في دولة المشرق في القرن الثامن أيضاً فقال — بعد أن ذكر مسائل الحكم في الدعاوى : وإمداد الحكم بينهم فيما لا يتوقف على الدعوى — فهو المسمى بالحسبة ، والمتولي له والي الحسبة ، وقد جرت العادة بأفراد هذا النوع بولاية خاصة ، كما أفردت ولاية المظالم بولاية خاصة ، والمتولي لها يسمى والي المظالم . وولاية المال قبضا وصرفا بولاية خاصة ، والمتولي لذلك يسمى وزيراً وناظر البلد لاحصاء المال ووجوهه وضبطه تسمى ولايته ولاية استيفاء ، والمتولي لاستخراجه وتحصيله ممن هو عليه تسمى ولايته ولاية الشر والمتولي لفصل الخصومات وإثبات الحقوق ، والحكم في الفروج والأنكحة ، والطلاق والنفقات وصحة العقود وبطلانها — هو المخصوص باسم الحاكم والقاضي (١٦) .

التنظيمات القضائية ومصادرها :

أ — لقد اتضح — من خلال العرض التاريخي الذي قدمناه — أن الشريعة الإسلامية لم تجد إطاراً تنظيمياً للقضاء ، بل وضعت القواعد العامة ، والدعائم الأساسية ، والأهداف الأصيلة ، والمصادر التشريعية التي ليس لأحد أن يستقي الأحكام من غيرها . أما الأمور التنظيمية المتعلقة بعموم ولاية القاضي أو خصوصياتها (١٧) وتحديد ولايته بمكان أو زمان ، وإشراك قاض آخر معه — أو عدم ذلك — فكل ذلك أمور تركت لأعراف الناس وأحوالهم واحتياجاتهم : فليس في الشرع نص يوجب اسناد عمل القضاء — كله — لشخص واحد ، أو لولاية بعينها ، فلا إمام المسلمين أن يوزع اختصاصات القضاء على جهات متعددة ، وله أن يأمر بجمعها في جهة واحدة ، بشرط أن يكون كل من يتولى شيئاً من هذه الأمور — مستوفياً للشروط الشرعية (١٨) التي تؤهله للقيام بهذه المهمة .

ب — كما اتضح منه كذلك : أن القضاء الجنائي كان موزعاً بين جهات متعددة هي : الخليفة ووالي المظالم والأمير أو والي الحرب وصاحب الشرطة ، والمحتسب والحاكم أو القاضي بمفهومه الضيق الذي أشار إليه ابن القيم^(١٩) ولم يكن اختصاص هذه الجهات ثابتاً على طريقة واحدة ؛ بل كان ضيق ويتسع ، وتضم بعض الاختصاصات إلى بعض بحسب ما يرى الخلفاء ، وتبعا لاشتغالهم بالسياسات الكبرى^(٢٠) . وقد كان الوالي أو صاحب الشرطة يختص — عادة — بالنظر في الجرائم الخطيرة كالحدود والقصاص . وكان المحتسب يختص بالتعزير على الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والمخالفات ، ولذلك كان يطلق عليه « صاحب السوق » لأن معظم تلك المخالفات كانت تقع في الأسواق وأصله — هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

أما القاضي أو الحاكم فقد كان اختصاصه فض المنازعات المدنية التي تتضمن إثبات الحقوق ، والحكم بإصلاحها إلى أربابها .^(٢١)

النظم الاجرائية :

يقسم الباحثون في النظم الاجرائية للدعوى الجنائية هذه النظم إلى أقسام ثلاثة :

١ — النظام الاتهامي

وهو نظام ينظر فيه الى الدعوى الجنائية على أنها خصومة بين طرفين متكافئين ، ترفع إلى القاضي مباشرة من غير حاجة إلى أن تسبقها اجراءات تحقيق ، وعلى القاضي أن يقوم بالموازنة بين أدلة الخصوم ، وترجيح ما يرجح لديه منها ، ثم يحكم بمقتضى ذلك .

٢ — نظام التحري والتحقيق قبل المحاكمة ، وهو نظام تمر الدعوى فيه بمرحلة سابقة للمحاكمة يجري فيها التحقيق ، والاثبات ، وتجمع فيها الأدلة والقرائن . وفي الأنظمة المعاصرة تشكل الدولة أجهزة للتحري والتحقيق وتجميع الأدلة والقرائن .

وتتمتع هذه الأجهزة بسلطات ونفوذ لتمكن من تحقيق المهام الموكلة إليها ، كما يقوم الدفاع عن المتهم بتجميع ما يساعد على دفع التهمة عنه .

٣ — النظام الذي يمزج بين النظامين : فيعتمد نظام التحري والتنقيب في المرحلة السابقة للمحاكمة ، ويعتمد النظام الاتهامي أثناءها .

والتنظيمات المعاصرة تمزج — عادة — بين النظامين بنسب متفاوتة ، وقد تغلب أحد النظامين في مرحلة ، وتغلب النظام الآخر في مرحلة أخرى ، وقد سبق أوضحنا أن الشريعة الإسلامية لم تصرح باختيار أي من هذه الأنظمة ، وإنما تركت اختيار هذا النظام أو ذاك لاجتهاد أولياء الأمور — الذين كلفوا بأن يختاروا أفضل السبل لتحقيق العدالة .

ولذلك فإن كلا من هذه النظم قد أخذ به في عصر أو جهة أو ولاية من ولايات الحكم^(٢٢) . إذ ليس في الشرع نصوص توجب تنظيم هذه الأمور على نحو معين ، لكن هناك أصولاً عامة وأحكاماً كلية تحكم هذه الأمور كما تحكم غيرها ، وأبرزها أن يكون الهدف تطبيق شرع الله — جل شأنه ، وتحقيق العدل بمقتضاه^(٢٣) .

حقوق المتهم في مرحلة التحقيق :

المتهم في اللغة من « تهم » كـ « تعب » تغير أو اتنن ، يقال : « تهم اللبن أو اللحم » ، إذا أهد به ذلك . ويقال : « تهم الحر » إذا اشتد مع ركود

الريح . ويقال : ان تهامة مشتقة من الأول لتغير ريحها بانخفاضها عن نجد . وقيل : من الثاني لشدة حرها ولعله الأنسب .

والتهمة — بسكون الهاء وفتحها — : الشك والريبة — والتاء مبدلة من « الواو » لأنها من « الوهم » ويقال : « اتهم الرجل اتهاماً » مثل « أكرم إكراماً » — إذا أتى بما يتهم عليه .

« واتهمته بالثقل » فهو « متهم » (٢٤) .

« المتهم » في الاصطلاح — وردت كلمة « المتهم » بمعناها في اللغة في بعض الأحاديث والآثار ، منها ما رواه عبد الرزاق في المصنف من حديث أبي هريرة قال : بعث رسول الله ﷺ — منادياً في السوق : أنه لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين . قيل : وما الظنين ؟ قال : المتهم في دينه (٢٥) .

وعن ابراهيم قال : « كان يقول : لا تجوز شهادة متهم » (٢٦) .

أما في عرف الفقهاء — فقد شاع استعمال لفظ « المدعى عليه » بدلا من « المتهم » أخذاً من « الإدعاء » ، وهو : قول يطلب الإنسان به اثبات حق على الغير (٢٧) ، والدعوى اسم بمعنى المصدر ، فإذا ادعى زيد على عمرو مالا ، فزيد مدعى ، وعمرو هو المدعى عليه ، والمال مدعى أو مدعى به ، والمصدر : الإدعاء ، والاسم الدعوى ، وألفها ألف تأنيث فلا تنون ، ويجمع على « دعاوى » .

والدعوى في اللغة غير التهمة ، فهي : الأخبار مطلقاً .

وأما في عرف الفقهاء — فعند الحنفية — : أخبار بحق له على غيره الحاضر معه في مجلس القضاء . (٢٨)

وعند المالكية — هي : قول لو سلم ، وجب لقائله حقا . (٢٩)

وعند الشافعية — هي : أخبار بحق له على غيره عند الحاكم . (٣٠)

وعرفها الخنابلة — بأنها إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته . (٣١)

واختلفت كلمات الفقهاء في تفسير كلمتي « المدعى » و « المدعى عليه » فمنهم من قال : « المدعى » : من إذا ترك ترك ، والمدعى عليه : من لا يترك إذا ترك .

ومنهم من قال : المدعى : من يدعي باطلاً ينزىل به ظاهراً ، والمدعى عليه : من ثبت ظاهراً على حاله .

ومنهم من قال : من لا يجبر على الخصومة ، والمدعى عليه : من يجبر . (٣٢)

وقد عقب الشيخ مصنفك على هذه الأقوال بقوله : « إن هذا حرم لقانون اللغة ، وهدم لقاعدة العربية » (٣٣) .

قلت : وهو كذلك ، لأن معظم هذه التفسيرات لا صلة بينها وبين المعنى اللغوي لهذه الكلمات ، ومن المعلوم أن أصحاب الاصطلاح إذا أرادوا نقل مادة لغوية أو استخدامها في مصطلحاتهم فإنه لا بد لهم من ملاحظة صلة ما بين المعنى الأصلي للمادة اللغوية ، وبين المعنى الجديد الذي يراد استعمالها فيه .

ومن البين أن « الادعاء » وما تصرف منه عند الفقهاء أكثر ما يستعمل في دعاوى المتعلقة بالحقوق المالية والأحوال الشخصية فقط : كالقرض والغصب والبيع والإجارة والرهن والصلح والوصية والجنابة المروجة للمال ، والنكاح والطلاق والخلع

والعتق والنسب والكتابة والتوكيل ، ونحو ذلك ؛ لأن هذا النوع من الدعاوى هو الذي كان يخول للقضاة بالنظر فيه غالباً . ولكن ليس — هناك — ما يمنع من استخدام لفظ « المتهم » في القضايا الجنائية ، بل قد تكون التسمية هي الأنسب في هذا المجال بعد كل ما عرفنا من اللغة والأثر في الاصطلاح .

أقسام المتهمين في الدعاوى الجنائية :

يقسم الفقهاء المتهمين في الدعاوى الجنائية إلى ثلاثة أقسام :-

١ — متهم معروف بالتقوى والصلاح يبعد أن يكون من أهل تلك التهمة .

٢ — متهم معروف بالمعصية والفجور لا يبعد أن يكون قد ارتكب ما ادعى عليه .

٣ — متهم مجهول الحال لا يعرف بأي من الحالين .

أما الأول — فلا يقبل اتهامه من غير دليل مقبول شرعاً ، ولا تتخذ ضد هذا النوع — من الناس إجراءات بمجرد الاتهام لئلا يستهين الأشرار بمضايقة أهل الفضل والأقدار بمجرد الاتهام ، وقد اختلفوا في عقوبة المدعى أو المتهم لمثل هذا النوع من الناس على قولين :-

أصحهما — عند جمهور الفقهاء — أنه يعاقب .

وذهب مالك وأصحابه إلى أنه لا يعاقب المدعى إلا إذا ثبت أنه قصد بدعواه إيذاء المتهم ، وإثارة الشبهات حوله .

والدليل الأصولي الذي يقوم عليه حكم الجمهور في هذه المسألة — هو : « استصحاب حال البراءة الأصلية » .

أما النوع الثاني — فاستصحاب الحال مع الأخذ بالأحوط يسوغان تقييد حريته ، والتحقيق معه ، والتثبت من صحة ما نسب إليه ، أو عدمه ، ولا يكتفي بمجرد إنكاره ، ولا بيمينه ، بل لا بد من التثبت من حقيقة ما نسب إليه ، ولسلطة التحقيق الشرعية سواء كانت الوالي ، أو القاضي حبس المتهم للتحقيق .

أما القسم الثالث — وهو المتهم مجهول الحال — الذي لا يعرف ببر ولا فجور . فللقاضي أو الوالي حبسه والتحقيق معه حتى ينكشف حاله . ذهب إلى هذا عامة علماء الإسلام ، ونصر عليه أكثر الأئمة : مالك وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، وأبو حنيفة وأصحابه ،^(٣٤) وذلك لحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : « أن النبي ﷺ — حبس في تهمة يوماً وليلة »^(٣٥)

ومفهوم الحبس — عندهم — هو « التعويق » وتحديد الحرية ، سواء كان موضعه في سجن معد لذلك ، أو وضعه تحت المراقبة ، أو الزامه بالحضور في مكان محدد .

أما الفترة التي يحق للقاضي أو الوالي حبس المتهم لها ، فقد اختلفوا فيها كذلك — على قولين ، فبعضهم قدرها بشهر ، وبعضهم ذهب إلى أن الأمر متروك لاجتهاد الوالي أو الحاكم .^(٣٦)

القواعد التي لا بد من ملاحظتها :

هناك قاعدة « البراءة الأصلية » ، وهي من القواعد التي اهتمت بها الشريعة ، وأقامت عليها كثيراً من الأحكام ، ولم تسمح بنفيها أو تقييدها بغير الأدلة اليقينية ، فهي قاعدة متينة لا تزول بشك ، ولذلك فقد ارتبطت بقاعدة « البراءة الأصلية » قاعدة « اليقين لا يزول بالشك » فكل

من القاعدتين ترتبط بالأخرى ارتباط الفرع بالأصل ، ويدخلان معاً في أبواب من الفقه كثيرة جداً .

وهاتان القاعدتان لا بد من التوفيق بينهما وبين حماية المجتمع من أخطار محتملة يغلب على الظن وقوعها إن لم تتخذ إجراءات لمنعها ، وحماية ضروريات الناس من تلك الأخطار ، أو حاجياتهم . فهل يوقف حكم قاعدة البراءة بما يغلب على الظن أن فيه ضرراً على المجتمع لو ترك أم لا ؟ في التقسيم الذي مر للمتهمين بعض الجواب ، ولعل في قواعد « الأخذ بالأحوط » و « سد الذرائع » و « الضرر يزال » بقية الجواب ، فإن الإسلام كما حرص على حماية الحقوق الخاصة للإنسان حرص على حماية المجتمع كذلك ، فليس للفرد أن يطغى على الجماعة تحت ستار حقوقه وحرية ، كما ليس للمجتمع أن يطغى على الفرد ويظلمه ، وبصادر حرياته بحجة دفع الضرر المحتمل عنه .

إن الإسلام كرم الإنسان ، وأقر له بمجملة من الحقوق أهمها حق الحياة ، وسلامة البدن والعرض والشرف والحرية الشخصية في القلب في البلاد وغيرها ما لم يصطدم بأمر شرعي ، ولمسكنه حرمة ، ولحياته الخاصة حرمة : فليس لأحد أن يقتحم مسكنه أو ينظر إلى داخل داره إلا بإذنه ، وليس لأحد أن يحاول التصنت على أحاديثه أو قراءة رسائله ، أو غير ذلك من خاصة شأنه .

ولكن المجتمع بوصفه مجتمعاً يتمتع بحقوق مماثلة : فلا بد من تحقيق الأمن للمجتمع ، وحماية مصالحه ، ومنع ظهور الجريمة فيه ، وإذا كان تحقيق هذه الحقوق يتوقف على الحد من تلك الحقوق التي يتمتع بها الفرد ، أو إيقاف العمل ببعضها فإن ذلك يكون من قبيل ما تفرضه الضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها . فما تقتضيه الضرورة — إذن — يمثل الحد

الذي يعطى — من السلطة — للمحقق على المتهم فسلطة المحقق خروج عن أصل مقرر شرعاً لتحقيق أصل آخر مقرر شرعاً لا يتم إلا بها .

وإذا أذن الشرع للمحقق أو لقاضي التحقيق أن يضع بعض القيود على حقوق المتهم لتحقيق الأصل المتعلق بالمجتمع ، فإنه قد وضع سلطة قاضي التحقيق قيوداً تمثل ضمانات للمتهم .

فما هي الضمانات أو الحقوق التي وضعتها الشريعة للمتهم والتي تمثل في الوقت ذاته قيوداً على سلطة التحقيق ؟ ١١ .

السلطات التي يتمتع بها قاضي التحقيق على من حامت حوله الشبهات محددة مع عدم جواز المساس بحقوقه الأخرى ، ولذلك فإن رسول الله — ﷺ — سماه « أسيراً » (٣٧) . فهو تحت رعاية الدولة .

ويعرف ابن القيم الحبس ، بأنه : « ... تعويق الشخص ومنعه من التصرف بصورة يترتب عليها الحاق الأذى بالآخرين » . (٣٨)

ولكن بعض الفقهاء يعتبر الحبس من جنس الحدود ، فلا يجوز إيقاعه بمجرد الشبهة : فالأصل أن حرية الإنسان مكفولة ، فله أن ينتقل حيث يشاء ، كما يشاء : (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها) الآية . (٣٩) فليس لأحد أن يحبس إنساناً عن السعي في الأرض بغير حق (٤٠) .

وقد عني الإسلام عناية بالغة بالسجين ورعايته والاهتمام بشأنه ، فقد أودع رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — سجيناً عند رجل ، وأمره أن يرعاه ويكرمه ، وكان يكثر المرور على الرجل يسأله عن السجين .

وكان علي بن أبي طالب يزور السجن فجأة ليتفقد أحوال السجناء ، ويطلع على شكاواهم (٤١) .

وعلى الدولة أن توفر للسجين الغذاء والكساء والعلاج ، وتصون له سائر حقوقه .

والفقهاء يعتبرون أن أول واجبات القاضي إذا تقلد عمله التفتيش على السجناء ليطلق كل من حبس ظلماً ، فعليه أن يسأل عن أسباب حبسهم ، ويجمع بينهم وبين خصومهم ليتأكد من أن الخصومة لا تزال قائمة ، وأنه محكوم عليه بالحق .

وإذا حبس إنسان ، فعلى القاضي الذي أمر بحبسه أن يكتب اسمه ، واسم أبيه وجده ، والسبب الذي من أجله حبس ، وتاريخ ابتداء الحبس وانتهائه .

وإذا عزل القاضي وخلفه غيره فعلى القاضي الجديد أن يبعث إلى المعزول يسأله عن المحبوسين وأسباب حبسهم .

سلطة إصدار قرارات الحبس :

واختلف الفقهاء فيمن له أن يصدر قرارات الحبس ، فذهب الماوردي إلى أن سلطة المحقق تختلف باختلاف صفته ، فإن كان حاكماً أو قاضياً ، واتهم لديه شخص بسرقة أو زنى فليس لهذه التهمة — عنده — من أثر ، فلا يجوز له أن يحبسه حتى يكشف عن حاله ، فيتحقق من براءته أو إدانته ، أما إذا كان الناظر في التهمة الأمير أو والي الجرائم فله أن يأمر بالحبس إذا رأى التهمة قوية أو غليظة ، وعليه أن يطلق المتهم إذا اتضح أنها ضعيفة أو خيثة ، وقد تبع الماوردي على هذا كثير من الفقهاء . (٤٢)

مدة الحبس :

اختلفوا في مدة حبسه ، فقليل : شهر . وقيل : ليس بمقدر بل هو موقوف على رأي الإمام واجتهاده . وهذا أشبه . (٤٣)

وقد اتضح مما مر أن « الحبس الاحتياطي » جائز عند الحاجة إليه بشروط كثيرة ، منها : ما يتعلق بالغاية التي حبس المتهم من أجلها ، ومنها ما يتصل بصفة الأمر بالحبس واختصاصه ، ومنها ما يعود إلى الأمر به ، ومنها ما يرجع إلى مدته . (٤٤) هذه الأمور كلها لولي الأمر مجال واسع لتنظيمها حسبما تقتضيه السياسة الشرعية في كل زمان ومكان ، فهي لم توضع في قوالب جامدة لا يمكن التصرف فيها .

تفتيش المتهم ومسكنه ومراقبة أحواله :

إن الله سبحانه وتعالى قد صان الإنسان وكرمه ، وحرم أن يمسّ جسمه أو بشرته أو عرضه ، أو ينتهك مسكنه « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ... » . (٤٥)

وقال تعالى : « يأأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم ... » الآية . (٤٦)

وقال جل شأنه : « يأأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تمسسوا » (٤٧)

وقال عليه الصلاة والسلام : « من استمع إلى حديث قوم له كارهون صب في أذنيه الآنك يوم القيامة » . وقال : « إن الأمير إذا ابتغى الرية في الناس أفسدهم » . وقيل لابن مسعود : « هذا الوليد بن عقبة تقطر لحيته خمراً ، فقال : « إنا قد نهينا عن التجسس ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذه به » .

وروى أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — حدث أن أبا محجن الثقفي يشرب الخمر مع أصحاب له في بيته ، فانطلق عمر حتى دخل عليه فإذا ليس عنده إلا رحل . فلقال أبو محجن : « إن هذا لا يحل لك قد نهاك الله عن التجسس » فخرج عمر وتركه .

وقال عبد الرحمن بن عوف : « حرست ليلة مع عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — بالمدينة إذ تبين لنا سراج في بيت بابه مجاف على قوم لهم أصوات مرتفعة ولغط . فقال عمر : هذا بيت ربيعة ابن أمية بن خلف ، وهم الآن شرب فيما ترى ؟ . قلت : أرى أنا قد أتينا ما نهى الله عنه . قال الله تعالى : « لا تجسسوا » وقد تجسسنا ، فانصرف عمر وتركهم .

وحرمت الإنسان — كلها — واجبة الصيانة كما دل على ذلك ما مر حتى يظهر ما يقتضي الانتقاض منها .

والظن في الآية — التهمة — قال القرطبي : ومحل التحذير والنهي إنما هو تهمة لا سبب لها يوجبها ، كمن يتهم بالفاحشة أو يشرب الخمر مثلاً ، ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك . قال : ودليل كون الظن — هنا — بمعنى التهمة قوله تعالى : « ولا تجسسوا » ؛ وذلك أنه قد يقع له خاطر التهمة ابتداء ، ويريد أن يتجسس خبر ذلك ، ويبحث

عنه ، ويتبصر ويستمع لتحقيق ما وقع من تلك التهمة ، فنهى النبي — ﷺ — عن ذلك . وإن شئت قلت : والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها : أن كل ما لم تعرف له إماراة صحيحة وسبب ظاهر ، كان حراماً واجب الاجتناب ، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه السر والصلاح وأونست منه الأمانة في الظاهر — فظن الفساد به والخيانة محرم ، بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطي الريب ، والمجاهرة بالخبائث ..

فللظن حالتان : —

حالة تعرف وتقوى بوجه من وجوه الأدلة ، فيجوز الحكم بها .. والثانية : أن يقع في النفس شيء من غير دلالة : فلا يكون ذلك أولى من ضده ، فهذا هو الشك : فلا يجوز الحكم به ، وهو المنهي عنه . (٤٨)

وهذا يدل : على أنه لا يجوز تفتيش شخص تفتيشاً ذاتياً ، ولا تفتيش مسكنه ، ولا مراقبته ، ولا تسجيل أحاديثه الخاصة تلفونية كانت أو غيرها ، ولا هتك أي ستر من أستاره أو كشف أي سر من أسراه بمجرد الشك بأنه قد يكون ارتكب ما يقتضي العقاب ؛ لأن المجرد عن الدلائل والقرائن ظن سيء آثم صاحبه ، لا يغني من الحق شيئاً ، ولا يجوز أن يبنى على مثل هذا الشك شيء إلا إذا تعزز بالقرائن أو الامارات الصحيحة أو الأدلة المعتبرة .

وبلاحظ أن المفسرين — هنا — والمتكلمين في أحكام القرآن سلكوا مسلك الفقهاء في تجويز القبض والحبس الاحتياطي ، ففرقوا بين من ظاهريهم يدل على التقوى والصلاح ، وبين من تدل ظواهرهم على أنهم من أهل الفجور والمعصية ، فاعتبروا النهي عن التجسس محمولاً على التجسس على أهل التقوى والصلاح ، أما —

الآخرون : فجوزوا التجسس عليهم والسبي عن الظن السوء والتجسس في الكتاب والسنة عام ، ولا مخصص له ، والفحور السابق أو الاتهام به لا يصلح أي مهما ليكون قرينة أو اشارة تهدر بمقتضاها حرمة للشخص أو لمسكنه أو لشيء آخر له ما لم يعزز ذلك دليل أو قرينة أو اشارة من واقع الحال ترجع جاب الاتهام .

ومما يؤيد هذا أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — قد توقف عن التجسس على أبي محجن الثقفي ، وربيع بن أمية ، وكلاهما كان معروفا بالميل إلى الشراب . كما توقف ابن مسعود عن ذلك فيما نسب إلى الوليد بن عقبة مع اشتباره بالميل إلى الشراب .

فالشريعة الإسلامية — إذن — تمنع تفتيش الشخص والمسكن والتصنت لأحاديث الشخص ، ومراقبته ، والاطلاع على رسائله ، واستباحة حياته الخاصة بأي شكل من الأشكال إلا إذا قامت دلائل أو قرائن تدل على علاقته بالجريمة ، أما تقدير تلك الدلائل أو القرائن فمتروك للسلطة المنفذة لحكم الشرع ، الفاقهة لتعاليمه وأحكامه .

كما أن على هذه السلطة أن تدرك أن هذه الحقوق ثابتة للإنسان بكتاب الله وسنة رسوله ، وأن تقيدها أو الانتقاص منها خروج عن الأصل الثابت بالكتاب والسنة لا يباح إلا لضرورة الكشف عن الجريمة ، وحماية المجتمع من أن يسجد منه — من العقاب — فيه المجرمون ، أو يحكم فيه على الأبرياء ، ولذلك فإنه لا يجوز لسلطة التحقيق أن تتجاوز ما تقتضيه الضرورة ، وينبغي أن تراعي في كل ذلك الآداب الشرعية ، فليس لرجل — مثلاً — أن يقوم بتفتيش امرأة ، أو اقتحام البيت على نساء أو نحو ذلك كإتلاف أموال ، ومصادرة حاجات لا صلة لها بالجريمة .

٣ — مسائل المتهم في التهمة الموجهة إليه :

للمحقق أن يسأل المتهم الأسئلة التي يرى أن الجواب عنها يساعده على كشف الحقيقة ، وله أن يواحه بالتهمة الموجهة إليه . ولكن ذلك لا يفرض على المتهم أن يجيب كما سيأتي .

حقوق المتهم :

يتمتع المتهم بمجموعة من الحقوق يمكن تلخيصها بما يلي :—

١ — حق الدفاع : أي دفع المتهم الاتهام عن نفسه ، أما بإثبات فساد دليل الاتهام ، أو بإقامة الدليل على نقيضه ، فلا بد من تمكين المتهم من ممارسة هذا الحق ، لأنه إذا لم يسمح المتهم بممارسة هذا الحق تحول الاتهام إلى إدانة ، فالإتهام بطبيعته يحمل الشك ، وقدر الشك فيه هو قدر الدفاع وبجمله ، ومن اقتران الدفاع بالاتهام تبرز الحقيقة^(٤٩) — التي هي هدف التحقيق ، ولذلك فإن الدفاع لا يعتبر من حقوق المتهم — وحده — إن شاء مارسه ، وإن شاء أهمله ، بل هو حق للمجتمع ، وواجب عليه في الوقت ذاته ؛ وإذا كان المتهم صاحب مصلحة في أنه لا يدان وهو برىء ، فإن للمجتمع مصلحة ظاهرة لا تقل عن مصلحة المتهم نفسه في أنه يدينه وهو برىء ، ولا يسمح بتفلسف مجرم : فيختل بذلك نظام أمنه ؛ ولذلك كفلت الشريعة الإسلامية حق الدفاع ، ومنعت حرمانه منه بأي حال ولأي سبب من الأسباب . ففي الحديث المرفوع أن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — قال لعلي بن أبي طالب — رضي الله عنه — حين ولاه اليمن — : « يا علي إن

الناس سيتقاضون إليك ، فإذا أتاك الخصمان فلا تقضين لأحدهما حتى تستمع من الآخر كلما سمعت من الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء ، وتعلم عن الحق » . (٥٠)

وروى عن عمر بن عبد العزيز — رضي الله عنه — أنه قال لأحد قضاياه : « إذا أتاك الخصم وقد فقت عينه فلا تحكم له حتى يأتي خصمه ، فلعله قد فقت عيناه جميعاً » . (٥١)

والأصل في الدفاع أن يتولاها المتهم بنفسه ؛ لأنه حقه بشرط أن يكون قادراً عليه ، فإن كان عاجزاً عن ذلك لم تصح إدانته ؛ ولذلك فقد ذهب بعض الفقهاء إلى منع معاقبة الأخرس على جرائم الحدود ، ولو اكتمل نصاب الشهادة ضده ، لأنه لو كان ناطقاً لربما ادعى شبهة تدرأ الحد عنه ؛ لأنه لا يقدر على إظهار كل ما في نفسه بالإشارة — وحدها — ولو أقيم عليه الحد باكتمال الشهادة لم يعتبر ذلك عدلاً ، لأنه إقامة للحد مع الشبهة . (٥٢)

استعانة المتهم بمحام :

أما استعانة المتهم بمن يدافع عنه — فلا نعلم — فيما اطلعنا من نصوص الشريعة ، ولا من أقوال الأئمة المجتهدين — ما فيه تصريح بحظر ذلك أو بإباحته والكاتبون في أحكام القضاء ، وأدب القاضي لم يتعرضوا إلى عملية الدفاع وتنظيمها وهل جرى العمل بطلب المتهم من يدافع عنه أم لا ؟ .

وذلك ربما يعود إلى أن مجالس القضاء في العهود الإسلامية كانت مجالس علنية حافلة يغشاها كبار أهل العلم والفقه في البلد ، وبشكل وجود هؤلاء في الغالب رقابة فقهية أمينة تساعد القاضي على أن يقضي بالعدل .

على أن الإمام أبا حنيفة قد جوز الحكم على من له وكيل على وكيله بعد الدعوى وينفذ الحكم على المدعى عليه . (٥٣) ويمثله قال الآخرون .

وفي الحديث الصحيح : « إنما أنا بشر وإنه يأثني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فاحسب أنه صادق فأقضي له بذلك فمن قضيت له بحق مسلم ، فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها » . (٥٤)

إن نصوص الشرع متضافرة على وجوب التسوية بين الخصمين باللفظ واللفظ والمجلس وسائر الأمور ، وإذا عرفنا أن التفاوت بين المتخاصمين في الفهم والرأي والمعرفة والبيان والحجة أمر واقع تكاد لا تخلو منه خصومة بما في ذلك الخصومات التي ترفع للمؤيد بالوحي عليه الصلاة والسلام — فإننا نستطيع أن نقرر بأن أية طريقة سليمة يمكن أن تؤدي إلى التسوية أو ما يقرب منها في هذا الأمر طريقة مشروعة لا غبار عليها .

فاستعانة المتهم بمساعد للدفاع صافي الذهن لا يكدر صفاء ذهنه خوف ولا قلق أمر مشروع ؛ ليتمكن المتهم بمساعدة محاميه هذا من معرفة حقيقة التهمة الموجهة إليه ، والحكم الشرعي المتعلق بها ، وأدلة الاتهام وقوتها من ضعفها ، والأدلة الواقعية الدائرة لها ، وكيفية استدلالها ، ولكي لا يقع القاضي تحت تأثير حجة أحد الخصمين ورعي الآخر ، فإننا نستطيع أن نقرر بكل اطمئنان أن حق الدفاع حق أصيل ثابت للمتهم ، له أن يمارسه بنفسه ، وله أن يفوضه لغيره ، وعلى القاضي أن يمكنه من ذلك .

ولقائل أن يقول : إن المدافع عن العبي قد يكون أبلغ حجة من الخصم ، فلا بد أن نجهز له — في هذه الحالة — أن يستعين بمن هو أبلغ : فالتسوية

— بينهما — في هذا أمر متعذر ١٩ ويتسلسل الأمر ولا ينتهي .

والجواب : إن علينا أن نبحث عن التسوية أو ما يقرب منها ، فذلك أفضل من حرمان أحد الخصمين من الاستعانة بمن يجيد بسط حجته ، وأظهار أدلته ، وتنفيذ أدلة خصمه ، وجعل القاضي على بينة من الأمر تعصمه من الوقوع في الباطل ، وتعينه على إحقاق الحق ، وإقامة العدل . وإلا فإن التفاوت في بلاغة الخصمين — أنفسهما — لا يمكن تلافيه .

حكى الخشني في تاريخ قضاة قرطبة : « أن رجلين اختصما إلى القاضي أحمد بن بقي ، فنظر إلى أحدهما يحسن ما يقول ، والآخر لا يدري ما يقول ، ولعله توسم فيه ملازمة الحق . فقال له : يا هذا لو قدمت من يتكلم عنك ، فأني أرى صاحبك يدري ما يتكلم . فقال له : أعزك الله إنما هو الحق أقوله كائنا ما كان . فقال القاضي : ما أكثر من قتله قول الحق . » (٥٥) .

ولكن الماردي قال : « فإن قال له : استعن بمن ينوب عنك فإن أشار به إلى الاستعانة في الاحتجاج عنه لم يجر . وإن أشار به إلى الاستعانة في تحقيق الدعوى جاز له ولا يعين له من يستعين به » (٥٦) .

فهذان قاضيان ، أحدهما : يحرص الخصم العبي على الاستعانة بمن يحتاجه عنه .

والآخر لا يرى هذا . مما يدل على أن المسألة اجتهادية . وإذا كان الأمر كذلك فلعل الأرجح والأقرب إلى روح الشريعة جواز اتخاذ الخصم محامياً له .

ولعل هذا الحق يترجح أكثر في القضايا الجنائية ، سواء في ذلك جرائم الحدود التي تكون في حق الله

— تعالى — أو الجرائم المشتركة بين حق الله وحقوق العباد .

كما أن في النظم الاجرائية المعاصرة يواجه المتهم خصماً ألحن وأبلغ بحجته منه بدون شك ، وهو النيابة أو الادعاء العام ، فهو أحوج ما يكون إلى من يعينه على بسط أدلته ، ودحض أدلة اتهمه ؛ ولكن هل يسمح له باتخاذ المحامي في مرحلة التحقيق ، أو لا يسمح له بذلك إلا في مرحلة المحاكمة فقط ؟ .

إذا اعتبرت اجتهادية ، وترجحت مشروعية اتخاذ المحامي ، فلعل الأصلح للمتهم ، والأولى لتحقيق جوانب الدعوى المختلفة أن يرافق المحامي موكله في المرحلتين ؛ ذلك لأن من مستلزمات الدفاع أن يحاط المتهم علماً بالواقعة المسندة إليه ، والأدلة المتوفرة ضده ، ووجود من يعينه على فهم ما أسند إليه ، وينبهه على ما له ، وما عليه في ذلك ، ويساعده في دحض أدلة الاتهام ، وتجميع أدلة النفي — أمر له كثير من الجوانب الإيجابية — التي تجعل من المرجح أن يؤذن للمتهم بالاستعانة بالمحامي من حيي مواجهته بالاتهام .

الحق الثاني للمتهم حقه في الصمت والكلام :

ومقتضى هذا الحق تمكين المتهم من إبداء أقواله في حرية تامة ، ودون ضغط أو إكراه أو تعذيب أو خديعة ، أو أي شيء يؤثر على الإرادة الحرة للمتهم ، ويدفعه إلى الإدلاء بأقوال معينة : كاستخدام العقاقير المخدرة ، أو التنويم المغناطيسي أو غير ذلك . (٥٧) .

وللمتهم كذلك الصمت والامتناع عن الإجابة

عن كل أو بعض أسئلة للمحقق ، وإذا أجاب ،
وتبين أن ما أجاب به كان كذباً فلا يعتبر شاهد
زور ، ولا يعاقب بعقابه .

وإذا أقر على نفسه بحق أو بحد فله الرجوع
عنه ، ورجوعه عن الإقرار مسقط لاعتباره مطلقاً .

الإكراه على الكلام :

فلا يجوز إكراه المتهم لحمله على الإقرار ، قال
أبي حنيفة : « ... فلا يحل الامتحان في شيء من
الأشياء بضرب ولا بسجن ولا بتهديد ؛ لأنه لم
يوجب ذلك قرآن ولا سنة ثابتة ولا إجماع ، ولا يحل
أخذ شيء من الدين إلا من هذه الثلاثة الأصول ؛
بل قد منع الله — تعالى — من ذلك على لسان
رسوله — ﷺ — بقوله : « إن دماءكم وأموالكم
وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » . فحرم الله —
تعالى — البشر والعرض ، فلا يحل ضرب مسلم ،
ولا سبه إلا بحق أوجه قرآن أو سنة ثابتة . (٥٨) .

وإن من أهم شروط صحة الإقرار الاختيار ؛
فالقرع مخبر يصدق في إقراره لغلبة الظن بوجهان
صدقه على كذبه ، إذ لا يتصور من العاقل أن يخبر
عن نفسه بشيء يعرف أنه ضار بها ما لم يكن له ما
يبرره .

فإذا أكره على الإقرار ترجح جانب الكذب في
إخباره على الصدق بدلالة الإكراه ، ويغلب على
الظن — آنذاك — أنه قصد بإقراره دفع ضرر
أكبر ، وهو ضرر الإكراه ؛ ولذلك فقد ذهب
جمهور الفقهاء إلى أن من أكره على الإقرار بحق أو
جناية فإقراره باطل ، ولا يترتب عليه شيء من
الأشياء ؛ لقوله تعالى : « إلا من أكره وقلبه
مطمئن بالإيمان » . (٥٩) فجعل سبحانه الإكراه

مسقطاً لإثم الكفر وعقوبته ، فيكون مسقطاً لما عداه
من باب أولى .

ولقوله — صلى الله عليه وآله وسلم — : « رفع
عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه » . (٦٠) .

وأخرج أبو داود : « أن قوماً — من الكلاعيين
سرق لهم متاع ، فاتهموا أناساً من الحاكة ، فأتوا
النعمان بن بشير — صاحب النبي — ﷺ —
فحبسهم أياماً ، ثم خلى سبيلهم ، فأتوا النعمان ،
فقالوا : خلّيت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان ؟
فقال النعمان : ما شئتم ؟ إن شئتم أن أضرتهم فإن
خرج متاعكم فذاك ، وإلا أخذت من ظهوركم مثل
ما أخذت من ظهورهم . فقالوا : هذا حكمك ؟
فقال : هذا حكم الله وحكم رسوله ﷺ » . (٦١) .

وعن عمر — رضي الله عنه — : « ليس الرجل
أميناً على نفسه إذا أجعته أو أثقت أو
ضربت » . (٦٢) .

وعن شريح قال : « القيد كره والوعيد كره ،
والسجن كره ، والضرب كره » . (٦٣) .

وعن الشعبي قال : « المحنة بدعة » . (٦٤) .

ومما تقدم يتضح أن أهل العلم لم يعتبروا ممارسة
أي ضغط على المتهم من قبيل السياسة الشرعية ،
بحيث يترك أمرها لولي الأمر إن شاء فعل ، وإن شاء
ترك ، بل إن ذلك مما حرمه تعالى على لسان بينه —
ﷺ — : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله
وعرضه » .

عن عراك بن مالك قال : « أقبل رجلان من
بني غفار حتى نزلا منزلاً يضجنان من مياه المدينة ،
وعندها ناس من غطفان عندهم ظهر لهم ، فأصبح
الغطفانيون قد أضلوا قريبتين من إبلهم فاتهموا

الغفاريين ، فأقبلوا بهما إلى النبي ﷺ وذكروا له أمرهم ، فحبس أحد الغفاريين ، وقال للآخر : اذهب فالتمس ، فلم يكن إلا أسيراً حتى جاء بهما . فقال النبي ﷺ — لأحد الغفاريين (قال : حسبت أنه قال : الحبوس عنده) : استغفر لي ! قال الغفاري : غفر الله لك يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ — : ولك وقتلك في سبيله . فكان ممن استشهد يوم البصرة (٦٥) .

وعن عبد الله بن أبي عامر قال : انطلقت في ركب حتى إذا جئنا ذا المروة سرقت عيبة لي ، ومعنا رجل يتهم ، فقال أصحابي : يا فلان ادعيته فقال : ما أخذتها . فرجعت إلى عمر بن الخطاب ، وأخبرته ، فقال : كم أنتم ؟ فعددتهم ، فقال : (أظنه صاحبها الذي اتهم) قلت : لقد أردت يأمر المؤمنين أن آتي به مصفوداً !! فقال — أي : عمر — : أتأتي به مصفوداً بغير بيته ؟ لا أكتب لك فيها ، ولا أسأل لك عنها !! قال : فغضب ، فما كتب لي فيها ، ولا سأل عنها . (٦٦) .

فرسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — يتحلل من ذلك الذي أعاقه بمجرد الاتهام . وعمر — رضي الله عنه — يهدر حق صاحب المال المسروق بمجرد تصريحه أنه كان يريد القبض على المتهم دون بينة .

ولعدم مشروعية الإكراه على الكلام ذهب جماهير العلماء إلى إبطال الإقرار الناجم عن ضغط ، وعدم أيجاب أي شيء به . (٦٧) .

وذهب بعض العلماء إلى تصحيح الإقرار مع الإكراه بضرب أو حبس إذا كان المتهم معروفاً بالفساد والفجور كالسرقة ونحوها ؛ لحديث ابن عمر — رضي الله عنهما — أن النبي ﷺ — قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم إلى قصرهم ، فغلب على الأرض والزرع والنخل ، فصالحوه على أن يجلبوا

منها ولهم ما حملت ركابهم ، ولرسول الله — ﷺ — الصفراء والبيضاء ومخرجون منها ، واشترط عليهم أن لا يكتموا شيئاً ، ولا يغيبوا شيئاً ، فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، فغيبوا مسكاً فيه مال وحلي لحبي بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر — حين أجليت بنو النضير ، فقال رسول الله — ﷺ — لعم حبي : ما فعل مسك حبي الذي جاء به من النضير ؟ فقال : أذهبته النفقات والحروب !! فقال : العهد قريب والمال أكثر من ذلك !! فدفعه رسول الله — ﷺ — إلى الزبير فمسه بعذاب . وقد كان حبي — قبل ذلك — دخل خربة . فقال : قد رأيت حبياً يطوف في خربة ها هنا ، فذهبوا وطافوا ، فوجدوا المسك في الخربة . (٦٨)

والحديث — كما هو ظاهر — في يهود محاربيين نكثوا بعد ما قاتلوا وألجئوا إلى العهد فعاهدوا أن لا يغيبوا شيئاً فغيبوا شيئاً خطيراً كل القرائن تشير إلى أنهم عبيوه ، فأين هذا من تعذيب مسلم متهم لا يزال على البراءة ١٩

ومن ذهب إلى صحة إقرار المكره بعض متأجري الحنفية ، قال السرخسي في المبسوط : (٦٩) ... وبعض المتأخرين من مشايخنا — رحمهم الله تعالى — أفتوا بصحة الإقرار بالسرقة مع الإكراه ؛ لأن الظاهر أن السارق لا يقرون — في زماننا — طائعين .

وعن عصام بن يوسف من أصحاب صاحبي أبي حنيفة — رحمهم الله — أنه سئل عن سارق ينكر ، فقال : عليه اليمين ! فقال الأمير : سارق ويمين ! هاتوا بالسوط فما ضربه عشرة حتى أقر ، فأق بالسرقة . فقال (أي عصام) : سبحان الله ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا . وفي إكراه البزازية من المشايخ من أفتى بصحة إقراره بها مكرهاً . وسئل الحسن بن زياد : أيحل ضرب السارق حتى

يقر ؟ قال : « ما لم يقطع اللحم لا يتبين العظم » . (٧٠)

وقال ابن عابدين — أيضا — : « ... ان ضرب المتهم بسرقة من السياسة وبه صرح الربيعي .. وللقاضى فعل السياسة ولا يختص بالإمام » (٧١)

وما ذكره متأخروا الحنفية لا دليل لهم عليهم ، ويكفى أن يصفه حفي — من المتقدمين كعصام — بالجور ، وكل ما ذكره من تبرير لا يكفى لدفع أو إضعاف أدلة الجمهور على عدم جواز انتزاع الإقرار بالقوة .

ويمكن حمله على ما إذا تضافرت القرائن على قيام السارق بالسرقة ، وإخفاء للمال المسروق مع عدم توفر الشهادة بشروطها الشرعية ، فيلجأ القاضي إلى هذا لإظهار المال المسروق ، ومع ذلك فإنهم لا يستطيعون أن يجسدوا دليلاً لما ذهبوا إليه .

وهم قد وافقوا الجمهور في بطلان اقرار المكره في غير السرقة ، وفي السرقة لا يعتد بإقراره إلا في مجال تضمينه المال المسروق . أما القطع — فإنه لا يقطع لشبهة الإكراه . (٧٢)

وأما ابن القيم — فهو وإن كان قد صرح بجواز ضرب المعروف بالفجور المتهم بالسرقة ليعترف ويدل على المال المسروق تبعاً لشيخه ابن تيمية — رحمهما الله — فإنه لا يرى ان اقراره هو الموجب لإقامة الحد عليه ، بل وجود المال المسروق — عنده — هو العلة في قطعه ، فقال : « ... إذا عوقب المتهم (أي عذب) على أن يقر بالمال المسروق فأقر به وظهر عنده قطعت يده ، وليس هذا إقامة للحد بالإقرار الذي أكره عليه ، ولكن بوجود المال المسروق معه الذي توصل إليه بالإقرار » . (٧٣)

وأما ابن حزم فقد قال : « ... أما إن لم يكن إلا إقراره (أي المكره) فقط فليس بشيء لأن أخذه

بإقرار هذه صفته لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع ، وقد صح تحريم بشرته ودمه يقيين : فلا يحل شيء من ذلك إلا بنص أو إجماع ، فإن استضاف إلى الإقرار أمر يتحقق به يقينا صحة ما أقر به ولا شك أنه صاحب ذلك ، فالواجب إقامة الحد عليه . وله القود — مع ذلك — على من ضربه السلطان كان أو غيره ، لأنه ضربه طالما له دون أن يجب عليه ضرب ، وهو عدوان ، وقد قال الله — تعالى — : (فمن اعتدى عليكم فاحسدوا عليه ... الآية ») (٧٤) .

ولا نظن أن ابن القيم يريد غير ما أراده ابن حزم من الحصول على اليقين من طريق آخر ليكون بذلك ، ولا بإقرار أكره عليه . فإن الجمهور قد أبطلوا أقرار المكره حتى مع قيام بعض القرائن الظنية المؤيدة لصحة إقراره كالعثور على المال المسروق في بيت المتهم ، لاحتمال أن غيره وضعه في بيته نكابة به . (٧٥)

...

المذهب الراجح :

لا شك أن الراجح مذهب الجمهور في منع الإكراه وفي إبطال آثاره ، فذلك هو الذي يتفق مع ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله — ﷺ — من وجوب إقامة الحق والعدل ، وإقرار المكره ليس حقاً ، ومعاقبته بمقتضاه ليس عدلاً . والذي يدرأ عن المجتمع الخطر حقيقة — هو التزام الحق وإقامة العدل ، وسد الذرائع إلى الباطل ، واعتبار الإكراه وسيلة لإحقاق الحق ذريعة إلى شرور لا تحصى ونحطاً في عفو خير من أصابه بظلم .

التحامل للوصول إلى الإقرار :

أما ما سماه ابن حزم بـ (البعثة) في المتهم أو التحامل للحصول منه على إقرار فقد حسنه ابن حزم ، واحتج لحسنه ووجوبه بفعل رسول الله ﷺ — مع اليهودي الذي رض رأس الجارية ، حيث لم يزل رسول الله ﷺ — به يحاوره ويداوره حتى اعترف فأفاد منه .

كما احتج لذلك بفعل بعض الصحابة — رضوان الله عليهم — وقال : فهذا حسن ؛ لأنه لا إكراه فيه ولا ضرب . ونقل عن مالك كراهته لذلك ورد عليه . (٧٦)

ولعل ما ذهب إليه مالك — رحمه الله — هو الأقرب لقواعد الشرع مما ذهب إليه ابن حزم ، فإن في التحامل تأثيراً على إرادة المتهم وبعثاً له على الاعتراف بطريقة ليس فيها تعذيب أو إيذاء ومنع الإكراه ليس لما فيه من إيذاء فقط ؛ بل لما فيه من التأثير على إرادة المتهم واختياره ، هذه الإرادة التي يحرص الإسلام الحرص كله على أن تبقى حرة .

...

الإقرار الإرادي وحقه في الرجوع عنه :

الحقوق — من حيث صحة رجوع المقر عن إقراره بها ، وعدم صحة ذلك ، نوعان :—

١ — النوع الأول : الحقوق التي يصح الرجوع عن الإقرار بها ، وهي الحدود ، فهي حقوق خالصة لله — تعالى — تدرأ بالشبهات ، فإذا رجع المقر عن إقراره بالحدود تحول رجوعه إلى شبهة ، وهي احتمال كذبه في إقراره ، وإذا صدقه في رجوعه ، والحدود تدرأ بالشبهات ، فإذا

أقر شخص بالزنا ، ثم رجع عن أقراره صح رجوعه ، وسقط حد الزنا عنه عند الجمهور ، ونخالف في ذلك ابن أبي ليلى وعثمان البني ، وأبي ثور ، وأهل الطاهر . (٧٧)

وفصل مالك ، فقال : إن كان الرجوع إلى شبهة : قبل رجوعه ، وإلا منعه في ذلك روايتان : إحداهما يقبل ، وهي الرواية المشهورة ، والثانية : لا يقبل . (٧٨)

والخلاف وقع في حد السرقة وحد الشرب . أما حد القذف فلا يصح الرجوع فيه عن الإقرار . وأما قطع الطريق ففيه وجهان : أحدهما : لا يقبل فيه الرجوع ؛ لأنه حق يجب لصيانة حق آدمي لحذف القذف . والثاني : يقبل . وصححه بعضهم تنزيلاً له لمنزلة حد الزنا . (٧٩)

والأصل في صحة الرجوع عن الإقرار بالحدود حديث ماعز حيث لقنه رسول الله ﷺ — الرجوع عن الإقرار بقوله : « أر لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت » ، فلو لم يصح الرجوع — لما لقنه رسول الله ﷺ — والرجوع عن الحدود يكون صريحاً كقوله : « رجعت عن إقرارى » ونحوه ، ودلالة كالهروب من إقامة الحد .

ويصح الرجوع قبل الحكم وبعده ، وقبل التنفيذ وبعده .

٢ — النوع الثاني : الحقوق التي لا يصح الرجوع عن الإقرار فيها — مطلقاً — مالية كانت أو غيرها ، وهي حقوق الناس ، ذلك لأن المقر لا يملك التصرف في ملك الغير ، فأقراره قد أثبت حقاً للغير ، ورجوعه إدعاء بإزالة ذلك الحق فلا يقبل .

والرجوع عن هذه الحقوق كذلك يكون صريحاً ودلالة .

الحق الثالث : التعويض عن الخطأ القضائي :

يذهب بعض الباحثين إلى أن الشريعة الإسلامية ترى تعويض المتهم — الذي يجس احتياطياً ، ثم تثبت براءته — مستدلين لذلك : بذهاب سيدنا علي — رضي الله عنه — إلى الحكم « بالقرعة » في قضية « المجهضة » ، وذلك أن سيدنا عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — بلغه أن امرأة معينة (أي : زوجها غائب) كان يدخل عليها ، فأنكر ذلك ، وأرسل إليها (ليسأل عن صفة من يدخل إليها من الرجال وصلتهم بها) فقبل لها : أجيبي عمر ، فقالت : يا ويلها ما لها ولعمر !؟ قال : فبينما هي في الطريق فرغت ، فضرها الطلق ، فدخلت داراً فألقت ولدها ، فصاح الصبي صيحيتين ، ثم مات ؛ فاستشار عمر أصحاب النسي — عليه السلام — فأشار عليه بعضهم : أنه ليس عليك شيء ، إنما أنت وال ومؤدب ، قال : وصمت علي فأقبل عليه فقال : ما تقول ؟ قال : (أي : علي) : ان كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم ، وإن كانوا قالوا في هোক . فلم ينصحوها لك . ! أرى أن ديتك عليك ، فإنك أنت أفرغتها ، وألقت ولدها بسببك . قال : فأمر علياً أن يقسم عقله على قریش ^(٨٠) وقد ذهب الحنابلة ^(٨١) إلى وجوب ضمان الجنين على السلطان بهذا ، وإنها لو ماتت بنفس السبب لوجبت عليه ديتها ، ووافقهم الشافعية ^(٨٢) في وجوب ضمان الجنين ؛ لأنه لا ذنب له ، كما لو حدثت الحامل فتلف ولدها ، فالإمام يضمنه .

والحق أن إقامة الحدود واجبة ، وأن من لا ينفذها بشروطها عاص لله ولرسوله ، وإن دخول رجال أجانب إلى منزل امرأة زوجها غائب منكر وشبهة ولي الأمر أن ينهى عنه ، ويجوز دون وقوعه لأنه

ذريعة إلى مفسد كبير . ولعل الإمام علياً — رضي الله عنه — حين ذهب إلى التضمين رأى أن الأمر لم يكن يقتضي استدعاءها بتلك الطريقة التي أدت إلى إجهاضها ، وأنه كان يمكن أن تنصح وهي في بيتها وبشكل لا يؤدي إلى هذه الدرجة من الفزع ، وأنه أراد أن يبين بأن على الحاكم أن يستدعي عند الحاجة — بأرق الطرق بالمتهم لا بأعنفها . وإلا فإن استدعاء المتهم إذا كان بحق وبطريق معتاد مع قيام ما يقتضي ذلك — حق من حقوق الجماعة كما أسلفنا ، ممارسة ولي الأمر له — بشروطه — لا تعرضه للضمان إلا بالتعسف أو التعدي باستعمال هذا الحق . ^(٨٣)

يضاف إلى ذلك أن هذه المرأة اسقطت قبل أن تواجه باتهام ، وقبل أن تعرف علام استدعاها أمير المؤمنين ، فبناء أحكام تتعلق بتعويض المتهم قياساً على هذه الواقعة فيه نظر .

ولكن قواعد الشرع لا تمنع الإحسان إلى أولئك الذين تخطئ بحققهم أجهزة الدولة خلال عملها المخلص المشروع لحماية المجتمع المسلم وكل من يعيش فيه ، سواء بنوع من الاعتذار أو التعويض المادي أو المعنوي الذي يساعد على إزالة آثار الاتهام عن نفس المتهم ؛ بل لعل قواعد الشرع تحض عليه ، وترغب فيه .

فرسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — قد اعتذر للغفاري الذي حبسه وطلب منه أن يستغفر له ، واستغفر رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — له ودعا له بالشهادة وذلك تعويض كبير القيمة معنويًا من رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — يشهد لمذهب القائلين بتعويض المتهم عما يلحقه بسبب التهمة الباطلة ، ولا يوجب .

أما الاجراءات التعسفية أو تلك التي يتجاوز فيها

الوالي أو أعوانه حدود ما خولهم الله تعالى — إياه فإن الأمة متفقة على أن الأئمة فمن دونهم مسئولون عن العمد من ذلك وعن الخطأ وأنهم يقاد منهم ويتقص منهم كما يقتض من أي واحد من الرعية ، كيف لا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم — كان يقيد من نفسه ١١ .

واختلف الفقهاء في ضمان خطأ الإمام هل يقع في ماله ومال عاقلته ؟ أو هو في بيت المال ؟ إلى كل من المذهبين ذهب فريق . (٨٤)

الخاصة

لم نحاول — فيما تقدم — أن نستقرىء كل حقوق « المتهم » في الإسلام ، بل أردنا الاختصار على التنويه بأهمها فقط . وإلا فإن جميع التشريعات الإجرائية والقضائية وآداب القضاء ، والإجراءات التنفيذية للعقاب ، واختصاصات المحاكم ، وشروط القضاة وولايتهم ، وآداب الدعاوى والمرافعات ، كل ذلك فيه ما يعتبر ضمانات للمتهم تحميه من الإجراءات التعسفية ، وتصون له كرامته وإنسانيته وتساعد به بعد التعرض للانحراف على العودة إلى سواء السبيل .

لقد احتفظ الواقع التاريخي الإسلامي منذ عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم — إلى يومنا هذا بنماذج رائعة للعدل الذي حققه الإسلام في أروع صوره ، بطول بنا البحث لو أردنا التعرض لها ، وليس العثر عليها بعسر على أحد ، فكتب التاريخ والسير وتراجم الرجال والطبقات طافحة بتلك الأمثلة الرائعة .

ولكن من المحزن أن نجد — اليوم — بعض بلاد المسلمين من أكثر البلاد اهداراً لكرامة الإنسان ،

واستخفافاً بحقوقه ، وامتهاناً لأدميته ومصادرة لسائر الضمانات التي تحميه .

لقد أصبح — أولئك المنسوبون إلى الإسلام — في بعض ديار المسلمين — سبة على الإسلام والمسلمين ، وتحولوا إلى حائل كثيف يحول دون رؤية الناس لما في الإسلام من عدل وخير ، وحول جورهم وظلمهم حياة شعوبهم إلى جحيم لا يطاق ، وأضر بسمعة الأمة الإسلامية — كلها — وجعلها في نظر بقية الأمم أمة متوحشة همجية ، لا كرامة فيها لإنسان ؛ ولذلك فإن معظم أمم الأرض — الآن — تسارع بتأييد أعداء المسلمين في كل معركة تقع بينهم وبين المسلمين ، لاعتقاد تلك الأمم أن المسلمين دائماً هم المعتدون : فمن يعتدي على مواطنيه ويستبيح حرماهم كيف لا يكون معتدياً على أعدائه وخصومه ؟ .

لعل هذه الندوة مؤثر صحيحة على هذا الواقع المؤلم ، ولعل من الممكن أن يعقد ميثاق بين الحكومات القائمة في بلاد المسلمين يقوم على المبادئ الإسلامية التالية :—

١ — كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه .

٢ — كل تشريع أو تنظيم أو تقنين مهما كانت صفته ، لا يستمد من كتاب الله وسنة رسوله — ﷺ — فهو باطل لا يجوز العمل به ، ولا السر بمقتضاه .

٣ — كل عقوبة لم ترد بها الشريعة الإسلامية في حد أو تعزير باطلة ، ظالم مرتكبها يجب أن يقتصر منه مهما كانت درجته .

٤ — الحقوق أنواع ثلاثة :—

أ — حقوق الله تعالى ، وهي نوعان : ما تجب

فيه العقوبة لترك مفروض ، وما تجب فيه بارتكاب محظور .

ب — حقوق الآدميين : كالديون ونحوها ، فتؤخذ عند الامتناع مع القدرة جبرا ، ويجبس بها .

ج — حقوق مشتركة لا « تمحض حقا لله » ، ولا تمحض حقا للعباد : كالسرقة ، فحق الآدمي فيها : رد المال المسروق إلا إذا عفا . وحق الله قطع يد السارق إذا توفرت شروط القطع .
وليس وراء هذه الحقوق الثلاثة شيء .

ه — العقوبات نوعان :

حدود وتعازير ، فالحدود : حقوق الله تعالى .
ليس لأحد أن يتهاون فيها ، أو يعطلها إذا استوفيت شروطها .

والتعازير وسائل تأديب واستصلاح ، وزجر عن ذنوب تتعلق بحق من الحقوق الثلاثة المتقدمة ، وليس وراء هذه العقوبات شيء .

٦ — عدم جواز عقد المحاكم أو المحاكمات الاستثنائية (العرفية أو العسكرية أو الأمنية الخاصة) ، ووجوب إخضاع جميع المسلمين لنظام قضائي إسلامي واحد ، ومحاكم معتادة معروفة الاختصاصات

والصلاحيات تتوفر فيها كل ضمانات العدالة الإسلامية .

٧ — تأسيس « محكمة مظالم » في كل بلد إسلامي يستطيع المتهم المظلوم أن يقاضي إليها أي موظف عمومي أو جهاز حكومي ظلمه أو ضربه بدون وجه حق .

٨ — تأسيس « محكمة مظالم إسلامية عليا » مستقلة عن جميع الحكومات مرتبطة بمنظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها أو مستقلة مع جهاز رقابة فعال تابع لها لمتابعة وسائل الحكومات الأعضاء في تحقيق العدالة .

٩ — وضع عقوبات زاجرة ضد الحكومات الأعضاء التي تنتهك فيها مبادئ العدالة الإسلامية بما فيها المقاطعة الاقتصادية والسياسية ، والضغوط الأخرى التي تحملها على التزام جانب العدالة في معاملة مواطنيها المسلمين أو غيرهم .

١٠ — العمل على إشاعة الوعي الفقهي بين المسلمين ليعرف المسلم ما له من حقوق فيحرص عليها ، وما عليه من واجبات فيعمل على أدائها .

وختاماً .. نسأله تعالى أن يأخذ بأيدي المخلصين لتطبيق شريعة الله ، وتنفيذ أحكامه ، والوقوف عند حدوده ، إنه سميع مجيب .

الهوامش

(٥) انظر : تاريخ الإسلام السياسي

(١٠٢/١)

(٦) يشر إلى حديث « أنا أحكم بالظاهر »

ويؤخذ هذا المعنى من أحاديث كثيرة

(١) النحل : ٩٠

(٢) الشورى : ١٥

(٣) المائدة : ٨

(٤) الحديد : ٢٥

صحت بعض طرقها ، راجع هامش كتاب
المحصل في علم أصول الفقه (١/٢/١٣٢)
— (١٣٦)
(٧) حديث أخرجه البيهقي بإسناد صحيح .
انظر نيل الأوطار (٩/٢٢٠) بيروت : دار
الجيل . كما أخرجه بقية أصحاب السنن والحاكم
على ما في الفتح الكبير (٢/٢٠)
(٨) انظر : تاريخ الإسلام السياسي
(١/٤٥٨)
(٩) انظر الكتاب وشرحه المسهب في اعلام
الموقعين (١/٨٥ — ٢/١٦٥) والأحكام
السلطانية للماوردي (٧١ — ٧٢) ،
والسنن الكبرى (١٠/١١٥) والمحلى
(٩/٩٣) ، والمحصل (٢/٥٢)
— (٥٣ ، ٧٥) ، والمقدمة
(٧٣٨ — ٧٣٩) .
(١٠) راجع الطرق الحكمية (٢١٨) .
(١١) راجع النظام القضائي (٤٥) ، والمقدمة
(٧٤٠) .
(١٢) راجع الولاة وكتاب القضاة (٣٠٩) ،
والقضاء في الإسلام ص (٤٩) ، والنظام
القضائي (٤٨) .
(١٣) راجع مقدمة ابن خلدون ص (٧٤١) .
(١٤) راجع مقدمة ابن خلدون (١١٥٠) وما
بعدها ، تاريخ الإسلام السياسي : (٥٥/٢) و
(٣٠٦/٣) .
(١٥) راجع تاريخ الإسلام السياسي (٤/٣٧٧
— ٣٨٦) بحث د . عوض محمد عوض في المجلة
العربية للدفاع الاجتماعي العدد (١٠) ص (٩٨)
أكتوبر (١٩٧٩) م .
(١٦) انظر : الطرق الحكمية (٢١٥ —
٢١٦) .
(١٧) راجع الأحكام السلطانية للماوردي (٦٩

— ٧٣) ، والمرجع السابق في تاريخ الإسلام
السياسي (٤/٣٧٧ — ٣٨٦) .
(١٨) وهي سبعة : الإسلام والذكورة والبلوغ ،
والعقل المصحوب بالذكاء والرأي والفراسة ، والحرية
والعدالة ، وسلامة الخواص ، والعلم بمصادر التشريع
— أحكام الماوردي (٦٩ — ٧٠) ، وأني بعلي
(٦٠) .
(١٩) انظر الطرق الحكمية (٢١٥)
(٢٠) راجع المقدمة (٧٤٠) .
(٢١) المرجع السابق ، والطرق الحكمية (٢١٨
— ٢١٩) .
(٢٢) راجع المقدمة : (٧٤٠ — ٧٤٣) ،
بحث د . عوض محمد عوض في المجلة العربية عدد
أكتوبر ١٩٧٩ (١٠/١٠١ — ١٠٣) .
(٢٣) المرجع السابق .
(٢٤) انظر : المصباح (١٠٧ ، ١٢٩) ، والتاج
مادة « وهم » .
(٢٥) المصنف (٨/٣٢٠) ، وراجع السنن
الكبرى للبيهقي (١٠/٢٠١) ، وسنن الترمذي
(٢٢٩٩) ، وأدب القاضي للخصاف
(٢/١١٢) و (١/٢٢٩) .
(٢٦) انظر : المصنف (٨/٣٢١) .
(٢٧) راجع الحدود والأحكام (٢٨٨) ، ولسان
الحكام (٢٢٦) ، ومعين الحكام (٥٤) .
(٢٨) انظر : الحدود والأحكام (٢٨٨) .
(٢٩) انظر : تعريفات الجرجاني (٩٣) ،
والعرب للمطرزي (١٦٤) .
(٣٠) انظر : الحدود والأحكام — أئينا أحمد
عبد الرزاق الكيسي (٢٨٧) . لا يزال مخطوطاً .
(٣١) شرح حدود ابن عرفة (٤٦٨) .
(٣٢) حاشية قليوبي وعميرة (٤/٣٣٤) .
(٣٣) راجع : المغني ومحاشيته الشرح الكبير
(١٢/١٦٢) .

(٣٤) راجع : الطرق الحكمية (١٠١) ولم يذكر ابن القيم مذهب الشافعي وأصحابه في هذا ، لأن الإمام الشافعي يذهب إلى أن المدعى عليه في أي شيء يحلف ، فإنه حلف برىء وإن نكل ردت اليمين على المدعي كما في الأم (٨٧/٧)

ولكن الشيرازي ذكر استحباب اتخاذ القاضي سجناً للتأديب ، ولإستيفاء الحقوق من المماطلين ، فانظر : المهذب (٢٩٤/٢) ، ونقل ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله : « وما علمت أحداً — من أئمة المسلمين — يقول : إن المتهم يحلف ويرسل بلا حبس غيره ، فليس هذا — على إطلاقه — مذهباً لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم — من الأئمة — ومن زعم أن هذا — على إطلاقه وعمومه — هو الشرع فقد غلط غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص رسول الله — ﷺ — وإجماع الأئمة ، ويمثل هذا الغلط الفاحش ، تجرأ الولاة على مخالفة الشرع ، وتوهموا أن الشرع لا يقوم بسياسة العالم ، ولصالح الأمة ، وتعدوا حدود الله ، وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروجهم إلى أنواع من الظلم والبدع والسياسة جعلها هؤلاء من الشرع وجعلها هؤلاء قسمة ومقابلة له ، وزعموا : أن الشرع ناقص لا يقوم بمصالح الناس ، وجعل أولئك ما فهموه من العموميات والاطلاقات — هو الشرع وإن تضمن خلاف ما شهدت به الشواهد والعلامات الصحيحة . والطائفتان مخطئتان في الشرع أتبع خطأ وأفحشه وإنما أتوا من تقصيرهم في معرفة الشرع الذي أنزله الله على رسوله وشرعه بين عباده فإنه أنزل الكتاب بالحق ليقوم الناس بالقسط ، ولم يسوغ تكذيب صادق ، ولا إبطال إمامة وعلامة شاهدة بالحق ، بل أمر بالتثبت في خير الفاسق ولم يأمر برده مطلقاً حتى تقوم إمامة على صدقه فيقبل ، أو على كذبه فيرد ، فحكمه دائر مع الحق ، والحق دائر مع حكمه أين كان ، ومع من كان وبأي دليل

صحيح كان : فتوسع كثير من هؤلاء في أمور ظنوها علامات وإمارات أثبتوا بها حكماً ، وقصر كثير من أولئك عن دولة وعلامات ظاهرة ظنوها غير صالحة لإثبات الأحكام » / الطرق (١٠٣ — ١٠٤) .

- (٣٥) راجع : الطرق (١٠١) ، (١٠٣) .
- (٣٦) راجع : أحكام الماوردي .
- (٣٧) انظر : الطرق الحكمية .
- (٣٨) المرجع نفسه .
- (٣٩) سورة المُلْك : ١٥ .
- (٤٠) راجع : المحلى (١٤١/١١) .
- (٤١) انظر : الخراج وشرحه فقه الملوك (٢٣٨/٢) وما بعدها .
- (٤٢) انظر : الاحكام السلطانية للماوردي (٨٣) .
- (٤٣) انظر الطرق الحكمية (١٠٣) .
- (٤٤) راجع بحث د . عوض محمد عوض في المجلة العربية ، ع ١٠ (أكتوبر ١٩٧٩ م) ص ١٢٠ .
- (٤٥) بعض حديث صحيح . انظر : الفتح الكبير (٢٥٦/٣) .
- (٤٦) الآية (٢٨) من سورة النور .
- (٤٧) الآية (١٢) من سورة الحجرات وما ورد بعدها من الأحاديث والآثار ، قد أخرجه القرطبي في تفسيرها ، فانظر (٣٣١/١٦ — ٣٣٤) .
- (٤٨) انظر : تفسير القرطبي (٣٣١/١٦ — ٣٣٢) ، وابن كثير (١١٢/٤ — ٢١٣) .
- (٤٩) أخرجه أبو داود والترمذي بسند حسن . / انظر : فتح الباري (١٥٠/١٣) .
- (٥٠) أخرجه أبو داود والترمذي بسند حسن . على ما في فتح الباري (٣٥٦/١٣) .
- (٥١) المحلة العربية ص (١٠٩) بحث د . عوض في العدد العاشر .
- (٥٢) انظر : المبسوط (١٧٢/١٨) .
- (٥٣) راجع : أدب القاضي للخصاف

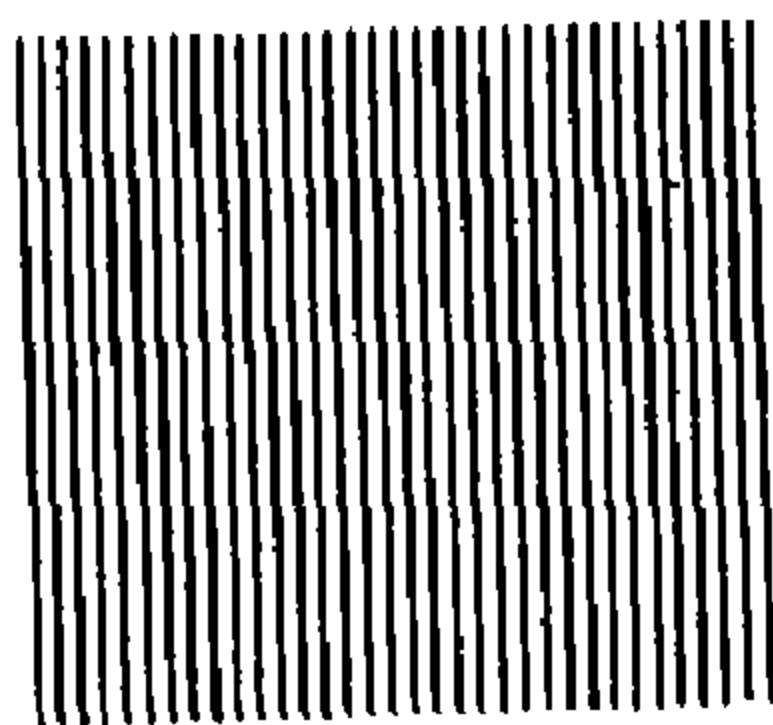
(٣٣٦/١) ، وفتح الباري (١٥٠/١٣) .
 (٥٤) هذا لفظ البخاري كما في الفتح
 (١٥١/١٣ - ١٥٢) ، وروى بألفاظ أخرى
 عند أصحاب السنن . فانظر : مواطن اخراج
 الحديث في المحصول (٢/٢٤٣) بتحقيقنا .
 (٥٥) انظر : بحث الدكتور عوض محمد عوض في
 المجلة العربية ، ع ١٠ (مارس ١٩٧٨/١٩٧٩ م)
 ص ١١٤ .
 (٥٦) انظر : أدب القاضي (٢٥٦) .
 (٥٧) بحث د/سمير الجنزوري المجلة العربية/مارس/
 ١٩٧٨ ص (١١٩) العدد (٧) .
 (٥٨) انظر : المحلى (١٤١/١١) .
 (٥٩) الآية (١٥٦) من سورة النحل .
 (٦٠) الحديث له ألفاظ مختلفة متعددة بعضها
 صحيح . انظر : تخريجنا له بهامش المحصول
 (١/٣١٩) .
 (٦١) السنن الحديث رقم (٤٣٨٢) ، وفي
 النسائي الحديث رقم (٤٨٧٨) .
 (٦٢) مصنف عبد الرزاق (١٩٣/١٠) .
 (٦٣) المصدر نفسه .
 (٦٤) نفس المصدر .
 (٦٥) مصنف عبد الرزاق (٢١٦/١٠) -
 (٢١٧) .
 (٦٦) المرجع نفسه و « العَبِيَّة » : ما تجعل فيه
 الثياب ، جمعها « عِيَاب و عِيَات » كما في القاموس
 وشرحه باب الباء فصل العين .
 (٦٧) راجع : المغني (١٢/١٥) ، وكشاف
 القناع (٤٥٤/٦) ، والانصاف (١٣٣/١٢) ،
 ومغني المحتاج (٢٤٠/٢) ، والمهذب
 (٣٦٢/٢) ، والبدايع (١٨٩/٧) ، والهداية
 (٢٧٥/٣) ، والمسوط (١٨٤/٩ - ١٨٥) ،
 والدسوقي على الشرح الكبير (٣٤٨/٣) ،
 والحرثي (٨٧/٦) ، وتحرير الوسيلة
 (٣٩٨/٢) ، والمحلى (٢٨٨/٢) ، والبحر
 الرخار (٣/٥) .
 (٦٨) بهذا اللفظ أخرجه البيهقي ورجاله ثقات
 (١٣٧/٩) ، وأخرجه أبو داود بدون ذكر
 لتعذيب الزبير لعن حبي (٣٠٠٦) ، وأخرجه
 الحافظ في الفتح (٣٦٦/٧ ، ٣٦٧) بنحو
 ذلك ، وراجع : حاشية ابن عابدين
 (٢٧٠/٣) ، والطرق الحكمية (٧ - ٨) .
 (٦٩) (٣٨٥/٩) .
 (٧٠) انظر : تنوير الأضمار وحاشية ابن عابدين
 عليه (٢٧٠/٣) وعبارة الحسن كالمثل يريد : انه
 ما لم يضرب السارق لا يظهر جسم السرقة الذي عبر
 عنه بالمعظم .
 (٧١) حاشية ابن عابدين (٢٥٩/٣) .
 (٧٢) المرجع السابق (٦٥١/٤) .
 (٧٣) انظر : الطرق الحكمية (١٠٤) .
 (٧٤) انظر المحلى (١٤٢/١١) .
 (٧٥) انظر : شرح الزرقاني على مختصر خليل
 (١٠٦/٨ ، ١٠٧) .
 (٧٦) انظر : المحلى (١٤٢/١١) .
 (٧٧) راجع الافصاح (٤٠٦/٢) ، وكشاف
 القناع (٩٩/٦) ، والقوانين الفقهية (٣٤٤) ،
 وبداية المجتهد (٤٧٧/٢) ، ومغني المحتاج
 (١٥٠/٤) ، والبدايع (٦١/٧) ، والمسبوط
 (٩٤/٩) .
 (٧٨) انظر : البداية (٤٧٧/٢) .
 (٧٩) انظر : المهذب (٣٦٤/٢) .
 (٨٠) انظر : مصنف عبد الرزاق الأثر
 (١٨/١٠) ، (٤٥٨/٩) والأثر (١٨/١١)
 والمغني (٥٧٩/٩) ، والمحلى (٢٤/١١) ،
 وهامش المحصول (٢/٣٧٧) بتحقيقنا ،
 والمهذب (١٩٢/٢) .
 (٨١) انظر : المغني (٥٧٩/٩) .

(٣٣٦/١) ، وفتح الباري (١٥٠/١٣) .
 (٥٤) هذا لفظ البخاري كما في الفتح
 (١٥١/١٣ - ١٥٢) ، وروى بألفاظ أخرى
 عند أصحاب السنن . فانظر : مواطن اخراج
 الحديث في المحصول (٢/٢٤٣) بتحقيقنا .
 (٥٥) انظر : بحث الدكتور عوض محمد عوض في
 المجلة العربية ، ع ١٠ (مارس ١٩٧٨/١٩٧٩ م)
 ص ١١٤ .
 (٥٦) انظر : أدب القاضي (٢٥٦) .
 (٥٧) بحث د/سمير الجنزوري المجلة العربية/مارس/
 ١٩٧٨ ص (١١٩) العدد (٧) .
 (٥٨) انظر : المحلى (١٤١/١١) .
 (٥٩) الآية (١٥٦) من سورة النحل .
 (٦٠) الحديث له ألفاظ مختلفة متعددة بعضها
 صحيح . انظر : تخريجنا له بهامش المحصول
 (١/٣١٩) .
 (٦١) السنن الحديث رقم (٤٣٨٢) ، وفي
 النسائي الحديث رقم (٤٨٧٨) .
 (٦٢) مصنف عبد الرزاق (١٩٣/١٠) .
 (٦٣) المصدر نفسه .
 (٦٤) نفس المصدر .
 (٦٥) مصنف عبد الرزاق (٢١٦/١٠) -
 (٢١٧) .
 (٦٦) المرجع نفسه و « العَبِيَّة » : ما تجعل فيه
 الثياب ، جمعها « عِيَاب و عِيَات » كما في القاموس
 وشرحه باب الباء فصل العين .
 (٦٧) راجع : المغني (١٢/١٥) ، وكشاف
 القناع (٤٥٤/٦) ، والانصاف (١٣٣/١٢) ،
 ومغني المحتاج (٢٤٠/٢) ، والمهذب
 (٣٦٢/٢) ، والبدايع (١٨٩/٧) ، والهداية
 (٢٧٥/٣) ، والمسوط (١٨٤/٩ - ١٨٥) ،
 والدسوقي على الشرح الكبير (٣٤٨/٣) ،
 والحرثي (٨٧/٦) ، وتحرير الوسيلة

التعزير ، فضماً في الثاني ، دون الأول . فانظر
الأحكام السلطانية للماوردي (٢٣٨) ، وأحكام أبي
يعلى (٢٨٢) .

(٨٤) انظر المرجعين السابقين .

(٨٢) انظر : المهذب (١٩٢/٢) .
(٨٣) وإلى عدم تضمين ولي الأمر أو من ينوب
عنه شيئاً بهذا ذهب الظاهر فانظر : المحلى
(٢٤/١١ — ٢٥) ، والماوردي وأبو يعلى فرقا بين
التلف الناجم عن الحد ، والتلف الناجم عن



الاستثمار اللاربوى فى نطاق عقد المراجعة

د . حسن عبد الله الأمين

المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى

— جامعة الملك حمد العزير — حدة

القسم الأول : عقد المراجعة فى الصيغة الفقهية

تعريفات :

أولاً : تعريف الاستثمار

كلمة استثمار فى اللغة مشتقة من ثَمَر ، وَثَر ماله : نماء ، يقال : ثَمَر الله مالك — أى كَثُرَ ، وَثَر الرجل ، كَثُر ماله .

والثمر : المال المُثْمَر ، قرأ أبو عمرو : (وكان له ثمر)^(١) وفسره بأنواع الأموال .

والثَمَر بالفتح حمل الشجر ، ويقع الثمر على الثمار ، ويغلب على الرطب فى رأس النخلة ، فإذا كبر فهو الثمر .

وأنواع المال والولد ثمرة القلب ، وفى الحديث : (إذا مات ولد العبد قال الله تعالى لملائكته : قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون : نعم)^(٢) قيل للولد ثمرة ، لأن الثمر ما ينتجه الشجر ، والولد ينتجه الأب^(٣)

في الاصطلاح الحديث :

أما الاستثمار في الاصطلاح الحديث ، فقد عرّفه الدكتور/ حسن توفيق بقوله : (هو توظيف الأموال المدخرة ، للحصول على دخل منها)^(٤) كما عرّفه الدكتور/ سيد الهواري بقوله : (كلمة استثمار : تعني أي ارتباط مالي بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة زمنية طويلة من الزمن . أو هو نوع من انفاق المال لتحقيق منافع مستقبلية سواء أكان ذلك في مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة أو تحديث مشروعات متقدمة)^(٥)

والاستثمار الإسلامي للمال ، هو نوع من الاستثمار بالمفهوم الاصطلاحي ، ولكنه ذو خاصية متميزة ، وهو انطلاقة من مفاهيم تستند الى العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية المنبثقة عنها . فمجال عمله داخل إطار تلك القيم والمفاهيم .

وإذا كانت كلمة استثمار في اللغة مشتقة من قولهم : ثَمَر ماله بمعنى : نَمَاه ، فإن العلاقة وطيدة بين هذا المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وهو توظيف الأموال المدخرة ، للحصول على دخل منها . كما يقول الدكتور/ حسن توفيق — وهو بمعنى تنمية المال .

ثانيا : تعريف المراجعة

أولاً : في اللغة

الرَّيْحُ والرَّيْحُ والرياح : التَّهَاءُ في التَّجَر — أي الاتِّجار — وهو اسم ما ربحه ... والعرب تقول ربحت تجارتَه ، إذا ربح صاحبها فيها ، وتجارة رابحة : يربح فيها . قال تعالى (لَمَّا ربحَتْ تجارتُهُمْ) قال أبو اسحق : معناه ما ربحوا في تجارتهم ، لأن التجارة لا تربح إنما يُربح فيها ، ويُفْخَع فيها^(٦) .

والمراجعة : مفاعلة من الرِّيح ، وهي الزيادة ، ويقابلها المحاطة من الحط ، وهو النقص . والمراجعة مصدر لربح ، ومعناها إعطاء كل من اثنين صاحبه ربحاً . كما أن المحاطة مصدر لحاط ، ومعناه نقص كل من اثنين شيئاً مما يستحقه صاحبه^(٧) .

ثانياً : في الاصطلاح الفقهي

المراجعة في الاصطلاح الفقهي : هي بيع بمثل الثمن مع ربح موزع على أجزائه ، كما أن المحاطة : هي بيع بمثل الثمن مع حط موزع على أجزائه^(٨) .

وعرّف المراجعة صاحب فتح القدير بقوله : (المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح)^(٩)

ثالثاً : تعريف البيع

أولاً : في اللغة

البيع في اللغة : مصدر باع كذا بكذا — أي دفع عوضاً وأخذ معوضاً . والبيع ضد — الشراء : والبيع : الشراء أيضاً ، قال ابن قشبة وغيره : (يقال بعث الشيء بمعنى بعته وبمعنى شريته ، ويقال شريت الشيء بمعنى شريته وبعته ، وأكثر الاستعمال : بعته إذا أزلت الملك فيه بالمعوضة ، واشتريته إذا تملكته بها)^(١٠) وفي الحديث : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يبيع على بيع أخيه^(١١) — أي لا يشتري على شراء أخيه ، قال أبو عبيد : (وليس للحديث عندي وجه غير هذا ، لأن البائع لا يكاد يدخل على البائع ، وإنما المعروف أن يعطي الرجل بسلعته شيئاً ، فيجىء مشتر آخر فيزن عليه .)^(١٢)

البيع في لسان الشرع

عرف الزيلعي البيع بقوله (هو مبادلة المال بالمال بالتراضي)^(١٣)

وعرفه ابن عرفة بقوله (هو عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذّة)^(١٤) وقوله : على غير منافع ، قيد لا يخرج الإجارة لأنها تنعقد على المنافع وقوله : ولا متعة لذّة قيد آخر يخرج النكاح .

ولم يكن الزيلعي بحاجة لإيراد هذين القيدين ، لأن المنافع ليست أموالاً في مذهبه الحنفي ، عكس الحال في مذهب ابن عرفة المالكي — كما أن قوله مبادلة مال بمال أغناه عن قيد يخرج النكاح ، لأن النكاح ليس مبادلة مال بمال .

مشروعية المراجعة ، وشروطها

أولاً : مشروعيّتها

جاء في تكملة المجموع : (أن المراجعة بصورتها المعروفة جائزة بالاتفاق ، ولكن كره ذلك ابن عمر وابن عباس ، ولم يجوزها اسحق بن راهويه)^(١٥) وقال في حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني / شرح الرسالة : (وبيع المراجعة جائز ، والأحب خلافه .)^(١٦) يعني بيع المساومة وجاء في فتح القدير عن المراجعة ، والتولية : (والبيعان جائزان

١ — لاستجماع شرائط الجواز

٢ — ولأن الحاجة ماسة لهذا النوع من البيوع)^(١٧)

ومن مجموع هذه النصوص الفقهية يتبين أن هناك اتفاقاً على جواز هذا النوع من البيع — كما يقول صاحب التكملة لاستكمال شرائط الجواز ،

وللحاجة الماسة إليه ، والكراهة المنسوبة لابن عباس وابن عمر لا تعدو أن تكون تنزيهية فقط ، لا تحريرية ، بدليل قول العدوي : (والأحب خلافه) أي بيع المساومة ، فالمسألة لا تعدو أن تكون ترتيب أولويات ، وبيع المساومة أولى ، خاصة وأن صاحب فتح القدير قال بالجواز دون تحفظ وعلل لذلك .

ثانياً : شروط بيع المراجعة

١ — أن يكون الثمن الأول معلوماً بما في ذلك

المصرفات المعتبرة

٢ — أن يكون الربح محددًا بالمقدار ، أو بالنسبة للثمن الأول

٣ — تبين ما يكره في ذات المبيع أو وصفه

٤ — بيان النقد الذي عقد عليه ، والذي دفعه إن كائناً قد اختلفا

٥ — بيان الأجل الذي اشترى إليه ، لأن له حصته في الثمن

٦ — بيان طول مكثه عنده ولو عقاراً ، لأن الناس يرغبون في الذي لم يتقدم عهده في أيدي مالكة الأول

هذه شروط بيع المراجعة إجمالاً

لعلّ منها ومن ما تقدمها من تعريفه وبيان حقيقته ، ما يفى بالغرض من إعطاء صورة مجملة عنه في إطار اللغة والفقه الإسلامي ، يمكننا من الانطلاق منها إلى الحديث عن الصيغة الجديدة أو الحديثة لبيع المراجعة فلنتقل إلى تلك بعون الله وحسن توفيقه .

القسم الثاني

الصيغة الحديثة لبيع المراجعة

بيع المراجعة للآمر بالشراء

بيع المراجعة للآمر بالشراء : هذا التعبير اصطلاح عليه حديثاً باعتبار صيغة من صيغ التعامل المصرفي في مجال الاستثمار اللاربوي ، بالإضافة إلى الصيغ الأخرى ، كالمضاربة ، والشركة ، والتي تمثل في مجموعها البديل الإسلامي للأسلوب الربوي في الاستثمار الذي تمارسه البنوك التجارية الربوية — المعروف .

وهذه الصيغة المستحدثة لبيع المراجعة طرحت على المستوى النظري ، والتطبيقي ، بصور قد تكون مختلفة في كل منهما ، بل هنالك اختلاف في ملاحظها داخل أي من المستويين في رؤية من تعرض لها .

والسبب في ذلك حداتها وجدتها ، وشيعة كل جديد اختلاف الآراء حوله قبل أن يستقر على وجه معين يتم الاتفاق عليه ، فلم تكن معلومة منذ نشأة الفقه الإسلامي وتطوره كزمياتها في المعادلة — المضاربة ، والشركة ، اللتين كان الحديث قاصراً عليهما تمثيل البديل الإسلامي للاستثمار المصرفي ، إلى ما بعد منتصف العقد السابع من هذا القرن الميلادي حيث برز هذا المصلح للوجود لأول مرة في أطروحة الدكتور سامي حسن حمود سنة ١٩٧٦ للدكتوراه المسماة تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ، كحاجة ماسة لتوسيع نطاق البديل الإسلامي للاستثمار المصرفي حتى لا يفتقد داخل حصره في أسلوب الشركة والمضاربة .

ولقد أصبحت هذه الصيغة تمثل قطب الرحا والدروة بين غيرها من صيغ البدائل الإسلامية

للاستثمار المصرفي الإسلامي في مجال التطبيق (١٨) العملي .

ولقد تبع الدكتور/ حمود آخرون في طرح هذه الصيغة مع تعديل بعض ملاحظها وهو دون شك صاحب السبق والريادة — بطرح هذه الصيغة التي أثرت الفكر ودفعت بالتجربة العلمية خطوات صاعدة في مجال الاستثمار الإسلامي ، بصرف النظر عن مدى حفظها في ميزان التقييم النهائي .

كما تلقفتها البنوك الإسلامية أو أغلبها وحاولت تطبيقها كل بقدر ما أتيج للقائمين عليه من حظ في الفهم وحسن النية .

وسوف نعرض فيما يأتي التماذج النظرية والصورة التطبيقية لهذه الصيغة وندرسها محللين وناقدين كي نستبين وجهها الحقيقي كما بدا لنا ، ونورد بعض ما وجه لها من قدح أو مدح من بعض الكتاب مبينين رأيها في مدى حفظه من الصواب أو غيره .

ثم نطرح الصيغة بتفاصيلها على موازين ومعايير الفقه الإسلامي لنرى ما الذي سنصل إليه .

ونختم ذلك بعرض نتائج البحث التي ننتهي إليها .

فصل أول :

الاطار النظري والتطبيقي للمراجعة للآمر بالشراء .

أولاً : على المستوى النظري .

النموذج الأول

صيغة الدكتور سامي محمود

أشرنا فيما تقدم إلى أن فكرة بيع المراجعة للآمر بالشراء أول من طرحها هو الدكتور/ سامي حمود كإطار إسلامي لتوسيع نطاق مجال الاستثمار المصرفي الإسلامي ، بحيث تُكوّن مع الصيغ

الأخرى ، الشركة ، المضاربة ، مثلاً الاطار الذي يستغرق جميع أوجه الاستثمار المصرفي — الذي كانت تمارسه المصارف الربوية بالأسلوب الربوي . فكيف كان عرض الدكتور/ حمود للفكرة ؟ .

تحت عنوان — بيع المراجعة للآمر بالشراء

بدأ الدكتور بما يمكن أن نسميه تمهيداً لعرض المعركة وشرحها . فعرض أولاً الواقع الذي يجري في ساحة المصارف الربوية والمتعاملين معها ، حيث يتقدم الراغبون في اقتناء بعض السلع الهامة (كالسيارة الخاصة والتلفزيون والأدوات المهمة ، كأجهزة الأشعة للطبيب مثلاً ، يتقدم هؤلاء ممن لا يملكون الثمن نقداً ، للتجار من أصحاب الشركات والمؤسسات التجارية ليشتروا منهم حاجاتهم تلك بالتقسيط عن طريق تقديم كمبيالات (يحررها المشتري لأمر البائع وهو — أي — التاجر البائع بحسب بطبيعة الحال ما سيدفعه للمصرف نظير الخصم وزيادة لكي يضيفه دون أن يصرح بذلك للسعر الذي يرضى أن يبيع به بيعاً آجلاً بطريقة القسط الشهري) ... ثم يتساءل قائل (فماذا يمكن للمضارب المشترك — المتمثل في المصرف اللاربوي أن يفعل في هذا الميدان ؟) ... وانتهى من ذلك الى الدخول في طرح فكرة بيع المراجعة كما بدت له فقال :

(لذلك فإن نظرنا في مواجهة المسألة بتوجه إلى فتح الباب للمصرف اللاربوي للمساعدة على تمكين الشخص من الحصول على السلعة التي يحتاجها على أساس دفع القيمة بطريق القسط الشهري ، أو غير ذلك من ترتيبات مشابهة ، ولكن هذا الخط يبدأ من المستهلك وليس من التاجر . وتفسير ذلك أن مثل هذا الراغب (الطبيب الذي يريد شراء أجهزة طبية لعيادته الجديدة مثلاً) يتقدم الى المصرف طالبا منه شراء الأجهزة المطلوبة بالوصف الذي يحدده

الطبيب ، وعلى أساس الوعد منه بشراء تلك الأجهزة اللازمة له مراجعة (بالنسبة التي يتفق عليها ٢٪ أو ٣٪ مثلاً) واستطرد معلقاً وموضحاً بقوله : (فهذه العملية مركبة من وعد بالشراء ، وبيع بالمراجعة ، وهي ليست من قبيل بيع الانسان ما ليس عنده ، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئاً ، ولكنه يتلقى أمراً بالشراء ، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليري ما إذا كان مطابقاً لما وصف) (٢٠) .

بعد هذا العرض لفكرة بيع المراجعة للآمر بالشراء كما طرحها ونشرها دكتور سامي حمود ، أود أن أقف أمام هذه الصيغة التي طرحت بها لأبرز وأناقش عد نقاط .

أولاً : الصيغة التي أوردها دكتور حمود لبيع المراجعة للآمر بالشراء بقوله : (وتفسير ذلك ان مثل هذا الطبيب الراغب ... انظر الفقرة الثانية ص ٤٧٩ من كتابه آنف الذكر ، تقدم صورة نشيطه وواضحة للفكرة . فهي تتضمن طلباً من شخص ما ، — الطبيب مثلاً — الى المصرف بشراء الأجهزة المطلوبة والموصوفة وصفاً محدداً من ذلك الشخص الراغب فيها ، ووعداً من هذا الشخص بشرائها بعد ذلك من المصرف ، يربح يتفق عليه بنسبة ٢٪ أو ٣٪ مثلاً ، على أن يدفع الثمن مقسطاً حسب امكانياته . ومن باب أولى إذا كان الدفع نقداً — حالاً — ، ولا خصوصية للأجل والتقسيط فيما نرى .

والفكرة بهذه الصورة تبدو سليمة ومقبولة الى حد ما ، خاصة وأنها حلت عن الالتزام لأي من الطرفين ، بدليل

الضمير في يرى الى المصرف ، ليكون التفسير هنا منسجما مع الصيغة الكاملة للقضية كما جاءت بالفقرة التي قبلها ، ومتجنباً للبس والتناقض . والغريب في الأمر أن هذين المحظورين يعينهما وقعت فيهما الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، التي أصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

وسوف نعرض لذلك عند الحديث عنها بإذن الله تعالى .

٣ — اعتبر الدكتور حمود فكرة بيع المراجعة للآمر بالشراء كما صورها وشرحها وعلق عليها (صورة من صور الوساطة التي يستطيع المصرف اللاربوي أن يقوم فيها بأعمال الائتمان التجاري بكل أنواعه منافسا بكل قوة كالبنوك الربوية) .

كيف تكون هذه الصيغة صورة من صور الوساطة ؟ التي تقتضي ثلاثة أطراف — كما صرح بذلك في رده على مذكرة الدكتور رفيق المصري المنشورة بالعدد الأول من مجلة المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي في بيان صورتها بقوله : (وهو ان إنسانا أو جهة وسيطة ، يمكن أن تشتري سلعة ليست من مجال عملها ، بل بناء على طلب شخص ثالث ، وأن السلعة يمكن أن تشتري نقداً لتباع بالمراجعة نقداً أو ديناً) لو كان الدكتور حمود لا زال يتكلم عن صور الوساطة في البنوك الربوية لكانت العبارة مفهومة — أما انه يتكلم عن صيغة بيع المراجعة للآمر بالشراء كبديل عن تلك ، وهي صيغة بين طرفين لا ثالث لهما ، هما الأمر بالشراء ، والمصرف فالعلاقة ثنائية وليست ثلاثية كما يقول . فهي ليست صورة من صور الوساطة — التي تشكل ثلاثة أطراف ، وإنما هي صورة مستقلة تمثل

بديلاً لصور الوساطة وتكون علاقة تعاقدية ثنائية بين المصرف ، والأمر بالشراء .

ومسألة الوساطة والعلاقة الثلاثية هذه جعلت الدكتور — رفيق المصري يعتبر فكرة بيع المراجعة للآمر بالشراء ، شبيهة بخصم الأوراق التجارية ، وبعبدة عن مشابهة بيع المراجعة المعروف في الفقه الإسلامي .

هذا وقد ذكر الدكتور حمود ، الأساس الفقهي الذي بنى عليه هذه القضية فأورد النص التالي من كتاب الأم للإمام الشافعي :

(وإذا أرى الرجل الرجل السلعة ، فقال اشتر هذه وأربحك فيها كذا ، فاشترها الرجل ، فالشراء جائز ، والذي قال أربحك فيها بالخيار ، ان شاء أحدث فيها بيعاً وان شاء تركه .

وهكذا ان قال اشتر لي متاعا ووصفه له أو متاعا أي متاع شئت ، وأنا أربحك فيه ، فكل هذا سواء ، يجوز البيع الأول ، ويكون فيما أعطى من نفسه بالخيار ، وسواء في هذا ما وضعت ، ان كان قال : ابتعه واشتره منك بنقد أو دين يجوز البيع الأول ، ويكونان بالخيار في البيع الآخر ، فإن جدد جاز .) إلى هنا انتهى ما أثبتته دكتور/ حمود من نص الامام الشافعي ، وتمامه (وأن تباعا به على أن الزما أنفسهما الأمر الأول ، فهو مفسوخ من قبل شيعين :

أحدهما : انه تباعا قبل (أن) يملكه البائع والثاني : انه على غاطرة أنك ان اشترته على كذا أربحك فيه كذا .) انتهى .

وهذا النص الذي نقله دكتور/ حمود عن الامام الشافعي جاء في سياق سرده لمسائل مشهورة باسم بيع العينة ، وهو نص يمثل صورتين ممنوعتين منها ، كما جاء ذلك مفصلاً بصورة أوسع في كتب السادة المالكية ، وستوفر للدرس نص الامام الشافعي هذا

في السياق الذي ورد فيه ، مع نصوص المادة المالكية المتعلقة بالموضوع ، حينا نأتي لعرض الفكرة كلها على موازين الفقه الإسلامي بإذنه تعالى .

النموذج الثاني :

لقد أتيح لكاتب هذه السطور الاطلاع المبكر على فكرة بيع المراجعة بمجرد طرح الدكتور حمود لها ، ثم المشاركة والاسهام في بلورتها بطريقة فيها كثير من الحيلة والحذر في العرض والصياغة ، وبصورة قد تكون موافقة لما أحازه الفقهاء من صور هذه القضية التي تعددت حولها الآراء من حيث التنظير والتطبيق ، وذلك في أطروحته للدكتوراه بجامعة الأزهر^(٢١) والتي تلت أطروحة الدكتور سامي حمود في العام ١٩٧٧ حيث قال وهو بصدد إيراد النماذج الاستثنائية البديلة للاستثمار الربوي :

(النموذج الثاني : بيع المراجعة ، وهو أن يقوم البنك — المصرف — بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق ، بناء على دراسة لأحوال السوق — (بواسطة قسم الأبحاث لديه) ، أو بناء على طلب يتقدم به أحد زبائنه يطلب فيه من البنك ، شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا ، ويبيد رغبته في شرائها مرة ثانية من البنك . فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها ، فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول ، أو لغيره مراجعة ، وهي أن يعلن البنك قيمة شراء السلعة مضافا إليها ما تكلفه من مصروفات بشأنها ، ويطلب مبلغا معينا من الربح بمعنى يرغب فيها زيادة على ثمنها ومصروفاتها)^(٢٢) .

ونلاحظ على هذه الصيغة أو النموذج عدة أمور أولاً : لم يرد ذكر للآمر بالشراء مقترنا بعقارة بيع المراجعة ، حتى لا يكون هناك إلزام له أو نحوه عقديا ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى لعدم قناعة الكاتب

بصحة هذا التعبير (بيع المراجعة للآمر بالشراء) لغويا وفقهيا ، على الصيغة المطروحة . كما سنبينه في موضعه

ثانيا : خللت الصيغة من التصريح بالربح ومقداره من العميل للبنك الراغب في شرائها ، تحاشيا للوقوع في الصورة الممنوعة من بيع العينة كما سيأتي بيانه في مكانه ، واعتمادا على أن الربح مفهوم من ابتداء الرغبة من طلب السلعة وتحديد مقداره ممكن عند حضورها بما يلائم حالة السوق ، وإن حرية إبرام العقد حينذاك أمر مكفول للطرفين .

ثالثا : وما نلاحظه سلبا على هذا النموذج أنه وهو يتحوط للافلات من الوقوع في الممنوع عقديا — كالإلزام — لم يستطع أن يتحاشى الوقوع فيما هو محظور دينيا ، فقد أباح لمالك السلعة — المطلوبة — تاجرا ، أو مصرفا أن يتصرف فيها بالبيع دون أن يلزمه بعرضها على طالبها الراغب فيها أولاً ثم بعد ذلك يتصرف فيها ، وهو واجب ديني عليه بلا خلاف ، مثلما هو واجب ديني على الأمر نحو شرائها .

ولقد توافق العمل التطبيقي في بنك فيصل الإسلامي السوداني مع هذا النموذج — كما سنرى — وذلك بناء على توجيهات هيئة الرقابة الشرعية له ، وكان الكاتب أحد أعضائها

النموذج الثالث : الموسوعة العلمية والعملية

تحت عنوان (الاستثمار المباشر) ذكرت (الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية) في الجزء الأول منها الصادر سنة ١٩٧٧ ذكرت أنماط الاستثمار اللاربوي ، ومنها .

بيع المراجعة للآمر بالشراء .

فقلت : (يهدف هذا النوع من النشاط الى تمكين الأفراد أو الهيئات من الحصول على سلعة يحتاجونها قبل توفر الثمن المطلوب ، على أساس دفع القيمة بطريق القسط الشهري أو غير ذلك من الترتيبات المشابهة ، الا أن هذا الخط يبدأ من المستهلك .

وهنا يتقدم العميل الى البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها بسببة يُتفق عليها ، ويدفع الثمن مقسطا حسب امكاناته .

فهذه العملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمراجحة ، فهي ليست من قبيل (بيع الانسان مالىس عنده) لأن البنك لا يعرض أن يبيع شيئا ولكن يتلقى أمرا بالشراء ، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري ، ليرى ما إذا كان مطابقاً لما وصف .

.... وينبغي ألا يكون الأمر بالشراء شفاهة ، وإنما يلزم أن يكون طلبا مكتوبا ، وأن يتأكد البنك من جدية الطلب حتى تصبح المخاطرة محسوبة وحتى يتلافى البنك نكول الأمر بالشراء عن الشراء بعد ذلك .

١ — نلاحظ أن صيغة الموسوعة هذه تكاد أن تكون مطابقة لصيغة الدكتور/ سامي حمود ، وخاصة تعليقها على الصيغة التي طرحتها بقولها : فهذه العملية مركبة من وعد بالشراء الخ (الفقرة قبل الأخيرة ، مما يجعل الملاحظتين الأولى والثانية ، اللتين أوردناهما على صيغة الدكتور حمود ، ينطبقان على هذه الصيغة تماما .

٢ — كما نلاحظ أن هذه الصيغة قد انفردت بأمر جديد عن صيغة الدكتور حمود هو القول : بلزوم البيع للأمر بالشراء ، وذلك عندما شددت على أن يكون الأمر بالشراء بطلب

مكتوب ، وعللت ذلك صراحة بقولها : (وحتى يتلافى البنك نكول الأمر بالشراء عن الشراء — ذلك) ولم تذكر دليلا تستند عليه في هذا الحكم الذي انفردت به . وسيأتي في النماذج التطبيقية للمصارف الإسلامية — أنها اعتمدت القول (بلزوم البيع للأمر بالشراء) ، مستندة في ذلك على القول بوجود الوفاء بالوعد عند الملكية ، وهو استدلال غير سليم حيث أن وحب الوفاء بالوعد قضاء إنما هو متعلق عند القائلين به بالمعروف ، والاحسان — أي التبرعات ، لا عقود المعاوضات كالبيع مثلا — على ما سيأتي بيانه عند الكلام عن التقييم الشرعي والفقهى لهذه القضية إن شاء الله

ثانيا : على المستوى التطبيقي

تلك النماذج الثلاثة المتقدمة كانت هي الصيغ التي طرحت حول فكرة (بيع المراجحة للأمر بالشراء) على المستوى النظري ، عرضناها كما هي حسب مراحلها التاريخية ، وكأنما كان بزوغ هذه الفكرة وبلورتها نظريا ، على موعد مع التطبيق العملي للاستثمار المصرفي اللاربوي في المصارف الإسلامية التي تواكب قيامها مع أو بُعيد تلك الدراسات النظرية لوسائل الاستثمار اللاربوي ومنها فكرة (بيع المراجحة للأمر بالشراء) فما هي إذن تلك النماذج التطبيقية ؟ .

١ — النموذج التطبيقي الأولي : بنك دبي الإسلامي

النماذج التطبيقية لفكرة بيع المراجحة للأمر بالشراء تمثلت في البنوك الإسلامية المنشأة حديثا ، وأول هذه البنوك من الساحة التاريخية كان بنك دبي الإسلامي

الذي أنشئ سنة ١٩٧٥ م وقد جاء هذا النموذج موضعاً ضمن قرارات مؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدلي ، في المدة من ٢٣ — ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٧٩ م تحت عنوان (بيع المراجعة) حالتين :

الحالة الأولى :

يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها كما يحدد ثمنها ويدفعه الى المصرف مصافاً إليه أحر معين مقابل قيام المصرف بهذا العمل .

وقد جاءت توصية المؤتمر على هذا النموذج كما يلي .

أ — يرى المؤتمر أن تسمى الوكالة بالشراء بأجر

ب — يرى المؤتمر أن هذا التصرف يعتبر توكيلاً بالشراء ، وهو وكالة بأجر شرعاً وبراغى أن يكون الأجر الذي يحصل عليه المصرف في حدود أجر المثل من غير زيادة أو نقصان ، ويقدر المصرف هذا الأجر بمراعاة خبرته وأمانته.

الحالة الثانية :

يطلب المتعامل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها ويحدد مع المصرف الثمن الذي سيشتريها به المصرف ، وكذلك الثمن الذي سيشتريها به المتعامل من البنك بعد إضافة الربح الذي يتمق عليه بينهما . وكانت توصية المؤتمر على هذه الحالة كما يلي :

يرى المؤتمر أن هذا التعامل يتضمن وعداً من عميل المصرف بالشراء في حدود الشروط المنوه عنها ،

ووعداً آخر من المصرف باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقاً لهذا الشروط .

إن مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء بأحكام المذهب المالكي ، وملزم للطرفين ديانة طبقاً لأحكام المذاهب الأخرى ، وما يلزم ديانة يمكن الالتزام به قضاء إذا اقتضت المصلحة ذلك وأمكن للقضاء التدخل فيه .

تحتاج صيغ العقود في هذا التعامل الى دقة شرعية فية ، وقد يحتاج الالتزام القانوني بها في بعض الدول الإسلامية ، الى اصدار قانون بذلك (٢٣) .

والحالة الثانية لبيع المراجعة التي ذكرها بك دلي الإسلامي ، جاء وصفها مجملًا ، حيث تشمل عدة صور حينما توضع في صيغتها الفنية — التي يختلف حكمها الشرعي باختلاف صور الصيغ الفنية التي توضع بها ، فقد يضيف الأمر ، الشراء الى نفسه فيقول : اشتر (لي) وقد لا يفعل ، وقد يطلب تأجيل الثمن ، أو يدفع نقداً ، وقد يشترط الدفع عنه نقداً على المأمور وقد لا يفعل ، وكل صورة من حالاتي الايجاب والسلب هذه لها حكم يختلف عن حكم الصورة الأخرى — كما سيحيى في مكانه .

ولم يفسر المؤتمر هذا الاجمال كما لم يناقش الصور المختلفة لهذه الحالة ، ويبين حكم كل صورة منها ، وإنما اعتبر الصيغة المأخوذة من هذا الوصف المجمل ، تعاملًا يتضمن وعداً من عميل المصرف بالشراء ووعداً آخر من المصرف باتمام هذا البيع — ولم يعتبر ذلك بيعاً ، ومع ذلك رتب عليه آثار عقد البيع ، وهو الزام الطرفين به ، ولكن لأمر خارجي ، وهو وجوب الوفاء بالوعد قضاء عند المالكية ، كقاعدة عامة .

ونسأل هل تصلح القاعدة العامة — القائلة بوجوب الوفاء بالوعد قضاء عند المالكية ، لآباحة

المنوع أو تصحيح الفاسد من العقود ؟ .

إن من بعض صور صيغة بيع المراجعة التي أشرنا إليها آنفا ما هو ممنوع ، وما هو فاسد ، فهل يصح ذلك بمجرد أن نحيله إلى قاعدة لزوم الوفاء بالوعد عند الملكية ؟ أما كان من الممكن للمؤتمر أن يجد في بعض صيغ هذا البيع — أو هذه المعاملة كما يقولون والتي بلغت ستة صور ما تطمئن النفس إليه ، فيوصي باعتاده للعمل ، بدلا عن هذا الاعتساف للدليل من قاعدة عامة هي وجوب الوفاء بالوعد قضاء عند الملكية ؟ .

يبدو لي أن ذلك كان ممكنا .

خاصة وإن صيغ بيع المراجعة التي طرح بنك دبي وصنفها المحمل ، لم تكن غائبة فيما يبدو لي عن هذا المؤتمر بدليل قولهم :

(تحتاج صيغ العقود في هذا التعامل ، إلى دقة شرعية نية) .

وهي إشارة واضحة الى الصور المختلفة التي أشرنا إليها والتي كان من الممكن اعتماد صورة منها لصيغة ملائمة لبيع المراجعة للأمر بالشراء تكون صحيحة ومقبولة كما سيأتي إن شاء الله .

النموذج الثاني : بنك فيصل الإسلامي السوداني

في بحث قدمه السيد/ عبد الرحيم محمود حمدي نائب المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني لندوة (الاستثمار والتمويل بالمشاركة) التي أقيمت بجامعة الملك عبد العزيز في الفترة من ٢٣ محرم — ٤ صفر ١٤٠١ — ١ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ والتي أشرف عليها (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية) بالاشتراك مع (المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي) وتحت عنوان :

أشكال وأساليب الاستثمار الإسلامية من واقع تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني ، جاء في صفحة (٦) ما يلي :

ثانيا : بيع المراجعة

وتتميز هذه الصيغة بسهولة ووضوح معاملها والتزاماتها ويمكن استعمالها في العديد من الحالات ، خاصة في مجال الاستيراد ، وإن كان يمكن تطبيقها في حالات الشراء المحلي ، ومن أهم عناصر هذه الصيغة :

أ — وجود الأمر بالشراء من المشتري محددًا فيه سعر ونوع ومواصفات السلعة التي يود من البنك شراءها له وسعر البيع (الذي سيشتري به السلعة من البنك) وطريقة سداد القيمة.

ب — في حالة الاستيراد (من الخارج) يتنازل المشتري عن رخصة الاستيراد للبنك ، ويفضل أن يتم السداد لقيمة البضاعة فور استلامها ، إلا أنه يجوز في حالة ما إذا كانت القيمة كبيرة تقسيط السداد على فترة يُتفق عليها ...

وتحت عنوان : مشاكل خاصة بالنماذج المختلفة للاستثمار اللاروي ص ١٢/١٣ من البحث المذكور جاء ما يلي :

ب — للمراجعة :

من أهم المشاكل التي تعترض هذا النمط من صيغ الاستثمار :

(١)....

(٢) عدم التزام الأمر بالشراء ، لشراء البضاعة حتى بعد أن يقوم البنك باستيراد البضاعة ، وما قد يصحب ذلك من صعوبات وتعقيدات قانونية ، خاصة وأن

هناك مشاكل فنية لم تخرج بعد من الناحية الشرعية . مثلاً الدفع المقدم (العربون) الالتزام بالشراء ، تصفية العملية في فترة محددة سلفاً ، وألا يحق للبنك ممارسة حقه في التصرف في البضاعة .

ولي كتاب (مداولات الندوة الخاصة بسياسات وأنشطة البنك الاستثمارية) الذي أصدرته (إدارة البحوث الاقتصادية والاحصاء والاعلام) بينك فيصل الإسلامي السوداني في رمضان ١٣٩٩ هـ - أغسطس ١٩٧٩ م جاءت الدراسة العملية التالية ، للاستيراد بالمراجحة

(٢) عملية استيراد بالمراجحة (تحت الدراسة)

السيد / الشيخ سيد أحمد

الطلب :

السلعة : استيراد قطع غيار من إنجلترا
التمويل : ١٠٠ ٪ عملة صعبة + عملة محلية
هامش الربح : ٢٠ ٪ على اجمالي التكاليف حتى الخرطوم
علماً بأن هامش الربح القانوني ٥٠ ٪ من المورد حتى القطاعي .
الفترة (أ) من تاريخ فتح الاعتماد حتى وصول البضاعة بورتسودان .
(ب) فترة التخليص .
(ج) فترة الترحيل والامهال حتى اتمام البيع بين السك والعميل .
(٢) الدراسة :

التسويق والدفع : — ليست هناك مشكلة تسويق وقد تُشتري البضاعة خلال فترة الامهال ومن ثم قد يدفع العميل قيمة البضاعة من أيراداتها

— تيسيراً للعميل قد يدفع العميل قيمة البضاعة على دفعات ويكون بذلك هناك احتمال دفع العميل لجزء من قيمة البضاعة من رأس ماله .
— عند قبول البنك للدفع تحتاج العملية للضمان وقد يكون الضمان في الصور الآتية :

(أ) ضمان بالبضاعة أو جزء منها

(ب) ضمان عقاري

(ج) ضمان شخصي

— يشترط البنك الافراج عن البضاعة بعد اتمام عملية البيع والاتفاق على كيفية دفع قيمة البضاعة .

— في حالة عدم شراء العميل للبضاعة حسب شروط مسبقة فللبنك حق بيعها لمن يشاء .

في حالة عدم الشراء هناك مشكلتان :

أولاً البنك : تقع مسؤولية تسويق البضاعة على البنك ، وعليه لا بد من تقدير الدراسة لموقف التسويق الذاتي واحتمالات طرق الدفع (نقداً ، شيك ، دفع مؤجل بضمان أو بدون)

ثانياً : العميل :

(أ) بما أن رخصة الاستيراد باسم العميل فإن المبلغ المستورد به سيكون داخلاً في تقديرات الجمـارك .

(ب) قد يفقد العميل فرصة الاستيراد إذا كانت السلعة من سلع الكوته أو التشاور .

وعليه فهذان عاملان يدفعان العميل للالتزام بشراء البضاعة بصورة غير مباشرة .

ملحوظات :

يتفادى البنك مشكلة التنازل عن البضاعة (في حالة عدم الشراء) للبنك باشتراطه ذلك في

التفويض ، وكذلك نتائج تنازل العميل عن البضاعة للبنك لا تلزم البنك بدفع الضرائب أو تعويضه عن فرصة الاستيراد .

(٣) متى يتم البيع :

(أ) بعد وصول مستندات البضاعة

(ب) بعد وصول مستندات البضاعة .

ووصول البضاعة ميناء بورتسودان وقبل التخليص .

(جـ) بعد التخليص ببورتسودان .

(د) بعد التخليص وترحيل البضاعة لفرع البنك المعين .

— شرعية المعاملة يرجى تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية .

إذا نظرنا للموضوع من النواحي :

أ — الربحية

ب — التعامل الأفضل للعميل

جـ — مسؤولية البنك ، من جهد إداري مكثف (تخليص + العجز في الرسائل + الترحيل) ، نلاحظ الآتي :

(أ) مؤشر الربحية :

١ — من مصلحة البنك أن يتم البيع على أقصى تكلفة ممكنة إذا كان هامش الربح ثابتا (الاحتمال الرابع)

٢ — من مصلحة العميل (مؤشر الربحية) أن يتم البيع على أقل تكلفة (الاحتمال الأول) .

ب (التعامل الأفضل للعميل :

— لبعض العملاء مُخلصون يتعاملون معهم منذ وقت طويل ، وبعض السلع تحتاج لعناية خاصة في التخليص ، وهناك احتمال الحصول على عمولة أقل في التخليص ، فعليه : يود العميل أن يتم البيع قبل التخليص وليتفادى تحميله هوامش

للربح الناتجة عن مصروفات التخليص وما يلحقها .

— هناك حالات تُقدم فيها فواتير للجمارك بأقل من تلك المفتوح بها الاعتماد .

جـ (الجهد الإداري للبنك :

قد يكون من مصلحة البنك رفع يده عن مسؤولية التخليص ومشاكلها بالميناء وتوفير الشاحنات والاشراف على الشحن .

ومن الفقرات التي نقلناها من بحث السيد/ عبد الرحيم حمدي ، والحالة الدراسية لعملية استيراد بالمراجحة في بنك فيص الإسلامي السوداني يتبين بوضوح صيغة بيع المراجحة للأمر بالشراء في هذا البنك ، ومن مجموعها نلاحظ عدة أمور على الوجه التالي :

١ — الحديث عن : تنازل المشتري عن رخصة الاستيراد للبنك في حالة الاستيراد للسلعة من الخارج . في الفقرات المنقولة عن بحث السيد/ حمدي . وفي الحالة الدراسية لعملية الاستيراد ، نقرأ تحت عنوان « في حالة عدم الشراء هنالك مشكلتان » :

أولاً : البنك ...

ثانياً : العميل :

(أ) بما أن رخصة الاستيراد باسم العميل فإن المبلغ المستورد به سيكون داخلاً في تقديرات الجمارك

(ب) قد يفقد العميل فرصة الاستيراد إذا كانت السلعة من سلع الكوته أو

وعليه فهذان عاملان يدفعان العميل للالتزام بشراء البضاعة بصورة غير مباشرة

ونسأل : ما هذا الكلام ، ونحن بصدد بيع المراجحة للأمر بالشراء ؟ الجواب ان التجارة الخارجية

للسودان — كما هو شأن أغلب البلدان النامية مقيدة وليست حرة ، فليس من حق البنك الإسلامي أو أي شخص آخر أن يستورد ما يشاء من السلع الخارجية ، وإنما يخضع ذلك للحصول مقدما على ترخيص بالاستيراد للسلعة المرغوبة من وزارة التجارة السودانية . (وبيع المراجعة للأمر بالشراء يتوقف على حصول الراغب فيه على رخصة استيراد بالسلعة أو البضاعة التي يريد من البنك الإسلامي استيرادها له ، ليشتريها منه مراجعة — وفي هذه الحالة عليه أن يحول هذه الرخصة من اسمه الى البنك عن طريق التنازل عنها . حتى يتمكن البنك بذلك من امكانية الاستيراد وملكية البضاعة المستوردة . وبالتالي إمكانية بيعها للأمر بالشراء .

ولا شك أن هذه الاجراءات تضع صعوبات ومشاكل جمة في طريق بيع المراجعة ، وأول هذه المشاكل كيفية تحويل رخصة الاستيراد الى اسم البنك بدلا عن اسم صاحبها ، ثم ما يترتب على ذلك من احتساب قيمتها في خانة الضرائب على من صدرت باسمه أولا — كما أنه قد يترتب عليها حرمان صاحبها من فرصة استيراد أخرى كما جاء بالفقرتين (أ) و (ب) المنقولتين آنفا عن الحالة الدراسية . ٢ — الأمر الآخر الهام الذي نلاحظه من بحث السيد/ حمدي والحالة الدراسية لعملية بيع المراجعة في بنك فيصل الإسلامي السوداني هو :

عدم الالتزام للأمر بالشراء ، وهذا واضح من قول : الدراسة العملية في الصفحة الأولى : في حالة عدم شراء العميل للبضاعة حسب شروط مسبقة فللبنك حق بيعها لمن يشاء وفيها : في حالة عدم الشراء ، هنالك مشكلتان : أولا : تقع مسؤولية تسويق البضاعة على البنك ، وعليه لا بد من تقدير الدراسة

لموقف التسويق الذاتي واحتمالات طرق الدفع (نقدا ، شيك ، دفعا مؤجلا بضمنان أو بدونه)

ثانيا : العميل : ————— :

(أ) بما أن رخصة الاستيراد الخ تلك الفقرة التي أثبتناها آنفا . ولقد كنت متأكدا من هذا الموقف لبنك فيصل الإسلامي في موضوع بيع المراجعة للأمر بالشراء ، لأني أذكر تماما أن هذا الموضوع عرض علينا حينما كنت عضوا بهيئة الرقابة الشرعية بينك فيصل الإسلامي السوداني ، وكان رأي الهيئة بالإجماع هو عدم القول بالزام الأمر بالشراء ، وإنما تعرض عليه السلعة بعد حصول البنك عليها ، فإن أعرض عن شرائها ، باعها البنك لمن يشاء ، وعلى البنك أن يحتاط لنفسه بالنسبة لتلك البضاعة قبل استيرادها ، تحسبا لما قد يطرأ من تبدل . هذا مع ملاحظة أن هناك بعض الإيجابيات لمصلحة البنك من نظام رخص الاستيراد التي تسهم في حمل العميل بصورة غير مباشرة — كما تقول الدراسة — على الالتزام بشراء البضاعة ، ولأ تعرض لتحمل عبء الجمارك عن المبلغ المستورد به السلعة ، كما قد يفقد فرصة الاستيراد مرة أخرى ، على ما سبقت الإشارة إليه .

كنت متأكدا من موقف بنك فيصل الإسلامي السوداني على ما شرحت ، وكونه قد صدرت به توجيهات هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعمل بمقتضاه ، ولكنني حينما بدأت أكتب هذا البحث لم أجد في أوراق ما أوثق به هذا الاتجاه للبنك المذكور ، سوى الإشارة إلى محضر الوقائع الذي تضمن رأي الهيئة بخصوصه — في تقرير الهيئة السنوي الصادر بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٤٠٠ — ١٩٨٠/١/٢٩ — إلى أن رجعت الى مراجعة بحث السيد/ حمدي نائب مدير عام بنك فيصل السوداني

الإسلامي والدراسة العملية المشار إليها فوجدت
الدليل والحمد لله (٢٤) .

وهذا الموقف العملي والتطبيقي لبيع المراجعة للأمر
بالشراء في بنك فيصل الإسلامي السوداني — يتفق
تماماً مع النموذج الثاني للدراسة النظرية التي تقدم
ذكرها — كما نوهت .

كما أنه من ناحية أخرى ، نلاحظ أنه لا يتفق مع
النموذج الثالث للدراسة النظرية — (الموسوعة
العلمية والعملية للبنوك الإسلامية) التي تنادي بالزام
الأمر بالشراء ، بشراء البضاعة .

ولا غرابة في ذلك ، لأن البنوك الإسلامية تنقيد
برأي هيئات الرقابة الشرعية فيها ، لا بالدراسات
النظرية التي يجربها الأفراد أو الهيئات .

النموذج التطبيقي الثالث : بيت التمويل الكويتي

كما مر في النماذج التطبيقية السابقة فقد درجنا
على بيان موقف النموذج ، على الاستفتاءات التي
توجهها الجهات الادارية والتنفيذية ، لمستشاريها
الشرعيين أو هيئات رقابتها ، والإجابة عليها ، وها
نحن نفعل ذلك بالنسبة لبيت التمويل الكويتي في
الفتويين الآتيتين والاجابة عليهما

الفتوى الأول :

فضيلة الشيخ بدر المتولي عبد الباسط المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

نرجو إفتاءنا في مدى جواز قيامنا بشراء السلع
والبضائع نقداً ، بتكليف من الآخرين وبيعها عليهم
بالأجل ، بأسعار أعلى من أسعارها النقدية .

ومثال ذلك : أن يرغب أحد الأشخاص في شراء
سلعة أو بضاعة معينة لكنه لا يستطيع دفع ثمنها
نقداً ، فيطلب منا شرائها ودفع ثمنها نقداً ثم يبيعها

عليه بالأجل مقابل ربح معين متفق عليه مسبقاً .
والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
أحمد بزيع الياسين

الاجابة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .. أما
بعد :

فإن ما صدر من طالب الشراء يعتبر وعداً ،
ونظراً لأن الأئمة قد اختلفوا في هذا الوعد ، هل هو
ملزم أم لا ، فأني أميل الى الأخذ برأي ابن شبرمه
رضي الله عنه الذي يقول : ان كل وعد بالتزام لا
يحل حراماً ولا يحرم حلالاً يكون وعداً ملزماً قضاءً
ودهانة وهذا ما تشهد له ظواهر النصوص القرآنية
والأحاديث النبوية ، والأخذ بهذا أيسر على الناس
والعمل به يضبط المعاملات . لهذا ليس هناك مانع
من تنفيذ مثل هذا الشرط (٢٥) .

والله ولي التوفيق

بدر المتولي عبد الباسط

الفتوى الثانية :

فضيلة الشيخ بدر المتولي عبد الباسط المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته — وبعد
نرجو إفتاءنا في الآتي :

١ — مدى جواز قيامنا بشراء سلعة معينة بناءً
على تكليف من أحد العملاء على أن
يشتريها منا مرة أخرى بثمن أجل أكثر من
ثمن الشراء .

٢ — سهل يجوز أخذ العربون الخ

المدير العام

بدر عبد المحسن المحضيم

الاجابة :

بسم الله الرحمن الرحيم الاثنين ٨ ذي الحجة
١٣٩٩ الموافق ١٠/٢٩/١٩٧٩

السيد المحترم المدير العام لبيت التمويل الكويتي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد :
فردا على خطابكم المؤرخ ١٠/٢٧/١٩٧٩
— المتضمن الاستفتاء على الأمور التالية :

أولا : عن تكليف أحد العملاء أن تشتري له
سلعة معينة ثم تبيعها له بشئ مؤجل زائد عن الثمن
الذي اشترت به ، وأقول وبالله التوفيق :
إن النصوص العامة للشريعة الإسلامية توجب على
المسلمين الوفاء بعقودهم وعهودهم الا أن يحلوا حراما
أو يحرّموا حلالا ، والوفاء بهذا الوعد عند جميع
الأئمة واجب تدبنا وإن كان غير ملزم قضاء عند
الأئمة الثلاثة أي حنيفة والشافعية وأحمد ومالك ففيه
روايات ثلاث هي :

١ — انه لا يجب الوفاء بالوعد

٢ — انه يجب الوفاء به مطلقا

٣ — انه ترتب على الوعد إلزام الموعد بشئ

لولا الوعد ما فعله ، وجب الوفاء به .

والصورة المستول عنها من الوجه الأخير .

وهذا ما اطمئن اليه ، لأن الوفاء بالوعد من
أخلاق المؤمنين والخلف من أخلاق المنافقين ، وعليه
فهذا الوعد ملزم للطرفين (٢٦)

والفتوى الثانية هذه مطابقة للأولى ، وكذلك
الاجابة مطابقة للاجابة الأولى وإن كانت قد توسعت
في إيراد المذهب المالكي في مسألة لزوم الوفاء
بالوعد ، بدلا عن الاستدلال برأي ابن شبرمة وحده
في الفتوى الأولى .

وموقف بيت التمويل الكويتي هذا من موضوع
بيع المراجيح للآمر بالشراء وإن كان قد سماه الوعد
بالشراء ، مماثل لموقف بنك دبي الإسلامي من هذا
الموضوع وتنطبق عليه الملحوظات التي أبدتها

هناك ، ويزيد على ذلك أن الاجابة تقيد الإلزام
بالوعد بما لا يخل حراما ولا يحرم حلالا كما يقول ابن
شبرمة ، وصيغة البيع للآمر بالشراء مراجعة أو الوعد
بالشراء ممنوعة في أغلب صورها عند المالكية أنفسهم
بل فاسدة في بعض صورها عندهم ، فكيف
تستخدم فيه قاعدة لزوم الوفاء بالوعد مع منعه أو
فساده عند القائلين بهذه القاعدة أنفسهم . على أن
المالكية كما نوهنا يستخدمون هذه القاعدة في الوعد
— بالمعروف والاحسان — أي التبرعات ولا
يستخدمونها في عقود المعاوضات — كما سيأتي
تفصيله .

النموذج الرابع : البنك الإسلامي الأردني

في الفصل الأول لقانون البنك الإسلامي
الأردني ، تحت عنوان تعاريف وأحكام عامة ، جاءت
الفقرة الأخيرة من المادة كالآتي :

(بيع المراجعة للآمر بالشراء : قيام البنك بتنفيذ
طلب التعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه
الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئيا ،
وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به ،
وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء) .

وهذا النص أوضح كل الوضوح في اعتبار الأمر
— أو طالب الشراء ملزما بشراء ما أمر به دون حاجة
إلى تأويل . وفي الاستدلال على صحة هذه الصيغة
من الوجهة الشرعية تقول المذكرة الإيضاحية تحت
عنوان « بيع المراجعة للآمر بالشراء :

... (ويتمثل الوجه الشرعي لسد هذه الحاجة في
الصورة التي أبرزها الإمام الشافعي رحمه الله في
كتاب الأم حول جواز بيع المراجعة في السلعة التي
يعيها المشتري ، وذلك عن طريق تكليف المأمور
بشراء المطلوب على أساس الوعد من الأمر بشراء هذا
الشئ حسب الربح المتفق عليه) .

الأول : مسألة القول بلزوم الوعد ، ومدى انطباقها على موضوع البحث
الثاني : صيغة (بيع المراجعة للأمر بالشراء) ، واسمها الحقيقي في الفقه الإسلامي ، وحكمها الشرعي .

الفصل الثاني : المراجعة للأمر بالشراء في موازين الفقه الإسلامي

الحديث في هذا الفصل كما أشرنا في الفصل السابق يشمل أولاً : مسألة القول بلزوم الوعد عند المالكية ومدى انطباقها على موضوع (بيع المراجعة للأمر بالشراء) ، وثانياً : الصيغة المطروحة نظرياً وتطبيقاً لهذا الموضوع — وبيان اسمها الحقيقي وحكمها في الفقه الإسلامي .

ونبدأ بالأمر الأول : وهو مدى انطباق القول بلزوم الوعد على المسألة .

« القول بوجوب الوفاء بالوعد ، ونطاق تطبيقه » .

أولاً : أ — تعريف الوعد : جاء في (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك) الجزء الأول ، نقلاً عن كتاب تحرير الكلام في مسائل الإلتزام للإمام الخطاب ما نصه : (فصل) وأما العدة — (أي الوعد —) فليس فيها إلزام الشخص نفسه شيئاً الآن .

والنما هي كما قال ابن عرفة : أخبار عن إنشاء المخبر معروفاً في المستقبل^(٢٧) ومثلوا له بالوعد بقرض ، أو عتق ، أو هبة ، أو صدقة ، أو عارية ، أي الأمور التي تدخل في باب المعروف والاحسان كما قال ابن عرفة التي تتعلق بالمعاوضات ، كالبيع مثلاً .

ثم أوردت المذكرة الإيضاحية نص الإمام الشافعي — الذي أوردناه في النموذج الأول النظري ، وعقبت على ذلك النص قائلة (ويتضح من هذا النص أن الإمام الشافعي رحمه الله قد أعطى للأمر حق الخيار) وتستطرد المذكرة قائلة : (فإذا نظرنا إلى آفاق الفقه الإسلامي المتسع فإننا نجد لدى فقهاء المالكية نظرة مفيدة للقول بلزوم الوعد ، إذا أدخل الموعود في كلفة .

ولا أدري كيف يتمثل الوجه الشرعي لبيع المراجعة للأمر بالشراء على القول بالزام طالب الشراء ، في النص المنقول عن الإمام الشافعي القائل : بأن له حق الخيار ، كما تقول المذكرة نفسها ، بل إن تمام نص الإمام الشافعي ، فهو منسوخ من قبل شيتين .

أحدهما : أنه تباعاه قبل (أن) يملكه البائع والثاني : أنه على مخاطرة أنك إن اشتريتم على كذا اربحك فيه كذا ونسأل : هل أضربت المذكرة عن تأسيس القضية كلها على النص المنقول عن الإمام الشافعي رحمه الله واعتمدت المذهب المالكي القائل بلزوم الوعد ؟ وإن كان الأمر كذلك ، فما قيمة إثبات نص الشافعي مع التنويه بكونه يمثل الوجه الشرعي ، وهو يناقض المذهب المالكي تماماً في القضية المطروحة ؟ .

وما يعد من المفارقات ، ان صيغة بنك الأردن هذه عن بيع المراجعة للأمر بالشراء تختلف عن الصيغة التي طرحها بها دكتور/ سامي حمود ، وهو أول مدير عام لبنك الأردن وصاحب الفكرة ، حيث تقضي صيغته كما جاءت في النموذج الأول النظري الإلزام صراحة ، وتأسيساً على نص الإمام الشافعي المذكور أيضاً .

ولنتقل الآن إلى عرض القضية كلها بنماذجها المختلفة على موازين الفقه والشرعة الإسلامية من خلال الأمرين التاليين :

ب — حكم الوفاء بالوعد

صراحة بعدم اللزوم في عقد البيع ، قال ابن رشد بصدد الحديث عن صور بيع العينة : وأما الخامسة وهي أن يقول له :

اشتر سلعة كذا بعشرة نقداً ، وأنا أبتاعها منك بائني عشر الى أجل ، فهذا لا يجوز لأن المشتري كان ضامناً لها لو تلفت في يده قبل أن يشتريها منه الأمر ، ولو أراد ألا يأخذها بعد شراء المأمور ، كان ذلك له ^(٣٠) . فهذا هو ابن رشد (الجدل) الذي قرر مسألة لزوم الوفاء بالوعد قضاءً في المذهب المالكي ، بإتقان جعل الآخرين يتبعونه فيه ، فنراه فيما يتعلق بالوعد — في المعروف والإحسان ، يقول بعكس ذلك تماماً — أي بعدم اللزوم في عقود المعاوضات كالبيع ، فيأتي بمسألة ما سمي (بيع المراجعة للآمر بالشراء) أو الوعد بالشراء ، في صورة من صورها ويقول ان ذلك لا يجوز — بل ينص على أنه ، لو أراد الأمر أن لا يأخذ السلعة بعد شراء المأمور كان ذلك له . وهذا يدل دلالة واضحة على ان مسألة لزوم الوفاء بالوعد قضاءً أو عدم لزومها ، إنما تتعلق فقط بمسائل المعروف والإحسان ، دون عقود المعاوضات ومنها عقد البيع .

وبناء على ذلك فإن مسألة لزوم الوفاء بالوعد التي يقول بها المالكية في بعض أقوالهم لا تصلح للاستدلال على صحة القول بلزوم بيع المراجعة للآمر بالشراء ، أو الوعد بالشراء ، التي سارت عليها أغلب البنوك الإسلامية المعاصرة كما مر بالفقهاء في النماذج التطبيقية فيما سبق .

وعليه فلا بد من البحث عن دليل آخر يسند هذه القضية ، فهل نحن واجدوه ؟ لنرى ما هو آت .

ثانياً : صيغة (بيع المراجعة للآمر بالشراء)

أ — لم ترد هذه التسمية في كتب الفقه

« والوفاء بالعدة (بالتخفيف) مطلوب بلا خلاف ، واختلف في وجوب القضاء بها على أربعة أقوال حكاهما ابن رشد في كتاب : جامع البيوع ، وفي كتاب العارية ، وفي كتاب العدة ، ونقلها عنه غير واحد .

(١) وقيل : يقضي بها مطلقاً

(٢) وقيل : لا يقضي بها مطلقاً

(٣) وقيل : يقضي بها ان كانت على سبب وإن لم يدخل الموعد بسبب العدة في شيء ، كقولك أريد أن أتزوج ، أو أن اشتري كذا ، أو أن أقضي غرماً فأسلفني كذا ، أو أريد أن أركب غداً إلى مكان كذا فأعزني دابتك ، ... فقال : نعم ، ثم بدا له قبل أن يتزوج أو أن يشتري ، أو أن يسافر ، فإن ذلك يلزمه ويقضي عليه .

(٤) وقيل : يقضي بها ان كانت على سبب ودخل الموعد بسبب العدة في شيء ، وهذا هو المشهور ^(٢٨) وهو مذهب ابن القاسم ، قال في المدونة : (لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل على أن يُعينه فلان بألف درهم ، فقال له فلان أنا أعينك بألف درهم فاشتر العبد ، إن ذلك لازم لفلان) ^(٢٩) وهذا وعد معروف .

وواضح من تعريف ابن عرفة للعدة — الوعد — ومن الأمثلة عليه ، ان القول بلزوم الوفاء بها قضاءً ، وإنما يتعلق بالوعد — في أمور المعروف والإحسان — أي التبرعات ، ولا يتعلق بأمر ذات صلة بعقود المعاوضات كالبيع ، وهذا ما يقرره المالكية أنفسهم الذين انفردوا دون غيرهم بالقول بلزوم الوفاء بالوعد قضاءً في بعض أقوالهم ، فهم لم يكتفوا بقصر حديثهم على هذا الموضوع بما يتعلق بالمعروف والإحسان كما جاء بالأمثلة السابقة ، وإنما نصروا

الإسلامي ، ولكن وردت بعض ألفاظ مادتها اللغوية في عبارات السادة المالكية عند صياغتهم لبعض صور بيع العينة ، فقد جاء في الشرح الكبير على مختصر خليل للدرديري قوله : (جاز لمطلوب منه سلعة وليست عنده أن يشتريها من مالكةا لبيعها لطالبها منه ثم قال : (بخلاف قول الأمر : اشتريها بعشرة نقدا ، وأنا آخذها منك باثني عشر الخ)^(٣١) فهذه الألفاظ اللغوية : قول الأمر اشتريها ، تُكوّن المادة اللغوية لتعبير : البيع للأمر بالشراء ، ولكنها لا تُعيّن وضعه تحت بيع المراجعة وإنما تضعه في عرف المالكية تحت باب بيع العينة .

وصيغة (بيع المراجعة للأمر بالشراء) كما طرحت في النماذج المختلفة ، لا تتفق مع بيع المراجعة ، لا لغة ، ولا اصطلاحاً ، لأن المراجعة في اللغة : مُفاعلة ، من الرّبح وهي الزيادة ، ويقابلها المُحاطة من الحط وهو النقص ، وفي الشرع : بيع بمثل الثمن مع ربح موزع على أجزائه . ومعنى (بيع المراجعة للأمر بالشراء) كما تمثله الصيغة التي طرحها في النماذج النظرية والتطبيقية يختلف تماماً عن ذلك .

ب — بيع المراجعة للأمر بالشراء ، صورة من بيوع العينة .

النص المنقول عن الامام الشافعي في صدر هذا البحث والذي بنى عليه د . سامي حمود ، فكرة القول : (بيع المراجعة للأمر بالشراء) جاء ذلك النص ضمن مسائل تحت عنوان (بيع العروض) ولم يرد في باب بيع المراجعة ، كما أنه جاء بعد مسألة اشتهرت عند الشافعية والحنابلة باسم بيع العينة^(٣٢) — مما يدل على أن الامام الشافعي يعتبر ذلك من بيوع العينة — وإن لم يصرح بتسميته بذلك ، قال رحمه الله : (ومن باع سلعة إلى أجل من الآجال ، وقبضها المشتري ، فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر ، ودين ونقد ،

لأنها بيعة غير البيعة الأولى . وقد قال بعض الناس لا يشتريها البائع بأقل من الثمن إلى أن قال : (وإذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال اشتر هذه وأريحك فيها كذا) إلى آخر النص المنقول عنه سابقاً ، فالمسألة إذن أوردها الامام الشافعي في نطاق (بيع العينة) وكرر فيها القول بصحة جواز البيع الأول — الذي تم بية بيعها للثاني ، وجعل للثاني حق الخيار بين إحداث بيع جديد في السلعة ، وبين تركها ، ومع إلزام المتبايعين به منذ البيع الأول ، واعتبر ذلك مفسوخاً للأميرين اللذين ذكرهما في النص المشار إليه .

المالكية وبيع العينة

هذا وقد تكلم فقهاء المالكية على مسائل بيع العينة هذه توسع وإفاضة مع تفاصيل دقيقة جداً عن ما هو مباح وما هو ممنوع من صورها ، فمن احصاء صورها قال الشيخ محمد عرفة الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير جـ ٣ ص ٨٩ — : (حاصل صور هذه المسألة ، وهي ما إذا أمره أن يشتريها بثمن ، ويأخذها منه بثمن آخر ، ان الثمنين : إما أن يكونا نقداً ، أو مؤجلين ، أو الأول نقداً والثاني لأجل ، أو بالعكس ، وفي كل من الأربعة ، أما أن يقول (لي) أم لا ، فهذه ثمانية . وفي كل : إما أن يكون الثمن الثاني قدر الأول ، أو أقل ، أو أكثر ، فهذه أربعة وعشرون) . وقد ركزوا على الصور التالية وبيان أحكامها .

١ — الصورة الأولى أن يقول ، اشتر هذه السلعة أو السلعة الفلانية بعشرة نقداً وأنا آخذها منك باثني عشر إلى أجل ، فهذا لا يجوز ، لما فيه من سلف جر نقداً . وفي فسخ البيع الثاني وإمضائه مع لزوم الاثنى عشر إلى أجل قولاً ، والمعتمد امضاؤه وعدم

فسحه ، وهذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك ، لأن السلعة من ضمان المأمور ، ولو شاء الأمر عدم الشراء كان له ذلك ، لأنها لم تلزمه لعدم قوله (لي)

٢ - الصورة الثانية : أن يضيف الأمر في الفرض السابق الشراء إليه بأن يقول : اشتر (لي) سلعة كذا بعشرة نقداً ، وأنا آخذها منك باثني عشر إلى أجل . وفي هذه يفسخ البيع الثاني ، وتلزم الأمر بالشراء ، العشرة ، فقط وللمأمور الأقل من أجر مثله ومن الدرهمين — يعني الربح — وهاتان صورتان يطابقان ما ورد في نص الامام الشافعي .

٣ - الصورة الثالثة : أن يقول : اشتريها (لي) بعشرة وانقدها عني — أي ادفعها عني — وأنا اشتريها منك باثني عشر نقداً وهذا لا يجوز ، لأنه حينئذ جعل له الدرهمين في نظير سلفه وتولييه الشراء ، فهو سلف وإحارة بشرط . وتلزم الأمر في هذه أيضاً السلعة بالثمن الأول ، وهو العشرة نقداً ، ويفسخ البيع الثاني ، وللمأمور الأقل من أجر مثله ومن الدرهمين ، لأنه وكيل بأجر في هذه والتي قبلها .

٤ - الصورة الرابعة : أن يقول اشتريها بعشرة وآخذها منك باثني عشر نقداً ، دون أن يقول « لي » ومن غير أن يشترط عليه نقدها عنه . وهذه تحوز قطعاً ، كما يقول الشيخ الدرديري في الشرح الكبير ج ٣ ص ٩٠ — أما أن نقدها عنه بشرط سابق ، فقولان — بالجواز ، والكراهة والأخير أرجح . فهذه أربعة صور لبيع العينة عند المالكية ، تمثل أهم صور (٣٣) وصيغة (بيع المراجعة للأمر بالشراء) أو الوعد بالشراء في تعبير آخر ، لا تخرج عن

كونها واحدة من هذه الصور ، وحيث أن الصور الثلاث الأولى محظورة جميعها ، وأن الصورة الرابعة هي وحدها الجائزة ، فإنه يتعين اعتمادها للاستثمار المصرفي اللاربوي ، وكتابة الصيغة وفقاً ، سواء أطلقنا عليها اسم الاصطلاح الحادث (بيع المراجعة للأمر بالشراء) أو أبقيناها على اسمها الفقهي القديم مع بعض التعديل كأن نقول : (الجائز ، أو المشروع من بيع العينة) وذلك بدلا من اللجوء للقول بلزوم الوفاء بالوعد الذي سبق أن بينا عدم انطباقه على هذه الصيغة من التعامل .

بين الرفض والقبول

بيع المراجعة للأمر بالشراء على أهميته التي نوهنا عنها في أول هذا البحث لم يحظ بدراسة جادة ، بل لم يدرس بأي صورة من صور الدراسة ما عدا الدراسة التي قدمها الزميل الدكتور/رفيق المصري في ورقة عمل للمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بتاريخ ١٢/٤/١٤٠٢ هـ والتي انتهت فيها الى الرفض التام لهذه الصيغة كأسلوب للاستثمار المصرفي الاسلامي البديل للاستثمار المصرفي الربوي ، وقد بني ذلك الرفض على عدة أمور منها .

١- أن بيع المراجعة للأمر بالشراء ، شبيه بحسم الأوراق التجارية — الكمبيالة مثلاً . (فالفرق بين العمليتين هو أن المصرف يمنح المال الى البائع في حال الحسم ، ويمنحه للشاري في حال بيع المراجعة للأمر بالشراء ، أي كل ما هنالك أن المصرف في حال الحسم كأنه يمنح المال الى البائع عوضاً أو نيابة عن الشاري ، فماذا بقي من فرق بين الحسم والمراجعة) ؟ ويبدو لي أن الزميل د/ رفيق يذهب الى تكييف حسم الاسناد —

الأوراق التجارية — على أنها بيع بطريق
الحوالة — التي هي نفسها — أي الحوالة
مختلف في تحديد طبيعتها ، هل هي بيع ،
أم وفاء ، وقد انتصر للآخر ابن القيم في
الجزء الأول من كتابه اعلام الموقعين ، ص
— ٣٨٩ —

وعلى القول بأنها بيع ، فقليل أنها بيع
دين بدين خص فيه للحاجة . (٣٤) وليس
في خصم الاسناد حاجة عامة تستدعي
الترخيص فيه وتبرر الحاقه بالحوالة على هذا
الوجه .

وقيل : أنها بيع ، ويشترط فيها حلول الدين المحال به
— الذي هو في ذمة المُحيل (٣٥) . والدين الذي
تمثله الكمبيالة ليس حالاً عند الحسم قطعاً ، وإلا ما
اقتطع منه جزء مقابل الأجل — وهو أمر لا يحتاج
إلى سوق دليل عليه . ومن كل ذلك ، كان القول :
بأن حسم الاسناد بيع عن طريق الحوالة ضعيفاً
والاتجاه اليه ضعيف أيضاً .

فلم يبق إذن إلا الاتجاه إلى تكييف عملية حسم
الاسناد على أنها قرض . وبيع المراجعة للآمر بالشراء ،
ليس قرضاً ، وإنما هو بيع ، وبصرف النظر عن
صحته وجوازه أم عدم ذلك ، والقرض غير البيع على
الأصح . وإذا اختلفت الجهة وطبيعة كل شيء عن
الآخر ، اختلف الحكم بالتالي عليهما . هذا من
جهة .

ومن جهة أخرى فإن عملية حسم الاسناد
تتضمن مبادلة نقد — بنقد زائد في مقابل الأجل —
وتلك هي طبيعة القرض بفائدة .

على حين أن « بيع المراجعة للآمر بالشراء »
يتضمن مبادلة سلعة نقد — هو ثمن تلك السلعة

— وتلك طبيعة البيع ، وبصرف النظر عن صحته
من فساد كذا ذكرنا .

٢/أ — ان (بيع المراجعة للآمر بالشراء) من
باب (بيعتين في بيعة) .

ب — وانه يدخل في دائرة (بيع ما ليس عنده)
الممنوع بقوله ﷺ (لا تبع ما ليس
عندك) (٣٦) .

ج — ان هذه العملية فيها سلف وزيادة (لأن البائع
يشترى بمبلغ حال ، على أن يشتاعها منه المشتري
بمبلغ مؤجل أزيد) (٣٧) .

والدكتور/ رفيق يتفق في هذه المسائل الثلاثة مع
الدكتور/ صديق الضير الذي نقلها بدوره عن
الباجي في شرحه (المنتقى) على موطأ مالك ،
تعليقاً على قول الموطأ : (وحديثي مالك انه بلغه أن
رجلاً قال لرجل : ابتع (لي) هذا البعير بنقد حتى
ابتاعه منك إلى أجل ، فسأل عن ذلك عبد الله بن
عمر فكرهه ونهى عنه) .

وهذا الذي يقول به الباجي ، وهو مالكي في
هذا النص المقول عن مالك ، وتبعه فيه البروفيسر
صديق الضير ، والدكتور رفيق المصري ، لا يتفق
مع ما استقر في مذهب مالك — كما هو مقرر في
كتاب المقدمات لابن رشد ، ومختصر خليل
وشروحه ، عن هذه الصورة التي يمثلها النص المنقول
عن موطأ مالك ، حيث أنها صورة من صور بيع
العينة .

١ — وليست من باب بيعتين في بيعة ، لأن الأمر
بالشراء قال فيها اشتر (لي) وقد سبق أن
بيننا أنهم — أي المالكية — يعتبرون البيع
الأول هو اللازم للآمر بشمته ، وأن البيع
الثاني فاسد غير منعقد ، وللمأمور —
الذي يعتبر في هذه الحالة وكيلًا عن الأمر ،

الأقل من أحر مثله ، ومن الريادة المذكورة في البيع الثاني والذي لم يعقد لفساده ، فهذه الصيغة تمثل عملية بيع واحد ، لا بيعين .

٢- كما أنها ليست من نوع بيع ما ليس عنده ، لأن المأمور هنا ليس نائعا وإنما هو وكيل في الشراء بأجر فلا ينطبق عليه وصف (بيع ما ليس عنده) .

٣- وبما أن البيع الثاني في هذه الصيغة لم يعقد ، وأن المأمور لم يعد بائع وإنما أصبح وكيلاً في البيع الأول الملزم للآمر بالثمن الأول دون الزيادة ، فإن الأمر والحال هذه ليس فيه سلف وزيادة وإنما هو ثمن محدد مدفوع بيد الوكيل بأجر .

وبدفع هذه المسائل الثلاثة نصل إلى ما استقر عليه القول عند المالكية ، بأن هذه الصورة من البيع التي جاءت في نص الامام مالك في الموطأ - والتي تشبه بعض صور بيع المراجعة للآمر بالشراء إنما هي إحدى صور بيع العينة - الممنوعة ، وليست شيئاً آخر وهناك من صور العينة - التي يمكن أن يصاغ بيع المراجعة على وفقها - ما ليس بممنوع كالصيغة رقم ٤ - التي ذكرناها آنفاً ، وإن كان البيع الثاني فيها غير لازم - فعدم اللزوم أمر ثابت ، وهو شيء ، والجواز - أو الكراهة شيء آخر .

ملحق

بعد أن أنهيت هذا البحث أتيت لي أن التقي بالمسؤولين بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة - أثناء زيارة لنا للقاهرة في مهمة علمية تتعلق بالاطلاع على ما يجري عليه العمل في البنوك الإسلامية هناك ، وكان معي الزميل الدكتور

أحمد سعيد باحرمه . ومن ضمن ما تعرضنا للحديث عنه « بيع المراجعة للآمر بالشراء » وقد ذكر السيد رئيس مجلس الإدارة : أنهم أصبحوا يستخدمون أسلوب (بيع المراجعة للآمر بالشراء) في أكثر عملياتهم الاستثمارية ودرجة تفوق عمليات المضاربة والمشاركة ، ومع ذلك فإنهم لا يأخذون بمبدأ إلزام الأمر بالشراء - بالبيع ، ولكنهم استحدثوا طريقة أخرى لحماية أنفسهم من التعرض للخسارة عند أعراض الأمر بالشراء عن شراء الصفقة ، وهي - أنهم يأخذون من الأمر بالشراء مبلغ ١٠٪ من قيمة الصفقة منذ البداية ولا يردونها الا بعد تصريف البضاعة تحسباً لأي خسارة تنتج عما تم الاتفاق عليه ، فإن كانت هناك خسارة أصابت البنك في تلك السلعة ، عوضها البنك من الـ ١٠٪ التي بيده من الأمر بالشراء ، وقال السيد/ رئيس مجلس الإدارة أنهم توصلوا لهذه الطريقة بمساعدة مستشارهم الشرعيين بعد أن توقفوا كثيراً عن قبول العمل بمبدأ بيع المراجعة للآمر بالشراء تحرجاً .

ونحن إذا وقفنا وقفة تأمل أمام هذا الاجراء الذي توصل إليه المصرف الإسلامي الدولي - نجد أنفسنا نتساءل : ما هو الفرق في النتيجة بين هذا الاجراء وبين القول بإلزام الأمر بالشراء ؟ .

أليس في هذا الاجراء نفس آثار القول بإلزام الأمر بالشراء في نهاية المطاف ؟ في مقابل ماذا استحق المصرف التعويض عن خسارة الصفقة التي مارس بيعها عندما تحلف الأمر بالشراء عن قبولها ؟ أليس ذلك مقابل الاخلال بالتزامه بالشراء ؟ وإلا فما هو المقابل ؟ .

وإذا قيل أن ذلك إعمالاً لقاعدة (الضرر يزال)^(٣٨) المبنية على حديث « لا ضرر ولا ضرار »^(٣٩) وليس أثراً لالتزام الأمر بالشراء ، الذي لا نقول به .

كان السؤال : وما هي إذن الجهة التي يحق لها أن تمارس تطبيق القاعدة في مسألة تقديرية كهذه ؟

هل هي كل مدع حق على آخر ، أم أن ذلك أمر من اختصاص القضاء ؟ خاصة وأن الأمر بالشراء

قد يكون تخلفه عن إتمام البيع واستلام الصفقة عن عذر شرعي ، كما لو أفلس ، أو وقع تحت تأثير ظروف طارئة مرهقة حالت دون تنفيذ وعده بالشراء . مما يتطلب تدخل القضاء لاستقصاء ذلك ، وأصدار قرار الحكم على صوته .

الهوامش

- (١) الآية (٣٤) سورة الكهف .
- (٢) الترمذي ، كتاب الجنائز — ص ٣٣٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة ج ٣
- (٣) لسان العرب المجلد الرابع ص ١٠٦/١٠٧
- (٤) كتاب ، الاستثمار في الأوراق المالية ، الناشر ، المنظمة العربية للعلوم الادارية مطبعة دلتك — القاهرة .
- (٥) في بحثه المقدم للندوة التدريبية بجامعة الملك عبد العزيز بجده في الفترة من ١٣ محرم إلى ٤ صفر ١٤٠١ بعنوان الطبعة المميزة للاستثمار الإسلامي
- (٦) لسان العرب ج ٢ صفحتي ٤٤٢/٤٤٣ طبعة المنار .
- (٧) نهاية المحتاج للرملي ، وحاشية الشيرازي ص ١٠٤ .
- (٨) حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ج ٤ ص ١٠٤ . وبدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص (١٣٥) مطبعة الجمالية .
- (٩) شرح فتح القدير ، للكمال بن الهمام ج ٦ ص ١٩٤ .
- (١٠) لسان العرب ج ٨ ص (٢٣) وما بعدها وتفسير القرطبي ج ٣ (٣٥٧) والمجموع ، جزء ٩ ص ١٤٨ — المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- (١١) فتح الباري ج ٤ كتاب البيوع (٣٥٣) الناشر دار المعرفة بيروت .
- (١٢) لسان العرب ، مرجع سابق نفس الصفحة .
- (١٣) تبين الحقائق ، المجلد الرابع ص (٢) طبع دار المعارف بيروت .
- (١٤) قوانين الأحكام لابن جزى ص ٢٧٤ طبعة دار العلم للملايين ، وحاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني شرح الرسالة ص ١٠٩ طبعة مصطفى الحلبي .
- (١٥) تكملة المجموع ج ١٣ ص ٤ .
- (١٦) ص ١٠٩ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وانظر الشرح الكبير للدرديري ج ٣ ص ١٥٩ .
- (١٧) ج ٦ ص ٥٠٠ .
- (١٨) وصفها السيد/ عبد الرحيم حمدي نائب مدير بنك فيصل السوداني : بأنها مرنة

- وسهلة وتحظى بالقبول لدى عملاء البنك ،
وذلك في محاضراته المطبوعة على الآلة الكاتبة
والتي ألقاها بينك السودان بتاريخ ٢٠ ربيع
أول ١٤٠١ - ١٩٨١/١/٢٦ كما ذكر لنا
كل من السيد/ أحمد أمين فؤاد مدير عام
المصرف الإسلامي الدولي للتنمية ،
والاستاذ أحمد عادل كمال مدير بنك فيصل
الإسلامي بالقاهرة - عند زيارتنا لهما في
منتصف ديسمبر ١٩٨٢ - أنها أكثر
أساليب الاستثمار استعمالاً .
- (١٩) ص ٤٧٦/٤٧٧ من كتاب الدكتور سامي
حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .
- (٢٠) المرجع السابق ص ٤٧٩ .
- (٢١) قامت بطبعها ونشرها دار الشروق بحده ،
تحت عنوان : (الودائع المصرفية واستثمارها
في الإسلام) .
- (٢٢) انظر صفحة (٣٢٥) .
- (٢٣) الاقتصاد الإسلامي ، مجلة بنك دبي
الإسلامي العدد الأول .
- (٢٤) اطلعت أخيراً على مقال الدكتور/ صديق
الضريه/ رئيس هيئة الرقابة الشرعية بالبنك
المذكور في العدد (١٩) من مجلة البنوك
الإسلامية يؤيد ما ذكرناه من موقف البنك
المذكور من بيع المراجعة للأمر بالشراء .
- (٢٥) الفتاوى الشرعية لبيت التمويل الكويتي ص
(١٦) .
- (٢٦) المرجع السابق ص (١٩) .
- (٢٧) فتح العلي المالك ج ١ ص (٢١٢) طبعة
المطبعة التجارية الكبرى .
- (٢٨) المرجع السابق ، نفس الصفحة ، والفروق
للقرافي ج ٤ ص ٢٤/٢٥ طبعة دار إحياء
- الكتب .
- (٢٩) المدونه الكبرى ج ٣ ص ٢٦٤ ، دار
الفكر بيروت ، وانظر الشرح الكبير
للدرديري ج ٣ ص ٣٣٥ .
- (٣٠) المقدمات الممهديات - لابن رشد بهامش
المدونه ج ٣ ص ٢٠١ .
- (٣١) الشرح الكبير ج ٣ ص ٨٩ - مطبعة
إحياء الكتب العربية
- (٣٢) فتح العزيز ، شرح الوجيز للرافعي بهامش
تكملة المجموع ج ٨ ص ٢٣١ - ،
والمغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٢٥٧ دار
الكتاب العربي .
- (٣٣) الشرح الكبير للدرديري مرجع سابق ، ص
٨٨ - ٩١ ومقدمات ابن رشد ، بهامش
المدونه مرجع سابق ص ١٩٨ - ٢٠١ .
- (٣٤) تكملة المجموع ج ١٣ ص ٤٢٤ -
مرجع سابق ونهاية المحتاج مرجع سابق ج
٤ ص ٤٠٨ .
- (٣٥) قوانين الأحكام لابن جزري ص (٢١٥)
طبعة دار القلم بيروت ، وحاشية كفاية
الطالب الرباني على الرسالة ج ٢ ص
٢٩٠ مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- (٣٦) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه
وأحمد .
- (٣٧) آراء الدكتور/ رفيق المصري في الفقرتين ١ ،
٢ وردت في ورقة عمل قدمها للمركز
العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي في
١٢/٤/١٤٠٢ - ٦/٦-١٩٨٢ .
- (٣٨) مادة (٢٠) المجلة العدلية .
- (٣٩) رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس وابن
ماجه في سننه عن عبادة بن الصامت .



الأجهاض

في الدين والطب والقانون*

د . حسان حتحوت

أستاذ الولادة وأمراض النساء
جامعة الكويت

ولقد أصبح موضوع الإجهاض الآن موجة عالمية وأصبحت المجتمعات أمامها عاجزة وكيسة وأكيس . ولعل انتباهة قبل وقوع الأمر توفر جهدا كبيرا بعد وقوعه والأمثلة صارحة متعددة في منطقتنا العربية .

والمدخل الثاني خواطر اتسقت في نفسي وأنا أتلو في قرآن الله الكريم . « بسم الله الرحمن الرحيم — يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابهنك على ألا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزني ولا يقطنن أولادهن ولا يأتين بهتان يفتنه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف لهابهن واستغفر هن الله إن الله غفور رحيم » (الممتحنة ١٢) ووقفت متأملا عند قوله « ولا يقتلن أولادهن » .. وساءلت نفسي وهل كانت النساء يقتلن أولادهن ؟ . إن قتل الذرية الذي عرفته

في تصدي لموضوع الإجهاض أبصرت له ثلاثة مداخل ارتأيت أن أدخل منها جميعا . المدخل الأول من قصة طالعها في كتاب كليله ودمنة عن سمكات ثلاث — كيسة وأكيس منها وعاجزة — تسامعن بقدوم الصياد للغدير .. فأما الأكيس فانتخذت قرارها على الفور فنزحت من غدير إلى غدير وكأنها تترك ما يربب إلى ما لا يربب .. وأما الكيسة فما أبصرت شبكة الصياد يطرحها في الماء حتى احتالت وناورت فانتخذت لنفسها مدارا ومسارا فوق مرمى الشبكة فنجت منها .. وأما العاجزة فأصابها الغفلة حتى احتوتها الشبكة فأطبقت عليها فأصبحت من الهالكين .

* انظر هذا البحث في نسوة الإجهاد في الإسلام ، الكويت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الجاهلية وقد نهى عنه الإسلام كان وأد البنات دون البنين .. فلا ينبغي عنها التعبير بكلمة أولادهن وهي تشمل البنين والبنات .. ثم تلك الجريمة جريمة الوأد كان يقتربها الرجال دون النساء لأن الرجل الجاهلي دون المرأة هو الذي انحاز للذكورة دون الأنوثة فيما ينجب فإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم أيحسكه على هون أم يدهسه في التراب . وساءلت نفسي بعد ذلك ماذا تكون تلك الجريمة التي تقتربها النساء ويذهب ضحيتها أولادهن ذكورا وإناثا ؟ . ووجدت نفسي تسترجم الى أن المقصود بقتل النساء أولادهن هو إحداث الإجهاض .

هذا التمييز بين جريمة ضحيتها الإناث فقط والدافع لها انتفاء العار .. وبين جريمة أخرى ضحاياها الأولاد عموماً والدافع إليها شيء غير خشية العار .. زاده القرآن وضوحاً في قوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » (الأنعام ١٥) وفي قوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم » (الإسراء ٣١) فهذه جريمة دوافعها اقتصادية بمحتة . وضحاياها الأولاد ذكورا وإناثا وهو ما لم يعرف عن العرب إلا أن يكون القصد منه الإجهاض .. وتعبير « من إملاق » في الآية الأولى و « خشية إملاق » في الآية الثانية يشمل الإملاق الواقع فعلاً والإملاق الخشعي الذي لم يقع بعد .. وبين أن كلا الإملاقيين ليس من أسباب علاجه إزهاق حياة . ذلك اجتهادي .. وقد أكون فيه مصيباً أو غير مصيب .

أما المدخل الثالث فهو إنني طبيب .. وإنني مسلم . وللطب أصوله وفروعه وكلياته ووقائعه وللإسلام أوامره ونواهيه وقواعده التي يعرف الناس بها الحلال والحرام بينين أو مشتبهين . ومسألة الإجهاض من المسائل التي تجابهني كل يوم خلال عملي طبياً لأمراض النساء والولادة وتجاوبه غيري من

الأطباء في مشارق الأرض ومغاربها ويؤود الطبيب وهو يتحرى ما يعمل أن مسألة الإجهاض في الزمن الأخير لم تعد مسألة طبية في أيدي الأطباء .. لقد نازعهم عليها وانتزعها منهم أهل التشريع وأهل الاجتماع وأهل الدراسات السكانية والاقتصادية وأهل المذاهب المعاصرة في فكر وخلق وسلوك . وهذه التي غيرت معالم العالم في الزمن الأخير تغيراً شاملاً لسنا بمعزل عنه ولا نستطيع أن نكون . فالعالم كمشتته المواصلات وموجات الأثير والمطبعة حتى أصبح يحس كل من فيه بكل ما فيه .

وليت القول الفصل في مسألة الإجهاض يتأتى أن فتحنا كتاباً فنقلنا ما فيه ولكن الله بجانب ما أنزل من تشريع لم يعف الأعين من أن تبصر والآذان من أن تسمع والأفئدة من أن تفكر . فقد جرت سنة الله أن تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا . وأدرك هذا فقهاؤنا الأوائل فكانت لهم الآراء تختلف وتتفق ، بل كان للشافعي مذهباً فيقال قال في القديم وقال في الحديث بل أن عمراً لينجيب عن السؤال إجابتين بينهما زمان فيقول أفتينا بما علمنا ونفتي بما نعلم .

وقد أصبحت مسألة الإجهاض في زمننا هذا غير ما كانت عليه في زمن كثير مما بين أيدينا من الكتب وأصبحت أبعادها عالمية فهي كسر العملة ، ومناطق التوتر السياسية ، وجبهات الحرب باردة وساخنة ، وسريان الأوبئة ، وقضايا الطاقة ، لا يمكن أن تفهم إلا أن استوعبنا أبعادها العالمية وألمنا بالتيارات التي تحركها ودرسنا اتجاهها من أين وإلى أين .. فإذا عرفت العلة بأن الحكم ، فالأحكام في الإسلام — إلا أحكام التعبد أو ما فيه نص — مع العلل .. وهذا أدخل إلى الموضوع .

تطور النظرة القانونية للإجهاض :-

منذ قديم كان الإجهاض مقبولا وفي قسم أبقرط الذي تتوارثه المهنة عبر الأجيال يقسم الطبيب ألا يصف دواء يجهض به حاملا .. وحتى الأمس القريب كان الاجماع منعقدا ان ليس للإجهاض من مبرر إلا أن يكون استمرار الحمل مهدداً لحياة الأم ولا زال هذا معمولاً به في قوانين كثير من البلاد بينها مصر والكويت ولبنان والأردن وسوريا وكمبوديا وفنزويلا والسنغال وبعض ولايات أمريكا وغيرها .. وقد تزايد العقوبة ان كان المجهض طبيبا أو صيدليا أو قابلة . ولكن شهدت السنوات الأخيرة تطورا في تشريعات الإجهاض يختلف من بلد لآخر .. وأعني حضراتكم من تفاصيل القوانين في كل بلد .. فأعترف القانون بمبررات للإجهاض غير المبررات الطبية ووسع القانون معاذير للإجهاض فلم يصبح الإجهاض القانوني مرادفاً للإجهاض الطبي بل أوسع منه ..

وأصبح القانون يعترف بمبررات للإجهاض هي :

١ - الدواعي الطبية .. وهي ما أشرنا اليه آنفاً .. ولكن وسع في بعض البلاد مدلولها وبوعد ما بين قوسها .. فبدأت بالخطر على حياة الأم ان استمر الحمل ، ثم الخطر على صحتها ، ثم على صحتها الجسمية أو النفسية ثم عليهما في الحاضر وفي المستقبل المنظور ، ثم على الصحة الجسمية أو النفسية لأفراد الأسرة الآخرين بما فيها الأبناء الشرعيون أو الأبناء بالتبني .

٢ - الدواعي الجنينية .. وهي ملحقة بالدواعي الطبية ، في الحالات التي يتيقن أو يرجح فيها أن الجنين مصاب بمرض أو عاهة أو مات فعلا .

٣ - الدواعي الإنسانية .. مثل إباحة إجهاض الحمل الناتج عن الاغتصاب أو وقاع القاصر أو المجنونة .. ومن أمثلة ذلك قضية الاستاذ الدكتور بورن المشهورة في بريطانيا في الثلاثينات إذ أجهض بنتا في الرابعة عشرة اغتصبها ثلة من الجند .. ورغم ان دافعه كان انساني إلا أن دفاعه في المحكمة كان طبيا إذ اعتبر ان صغر حجم الحوض بعظمه ولحمه يعرضها للخطر الشديد عند الولادة .. وأخذت المحكمة به وبرأته .

٤ - الدواعي الطبية الاجتماعية .. وهي تأخذ في الاعتبار غزارة الانجاب أو تقارب الولادات - والآثار الجسمية أو النفسية التي لا ترقى لدرجة المرض . ومنها صغر السن أو كبره .. أحد الظروف الحرجة التي تتعرض لها الأنثى غير المتزوجة إن حملت .. ونذكر هنا أن القانون التونسي يسمح للإجهاض ان كان للسيدة بخمسة أطفال أحياء . وان القانون الأردني وان كان يعتبر الاجهاض جريمة إلا أنه اعتبر طرفاً مخففاً أن يكون الاجهاض قد أحدث انقضاء فضيحة تمس الشرف .

٥ - الإجهاض حسب الطلب .. وهو الصيغة التي تود أن تتحرر حتى من التحايل على القوانين . وهي خاتمة المطاف للموجة الإجهاضية المعاصرة .. وقد شقت دعوته طريقها بمثابرة وإلحاح حتى اعترف بها القانون في بعض الدول الشرقية والغربية مثل هنغاريا وروسيا وبعض ولايات أمريكا .. وإن كانت روسيا تشترط أن تلقى المرأة لجنة تحاول اقناعها بالعدول وإلا فلها ما شاءت .

ماذا وراء التغير والتطور في تشريعات الإجهاض ؟

واضح ان التشريعات التي استحدثتها كثير من الدول تهدف عموما الانتقال من تقييد الإجهاض الى اطلاقه في درجات متفاوتة .

ولم يكن الإجهاض في ظل التشريعات التي
تضيق رقعة مقيدا بالمعنى المتوقع .

دائما كان هناك أفراد من داخل المهنة الطبية أو
من خارجها مستعدون لإجراء الإجهاض سرا لقاء
أجر متفاوت .. ومنهم من جمع ثروات طائلة من وراء
ذلك . وكان هؤلاء المجهضون في الخفاء سببا خلال
تجارهم في ازهاق أرواح كثيرات .. أو إصابة
كثيرات بمخاطر صحية تحيى بعدها الضحية بـ
مزمنة أو تفقد القدرة على الانجاب . ولعل مآسي
هذا النوع من الإجهاض — الذي كان يسمى
« الإجهاض الإجرامي » كانت أقوى حجج
المطالبين بإباحة الإجهاض .. فما دام الإجهاض
سيتم فمن الخير أن يتم في ظروف مأمونة وتحت رعاية
طبية وافية .

وكما كانت القوانين تهدد بالاستخفاء منها كذلك
كانت تهدد بالتحايل عليها .. وفي ظل القوانين التي
وسعت رقعة الإجهاض بدافع الخطر على الصحة
الجسمية أو النفسية ، كان يكفي أن تقول الفتاة
« سأنتحر إن لم تمهضوني » .. فيكتب الطبيب
على أوراقها — « نزع انتحارية » ويكفي هذا مبررا
للإجهاض .

على أن هناك ظاهرة لوحظت جديدة
بالتسجيل .. فقد كان يظن ان إباحة الإجهاض
بالقانون ستقضي على تجارة الإجهاض الإجرامي
ولكن دهشت السلطات عندما تبين ان العكس هو
الذي حدث . ففي هنغاريا قبل عام ١٩٥٦ وهو
العام الذي أبيع فيه الإجهاض — كان عدد
الإجهاضات غير القانونية في حدود مائة ألف إلى
مائة وخمسين ألفا .. فإذا هي بعد الإباحة تصل
مائة وستين مائة ألف في الستينات .. وتجاوز مائتي
ألف عام ١٩٦٨ .. وصدقت ذلك تجربة اليابان

وغيرها من الدول كاسكندينايا بعد إباحة
الإجهاض .

وحري بالذكر كذلك أن بعض الدول التي
أباحت الإجهاض بقصد تخفيف حدة الانفجار
السكاني أو بمعنى آخر إقرار الإجهاض وسيلة
لتحديد السسل ، قادتها تجربتها إلى مأزق بدأ يقض
مضاجعها . ففي اليابان حيث الإجهاض مباح منذ
١٩٤٨ هبط معدل الولادة الى ١٢ر٥ في الألف ..
وصحت السلطات على حقيقة مرة — هي نقص
عدد الشباب عن الوفاء بمطالب العمالة فإذا أضفنا
ان العناية الطبية أدت الى زيادة عدد المسنين في
المجتمع ، تبين أن الشريحة الحاملة وهي شريحة العاملين
المنتجين قد تقلصت بالنسبة للشريحة المحمولة المكونة
من الأطفال في حانب والعجائز في جانب آخر .

وفي رومانيا أبيع الإجهاض عام ١٩٥٦ فزاد
عدد حالات الإجهاض القانوني الى ربع حالات
الحمل كلها سنة ١٩٥٨ ، وثلاثا سنة ١٩٥٩ ، ثم
تفاقت حتى جاوز عدد ما يجهض من الحمل
عدد ما يكتمل الى الولادة . ورأت الدولة أن الأمة
تمارس لونا من الانتحار بالانقراض فبدأت تتراجع
وتعود أدراجها بقصر السماح بالإجهاض على
الدواعي الطبية ، وتشجيع نمو الأمة بمنح مكافآت
وعلاوات عن الولادة والمواليد ، وتقرير أجازة أمومة
براتب كامل ، وإعفاءات ضريبية للأسرة الكبيرة ..
وتبعت رومانيا غيرها من دول أوروبا الشرقية .

أما القانون الانجليزي الذي صدر في ١٩٦٧ فقد
أباح الإجهاض ان كان استمرار الحمل يحمل في
طياته خطرا جسيما أو نفسيا على المرأة أو أي طفل
من أطفال العائلة بما فيهم أبناؤها أو أبناء زوجها أو
الأولاد بالتبني .. وفي قياس الخطر حُص القانون على
اعتبار الظروف البيئية الحاضرة أو التي ترتقب في
المستقبل المنظور .

وعلى هذا فإن القانون يتسع لأن يقال ان أسرة تتبنى طفلا ثم تحمل الزوجة ولكن الطفل المتبني يؤذي نفسه نفسيا قدوم الوليد الجديد فيباح أن تجهض المرأة .

وكان واصحا ان القانون الجديد لم يكن استجابة لطلب الهيئات الطبية . بل ان مجلس الجمعية الطبية الملكية لأطباء التوليد وأمراض النساء طلب أن تشكل لجنة من الأطباء والقانونيين لبحث الموضوع فأهمل طلبه .. واجتاحت بريطانيا موجة اعلامية عاتية تنادي أن الإجهاض حق لكل من تريده وأنه لا يجوز أن تحمل امرأة جيسا لا تريده .

وقد أعلنها الدكتور السير توماس جنكويث في الاذاعة البريطانية ، فقال ان قانون الإجهاض الجديد قد احتضنته مجموعة من المشاغبين قليلة العدد ولكن قوية التنظيم ، غزت الرأي العام بالدعاية المفرضة المحرفة ، وسخروا الصحافة في غسل مخ الأمة بشعار الإجهاض حسب الطلب ، وبأموال مجلوبة من الخارج طبعوا وروجوا كتيباً يشرح القانون الجديد بأسلوب معرض .. وعندما عرضا المساهمة في البحث قال أحد أعضاء البرلمان نحن هنا لنشرع لا لنستمع لآراء الفنيين .

كان القانون الجديد إذن في غاية المرونة . وقد ترك الظروف للطبيب فماذا كان ؟ .

كان ان الذي يحكم صميره ظل يحكم ضميره .. ولكن الذي كان يتعاطى تجارة الإجهاض خفية جاهر بتعاطيها في ظل القانون وفي حمى شرعية لم تكن من قبل .. وكان ان الذين جاء القانون بدعوى حماية الناس منهم أصبحوا هم في حماية القانون .

وماذا كانت الآثار المباشرة لتنفيذ القانون ؟ تبدت الملاحظات الآتية :

أ — زيادة مضطردة في حالات الإجهاض لدرجة شغلت من أسرة المستشفيات ومن وقت الأطباء الاختصاصيين ما عطل علاج المريض بالأمراض الأخرى .

ب — كان من بين النساء المجهضات ٤٤ بالمائة فقط سيدات متزوجات .. أما ال ٥٦ بالمائة الباقية فكانت احمال سفاح من بنات (٣٧ بالمائة) أو مطلقات وأرامل (٩ بالمائة) وهو ما ينبىء عن حقيقة الحاجة التي يلبيها القانون الجديد . وفي أمريكا بلغت نسبة حمل السفاح بين المجهضات درجة أعلى من ذلك .

ج — كانت ثلاث مستشفيات خاصة في لندن تحري من الاجهاضات أكثر مما تحريه مستشفيات منطقة لندن الحجانية الحكومية .. وهذا يدل على مدى الاستغلال التجاري للإجهاض .

د — ورغم إباحة موانع الحمل وإباحة الإجهاض فقد زادت ولادات السفاح الى الولادات الحلال زيادة كبيرة .. مما يدل على أن لب القضية هو إشاعة حو من التسيب وعدم الخجل من الحرام وعدم الاكتراث بالروادع والزواج والمسئوليات وبعبارة أخرى تفشى الإباحة الجنسية .

الحلقة الأخلاقية التي أفضت للإباحة

الذي ذكرناه من تطويع القانون حتى أفضى لإباحة الإجهاض لا يمكن النظر إليه مجردا .. فهو جزء من صورة لا يفهم إلا بالنظر للصورة كلها وإلا كنا كمن قرأ « ولا تقربوا الصلاة » ثم سكت فموجة إباحة الإجهاض هي خيط من نسيج ، وخطوة على طريق . وجزء من كل .. اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الأولى فلسفتان جديدتان ولعلهما ذراعان لفلسفة واحدة .. الأولى تكرر الله أساسا

وتنكر الدين متهمة إياه بأنه أفيون الشعوب وتدعي أن الأنبياء كانوا مصلحين اجتماعيين أرادوا إغراء الناس باتباعهم فوعدهم بمغانم لم يكونوا يملكونها .. ولهذا أحالوهم إلى مصرف وهمي يسمى النعيم في الآخرة ، واتسعت هذه الفلسفة حتى أصبحت تبسط رواقها على أكثر من ثلث سكان الأرض .. وقد هدمت من البدء إلى اخلاء النفس من الله .

أما الذراع الثانية فرفعت في العرب المسيحي شعار مذهب جديد اسمه « الفضيلة الجديدة » راكبة موجة التقدم العلمي والانتصارات التي حققها العقل البشري . وراح هذا المذهب يمجّد هذا العقل وينادي بعمله الهادي والمرشد والمحور الذي تدور حوله الحياة .. والمرجع في تنظيم السلوك .. فما وافق عليه العقل فصواب وإلا فهو الخطأ .. ولما بلغ الغاية من تقديس العقل دعا إلى أن يعرض الاسان عليه كل التراث الاساني ليراجع في تحرر من المورثات السخيفة البائدة أو التي آن لها أن تبيد . وفي دوره الجديد كسلطة عليا في حياة الانسان أخذ العقل يقر ويستبعد ، ويحرم ويحلل ، ويشت ويهي ، وباحتصار احتل العقل مكانة الاله .

وفي موجة عارمة من غسيل المخ لم يتنه الناس إلى أن إلههم الجديد محدود وناقص . فالعقل يبصر حتى الأفق ولكن وراء الأفق آفاقاً لا يحيط بها . والعقل ناقص العلم والا فما الحكمة من إقامة المختبرات ورصد الميزانيات للبحث العلمي . أليس كل يوم تأتينا بكشف جديد حجة علينا أننا كما في اليوم السابق أقل علماً أليس اجتهدنا الفائق في البحث العلمي مرادفاً لأدراكنا ان هناك ما نجهله ؟ .

وراح العقل فيما راح يستعرض القيم والفضائل القديمة ويضع بدلا منها قيما وفضائل جديدة . وتحت رايات الحرية بشر الاسان بأنه حر فيما يفعل ما دام لا يؤدي غيره . .

وقامت تساند هذه الحركة حركة فكرية أخرى منفصلة عنها في الطاهر لا في الباطن .. اسمها مذهب « الفضيلة بلا دين » داعية أن على الانسان أن يحب الخير لذاته ويكره الشر استجابة لفطرته وبغير حاجة إلى اعتناق دين ما .. بل ها هو ذا الدين طالما فرق الناس وتسبب في المذابح حتى بين أبناء المسيحية ذاتها . وقالوا إنما كان الدين ليهدي الانسان للمحبة وحسن المعاملة والأمانة والخير ، فإن أمكن تحقيق هذه الغايات عن غير الطريق الديني فقد غمنا الخير محضاً وأما التعصب والانغلاق وما يجبران إليه .. ان على الانسان أن يحتكم إلى ضميره فهذا هو الحكم المهم ، وكمن صاحب دين يقيم الشعائر ويتمسك بالطقوس والعبادات وهو مع ذلك غشاش أو حاقد أو فاسد أو غير أمين .

ولقيت هذه الدعوة إلى الفضيلة هدى كبيراً في نفوس كثير من الفضلاء . وكان ذلك كسبا كبيراً للحركة ، فالهم عندها ألا يكون للشر والخير ميزان ثابت لا يستطيع أحد أن يعث به . ومتى زحزحت صحرة الايمان وقام ضمير الانسان مقام تعاليم الله فالأمر بعد ذلك من السهولة بمكان . فالخارس الجديد لطيف وطيب ، وما دام قد تحرر من ردة العقيدة وتلس بحرية الحركة فالمنافذ يسيرة دون أن يشعر بها ، ونفس الانسان قاهرة . التهيير والايحاء بل ان الجديد ليلين بشدة الحرارة ومداومه الطرق .

كانت النتيجة الحتمية أن تقلص ظل الدين عن حياة الناس ، وحفت صوت الله في نفوسهم . ومرت الأيام فإذا الرأي العام الغربي قد أدار ظهره لله بل اجترأ عليه ، وربما ساعد على ذلك أن العقل المتفتح لم يعد يسيغ ما أدخله الكهنوت على المسيحية مما لم يكن فيها . ولقد دهشت ودهش الكثيرون دهشة بالغة حين طلع عليهما أحد اعداد

مجلة التايم سنة ١٩٦٦ مصدرا بعنوان ضخم يسأل « هل الله ميت » وحسبت الأرض تزلزل زلزالها وتخرج أثقالها والمجلة من أوسع صحف العالم انتشارا .. ولكن ظلت المجلة تلوك الموضوع قرابة الستين .. بين مؤيد ومعارض .. وفي عددها في ١٩٦٩/١٢/٢٦ أوردت مقالا اسمه « الكهنوت الحديد وإعادة الحياة إلى الله » . وكما يكون البذر يكون الثمر .. وغير عصي على الفهم كيف ان كثيرا من محرمات الماضي صارت من مباحات الحاضر .. ونمت شعار « الفضيلة الجديدة » ما دمت لا تؤذي فأنت حر .. ولم تلق لمهوم الأذى إلا النظرة السطحية .. وتغير فيما تغير النظر إلى العلاقة الجنسية ، وإذا الفضيلة الجديدة هي بعينها الرذيلة القديمة .

واتبع ذلك موجة ضارية وهادفة من كل ما يبعث على الإثارة الجنسية من أفلام السينما وروايات المسرح والأغاني والرقصات والأزياء وكتب المتعة السريعة وكتب الفلسفة العميقة وبرامج الإذاعة والتلفزيون ومحاضرات عامة ولقاءات فردية .. حركة شاملة في عنان واحد الى هدف واحد .. وصارت تيارا اجتماعيا يجرف المجتمعات زرافات لا وحدانا .. ولم تجد الحركة مجالا فقصرت فيه .

استاذ علم النفس في جامعة بريطانية كبيرة يحذر من العقد النفسية الناجمة عن الكبت الجنسي لدى الشباب . وهرتراند رسل يعلن في حديث تلفزيوني سعادته بتحقيق دعوته لاقامة علاقات الجنس بين الزملاء والزميلات من طلاب الجامعات ولكن شرط عدم الحمل .. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل موانع الحمل . ولم تنج الكنيسة ذاتها من هذا الغزو الفكري .. ففي مجلة التايم ١٩٦٦/١٠/٢٨ ان لجنة من مجلس الكنائس البريطاني تبارك الصلة الجنسية في الزواج ولكنها لا تصر على العفة قبل

الزواج ولا الالتزام بعده ، وتدعو لتبثة وسائل منع الحمل للبنات غير المتزوجات ولزهد من التراخي في تشريعات الإجهاض . وذكرت مقالا لأسقف انجليزي في الخمسينات يدعو لإيقاف استعمال كلمة « الله » لمدة جيل من الزمان ، ويقول ان اتصال شاب بفتاة جنسيا بمحبة وبغير إكراه يشكل مبة .. وذكرت آنذاك قول المسيح عليه السلام (من نظر إلى امرأة ليشتبهها فقد زنى بها في قلبه) .

واقرؤوا معي في نفس الجريدة قصة الشاب الأمريكي الذي تقدم لمنصب كنسي ثم اتضح انه مصاب بالشذوذ الجنسي .. ولم ينكر ذلك ، كتبت أمه للجنة المختصة تقول كان بإمكانه أن يكذب وينافق فقدروا فيه فضيلة الصدق . وسأله صحفي ألا يخشى من طبعه هذا على أحداث رعيته إن أصبح قسيسا فقال لا .. انني لا ابتذل الجنس ، وحسبي أن أعثر على الرجل الذي استريح إليه فأستقر معه .. أليس هذا عجيبا ؟ بل الأعجب منه أن الشاب حصل على الوظيفة .

هذه لمحة عن المناخ الأخلاقي الذي لف الغرب ، فلا غرو أن يترك طابعه على قيم كثيرة منها التشريع . فتكون هذه التطورات التي منها قوانين الإجهاض الجديدة ، والتي كان من أحدها عدم اعتبار اللواط جريمة ما دام بين بالغين راضيين مستترين .

ونمت ستار حرية المرأة قالوا ما دام الرجل حر في اتيان الجنس فلتكن للمرأة نفس الحرية .. بدلا من أن يقولوا ما دام الزنى غير لائق بالمرأة فهو كذلك غير لائق بالرجل .

وتهاقت الشبان والشابات كتهافت الفراش على النار .. وأطلقت الهيئات الطبية كل صيحات الاستغاثة وهي ترى عودة الأمراض السرية الى بلاد كبريطانيا كانت تظن أنها تخلصت منها الى غير

رجعة .. وفقدت جراثيمها الحساسية للبندلين فعاد الزهري والسيلان بالوفرة التي كانا عليها قل اكتشاف البندلين ، مع فارقين خطيرين — الأول ان سن الاصابة كانت حول الخامسة والعشرين للخامسة والثلاثين فأصبحت بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين ، وفي عام ١٩٦٥ كانت ٢٧ بالمائة من الفتيات المصابات دون سن العشرين .

والفارق الثاني هو انه في السابق كان معظم المصابين من الرجال وأقلهم من الاناث فارتفعت نسبة الاناث حتى ساوت ثم تجاوزت نسبة الذكور ، لم تعد المصابة هو مومس الأمس التي تصيب وحدها العديد من الرجال .. ولكن مريضة اليوم هي الفتاة العادية طالبة أو عاملة أو موظفة .

وفي أمريكا أعلن الدكتور براون من المركز الأمريكي لمكافحة المرض في سنة ١٩٦٥ ان ستائة وخمسين ألفا من شباب أمريكا ذكورا أو أناثا تحت سن العشرين يصابون سنويا بالزهري أو السيلان . كما أعلن الدكتور ماكنري بولوك من جمعية الصحة الأمريكية ان الاصابات شهدت مؤخرا تفاقما مروعا ودعا لاعلان حالة الطوارئ القومية .

وزاد الإجهاض وأغلب احتماله من سفاح .. وطلعت نسبة ولادات السفاح على الولادات الشرعية في كثير من ولايات أمريكا ، وقد حضرت مرة مرورا في جناح الحوامل بإحدى أمهات مستشفيات أمريكا فإذا كل من في الأسرة يقدم لي بقلب الأنسة فلانة إلا واحدة هي التي قدمت بقلب السيدة .

وما راغني في نيويورك إلا مظاهره من البنات الآنسات ترفع اللافئات وترفع العقائر مطالبة بإباحة الإجهاض .. ونشرت صورتها بالصحف .

كل هذه القرائن تمثل الدوافع والحافز والظما إلى

التشريعات الجديدة التي تصر ان الإجهاض مباح كالماء والهواء للسيدات والآنسات على السواء .

كيف نهدي للرأي الصواب في مسألة الإجهاض ؟

مصادر الهداية في هذا السبيل ثلاثة ستناولها واحدا واحدا وهي :

- أولاً — وجهة النظر الأخلاقية .
- ثانيا — دستور المهنة الطبية .
- ثالثا — أحكام الشريعة الإسلامية .

القواعد الأخلاقية :

ونفصل هنا الأخلاق عن الدين عمدا فليس كل انسان بصاحب دين . وقد أباح لنا الدين بحمد الله ان نسلك سبيل الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدل بالتي هي أحسن .. ولا نحجم إذن أن نناقش الأمر مناقشة علمانية عقلانية بحجة .

نُظر علميا لنشأة الحياة عبر تاريخها المعلوم .. فإذا أرق صورها الانسان ، وإذا الذي يميز الانسان عن سائر الحيوان هو أن الانسان انفرد بأنه الكائن الوحيد الذي تهفو نفسه لشيء فيريدها عنه وهي قادرة عليه . بينما تتحرك نوازع الحيوان جوعا أو ظمأ أو جنسا فيستجيب لها استجابة مباشرة حالما تهبأ له الظرف ..

الا الانسان — فركاز انسانيته وحضارته ان عنصر « كبح جماح النفس » يتفشى حياته .. وبغير كبح جماح النفس يصبح المجتمع الانساني غابة وحشية ، وكَم من حضارة فرطت في معنى جماح النفس ويسرت للأهواء والنزوات أيسر السبل فزلت فزالت .. وما حضارتنا المعاصرة باستثناء ، ولو استمر الاتجاه الأخلاقي الذي رسمته فمن المؤكد ان حضارتنا قد غرست في جسمها جراثيم فنائها .

الشعب المختار وان ما سواها بهائم وعجماوات .

دستور المهنة الطبية :

شهد العقد الأخير نشأة اختصاص جديد بين تخصصات الفروع الطبية .. جاء وسطا بين فرع طب التوليد وفرع أمراض الأطفال .. وذلك هو « الطب الجنيني » الذي يعنى بالجنين قبل أن يكون وليدا .. ويشرف عليه وما زال في رحم أمه .. وقد أمكن الوصول الى تشخيص طائفة من الأمراض التي تصيب الجنين .. وأمكن استنباط علاجات لبعض هذه الأمراض ، وليست كل هذه العلاجات من قبيل التداوي بالمقابر بل ان منها اجراءات ذات طبيعة جراحية صرفة تجرى على الجنين في الرحم .

وقد يولد الجنين دون أوانه فسرعان ما يوضع في حاضنة صناعية تهوى له الدفء والغذاء والنفس النقي والوعاء غير الملوث .. ولا يزال البحث العلمي يركّز وراء اختراع مشيمة صناعية تخدم الجنين المجهض ولو كان صغيرا .

معنى هذا ان الجنين الانساني أصبح بين يدي المهنة الطبية زبونا له حق الزيون وحرمة ومكانته . فكيف يجوز أن المهنة من جانب تسبل عليه الرعاية والعناية والحفاظ ، ومن جانب آخر تستبيح أن تمتد إليه يد الطبيب فتنتزع حياته وتنفذ فيه الاعدام لا لشيء إلا لأنه غير مرغوب فيه ؟ .

رأي الإسلام :

حرمة الحياة مقررة في الإسلام كما هو معروف وينسدل هذا على الجنين . إلا أن بعض السلف الأقدمين من الفقهاء قسموا حياة الجنين قسمين .. يفصل بينهما بدء شعور السيدة بحركة الجنين في

ونؤمن بما يرفعه فلاسفتنا الملحدون من شعارات الحرية والمساواة .. ونؤمن معهم بحق المرأة في الحرية متكافئة فيه مع الرجل .. بل ونحتكم معهم إليه — من دعوتهم هم ، ومن شعاراتهم هم ، نقول ان بديهيات العدالة والمساواة تقول ان كل علاقة بين اثنين لا تكون نتائجها موزعة عليهما بالتساوي هي علاقة تنبر عن العدل والانصاف والمساواة .

وقد اطلقوا الجنس للرجل والمرأة على السواء بدافع المساواة .. فهل تحققت المساواة ؟ العكس هو الصحيح .. فلقد اتضح ان المرأة هي الخاسرة على طول الشوط .

ان عوشرت وهجرت فهي الخاسرة .

وان حملت سفاحا وأجهضت فهي الخاسرة .

وان ولدت سفاحا فهي الخاسرة سواء أستبقت وليدا بغير أب أم تنازلت عنه لمن يتناه . هذا حتى بمنطقهم ظلم عظيم .. حتى وان أعفيناهم من قال الله وقال الرسول . أو يصورون أن الشبق الجنسي ضرورة لا تقاوم .. فكرة العفة عندهم شيء غير علمي .. وبالأمس يسروا التخلص منها بما إشاعوه من أن البكارة تزول بمزاولة أنواع الرياضات . وهو عذر لم يعودوا يحتاجون إليه الآن على أنه حال .

العفة عندهم شيء نظري ليس في المقدور العملي .. ومجتمعاتنا الإسلامية تقدم الدليل القاطع على أنها هي الشيء الطبيعي ، فما زالت نسبة البكارة في بناتنا قبل الزواج تقارب المائة بالمائة والحمد لله . ان مجتمعاتنا لديها ما تقدمه للغرب الضال في ظلماته .. فالفضيلة طب وقائي ولكن الأمر يقتضي أن ينشط المخلصون لمجابهة حركة الافساد الشاملة الماكرة المادفة القادرة .. التي ترهد أن تقوض أركان المجتمعات حتى تنهار فيسهل عليها وراثتها .. حتى تكون طليعة لتحكمها الفقة التي تحسب نفسها

بطنها . ويكون هذا عادة في نهاية الشهر الرابع من الحمل . وتوهم هذا الفريق من الفقهاء أن هذا الأساس سببه ديب الحياة في الجنين .. أو ما عروا عنه بنفخ الروح .. وأجاز بعضهم إذن إجهاض الجنين قبل نفخ الروح .

كان هذا الحكم إذن دائرا على هذه العلة . إلا أن التقدم الطبي منذ عصرهم وحتى عصرنا الحاضر كشف أن إحساس السيدة بحركة الجنين لا ينبىء عن بدء هذه الحركة . فالحق أن الجنين يتحرك ويتحرك من قبل ذلك بزمان طويل ولكن السيدة لا تحس به لأن الكيس المائي الذي يسبح فيه يكون في البداية كبيرا فسيحا بالنسبة لجسمه الصغير .. ويمر زمن حتى يكبر الجنين فتستطيل لكلماته وركلاته ان تطل جدار الرحم فتشعر بها السيدة بعد أربعة أشهر حملية . بل ان لدينا الآن من الأجهزة ما نسمع به دقات قلب الجنين وهو لم يبلغ الشهرين بعد . ولدينا من الأجهزة ما ترصد به حركة الجنين حتى من قبل ذلك . واستقر علميا أن الجنين منذ بدايته بيضة ملحقه تشرع في الانقسام والتكاثر فإنه كائن حي ينمو ويتطور بصورة متصلة ناعمة دائمة مستمرة دون أن يوجد خط فاصل له قبل وله بعد يتبعان الأخذ بما اجتهد إليه الأقدمون .

العلة إذن تغيرت فلا بد أن يتغير الحكم ، وعلى ما أفضى إليه التقدم العلمي تتأسس حرمة حياة الجنين في كافة أدوارها .

وهذا الرأي الحديث الذي وصل اليه العلم بالملاحظة المباشرة ، وصل إليه فريق من الفقهاء القدامى عن طريق المنطق والاستدلال ، فقالوا ان الجنين حتى قبل نفخ الروح فيه حياة محترمة هي حياة النور والاعداد فلا يجوز اسقاطه .. ومن هؤلاء الامام الغزالي ، فقد عرض لهذه المسألة وفرق بينها وبين العزل الذي كان يمارس لمنع الحمل .. فقال

« وليس هذا (العزل) كالإجهاض والوَأْد .. لأن ذلك حناية على موحود حاصل .. وأول مراتب الوجود ان تقع المادة في الحمل وتختلط بالبويضة وتستعد لقبول الحياة .. وإفساد ذلك حناية ، فإن صارت نقطة فعلاقة كانت الحناية أفحش . وان نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت الحناية تفاحشا ، ومنتهى التفاحش في الحناية بعد الانفصال حيا . هذه مسألة .. »

المسألة الأخرى هي ان الفقهاء — وأقول أيضا الأطباء — قد أجمعوا على أن السيدة ان كانت مصابة بما يجعل استمرار الحمل خطرا على حياتها ضحى بالحمل استبقاء لها ، لأنها هي الأصل والجنين الفرع . على أن الأعذار الأخرى التي وردت في السابق لتبهر الإجهاض كأن يكون لبن الأم ضعيفا والزوج فقيرا ان يستأجر الموضع ، أو أن تخشى الأم أن تحمل أثناء الرضاع فترضع وليدها لبن الغيل أي لبنها وهي حامل ، فهذه أسباب زالت ظروفها في زماننا هذا الذي تهيأت فيه وسائل منع الحمل وتبها اللبن الصناعي للرضاع ومستحضرات المقويات والفيتامينات للمرأة حاملا أو مرضعا .

والحق ان الشريعة الإسلامية لم تقصّر في التدليل على حرمة الجنين وصيانة حقه ، وحسبنا في هذا أن نورد الشواهد الأربعة التالية .

أولا — إذا توفى رجل عن زوجة حامل فإنه لا يجوز التصرف في تركته قبل أن يرصد نصيب الجنين حتى يولد .. وعلى الورثة أن يتعهدوا إن وضعت الزوجة أكثر من جنين أن يردوا ما أخذوه نصيب الجنين الثاني أو من زاد على ذلك إن وضعت أكثر .

ثانياً — إذا أجهضت المرأة جنينا في أي دور ..
وبدا على الجنين أية أمارات من أمارات الحياة كعطسة
أو سلة أو تحريك أصبع .. فإن هذا الجنين يورث أيا
من مورثيه الشرعيين مات بعد بدء الحمل .. ثم إذا
مات هذا الجنين آلت تركته لورثته الشرعيين .

ثالثا — إذا حكم على امرأة بالاعدام كانت
حاملًا تأجل الحكم حتى تضع وليدها وفي رأي
آخر حتى تتم رضاعه . وقد أجل النبي ﷺ رجم
الزانية الحامل ، مما يدل على أن الحمل السفاح لا
يهرس الإجهاز على حياة الجنين .

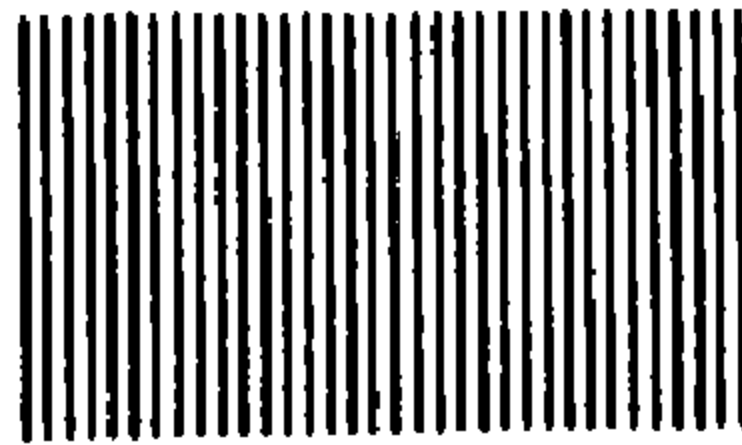
رابعا — شرع الإسلام عقوبة مالية على أحداث
الإجهاض . اسمها الغرة أن نزل الجنين ميتا أو نزل
قبل تمام الشهر الرابع . والغرة عشر دية البالغ . فإن
نزل بعد الشهر الرابع حيا كانت الغرامة دية كاملة .
وتدفع لورثة الجنين الشرعيين .. فإن كان منهم من
ساهم في إحداث الإجهاض دفع نصيبه من الغرامة
ولكن حرم من نصيبه من التعويض . والتعويض
واجب وإن لم يكن هناك قصد .. فإن عمرا رضي

الله عنه دعا اليه امرأة محافت وقالت ويلها .. ما لها
ولعمر .. وكانت حاملا فأجهضت في الطريق ،
واستشار عمر فأشار عليه علي بن أبي طالب كرم
الله وجهه قائلا ان ديتك عليك لأنك أفرعتها فألقته .
وامتثل عمر .

وتتعدد الدية بتعدد الأجنة . ودفعها لا يعفي
الجاني من العقوبات التعزيرية الأخرى التي يراها
القاضي ان تبين أن العدوان مقصود سواء كانت
مالية أو غير ذلك .

وتغطي الغرة الحمل من أبكر أدواره .. بل قالوا
إن المرأة لو ألفت بضعة أو دما أو غير ذلك مما لو
عرض على ثقات شهدوا بأن فيه خلقا خفيا أو مبدأ
خلق آدمي لو بقي لتصور فالجاني مسئول أيضا .

وبديهي ان كل هذه الحقوق فرعية ، تالية للحق
الأصل وهو حق الحياة . وهو الذي يجب أن نصونه
للجنين .. باسم الطب ، وباسم الخلق ، وباسم
الله .





المبادئ الشرعية للتطبيب والعلاج*

د . عبد الستار ابو غدة - الكويت

تقديم :

إن الغرض من الطب ، كما دل عليه الاستقراء ، أحد أمرين هما : حفظ الصحة ، وإزالة المرض .. والعلاج الناجع في الحالين بسلوك الوسيلة المناسبة ، وقديماً قالوا : حفظ الصحة يكون بمنثلها ، وإزالة المرض يكون بعكسه . وفقد هذه المقولة أن الصحة لا تدوم إلا بالاستمرار في سلوك المناهج القوية الملائمة للطبيعة غير المنافرة للفطرة ، والمرض لا يزول إلا بمقاومته بالأسباب المضادة له لأنها يغلب فيها مخالفة ما يعتاده الإنسان حال الصحة والسلامة ..

والمراد مما تقدم أن هذين الأمرين (حفظ الصحة وإزالة المرض) يتطلبان الأخذ بكثير من الوسائل الطارئة على مألوف الإنسان ، وتطبيق جملة من المبادئ التي يتحقق بمراعاتها استدامة الصحة واتقاء المرض أو درءه بعد الوقوع .

على أن الصحة والمرض ليسا من خصائص الأجسام العضوية وحدها ، بل هما يطرأ على النفوس والأرواح أيضاً ، انطلاقاً من أن الإنسان ليس جثة ناطقة فحسب ، بل هو نفس عاقلة .

* بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني للطب الإسلامي .

الكويت : ١٩٨٢ م .

والتشريع الإلهي يربأ بالإنسان أن تنحصر همه في استدامة الحياة للحواس والأعضاء ولو كان صاحبها (ميت الأحياء) ذلك أن من وراء الضرر المادي : أضراراً تلحق بالدين باعتباره وضعاً إلهياً ينظم محتواها بالغايات الرفيعة ، أو تعترى النفس العاقلة السوية التي يفلح من زكاتها ويحجب من دساها ، أو تحمل بالتعايش الاجتماعي بين الإنسان وأخيه من بني آدم الذين كرمهم الله وفضلهم على كثير ممن خلق تفضيلاً .

ورعاية هذه الأسس استوجبت لإرساء الشريعة العديد من المبادئ التي تناول ، بالإضافة إلى مشروعية التطبيب والعلاج ، تنظيم إجراءاته وملاساته ورسم السبل المثل لتصرفات الطبيب المداوي ، والمرضى الشاكي ، لتحقيق الهدف من خلال الوسائل السليمة ضمن إطار التعاليم الإسلامية ، وهذه أبرز معالم الطب الإسلامي ، كيلا يكون دفع الضرر عشوائياً ، على نمط الاستجارة من الرمضاء اللافحة بالنار الحارقة .. ولا يخفى أن إضفاء المشروعية على أصل فكرة التطبيب والعلاج . لا يستلزم إطلاق العنان لمتطلبات ذلك ، لأن الشريعة الإسلامية كما اهتمت بتحديد المقاصد

والأهداف جاءت بتنظيم الوسائل والأسباب ، فإن اختيار الوسيلة السليمة من شأنه تمام الغرض واكتمال الوسيلة السليمة من شأنه تمام الغرض واكتمال الثمرة . وذلك للوصول إلى ما تترجع فيه المصالح على المضار ، فإن المصالح المحضة نادرة جداً كما قرر المعنيون بالاستنباط من علماء الشريعة ، ولذا اكتفى برجحان المصالح في أمر على ما يكتنفه من مضار ، كما روعي أثر الوسائل في زوال المصلحة ، بأن يؤول إلى أن ما يستهدف بها من منافع يصر كالمضار الخالصة أو أشد .

لا يختلف المراد بكلمة « مبادئ » هنا عن مقتضى الاستعمال في مختلف العلوم ولا سيما الاستعمال الحقوقي الأقرب في الطبيعة إلى الفقه واستعمالاته .. إلا أن كلمة « مبدأ Principal » يؤثر عليها علماء الشريعة كلمة « قاعدة » فهي المتداولة للدلالة على المعنى نفسه فيما يشمل معظم القضايا الجزئية في موضوع ما ، ويحمل الطابع الكلي في الصياغة ، وهي ثمرة صياغة جماعية تعاقب عليها التطوير والصقل واكتسبت مزايا التعقيد والدقة والأحكام . وهي — لما تتسم به من الإيجاز والسعة تشبه جوامع الكلم ، بالرغم من أسلوبها العلمي المفتقر إلى المقومات الأدبية .

على أن هذه المبادئ أو القواعد ليست دائماً مطردة ، بل هي في بعض الأحيان أغلبية ، لا تنفك عن استثناء محدد من شأنه عصمة القاعدة من الاضطراب والتردد ..

وينبئ عن أهمية هذه القواعد اعتبار العلامة القرآني إياها من زمرة أصول الشريعة حيث قسم تلك الأصول إلى (أصول الفقه) أي العلم المعروف وإلى (القواعد الكلية الفقهية) وبين أن الإحاطة بهذه القواعد توضح مناهج التعرف إلى الأحكام وتغني عن حفظ جريئات لا حصر لها ..

وإذا كانت للمبادئ أو القواعد هذه الفائدة الفنية للمختصين في الفقه ، فإن من فوائدها لغيرهم ، كالطبيب وأمثاله ، تكوين الإمام السريع بجوانب الموضوعات التي تنظمها تلك القواعد — أو المبادئ — وتيسير التعرف إلى الأحكام الشرعية التي يحتاجون إليها في مجال الممارسة من خلال منهج وسط لا هو مسلك الاستنباط المستوعر على غير من له ملكة فقهية وأهلية اختصاصية تتيح له الاستقلال في النظر وبذل الجهد الفكري ، ولا هو المنهج البدائي لتلقي الأحكام المنشورة من غير أن ينظمها أصل تنضوي تحته وهو منهج لا يغني سالكه عن دوام التلقي الحرفي واستمرار الحاجة للتلقين ..

إن هذه المبادئ وإن كانت لها تطبيقاتها العامة في شتى المجالات ، يعتبر التطبيق الدقيق والاستثمار الخطير لها متمثلاً في مجال الطبيب والعلاج ، لخطورة آثار التسويف أو المنع من حيث صلتها بمقصد من مقاصد التشريع هو (حفظ النفس البشرية وسلامتها) وهو على رأس (الضرورات) المعتبرة من أهم مقاصد التشريع الإسلامية .

ولما كانت سلامة التطبيق لا تنح في الميدان النظري بل تقتدر إلى من يملأ ثغرات التصويف الصحيح ، ويرجح أقوى الاحتمالات الدائرة في كل أمر من الأمور قل اللجوء إلى عنصر التجربة أو مقتضى المقولات المحتكم إليها في كل اختصاص .

فإن من أهداف هذا البحث — وأمثاله — زيادة الوشائج التي تصل بين الفقه والطب وتسهل تناول الفقه المحتاج إليه للأطباء خاصة أو غالباً ، إذ لا بد أن توضع بين أيديهم بالإضافة إلى البيانات المباشرة لبعض التصرفات — طريقة الاحتكام إلى المبادئ (القواعد والضوابط) التي هي النبع الذي للتطبيقات ، وبها يسهل لهم أيضاً أن يولوا الأهمية

للعناصر المؤثرة في وضع التصورات الصحيحة التي لا يقدر طرف واحد على تولي الفصل فيها ، ويمثل هذا التعاون بتحقيق الوصول إلى معالم الطب الإسلامي ذي الخصائص المميزة له كعلاج للروح والبدن معاً ، ومظهر من مظاهر العدل والإحسان والتعاون على البر والتقوى .

لقد اشتملت الشريعة الإسلامية (وما صدقته من سابق الشرائع السماوية) على مبادئ وقواعد تنبئ أحياناً للحض على اجتناب المصالح ، وتنهض أحياناً لدفع المفسدة واجتناب المضار ، فإذا كان الضرر عصبياً عن الإزالة إلا مع أثر يخلفه أجريت الموازنة بين الضررين للركون إلى أخفهما .. وفي ثانياً هذا المبدأ جملة من القواعد الدقيقة التي تفرز الأضرار بحسب متعلقاتها من الضروريات والحاجيات وبحسب درجتها من الخصوص والعموم ..

هذا عن إزالة المرض . أما حفظ الصحة فإن أهم المبادئ المعول عليها لتحقيقه قاعدة تحريم المضار ووجوب التحرز منها قبل الوقوع في أخطارها وسلوك الطرق الوقائية وعدم الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة .. وإلى جانب هذين المبدأين هناك قواعد أخرى كثيرة منها الحض على النفع ، والتعاون ، وبذل المعروف ، وكرامة النفس الإنسانية ، ورعاية المقاصد الأساسية من حفظ الدين والنفس والعقل والنسب والمال ، وهي أساس للتطبيب والعلاج بشئ أنواعه كما هي أساس التكليف الشرعي لأجراءات الطب الاستعاضى الذي يقوم على هذه المبادئ ، مضافاً إليها بعض المبادئ الأخلاقية كالإيثار دون تجاوز حدود الله وحقوقه .

ولو ذهبنا نستعرض جميع المبادئ المتصلة بالموضوع مع الشرح المفصل والتطبيقات الموضحة لخرجنا عن نطاق المجال المرسوم لمثل هذه الأبحاث . لكن الحرص على مطابقة المقال لمقتضى الحال هو الذي يحلونا للاجتناء بالقدر المحقق للأغراض الخاصة المنوه بها فيما سبق من بيان . ولذلك كان المناسب استقطاب المبادئ الأساسية بالصورة التي يبرز فيها الموضوع والقصد منها بدلا من الألفاظ والعبارات ، ويستتبع ذلك الإغضاء عن التغيرات الذي مرده بالترادف أو التشابه في صياغة المبدأ أحياناً ..

مبادئ المصلحة :

ان التيسير من خصائص التشريع الإسلامي العامة ، وقد تواردت على اثبات هذه الخصيصة كثير من نصوص القرآن والسنة منها قوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) البقرة/٢ وقوله : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) المائدة/٦ .

ومن الأحاديث قوله ﷺ « إن هذا الدين يسر » أخرجه البخاري وقوله « يسروا ولا تعسروا » .

والتيسير ليس شعاراً معنوياً بل هو مرتكز لكثير من القضايا التي لم يرد نص بشأنها ولا ورد بشأن ما هو قريب منها مشابه له ليقاس عليه لذا ظهر هذا المبدأ بصورة قواعد تشريعية عامة :

(الأصل في المنافع الإباحة) :

ومعنى هذا المبدأ ان الإباحة هي الأصل فيما فيه نفع للناس ، — مما لم يتناوله نص أو يكن مقبلاً على منصوص — إلا أن هذا فيما تمحض من الأشياء منفعة خالصة ، والشأن في هذه الزمرة انها تدرك من النصوص أو من سكوت الشارع وهي مرتبة سماها بعضهم

(مرتبة العفو) اشتقاقاً من قوله ﷺ (وما سكت عنه فهو مما عفا لكم) أخرجه البزار بسند صالح كما قال ابن حجر ، وفي رواية (وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها) . ومن الأدلة المشهورة لهذا المبدأ قوله تعالى « خلق لكم ما في الأرض جميعاً » . والهدف من هذا المبدأ : الإقدام على ما تحققت فيه صفة المنفعة ولم يرد بشأنه منع ، واطمئنان القلب إلى إباحته وانتفاء الإثم عن الانتفاع به ..

(الأصل في المضار التحريم)

والمضرة بعمومها تشمل ما كان شدة في البدن ، ويفيد هذا المبدأ أن المضار مما طلبت الشريعة طلباً جازماً الكف عن فعلها ولم لم يرد فيها نص يخصها . وإن ما سلف من مستندات للمبدأ السابق تناول من طرف خفي هذا المبدأ فضلاً عن اقتضائه بالعقل السليم المجرد عن الشوائب .

على أن هذين المبدأين (أصالة إباحة المنافع — وإصالة تحريم المضار) رغم استمدادهما الشرعي لا يرقيان إلى معارضة الأدلة والقواعد الشرعية العامة ما كان منها خاصاً في الموطن المخصوص أو عاماً يتناول جميع أفرادهم .. وفضلاً عن ذلك لا بد من التزام التوصيف الدقيق للضرر والنفع بأن يتولى الشارع نفسه بيان ذلك فيكون حكمه هو الفصل ، أو تراعي قواعد المصالح والمفاسد القائمة على استهداف ما كان النفع أو الضرر فيه خالصاً ، أو هو الغالب الراجح ، ولا عبء بالنفع المضمور المفلوب في جنب الضرر الغالب ، كما لا عبء بالطوارئ المؤقتة في إزاء الثابت .. وتأمل هذه الأشياء والنظائر ينمي مقدرة البت في المسكوت عنه مما المأل فيه إلى الاستنباط الدقيق وسؤال أهل الذكر : أهل الاختصاص كل منهم في مجال خبرته .

قال العلامة القرافي : إن الموجودات في هذا العالم قسمان : الأول حرام لصفته ، وهو ما اشتمل على

مفسدة تناسب التحريم (أو الكراهة) والثاني مباح لصفته وهو ما اشتمل على مصلحة ، أو كان ليس فيه مفسدة ولا مصلحة ، وهو قليل ، فلا يكاد يوجد شيء إلا فيه مصلحة أو مفسدة .

تنجيب المضار وإزالتها

مقتضى المبدأ السابق أن المضار متناولة بالموقف العام للمنع ، تحت طائلة الإثم والعقاب ، سواء كان الضرر بالمبادرة أم على سبيل الانعكاس وقد تجلّى ذلك بإحدى جوامع كلمه ﷺ وهي قوله (لا ضرر ولا ضرار) و (الضرر) حصول الأذى أو المفسدة ابتداءً ، و (الضرار) حصوله على سبيل الجزاء ورد الفعل . وقد استمد من هذا الحديث ، في ظل قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ، أكثر من مبدأ شرعي ، وهي إذا روعيت بمجتمعة كانت نبراساً في الممارسة الصحيحة لإجراءات التطبيب والعلاج لتوفير الطمأنينة من الإثم الذي يحيط في النفس ، ولتحاشي المسؤولية وموجبات الضمان إذا لم تستخدم موازين العدل . وتشتمل هذه القاعدة على جملة من المبادئ مكونة من نوعين : وقائي وعلاجي .

الجانب الوقائي

الحفاظ على الفطرة السليمة

شرع الله عز وجل مبدأ الحفاظ على الفطرة الإنسانية باعتبارها (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) ، وهي الحالة الأصلية المستحقة للبقاء بعيداً عن التغير المعنوي أو المادي (كل مولود يولد على الفطرة) ووسيلة تحقيق هذا الهدف إرساء المبادئ وتمييزها بالتطبيقات العديدة وما يكفي هنا : الإشارة إلى أنها جاءت متنوعة .

(الضرر يدفع بقدر الإمكان) .

والدفع هو الحيلولة دون الوقوع ، باتخاذ
الاحراءات والاحتياطات الكفيلة بالوقاية منه سواء
كانت سلبية بالامتناع من أفعال مؤدية للضرر ، أو
إيجابية بالأخذ بما يعصم منه ، ومفاد هذا ان الضرر
لا يترتب فيه حتى يقع بل يبذل كل ما أمكن
لدفعه .

كما أن دفع الضرر إن لم يمكن كلية يدفع المقدار
الممكن منه ، فليس هناك تلازم بين الدفع
والاستئصال ، بل ان التخفيف للمقدار الموشك
وقوعه يحظى بالاهتمام الشرعي نفسه إذا تعذر تفادي
جميعه . هذا المبدأ بشقيه (دفع الضرر — ولو
الممكن منه) هو المظلة الفنية للمثلين المتداولين :
(الوقاية خير من العلاج) و (ما لا يدرك كله لا
يترك بعضه) .

الجانب العلاجي

العودة إلى الفطرة الأصلية

إذا حل الضرر ، في غيبة الضمانات المقامة
سدوداً دون وقوعه ، فإن الإجراء المطلوب حينئذ
إيحائي فعال من شأنه تصحيح ما نزل من انحراف
عن الطبيعة برفع الضرر وإزالته وهو مفاد المبدأ
القائل :

(الضرر يزال) :

أي الشأن فيه أن ينحى عمن أصابه ، ولا يعتبر
حصوله وضعاً طبيعياً وأمرأ واقعاً مهما تقدم أو
تضاعف أثره ، ولا ذريعة للمتواكلين المدعين الركون
للمقادير ، وهي كما تجري بما لا يعرفه الإنسان إلا
بعد حصوله ، فإن بقاءها كذلك لا يحكم له باللوم
والثبات إلا بعد المحاولة والأخذ بالأسباب ، وإذا كان
المرض (أو الضرر عامة) أمرأ مقدوراً فإن الشفاء

والمعانة هو من قدر الله ، وبذلك أجاب عمر رضي
الله عنه من تردد في تجنب البيعة الموبوءة : (نفر من
قدر الله إلى قدر الله) .

وتعصياً عن نقاء (الضرر) دخیلاً هجیناً جاء
المبدأ القائل :

(الضرر لا يكون قديماً) أي لا يحظى بحصانة ولا
يكتسب استيطاناً مهما تطاول زمانه بل ويظل مزلول
الأركان مضطرب الجنان يهدده نداء الرحيل ، لأنه
(لا تبديل لفطرة الله) .

وللمبدأ الأساسي (إزالة الضرر) هالة تحف به
من المبادئ التي يتم بها تنظيم كامل له يتناول في آن
واحد رسم الوسائل وتحديد المقاصد ، منها :
(الضرر لا يزال بمثله) وبعبارة أخرى تقدم البديل :
(الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف) وبأسلوب
آخر :

(يختار أهول الشرين) وتحديد الشرية والخيرية ليس
بألهوى بل ضابطه :

(إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً
بارتكاب أحفهما) وبالتحديد :

(يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)
وبكلمة جامعة :

(درء المفسد مقدم على جلب المصالح) .

وهذه المبادئ الفنية عن التطويل بشرحها توجي
بالخطوات الحكيمة التي ينبغي سلوكها في مجال
التطبيب والعلاج : بأن لا يطغى خوف الخطر المائل
في الداء على استشعار الخطر الكامن في الدواء ، إذا
كانت كفة هذا راجحة على ذلك . .

والمحظورات ، على ما في بعضها من ملاذ أو أرباح
موقوتة أو فردية ، جديرة بالمنع ولو أهدرت به المصالح
الجزئية ، ومن هنا نشأ حكم الشريعة (وما وافق
منهجها) بالحجر على الطبيب الجاهل بأصول

الصعقة ، والحيلولة بينه وبين موائد المزاولة الباعثة له شخصياً ، لما في ذلك من حفظ المصالح العامة ودرء المعاسد المتوقعة .

وهو كذلك مناط الفصل في مسائل العلاج بوسائل هي في الأصل محرمة ، أو التداوي ببعض المحرمات إذا تعين ذلك سبيلاً لإزالة الضرر ..

رفع الحرج ومراعاة الضرورة

إن رفع الحرج عن المكلفين من المقاصد الأساسية للتشريع الإسلامي عامة ، وله هنا مظاهره الخاصة الكثيرة التي يتعاقب أثرها لتحقيق سمو الشريعة عن أن يكون طابعها الجمود على نمط واحد من التكليف ، تأسيساً على أن تلك التكليف نصبتها الشارع الحكيم ، بالنسبة للأفراد ، لمقصد عام هو : « إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً ، كما هو عبد الله اضطراراً » وإن المقصد بالنسبة للمجموع هو « إقامة المصالح الدنيوية والأخروية على وجه كلي » فهناك نظام كافل للسعادة في الدنيا والآخرة لمن تمسك به ، ومطلوب من كل فرد أن ينضوي تحت هذا النظام وينقاد له لا لهواه .

ولهذا جرت الشريعة الإسلامية في التكليف على الطريق الوسط الأعدل الداخل تحت طاقة الإنسان من غير مشقة عليه ، ولا انحلال لربقة عبوديته لله ، وجاءت تكاليفها لتحقيق توازن ينشد غاية الاعتدال في جميع المكلفين .. فإن آل الأمر للميل إلى جهة التشديد بسبب واقع خاص ، أو حال متوقعة ، عالجتها الشريعة ذلك بالرخص الشرعية الدائمة ، أو بمراعاة ظروف الضرورة الطارئة ، ليظل المكلف في جميع أحواله ملتزماً بما نصبه الله من معالم دينه التي لا تغادر صغيرة أو كبيرة من شئون الحياة إلا وصفت لها أصلاً يرجع إليه ومعقلاً يلجأ إليه . وهذا

عاية الإحسان والإنعام من الله .

والضرورة التي اشتملت الشريعة على كثير من المبادئ لمراعاة ظروفها هي كل ما فيه مشقة بالغة وخرج ، وهي الحالة التي تلحى الإنسان إلى فعل المنوع عنه شرعاً ، أو هي الحالة التي يصير بها الإنسان معرضاً للتلف إن لم يقدم على المنوع . ولما كان من خصائص الشريعة الإسلامية رفع الحرج ودفع المشقة سواء كانت المشقة من النوع غير المقصود للشارع أصلاً ، وهي المشقة غير المعتادة ، أم من النوع الذي لا يخلو عنه أصل التكليف ، لأنها في بعض الظروف تتحول إلى منزلة المشقة غير المعتادة ، وهذا التحول ليس واقعاً على طبيعتها بل هو بحصول سبب اقتضاه . قال القرافي : (كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه ، وهو الاضطراب » وفي التعليل الدقيق لإباحة المحظور هنا بقول العز بن عبد السلام : « الضرورات مناسبة لإباحة المحظورات جلباً لمصالحها » أي للمصلحة المغلوبة بمفسدة راجحة ، بناء على أن معظم الأمور تشتمل على مصالح ومفاسد ، والعبرة بالراجح فيها منهما ، ففي حال الضرورة يستفاد من تلك المصلحة النادرة التي أهدر أمرها في الأحوال الطبيعية .

وقد صاغ علماء الشريعة هذا المبدأ بجملة من القواعد المشهورة المتداولة بين المختصين بل بين غيرهم من طبقات الناس على حد سواء مع شيء من التحريف أو اغفال القيود الواجب مراعاتها . .

وقطب الرحي لتلك القواعد هو قول الله تعالى (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) وقول الرسول ﷺ : (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وقوله فيما أحاب به قوماً سألوه عن أكل الميتة في الحمصة (فشأنكم بها) ، وما هي نبذة عن تلك القواعد بتوضيح يسهل به استثمارها على الوجه السليم :

(المشقة تجلب التيسير) :

في هذا المبدأ وصف للحال المعهودة من الشريعة الإسلامية السمحة مما تقدمت الإشارة إليه من استهداف التوازن وإعطاء كل ظرف ما ياسبه ، وزيادة عما سبق عن الضرورة من بيان توصيحي فإن المراد بالمشقة الجالبة للتيسير : المشقة التي تتجاوز حدود المعتاد ، لأن التكليف لا يتقو على المعتاد منها فهو إلزام ما فيه كلفة ، ولو شمل التخفيف جميع التكاليف لكان — كما قال الإمام الشاطبي نقصاً لما وضعت الشريعة له من اخراج المكلف عن داعية هواه . وضرب من الأمثلة على تسويغ ذلك طلب المعاش بالاحتراف وسائر الصنائع فإنه مع اعتياده لا يزيل ما فيه من الكلفة .. وأحوال الإنسان كلها كلفة في هذه الدار في أكله وشربه وسائر تصرفاته ولكن جعل الله له قدرة عليها بحيث تكون تلك التصرفات تحت قهره لا أن يكون هو تحت قهرها ..

وفي نحو هذا المبدأ الوصفي جاءت قاعدة أخرى مؤكدة هي :

(الأمر إذا ضاق اتسع) :

على أن ثمرة الخاصة التشريعية المعبر عنها بالمبدأين السالعين جاءت في مبدأ مشهور متداول هو :

(الضرورات تبيح المحظورات) :

وقد سبق بيان استمداد هذا المبدأ ، وهو ذو غزارة في التطبيقات وأبرزها يتصل بقضايا التطبيب والعلاج ، فإن ممارسة أي من الإجراءات المندرجة فيها هي في الأصل محظورة ومعتبرة جنائية على النفس الإنسانية أو جزء منها ، أو تسبباً في إتلافها وإلحاق الضرر بها لولا عامل الضرورة الذي تسوغ معه تلك التصرفات وتغدو من باب أداء الواجب أو الفعل المأذون به .. ولا مجال لسرد التطبيقات الخاصة

بدءاً من إباحة النظر واللمس للضرورة عند الاقتضاء ، وانتهاء بإعمال المصع في البدن دون أن ينشأ عنه قصاص أو ضمان .

والى جانب المبدأ المراعي لحال الضرورة التي تستلزم التعرض للتلف أو وقوع الخطر هناك مبدأ يعطي نفسه لحال (الحاجة) وهي ما ينشأ عنها عسر وصعوبة في الظروف الجماعية الشاملة للأمة أو الخاصة بطائفة أو مجموعة خاصة ، لا للأفراد فيكون (عموم الطرف) في (الحاجة) مدعاة لإحلالها منزلة الضرورة التي يطبق مبدؤها ولو كانت فردية . وهذا المبدأ هو :

(الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، عامة كانت أو خاصة) .

والمبادئ المتناولة لأنثر الضرورة والحاجة العامة للأمة ، أو الخاصة بمجموعة من فئاتها ، محاطة بالضمانات الكافية للحيلولة دون اتخاذ ذلك ذريعة للخروج عن دائرة التكليف ، وإلغاء الالتزام بأحكام الشريعة على نطاق زائد عن مقتضى الضرورة أو الحاجة ، وللتعبير عن أهم تلك الضمانات جاءت المبادئ التالية :

(الضرورات تقدر بقدرها) :

مباح بالضرورة القدر الذي يدفع الخطر ، من غير نفي ولا عدوان ، وتطبيق هذا المبدأ سار في تصرفات التطبيب ، فلا يتجاوز المقادير المجرئة إلى غيرها سواء من جهة أصل الفعل الاصطراطي ، أو من جهة توقيته واستمراره :

(ما جاز لعذر بطل بزواله) أو بصياغة أخرى لفكرة المبدأ هي :

(إذا زال المانع عاد المتنوع) ، وهو كما ينظم بقاء المسوغ الاضطراري من حيث الزمن يؤكد الربط بفقدان البديل السائغ ووجوده . .

هذا ، وإن مبادئ مراعاة الضرورة هي المظلة الشرعية لكثير من قضايا التطبيق والعلاج ، ليس للأفعال وحدها ، بل للأشياء المحتاج إليها لإزالة الحالة المرضية التي يتحقق فيها شروط الاضطرار ، كالتداوي ببعض المحرمات عند تعين الاستشفاء بها وعدم وجود دواء طاهر حلال يؤدي الغرض ، حسب اخبار الطبيب المسلم الثقة في تدينه وخبرته ، وذلك إذا لم يسعف تطبيق مبادئ المظهرات التي منها : انقلاب العين الأصلية واستحالة المادة إلى خصائص مادة أخرى .. فحينئذ تسوق الضرورة إلى استعمال بعض المواد في العلاج والمداولة ولو كان محكوماً — في الأحوال الطبيعية — بتحريمها للنجاسة أو لسبب آخر من أسباب الخطر ، دون أن ينشأ عن ذلك المساس بمقصد أساسي من مقاصد التشريع . فيباح بالضرورة — عند بعض الفقهاء — التداوي بالمقدار الذي لا يسكر . أما المقدار الذي يسكر فتحريمه موضع اتفاق ولو للدواء ، لأنه كما يقول الإمام الشافعي ، ومذهبه هو الأرجح في هذه المسألة :

حق الغير وإذنه فيه

إن من المبادئ المنظمة مبدأ (الحق) لا سيما إن كان للعباد أو في ملكهم ، وهو شديد الصلة بمبدأ (الإذن) ، وكل من الحق ، والإذن أما أن يرجع إلى الشارع (حق الله) و (الإذن الشرعي) أو إلى الإنسان (حق العبد) و (إذن المالك) ، وإن للحقوق تقسيمات وأنواعاً ليس من المناسب التوسع فيها بمجال كهذا ، لا سيما أنها موضوع مشترك بين المعاملات المالية والتصرفات الجنائية ، وإن ذلك يجر إلى الكلام عن (المسؤولية) وهو جانب عولج على حدة لاتصاله بأمور أخرى غير الحق والإذن ، كالتقصد وطبيعة الفعل والخبرة ..

يمنع من أداء الفرائض ويؤدي إلى فعل المحرمات . ومستند اتفاق الفقهاء على تحريم التداوي بما يسكر هو قول النبي ﷺ عن الخمر مخاطباً من كان يصفها للدواء : إنها ليست بدواء . أما المشمول بحكم الضرورة فهو المقدار الذي لا يسكر ، والمعروف أن ما يستعمل في الأدوية من المواد القابلة للإسكار هي مقادير قليلة وفي أوقات متباعدة ومع هذا يحسن بالمسلم الخروج من مواطن الخلاف والحرص على الالتزام بالجادة في أمور الدين ، ومثل هذا الموقف إذا اتخذ طابعاً جماعياً يجعل المعصين

على أن من المفيد لتنويع المبادئ المتوجه بها الإشارة إلى أن منها :

(لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن) :

وبدن الإنسان ملك لله عز وجل وفيه مع ذلك حق للعبد نفسه ، فهو مما يجتمع فيه الحقان (حق الله وحق العبد) وهذا من حكمة التشريع فهذا الاجتماع للحقين مما يستظهر به على صيانة محل الحق بدلاً من سهولة سقوطه أو إسقاطه ما لم يتوافر اجتماع إذن الشارع مع إذن المالك . وإذن الشارع منه المنصوص عليه في صورة أحكام شرعية ، ومنه المنوط بالولاية العامة التي تقول قاعدتها :

(التصرف على الرعية منوط بالمصلحة) :

على أن إذن الشارع سواء كان بالأحكام المنصوصة أو القواعد العامة هو المرجع في حال القصور أو العجز عن إصدار الإذن ممن كان الأصل أن يملكه ولهذا كان إلى جانب الولاية العامة : الولاية الخاصة والوصاية والقوامة .

أما إذن المالك فهو بإطلاق ابتداء أو اجازته بعد وقوعه .

ومما يتصل بهذا المبدأ ما أبداه العلامة القراني من فرق في الأثر ، بين الإذن من صاحب الشرع (وهو في الغالب عام) وبين الإذن من قبل المالك (وهو من الإذن الخاص) بأن إذن المالك يسقط الضمان ، أما إذن الشارع فالأصل فيه إسقاط التبعة الأخروية والعقوبة ، دون الضمان (المسؤولية المدنية) وهذا تفضل من الله على عباده حيث جعل ما هو حق لهم لا يصح الإبراء فيه إلا برضاهم وإسقاطهم ضمانه . وهذا الفرق تدل عليه القاعدة العامة :

(الاضطرار لا يطل حق الغير) :

وهو مطرد حيث يكون هناك قيود للإذن الشرعي ، أما إذا كان الإذن من صاحب الشرع — أي الجواز — مطلقاً عن أي قيد (ومثاله مما هنا الاجراء الطبي حسب المعتاد إذا أدى لتلف غير مقدور على التحرز منه) فإن المبدأ المستحق التطبيق هنا أن :

(الجواز الشرعي ينال الضمان)

وهو كما حققه الشراح لهذه القاعدة : الجواز الشرعي المطلق عن أي قيد (عدا عدم التقصير والتعدي) ومثاله : أن يكون التصرف الطبي لم تلحظ فيه القيود الشرعية العامة كحفظ حق الغير (بمحصل الإذن) أو التحرز من مضاعفات يمكن التوقي منها ، لأن تجوز الشرع لهذه التصرفات مفيد بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه . .

ومن تمام القول في الحق والإذن تصريح العلماء كالعز بن عبد السلام والقراني أن ما هو حق خالص لله تعالى ، أو فيه حق له وحق للعباد ، لا يتمكن العباد من إسقاط حق الله في الحالين ، بل ذلك يرجع إلى صاحب الشرع . وينوب عن إذن المالك إذن غيره من الأولياء ، ومنهم أولو الأمر ، في حال الاضطرار إذا ما فقد صاحب الحق مقدرة التصرف المعترف .

التعاون والنفع والإطار

إن الحض على التعاون والإحسان وفعل الخير مما تواردت عليه آيات القرآن والأحاديث النبوية المعروفة ، ونفع الناس من الرغائب المشروعة المأمودة إلا فيما نهي الشارع عنه ، والنهي أما لمحظور يتصل بالفعل النافع لضرر دهنه عام ، أو لأن النفع يقابله ضرر أكبر لبأذله ، على ما سبق في مبادئ إزالة الضرر ومراعاة الضرورة .. فإذا خلا الفعل النافع

للغير من ذلك وكان الضرر الذي يرفع عن الآخرين أشد من الضرر اللاحق بالمقدم على النفع ، فهو من الإيثار على النفس ولو لحقها شيء من الخصاصة أو الضرر المحتمل ، أو المتوهم . .

وهذه المبادئ هي المسوغ الشرعي للتطبيب القائم على تقديم الدم والأعضاء البديلة إلى المرضى الثالثة أعضائهم مما يبذله المحسنون دون أن يؤدي ذلك إلى التهلكة المنهي عنها . ومستند ذلك مقتضى النصوص التي أئحنا إلى كثرتها في هذا المجال ، كقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وقوله : (وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) وقوله : (والمعلوا الخير لعلكم تفلحون) وقوله : (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) ومن الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام : (من استطاع أن ينفع أخاه فليفعله) وفي رواية (فليفعل) أخرجه مسلم في صحيحه .

فهذه النصوص وغيرها كثير ، ليست مبادئ أخلاقية فحسب ، بل هي ذات أثر تشريعي في الإباحة والترغيب ، إن لم يكن بالوجوب عند من يجعله أولى ما تقتضيه صيغ الأمر .. فهذا العمل من الجائز شرعاً وهو من صنائع المعروف وأبلغ صور الإحسان و (ما على المحسنين من سبيل) . وهذا كله إذا كان على سبيل التبرع ، لأن المبدأ أنه :

(يخطر في التبرعات ما لا يخطر في المعارضات) :

أما إن كان ذلك على سبيل المعارضة نظير بدل ، فإنه تصرف يثر كثيراً من الحرج والشبهة بالحرام ، جرباً على أن أجزاء الآدمي ليس لها مالك إلا الله تعالى فليست مما يباع ويشتري . وقد بلغ

التحرز ببعض الفقهاء أن يفسروا بيع لبن المراضع بأنه استئجار لشخص الظئر (المرضع) والانتفاع بلبنها أمر تبعية . مع أنه مما فصلت في شريعته النصوص الصريحة رعاية لضرورة حفظ الأنفس ، وما اللب هنا إلا أجزاء مبانة بصورة طبيعية عن بدن المرضع ولا نفع مقصوداً لجسدها منه ، فكأنه مما استودعها الله إياه لنفع الرضعاء ..

ولا يتنافى مع حظر المعارضة عن هذا البذل أن يقبل البازل ما يكافأ به من غير مشاركة ولا مواطأة ، لقوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) وما روي عنه (ﷺ) : — بالرغم من ضعفه — (من أتى إليكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له) فهو مما تشهد له قواعد الشريعة العامة .

كما يملك أولو الأمر تخصيص مكافآت تشجيعية لا مشاركة فيها ولا التزام ، للترغيب في هذا اللون من الإحسان وفعل الخير ، أو للمعونة على ترميم آثاره على الجسم كتشجيعهم على أشباه ذلك من الأعمال المندوبة أو الواجبة لكونها من الطاعات المفروضة أو مما ينبغي احتساب الأجر فيه . .

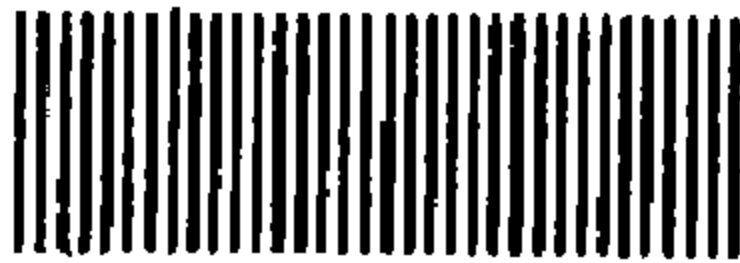
وأخيراً ، ليست هذه المبادئ كل ما يتصل بموضوعنا ، وهي أيضاً لا يقتصر تطبيقها عليه بل هو أهم مجالات استثمارها والاستئارة بها في تكوين الإلزام بمنحى الشريعة في هذه الأمور عن طريق وسط بين تلقي الفروع المجردة ، أو التوسع غير الميسر في غبار الأدلة ومقتضاها . و (كل ميسر لما خلق له) واتقان العلوم والمعارف والحرف والصناعات كلها مما فرضه الله على جماعة المسلمين ، بإزاء ما عم بفرضيته كل مسلم من طلب العلم بما تقتضيه حالة وتمس إليه حاجته في حياته ومهنته بعد الفرائض العينية المعروفة ..

قائمة المراجع المستخدمة في البحث

المراجع الخاصة :

أهم المراجع العامة :

- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي (— ٧٩٠ هـ) ط . مصطفى محمد .
- قواعد الأحكام في مصطلح الأنام ، للإمام عز الدين عبد السلام (هـ) ط (١) ١٣٥٣ هـ .
- الفروق « أنوار البروق في أنواء الفروق » للإمام القرابي (— ٦٨٤ هـ) ط دار احياء الكتب العربية .
- الأشباه والنظائر في قواعد فروع فقه الشافعية ، للسيوطي (— ٩١١ هـ) ط عيسى الحلبي .
- الأشباه والنظائر ، لزين الدين ابن نجيم الحنفي (— هـ) ط مؤسسة الحلبي وشركاه ١٣٨٧ هـ .
- القواعد ، لابن رجب الحنبلي (— ٧٩٥ هـ) ط . الحانجي ١٣٥٢ هـ .
- القواعد والقوائد الأصولية ، لابن اللجام البجلي الحنبلي (— ٨٠٣ هـ) ط . السنة المحمدية .
- القواعد للإمام الرركشي (مطبوع بالآلة الكاتبة) تحقيق (رسالة دكتوراه) ثلاثة أجزاء .
- المدخل الفقهي العام للاستاذ الشيخ مصطفى أحمد الزرقا ط . الحياة .
- شرح القواعد الكلية للمجلة ، للشيخ أحمد الزرقا (تحت الطبع) دار الغرب الإسلامي ، المغرب .
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ، للدكتور يعقوب عبد الوهاب الباسمين (رسالة دكتوراه) ط . بغداد .
- مجموعة بحوث فقهية (بحث الضرورة) للدكتور عبد الكريم نهدان . ط . الرسالة ومكتبة القدس .
- تفسير القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » (— ٦٧١ هـ) ط . دار الكتاب العربي .
- بيل الأوطار وشرح متنفس الأنعبسار ، للشوكاني (— ١٢٥٠ هـ) ط .
- المستصفي في الأصول ، للإمام الغزالي (— ٥٠٥ هـ) .
- ارشاد الفحول إلى علم الأصول ، للشوكاني .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد الطيب (الحفيد) ط الحانجي .
- المبسوط ، لشمس الأئمة السرخسي . ط السعادة .
- التاج والاكلیل للمواق المالكي (بهامش مواهب الحليل) ط . السعادة ١٣٢٨ هـ .
- أسنى المطالب شرح روض الطالب للقاضي زكريا الأنصاري الشافعي .
- المغنى شرح مختصر الخرقي ، لابن قدامة الحنبلي .
- المحلى ، لابن حزم الأندلسي (— هـ) ط . المنهية ١٣٥٠ هـ .
- زاد المعاد (الجزء الثالث : الطب النبوي) لابن القيم .



العزلة والحضارة

ملاحظات وتساؤلات

د . محمد كمال الدين إمام

تمهيد : في مقاله المنشور في العدد ٣٢ من المسلم المعاصر وعنوانه « الحضارة قبل أن تولد » يحدد الأستاذ الدكتور عبد الحليم عويس علاقة ضرورية بين العزلة والحضارة ويصوغ قانوناً عاماً يمثل الموضوع الأساسي لمقاله وإن ضم في ثناياه قضايا أخرى كثيرة ، ونستأذن المفكر الصديق في التعقيب المفصل على الموضوع الأساسي ، وفي الموضوع الموجز على أمرين هما : الحضارة المسيحية التي ينفيها ، ومشكلة المصطلح

(١)

العزلة والحضارة

الحضارة ظاهرة معقدة ، وتحليلها بالنظرة ذات البعد الواحد ، أو القانون الصارم الذي يتحكم في الفعل الحضاري لم تعد معطيات علمية تتسم بالدقة . والنزعة التأملية للحضارة والتاريخ تفقد أصحابها إلى أنساق فلسفية وأبنية فكرية أساسها ذاتي وشخصي في ميدان يحتاج إلى مزيد من الموضوعية حتى يصبح علماً بالمعنى الدقيق للكلمة ، ومن هذه الزاوية تعرضت نظريات توينبي واشبنجلر وماركس وكولنجورد وغيرهم لنقد المؤرخ المحترف .

والدكتور عبد الحليم عويس دفاعاً منه عن وجود حضاري سليم للإنسان المسلم يصوغ قانوناً صارماً لنشوء الحضارة يجعل العزلة مرحلة ضرورية لكل قائد مبدع ، ولكل حضارة فالى أي مدى يصح هذا القانون ؟ إن العزلة — الفردية والجماعية — لم تدرس بعد على المستوى الفلسفي دراسة تحليل وتأسيس تكشف أبعادها الفكرية ، وأسبابها النفسية ، ونتائجها الاجتماعية ، وصياغة القانون من خلالها — دون فحص الوقائع الجزئية واستنتاج الأحداث واستقراء الواقع — هو تأمل محض ، وهذه النزعة التأملية في فهم العملية الحضارية أفضت إلى أمرين كلاهما لا يمكن التسليم به .

الأمر الأول :

اسناد العملية الحضارية في دور التكوين إلى محرك وحيد يعوزه التحقق لأن العزلة غير ممكنة يقول وايتهد « وكما لا يوجد فرد يحيا منفردا بنفسه فكذلك الجماعات لا يمكنها العزلة وإلا كانت تتراجع إلى حالات البدائية »^(١).

إن الحضارة مفهوم ديناميكي وهي تفتح وصيرورة والعزلة سكون أو كما يقول « برديايف » إنها مرادفة للحجم والعدم ولا يمكن تصورهما إلا عن طريق السلب^(٢).. فكيف يأتي المتحرك من الساكن ؟ أو الوجود من العدم ؟ .

الأمر الثاني : هذه النزعة إلى التعميم ، والتي تجعل من ملاحظة خاصة بحالة معينة قانونا عاما يستوعب الظواهر الحضارية كلها وقد حذر العالم الفرنسي « جوستاف لوبون » من هذه النزعة وقال إن أكبر الأسباب التي تؤدي بنا إلى الخطأ هو تلك النزعة إلى التعميم فهي تؤدي إلى أحكام متناقضة تناقضا يجعل الحقيقة أمرا يصعب تمييزه^(٣) . والعزلة حتى في معناها اللغوي ليست خلاقة ولا إيجابية بل هي سلب ونفي والعزلة المطلقة في مفهومها الفلسفي ترادف الموت ، وهذا المعنى في العزلة أبرزته الفلسفة الوجودية لدى كيركجور وهيدجر وسارتر وغيرهم بل إن فلسفة الوجود التي بشر بها كيركجور وأقام بنيانها النهائي هيدجر ترى أن الوجود الحقيقي هو وجود الذات ، وأن كل ذات في عزلة تامة عن غيرها من الذوات فإذا ما خرجت الذات عن عزلتها كان في ذلك سقوطها^(٤).

وهذا الموقف هو الأساس الفلسفي الذي أقام عليه اشبنجلر فلسفته في الدائرة المغلقة حيث كل حضارة مغلقة على نفسها وهي كائن عضوي موحد لا يعرف غيره ولا يستطيع فهمه أو الاقتراب منه .

وواضح ما في هذا القول من مغالاة فإذا كان صحيحا أن لكل حضارة روحها الخاص فإن هجرة الأفكار في الزمان والمكان تجعل الدائرة الحضارية المغلقة مجرد دائرة وهمية « فالتاريخ يصنع جزئيا بواسطة حركة الأفكار » كما يقول جلبرت هايت^(٥) وهذا التاريخ المتحرك هو الحضارة ، والعقل المغلق علامة على الارتداد إلى البدائية .

ونحن ندرك الفارق بين الانغلاق الحضاري عند اشبنجلر والاعتكاف الذي يقول به الدكتور عبد الحليم فالأول قانون طبيعي للحضارة باعتبارها كائنا عضويا بينما الاعتكاف شرط لتكوين الحضارة ونقائها ولكن اشبنجلر والدكتور عبد الحليم يتشابهان في الميل إلى التعميم وتجميعهما النظرة التأملية للحضارة والتاريخ .

العزلة عند توينبي : ولا شك أن الدكتور عبد الحليم كان يتأمل — على نحو ما — ما كتبه توينبي عندما انتهى إلى أن العزلة والاعتكاف أساس المرحلة التمهيدية في حياة كل حضارة فهل قال بذلك توينبي فعلا ؟ إن فكرة العزلة عند توينبي — كما لاحظ بحق الدكتور عبد الحليم — فكرة عارضة وهو لا يقيم على أساسها العملية الحضارية وإنما يستخدمها عن تحليله لدور البطل ومكانه في التاريخ .

والفكر الحضاري عند توينبي يقوم على مبدئين :—

المبدأ الأول : التحدي والاستجابة : وهو وحده الذي يتعلق بالعملية الحضارية ويمثل المنهج التاريخي عند توينبي يقول في ذلك « أعتقد أن الحضارات تبرز إلى الوجود وتسير في طريق النمو إذا استطاعت أن تستجيب بنجاح إلى ضروب التحدي المتوالي الذي يواجهها وهي تنهار وتذهب ربحها إذا عجزت عن مواجهة هذا التحدي »^(٦) ففكرة التحدي

والاستجابة — كما قيل — تؤدي دورا رئيسيا في تصوير توينبي للتطور — وهي نفسها التي استند إليها في القاء الضوء على العلاقات الدولية ، وأخيرا في تبيان وجهة نظره بشأن طابع الحضارة الغربية ومستقبل الانسانية بصفة عامة^(٧) .

المبدأ الثاني : الانسحاب والعودة : وهو لا يتعلق بنشوء الحضارة بل بدور البطل في التاريخ يقول توينبي « إن التجلي باتخاذ طريق الاعتزال يصبح بلا غاية ويعدو لا معنى له اللهم إلا إذا أصبح توطئة لعودة الشخصية المتجلية إلى الوسط الاجتماعي الذي وفدت منه أصلا ، ويتضمن الوسط البيئة الأصلية للحيوان الاجتماعي ، ولن يستطيع الانسان التغرب عن هذه البيئة .. إلا إذا أنكر صفته البشرية فيغدو مصداقا لعبارة أرسطو إما وحشا أو إله^(٨) » وهذا الاعتزال لدى الأفراد ليس هو جوهر الحركة ولا غايتها بل كما يقول توينبي نفسه « إن العودة هي جوهر الحركة برمتها ، كما أنها علتها النهائية »^(٩) .

بل إن فكرة الاعتزال هذه ليست ظاهرة إنسانية فحسب بل هي ظاهرة عامة في الحياة العضوية وتبتدى للانسان في حياة النباتات كما شرح توينبي . ولنا بصدد دراسة انتقادية لفكر توينبي بل المعنا إليه بقدر مساهمته في الفكرة الرئيسية عند الدكتور عبد الحليم ونوجز موقفنا منه فنقول مع الأستاذ « وولش » عن توينبي « إن كثيرا من أفكاره الرئيسية مثل التحدي والاستجابة والانسحاب والعودة قد خيبت الآمال لعدم دقتها »^(١٠) .

إن الدعوة إلى الاعتكاف والانعكاف على الذات — مع اعترافنا بأهمية الدوافع إليها — تبدو لنا غير دقيقة وغير ممكنة وأيضا خطيرة .

أولا : عدم الدقة : لو تصورنا في بعض الحالات حدوث أسبقية زمنية بين العزلة والحضارة — وهو ما نسلم به — فإنه في حالات كثيرة انبثقت الحضارة

عن الاتصال لا الانعزال بل إن جوهر الحضارة هو التفتح والضرورة والاتصال وليس العكس .

ثم إن هذه الأسبقية الزمنية — مع افتراض وجودها — لا تعطينا أية دلالة سببية بحيث يصبح ميلاد الحضارة — وفقا لقانون حتمي — لا يتم إلا على أرض العزلة .

ثانيا : عدم الامكان : وعدم الامكان ليس عائقا وقتيا نتيجة ثورة الاتصال المعاصرة في عالم أصبح « قرية الكترونية » بل هو يستوعب الانسان في رحلته التاريخية « ذلك أن الوعي الذاتي يقتضي الشعور بالآخرين ، فهو اجتماعي في أعماق أعماق طبيعته الميتافيزيقية ، وما دامت حياة الانسان تعبيراً عن الأنا فإنها تفترض وجود الآخرين ، ووجود العالم ووجود الله ، وانعزال الذات انعزالا مطلقا ورفضها للاتصال بأي شيء خارجا أو « بالأنث » عبارة عن انتحار ، ووجود الأنا يصبح مهددا كلما أنكر الوجود الكائن فيه لذات أخرى أو للأنث ، فالاتصال بالعالم الموضوعي — الماضي والحاضر والمستقبل — شرط للوجود الحضاري للانسان وكما يقول الدكتور الجبائي « لا يصبح من مفاهيم الحضارة وموضوعاتها إلا ما كان قابلا للتزوج من شعب إلى شعب ومن حيل إلى جيل أما ما كان خاصا أو محليا إلى حد بعيد وما لا يقبل الانتقال فلا يدوم إلا بقدر ما تدوم الموضات »^(١١)

ثالثاً : أخطار العزلة : ولو تخيلنا عن استحالة العزلة وتصورنا إمكانها فإنها على معتبر استاذنا الدكتور أحمد كمال أبو المجد — تحمل في ثناياها مخاطر غير محسوبة^(١٢) .

وأهم هذه المخاطر — من وجهة نظرنا — فقدان الرؤية الصحيحة « لأن الانعزال أو التجنّب على أي صورة كان إنما يعبر عن حالة لا يتبين المرء فيها نفسه من خلالها كما هي ولكنه شيء آخر يحمل محلها » (١٣) وفقدان الرؤية الصحيحة يدفع المعتزل إلى أمرين أحدهما مر .

الأول : الشك في قدراته والتشاؤم المسيطر على وجوده « فليس ما هو أكثر هدما من الانطواء على الذات واستغراق الأنا في نفسها وهي في حالاتها المختلفة تنسى « الآفات الأخرى » والعالم والمجموع ، وبكلمة واحدة تخفق هذه الذات في العلو على نفسها » (١٤) وتصبح العزلة أو الانسحاب حالة مرضية وليس شرطا لنشوء الحضارة بل إن هذا الاعتكاف كما يقول — الدكتور كمال أبو المجد — يعزل أصحابه ويضعهم خارج دائرة الحركة والصراع والتأثير .

الثاني : المغالاة في تقدير الذات — وكما نعاني من ذلك — وهذه المغالاة هي الاختفاق في إقامة جسور التواصل مع الآخرين سواء عن تعال أو عن خوف « وإخفاق الذات في إقامة العلاقة مع النحن . والشعور الحاد بالقلق والعزلة الذي ينشأ عن هذا الاختفاق يمهّد الشعور المتزايد بنفسها » (١٥) الأمر الذي يجعلها ذات مغلقة ضيقة الأفق ينقصها التسامح وهو كما يقول وايتهد شرط لا بد منه لنمو الحضارة وتطورها ، وبغير التسامح يهدر كثير من الخيرة الإنسانية القيمة » (١٦) .

ومن الخطأ أن نتصور أن سلامة الحقيقة الدينية لدينا تكفل انفرادنا بالحقيقة المعرفية فالأولى وحي والثانية عقل الأولى يملكها كل مصدق والثانية يملكها كل متعقل بل إن الحقيقة الدينية ذاتها قد تعاني كثيرا من سوء فهم أصحابها لها وسوء تصويرهم بعقائدهم وسوء تمثيلهم لها في الحياة العملية وقد

أدرك مصلحونا في كل العصور هذه الحقيقة فهذا أحد علمائنا المحدثين يقول وهو يدعو إلى الإصلاح « وقد سبق غير العارفين بأدب الشرع إلى بعض نظم مدنية أو فنون حيوية ، فلا حرج عن إخوان الإسلام أن يحاكيوا غير المسلمين ويعملوا على مثالهم فيما يحسن في نظرهم من هذه النظم أو الفنون ، فإن إحجامنا عن أخذ ما بأيدي المخالفين من المعارف والنظم المفيدة في هذه الحياة يفضي بنا — كما قال — أبو حامد الغزالي — إلى أن نحرم من كل صالح سبقونا إليه » (١٧) .

بهذه السعة في الأفق ينبغي أن نأخذ قضية الحضارة بلا عزلة ولا اعتكاف وإنما تواصل واتصال لأن في الحركة تكمن الحقيقة الحضارية ، وقد صدق أمير البيان شكيب أرسلان حيث يقول ... لم نجد مدنية واحدة من مدنيات الأرض إلا وهي رشح مدنيات سابقة ، وآثار آراء اشتركت بها سلائل بشرية ، ومجموع نتاج عقول مختلفة الأصول ، ومحصول عشرات أبواب متباينة الأجناس » (١٨) .

(٢)

الحضارة المسيحية

ولن أطيل في هذا التعليق — لأنه يستحق بحثا خاصا — ولكنني أتساءل هل الحضارة صفة أم حالة ؟ وما هو الضرر من إطلاق اسم الحضارة المسيحية على حضارة كونية بناتها مسيحيون أيا كان موقفنا من سلامة أيمانهم ؟ .

إن الإسلام كشرعة يطالبنا بل يأمرنا بالنظر إلى أهل الكتاب والتعامل معهم على أنهم أهل شريعة بل إنه في الجانب الشخصي والعقدي يحترم عقائدهم ويترك لهم تطبيقها حتى في ديار الإسلام .

ولا ينبغي أن يكون موقفنا العقدي حائلا دون فهم واستيعاب مواقف الآخرين ، لا شك أن الحضارة المسيحية تبادلت التأثير والتأثر مع الحضارات السابقة بل إنها تضم في جنباتها وثنية اليونان والرومان ولكن أصحابها أهل عقيدة ولم تكن الصبغة المادية التي تتسم بها حضارتهم تمنع تصورهم للآخرين ومواقفهم من خلال هذه العقيدة ونظرة واحدة إلى العلاقة بين الغرب والإسلام تؤكد مدى تغفل الموقف الديني في حياتهم وحضارتهم .

وتعجبني في هذا الصدد تلك التفرقة التي قال بها « ليسنج » في مؤلفه « تربية الجنس البشري » حيث يفرق بين دين المسيح والدين المسيحي والأول — في نظرنا — لا يمكن معرفته إلا من خلال النص القرآني أما الثاني فهو تلك العقائد المركبة والمواقف المتراكمة والتاريخ المتقادم لتلك الجماعات التي اعتنقت المسيحية .

وعلى الرغم من أن المتشككين في صحة الكتب المقدسة أو حتى في الوجود التاريخي للسيد المسيح ذاته كانوا غالبا من الملاحدة أو المتردين على المقررات الكنسية بداية من « أبيلارد » أحد آباء الكنيسة في العصر المدرسي حتى « إرنست رنان » في القرن التاسع عشر والعشرين ، إلا أن وجههم العقائدي — الذي هو جوهر تكوينهم الحضاري — يبدو واضحا فجأة عندما يتعاملون مع الإسلام أو يتحدثون عنه وهو وجه رسم قسماته في لوحة معبرة « إرنست رنان » عندما قال « إن الشرط الجوهري لنشر الحضارة الأوروبية ... هو زوال الإسلام ، وستظل الحرب قائمة في هذا المضمار ، ولن تنتهي إلا عندما يموت آخر ولد من ذرية اسماعيل ، نؤسا ، أو عندما يدحره الأزهاب فينقهر حتى قلب الصحراء » . (١٩)

إن الحضارة المسيحية حقيقة أيا كان موقفنا من صحة انتمائها التاريخي إلى المسيح والمسيحية التي استمع إليها الحواريون . وأخيرا أتساءل لماذا يقول الاستاذ الدكتور عبد الحليم عن المسيح إنه جملة غير تامة ؟ حقا لقد استوقفني هذا التعبير ولا زال مستغلقا عصيا على الفهم ، إن الأنبياء جميعا كل في مكانه وزمانه جملة تامة وجميع الرسل في البناء الإلهي العام للعقيدة الشاملة لبنات في هذا البناء وقد عبر عن ذلك الرسول ﷺ في حديث « إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين » رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فالمسيح في مكانه وزمانه كان رسولا أتم دوره ورسالته أحدثت ثورتها أما في العقيدة الشاملة فهو مثله مثل الرسل جميعا حتى الرسول الخاتم محمد ﷺ لبنات في البناء الإلهي الشاخ .

(٣)

مشكلة المصطلح

لقد استخدم الدكتور عبد الحليم عويس مصطلحات لها مضامينها الدقيقة في العلوم الطبيعية مثل « رحم الحضارة » « وحنين الحضارة » وهي اصطلاحات يميل إليها كثيرا وسبق له استخدامها في مقالات أخرى بل إن القارئ لكتابه القيم «الإسلام أولا » يراها تتناثر في فصوله المختلفة فماذا يعني بهذا الاستخدام ؟ .

إن هذا المصطلح لا يوضح الفكرة بل يزيد غموضا ، وتساءل هل يعنى هذا الأسلوب في تناول التاريخي أن الدكتور عبد الحليم يسوي بين

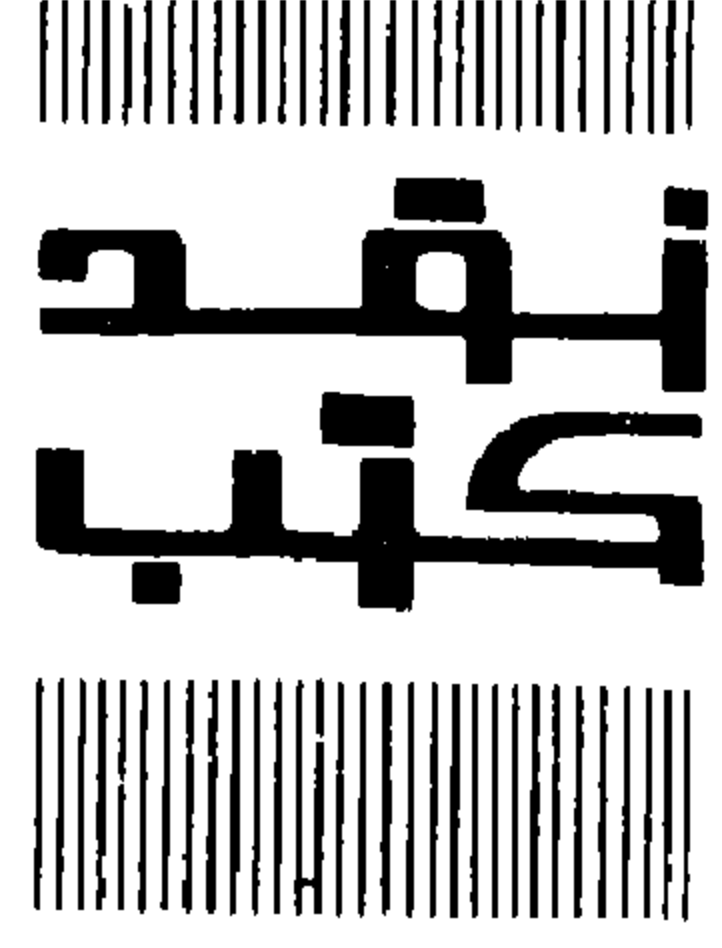
العالم الحضاري والعالم العضوي ؟ لقد فعل ذلك « تين » وقال في مقدمة كتابه « أصول فرنسا المعاصرة » إنه يدرس تحول فرنسا من حيث هو نتيجة للثورة الفرنسية كما لو كان يدرس « تطور حشرة »^(٢٠) ... ونحن لا نعتقد ذلك لأن إيمان الدكتور عبد الحليم بمنهج « تين » لا بد أن يسبقه اقتناع كامل بنظرية « دارون » وهو ما نعلم أن

الدكتور عبد الحليم يرفضه تماما .

إننا نعتقد بضرورة تحديد المصطلح ونؤمن بأن لكل علم لفته وإن الخلافات الكثيرة التي شهدتها ساحة الفكر الإسلامي أهم أسبابها عدم تحديد المصطلح ، ولعلنا سترشد بكلمة « فولتير » الشهيرة « إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك »

الهوامش

- (١) أ. هـ. جونسون : فلسفة وايتهد في الحضارة ترجمة عبد الرحمن ياغي بيروت ١٩٦٥ ص ٣٧
- (٢) برديائف : العزلة والمجتمع ترجمة فؤاد كامل القاهرة ١٩٦٠ ص ١١٧
- (٣) جويستان لوبون : فلسفة التاريخ ترجمة عادل زعير القاهرة ١٩٥٤ ص ٦٠
- (٤) عبد الرحمن بدوي : اشينجلر القاهرة سنة ١٩٤٥ ط ٢ ص ٨٩
- (٥) جلبرت هايت : هجرة الأفكار ترجمة شفيق أسعد القاهرة ١٩٥٥ ص ١٠٢ — ١٠٣
- (٦) توينبي : الحضارة في الميزان ترجمة أمين الشريف القاهرة ص ٦٠
- (٧) فؤاد محمد شبل : توينبي مبتدع المنهج التاريخي الحديث القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٧
- (٨) توينبي : مختصر دراسة التاريخ ترجمة فؤاد شبل القاهرة ج ١ ص ٦٣
- (٩) المرجع السابق ص ٦٨
- (١٠) و. هـ. وولش : مدخل لفلسفة التاريخ ترجمة أحمد حمدي محمود القاهرة ١٩٦٢ ص ٢٢٧
- (١١) برديائف : العزلة والمجتمع المرجع السابق ص ١١٣
- (١٢) أحمد كمال أبو المجد : الحضارة في طريق النمو نشر في العدد ٣٤ المسلم المعاصر
- (١٣) علي شريعتي : المدنية والحضارة المسلم المعاصر عدد ٣٣ ص ٧
- (١٤) برديائف : العزلة والمجتمع المرجع السابق ص ١٤
- (١٥) المرجع السابق ص ١١٥
- (١٦) فلسفة وايتهد في الحضارة المرجع السابق ص ٣٦
- (١٧) محمد الخضر حسين الدعوة الى الاصلاح . القاهرة ١٣٤٦ هـ ص ٨٢
- (١٨) شكيب أرسلان : لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ، القاهرة ١٣٤٩ هـ ص ٨٠
- (١٩) ليسنج : تربية الجنس البشري : ترجمة د. حسن حنفي القاهرة ١٩٧٧ ص ٣٠٢ — ٣٠٥
- (٢٠) ارنست كاسيرز : مدخل إلى فلسفة الحضارة الانسانية ترجمة د. إحسان عباس بيروت ١٩٦١ ص ٥٩ ، ٦٠



ملاحظات حول الكتاب الاسلامي

إعداد محيي الدين عطية

د . عبد التواب شرف الدين
مركز بحوث المانج - الكويت

الكتاب الإسلامي : دليل بيبليوجرافي / محيي الدين
عطية . - الكويت : دار البحوث العلمية ،
١٩٨٢ . - ١١٠ ص . (الندوة العالمية
للأنشطة العلمية الإسلامية ، وحدة
المعلومات ، ١) .

ومع التهنئة لا بد أن أشارك ببعض الملاحظات .

٢ - ص ١٣ بدلاً من « كشاف الموضوعات »
في البداية أرى انه عادة وطبقاً للأصول المعمول بها
يوضع الكشف إما منفصلاً في نهاية العمل ، أو
ضمن الكشف الموضوع في نهاية العمل باسم
« الكشف القاموسي » .

٣ - تم تصنيف الكتب تحت رموز موضوعات
عريضة ، والمدر كل المدر لأن ما بين يدي
المصنف قوائم للناشرين ، وهي خطوة على الطريق .

هل تسمح لنا الأيام بإضافة رموز موضوعات

١ - العمل الذي بين أيدينا يعتبر خطوة جريئة نحو
تعريف المسلمين بالانتاج الفكري والذي يصدر في
شكل كتب .

فما زال العمل البيبليوجرافي في الوطن الإسلامي
بحاجة ماسة إلى الجهود للنهوض به ودفعه لمواكبة كل
تقدم وتطور .

لهذا قلت أنها خطوة جريئة ، في هذا البحر
الواسع الأرجاء .

أهنئ من كل قلبي هذا العمل آملاً أن يستمر
في الصدور .

لكل كتاب بحيث يتحقق ما تمنيته وتمنته الأمة الإسلامية :-

ص ٩ « الأمل في أن تنفر طائفة من المسلمين لتحبس نفسها على رصد الفكر الإسلامي ، جمعاً ، وتصنيفاً ، وتحليلاً ، وتقييماً ، وحفظاً ، واسترجاعاً » .

أضيف إلى هذا الأمل كذلك « وترجمة ونسخاً » حتى يكتمل عمل التوثيق العلمي بالمعنى الكبير ..

أعود إلى ما بدأت به حول رموس الموضوعات ، وهو التحليل ، فأقول ، لو تسمع لنا الظروف ونقدم المزيد من التحليل مع نبذة مختصرة .

إن تم هذا العمل يصبح لدينا ذخيرة قوية من الموضوعات فبدلاً من ٤٣ موضوعاً كما بينها الدليل يصبح لدينا ما لا يقل عن $43 \times 10 = 430$ موضوعاً .

٤ - مداخل المؤلف :

— في جسم الدليل استخدم الاسم المعاصر مقلوباً ، وفي الكشاف الملحق استخدم الاسم مقلوباً (اسم العائلة) ، واسم الشخص .

— والواقع أن الذي يستخدم حالياً في المكتبات وفي الأدلة الببليوجرافية هو الاتفاق حول صيغة معينة من الاستخدام والتنبيه إلى ذلك مع استخدام الاحالات إن أمكن في حالة وجود إشكال .

— كما لم يضع المكتبيون حتى الآن فاصلاً ونهاية لهذا الموضوع ، هل يستخدم للمؤلف المعاصر ، اسم العائلة كمدخل ، أم يستخدم اسم المؤلف كمدخل .

— ورغم الاختلاف بين وجهات النظر ، ورغم اهتمام علمائنا المسلمين باستخدام اسم العائلة ، ورغم رغبتني في اتباع الاسم الأخير ، فإننا يمكن أن نتبنى الاتفاق التالي :

* تستخدم صيغة واحدة في الأسماء وهي اسم العائلة كمدخل سواء في الدليل أو في الكشاف ونصطلح على هذا ، ونوضح ذلك في مدخل أو مقدمة الدليل .

٥ - مداخل الكشاف :

— جهد كبير قد بذل فيه واشتمل على ما يلي :

— اسم المؤلف مبدؤاً بالاسم الأول

— اسم المؤلف مبدؤاً باسم العائلة

— المشاركون في التأليف من مترجمين ومحققين ومراجعين .

ثم إذا أخذنا بالاقترح الذي يقرر إضافة رأس الموضوع ضمن الكشاف القاموسي سنجد أن على الباحث حين يود الوصول إلى المعلومة التي يريد البحث عنها أن يمر بهذه المداخل .

— لماذا لا يخصص كشاف في النهاية كما يلي :

— كشاف المؤلف (يضم المشاركين في التأليف من مترجمين وغيرهم)

— كشاف العنوان

— كشاف الموضوع

وفي الواقع هناك في مجال المهنة المكتبية حول هذا الموضوع رأيان ، رأي يتبع النظام القاموسي ، والآخر يتبع النظام المنفصل ولكل مزاياه وعيوبه .

إلا أنني أرى عملية الفصل أسلم وهو اتجاه عملي .

٦ - سياسة اختيار المداخل :

ماذا عن اختيار مداخل « الكتاب الإسلامي »

كيف يتقرر إدراج الكتاب الإسلامي ضمن الدليل البليوجرافي ؟ هل من عنوانه فقط ، حتى يمكن أن نقول انه كتاب إسلامي ؟ أم من تصفح محتوياته ؟ .

الواقع المر ومن خلال تجربة قمت وأقوم بها عند فحص الكتب التي يمكن تقرير أنها إسلامية أو تتعلق بالدين الإسلامي ، أجد ما يلي :

— الكثير من الأخطاء في النصوص القرآنية وعدم توثيق الأحاديث النبوية وتخريجها .

— عدم توثيق النصوص العلمية ، وعدم نسبة الآراء العلمية لأصحابها وندرة الأمانة العلمية .

— البعد التام عن معالجة قضايا إسلامية رغم عنوانها .

— المؤلف ، قد يكون مدفوعاً للكتابة عن الإسلام لهدف لا يعرفه القارئ ، وقد يكون مغرضاً .

لهذا فإنني لا بد قبل تقرير ما إذا كان هذا الكتاب إسلامياً أم غير إسلامي ، وأدفع به في دليل بليوجرافي مثل هذا الدليل الذي يمكن أن يؤدي إلى ترويج لهذه الكتب ، أقول انه ينبغي ، أن تكون تحت أيدينا نسخة من هذه الكتب ... وهذا ليس بصعب خاصة إذا علمت دور النشر والهيئات العلمية والمؤسسات برغبتنا في إعداد مثل هذا الدليل العلمي الهام .

ولي حالة توافر النسخ بين أيدينا تدفع بها إلى ذوي الاختصاص ، من الباحثين والعلماء المخلصين للنظر فيها حتى نجنب القارئ المسلم الانزلاق إلى

غير ما يريد . وحتى نقدم للعالم الإسلامي خدمة كبرى خالصة من كل شائبة تشوب الفكر الإسلامي النظيف .

٧ — إعداد رؤوس موضوعات لعلوم الدين الإسلامي :

لا تزال قضية رؤوس الموضوعات وإعدادها وتقنينها في قوائم يرضى عنها الباحثون والعلماء وتتفق مع النصوص الدينية والتراث الإسلامي ، مثار مناقشات لم تنته حتى الآن .

قد يكون ، تحت أيدينا جهود لبعض المهنيين في إعداد قوائم رؤوس الموضوعات الإسلامية ، ولكن إذا اتجهنا إلى إعداد مثل هذا الدليل علينا أن نضع رؤوس الموضوعات موضع المراجعة والتدقيق من العلماء وكافة المتخصصين في الشريعة الإسلامية إلى جانب مشاركة العاملين في مجال المكتبات . .

إن الأمر لا يهم المكتبيين وحدهم بقدر ما يهم كافة العلماء والباحثين والناشرين والمتصلين بقضية الكتاب .

إنها قضية خزن واسترجاع المعلومات .. ولا يمكن أن تتم عملية الخزن والاسترجاع بدون الاتفاق العلمي حول مصير رؤوس الموضوعات .

٨ — خاتمة :

لا يسعى إلا أن أسجل تقديري لهذا العمل الذي دفع به هذا الدليل إلى الصدور . الذي على يقين من أنه بعون الله سوف يصدر بصمة مستمرة ليقدم لنا الجليل في الفكر الإسلامي المعاصر .





دليل الباحث في

المرأة في الاسلام

محي الدين عطية
دار البحوث العلمية - الكويت

قائمة ببلوغرافية منتقاة لما صدر في الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢)
- (١٩٨٣ م) عن المرأة في الإسلام والموضوعات المتعلقة بها ، من كتب ، ورسائل
جامعية ، وبحوث المؤتمرات ، ومقالات الدوريات العربية والانجليزية .

Family Law, Syracuse University Press,
1982, 170 PP.

(١)

* البهناوي ، سالم علي/قوانين الأسرة بين عجز
النساء وضعف العلماء - الكويت : دار القلم ،
١٩٨١ م . - ٢٦٩ ص ١٩٤ سم .

(٢)

* السلامي ، محمد المختار/ البنت المسلمة بين الواقع
والتشريع الإسلامي . الهداية (التونسية) ص ٨ :
ع ٥ (١٩٨١/٦٥ م) . ص ص ٦٨ - ٧٤ .

(٣)

الأحوال الشخصية

انظر أيضاً: الأسرة في الإسلام

الحضانة الشرعية

الرضاعة

الزواج

الصداق

الطلاق

النفقة الشرعية

* اسبوسيتو ، جون ل .

ESPOSITO, John L., Woman In Muslim

الأدب العربي — المرأة

* الصديق ، أحمد محمد/ أنشودة الفتاة المسلمة
(شعر) . منار الإسلام . س ٧ : ع ١٠
(١٠ / ١٤٠٢ هـ) ص ٩١

(٤)

الأسرة في الإسلام

انظر أيضا : الأحوال الشخصية

* بدوي ، السيد محمد/ الأسرة العربية في ظل النظام
الإسلامي . التربية القطرية . ع ٥٧ (٥ / هـ =
١٩٨٣ / ٢ م) ص ٤٨ — ٥٩

(٥)

* الجوهري ، محمود وخيال ، محمد عبد الحكيم/
الأخوات المسلمات وبناء الأسرة القرآنية . —
الأسكندرية : دار الدعوة ، ١٩٨٠ م . — ٥١٦
ص ب ٢٤ سم .

(٦)

* سلامة ، عبد الباقي أحمد/ القرآن الكريم
ونظام الأسرة . — الرياض : مكتبة المعارف ،
١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م . — ٨٦ ص ٢٤ سم .

* السمالوطي ، نبيل محمد توفيق/ الدين والبناء
العائلي — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ م . —
٢٢٤ ص ٢٤ سم . — (دراسة في علم الاجتماع
الإسلامي)

(٨)

* عبد السلام ، محمد/ العلاقات الأسرية في
الإسلام الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٩٨١ م
(٩)

* عبد الواحد ، مصطفى/ الأسرة في
الإسلام . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٤٠١ هـ
— ١٩٨١ م . — ١٤٢ ص ٢٤ سم
(١٠)

* عقلة ، محمد/ نظام الأسرة في الإسلام . —
عمان : مكتبة الرسالة ، ١٩٨٣ م . — ٣٤٥
٢٤ (١١)

* القاضي ، أحمد

el- Kadi, Ahmed, "Mohammad as a Family
Man" al-Ittihad, Vol. 19(1 - 3 / 1982) =
(3-5/1402) No 1, PP. 49 - 61

(١٢)

* المرصفي ، محمد علي/ الأسرة المسلمة ودورها
التربوي في مواجهة الغزو الثقافي . التضامن
الإسلام . س ٣٧ : ج ١١ (٥ / ١٤٠٣ هـ =
١٩٨٣ / ٢ م) ص ٣٢ — ٣٨ . (١٣) .

* مفتي ، حبيب أ .

Mufti, Habib (Impact of Modern
Civilization on Muslim Family - A Study in
the Sociology of Family (Islamic Studies. Vol
XXI No. 3 (Autumn 1982) PP. 101 - 111

(١٤)

نجيب ، عمارة/ الأسرة الخلل في ضوء القرآن
والسنة . — الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٠ هـ
— ١٩٨٠ م . — ٣٤٢ ص ٢٤ سم (١٥)

الأهوية

* أبو عبد الله ، عبد ، العزيز/ الأم في القرآن

والحديث والشعر العربي قديماً وحديثاً . الأزهر .
س ٥٤ : ع ٧ (١٤٠٢/٧ هـ) ص ص ٩٥٤
— ٩٦٤ (١٦)

* الحفناوي ، فؤاد/ طب الأمومة في الإسلام . في
المؤتمر العالمي الأول للطب الإسلامي .
الكويت : وزارة الصحة العامة ، ١٩٨١ م .
٤ ص (١٧)

* الخطيب ، عبد الغني/الطفل المثالي في
الإسلام ، نشأته — رعايته — أحكامه .
بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٠ م .
١٥٢ ص ٢٤٤ سم (١٨)

* عبد الهادي ، أحمد
الأم في القرآن الكريم . — القاهرة : دار الاعتصام ،
١٩٨٠ م . — ٦٢ ص ١٦٥ سم (سلسلة
المرأة المسلمة — ١٠) (١٩)

الإحجاب

حتحوت ، حسان/ المفهوم الإسلامي للإحجاب .
في حلقة رعاية الطفولة في الإسلام . —
أبو ظبي : مكتب المستشار الثقافي بديوان سمو
رئيس دولة الامارات ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م
(٢٠)

الحديدي ، محمد أبو التور/ من مقاصد الزواج
إحجاب الأولاد . التضامن الإسلامي . س ٣٦ :
ع ١٠ (١٤٠٢/٤ هـ) ص ص ٥٣ — ٥٦
(٢١)

تعدد الزوجات

* حرب ، رضا شعبان جاد/تعدد الزوجات في
الشرائع السماوية . — القاهرة : كلية الشريعة
والقانون جامعة الأزهر ، ١٩٨١ ، دكتوراه إشراف
د طنطاوي مصطفى (٢٢)

* الزايد ، صالح بن محمد بن سليمان/تعدد
الزوجات . — الرياض : المعهد العالي للقضاء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
١٤٠٢ هـ — ماجستير . إشراف بدران أبو العيين
(٢٣)

تنظيم النسل

* الخطيب ، أم كلثوم يحيى مصطفى/قضية تحديد
النسل في الشريعة الإسلامية . — جدة : الدار
السعودية للنشر ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .
٢٠٨ ص ، ٢٤ سم (٢٤)

حجاب المرأة

* ابن تيمية/حجاب المرأة ولباسها في الصلاة ،
حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد ناصر
الدين الألباني . — بيروت : المكتب الإسلامي ،
١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م . — ٥٦ ص ،
١٩ سم . (٢٥)

* بدوي ، جمال

BADAWI, Jamal . Muslim Waman,s Dress,
London Ta-Ha P., 1981, 16 PP.
(٢٦)

* بريبيو شان ، جميلة

BRIJBHUSHA , Jamila. Muslim Wamen In
Purdah and Out of it. New Delhi: Vikas,
Dangam Bks., 1982, 133 PP.
(٢٧)

* نني صدر ، أبو الحسن/العائلة في الإسلام :
مسألة الحجاب ، منهج تفكير . — بيروت : دار
التوجيه الإسلام ، ١٩٨١ م . — ١٠٤ ص ٢٠١
سم . (٢٨)

★ سلطاني ، أبو جدة/وليضربن بخرهن : التزامات الحجاب . — قسنطينة الجزائر : دار الميث ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م . — (سلسلة أوراق إسلامية —) (٢٩)

★ شحاته ، حسين/ . وفي الحجاب فوائد اقتصادية . الاقتصاد الإسلامي . س ١ : ع ١٠ (١٤٠٢/٩ هـ) ص ص ٣٠ — ٣٧ (٣٠)

★ مرزا ، نور الشهيرة بمكية نواب/حجاب المرأة المسلمة في ضوء الكتاب والسنة . — مكة المكرمة : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى ، ١٤٠١ هـ . — ماجستير . — إشراف محمد الحديدي . (٣١)

★ مطهري ، مرتضى/ الحجاب ، ترجمة : مرتضى . الحكمة . س — : ع ١٠٩٩ (١٤٠١/٧ هـ) ص ص ٢٦ — ٣١ . بيليو حرافيا . (٣٢)

حرية المرأة

★ مصمودي ، النذير/بصراحة عن حرية المرأة قسنطينة الجزائر : دار الميث ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م . — (سلسلة أوراق إسلامية — ٤) (٣٣)

الحصانة الشرعية

★ الصالح ، عبد الرحمن بن عبد العزيز صالح/ أحكام الحصانة في الشريعة الإسلامية . — المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٠١ هـ . — ماجستير . — إشراف أحمد فراج حسين . (٣٤)

★ حمزة ، كريمان رحلتي من السفور إلى الحجاب . القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨١ . — ٥٦ ، ص ٢٠ سم (٣٥)

الحمل

★ البلدي ، أبو العباس أحمد بن محمد بن يحيى/تدبير الحبال والأطفال والصبيان وحفظ صحتهم ، تحقيق محمود الحاج قاسم . — بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، ١٩٨٠ م . — ٣٣٥ ص . — (سلسلة كتب التراث ، ٩٦) (٣٦)

★ حمادة ، حسين عمر/ سياسة الحبل والأطفال والصبيان وتدريبهم وحفظ صحتهم بين ابن الجزار القيرواني وأحمد بن محمد البلدي العراقي . في المؤتمر السنوي الخامس لتاريخ العلوم عند العرب . — حلب : معهد التراث العلمي العربي ، ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م . — ٦ ص . (٣٧)

الحيض

★ حجاج ، عبد الله أحكام الحيض والاستحاضة ومذاهب العلماء في ذلك . — القاهرة : مكتبة السلام العالمية ، ١٩٨١ م . — ٣٦ ص ١٦ سم . — (سلسلة فقه المرأة ، ٢) . (٣٨)

★ عبد اللطيف ، محمد/ الحيض بين القرآن ومزاعم اليهود (دراسة مخبرية) . في المؤتمر العالمي الثاني للطب الإسلامي . — الكويت : وزارة الصحة العامة ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م . (٣٩)

الديات

بليق ، عز الدين/ دية المرأة وأهل الكتاب في شريعة الإسلام . القدس . س — : ع ١٤ (١٩٨١/١ م) ص ص ٣٨ — ٤٢ (٤٠)

الرضاع

★ الصديق ، محمد موسى/الرضاع وأحكامه . — الرياض : المعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ . — ماجستير
— إشراف عبد العظيم شرف الدين . (٤١)

* عبد المعطي ، آمال يس/الرضاع وأثره الاجتماعي
في حل الزواج وحرمته . — القاهرة : كلية البنات
الإسلامية جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ م . —
ماجستير . — إشراف محمد أنيس عباده (٤٢)

* العمري ، نائف نافع ضيف الله/أحكام الرضاع
في الإسلام . — المدينة المنورة : الجامعة ،
١٤٠١ هـ . — ماجستير . — إشراف أحمد فراج
حسين . (٤٣)

* الموجي ، محمد/الرضاعة من الثدي في العالم
العربي مع إشارة خاصة إلى مصر . في المؤتمر العالمي
الثاني للطب الإسلام . — الكويت : وزارة الصحة
العامة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . (٤٤)

الزواج

انظر أيضا الرضاع الصداق الطلاق

النفقة الشرعية* ابن ابراهيم ، منصور بن
محمد/موانع النكاح المؤبدة — المدينة المنورة :
الجامعة الإسلامية ، ١٤٠١ هـ . — ماجستير .
إشراف د . أحمد فراج حسين . (٤٥)

* ابن داود ، عبد العزيز بن محمد/أركان النكاح
وشروطه وبعض المسائل المتعلقة به ، عرض
ومناقشة . أضواء الشريعة ع ١٣ (١٤٠٢ هـ)
ص ٣٣ — ٨٢ . (٤٦)

* بكري ، شاكرا جمعة/الشروط في النكاح . —
مكة المكرمة : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى ، ١٤٠١ هـ . — ماجستير . —
إشراف محمد رشدي . (٤٧)

* الحليس ، صالحة دخيل/المقصد من عقد الزواج
— مكة المكرمة : كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية جامعة أم القرى ، ١٤٠٠ هـ . —
ماجستير . — إشراف أنور دمسور . (٤٨)

* داري ، محمد بن علي/الكفاءة في الزواج . —
الرياض : كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٠٠ هـ . — ماجستير (٤٩)

* كباره ، عبد الفتاح ظافر/الزواج المدني وموقف
الإسلام منه . — القاهرة : كلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر ، ١٩٨١ م دكتوراه إشراف
عبد الجليل الفرنشاوي (٥٠)

* مكين ، محمد أحمد محمد/تحقيق مخطوط
الإفصاح عن عقد النكاح . — القاهرة : كلية
الشريعة والقانون — جامعة الأزهر ، ١٩٨١ م .
ماجستير . — إشراف منصور أبو المعاطي (٥١)

الزواج — العيوب الفاسخة للعقد

* المطرودي ، عبد الله بن صالح/
التطرق بالعيوب بين الزوجين . — الرياض :
المعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية ، ١٤٠٠ هـ . —
ماجستير (٥٢)

الزواج الفاسد

* سعيد الرحمن ، أحمد حسين/أحكام
النكاح الباطل والفاسد . — الرياض :
المعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد
بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ . —
ماجستير . — إشراف بدران أبو العينين
بدران (٥٣)

* عبد العزيز ، أمير/الأنكحة الفاسدة
والمنهي عنها في الشريعة الإسلامية . —
عمان : مكتبة الأقصى ، ١٩٨٣ م . —
١٦٨ ص ٢٤٤ سم . (٥٤)

زواج المتعة

★ آل محمود ، عبد الله بن زيد/ بطلان
نكاح المتعة بمقتضى الدلائل من الكتاب
والسنة . — قطر ، ١٩٨١ م . (٥٥)

زينب بنت جحش

★ شريف ، محمد بديع/ قصة زينب بنت
جحش زوجة النبي ﷺ . — القاهرة :
مكتبة وهبة ، ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م
— ٦٤ ص ١٧٤ سم . (٥٦)

السخاوي — كتاب النساء

★ Lutfi, Huda, AL- Sakhawi, s Kitab AL
Nisa As a Dource for the Social and
Economic History of Muslim Women
During the Fifteenth Centary A.D» THE
MUSLIM WORLD, Vol LXXI No 2 (April
1981) PP 104 - 124
(٥٧)

سميث ، جين — المرأة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة

★ DIVINE, Donna Robinson,
(Women in Contenporery Muslim
Societies edited by Jane I. SMITH)
THE MUSLIM WORLD, Vol
LXXI No 2 (April 1981) PP. 132 -
133
(٥٨)

السيدة زينب

★ عبد الوهاب ، محمد فهمي/ السيدة زينب عقيلة
بني هاشم رضي الله عنها . — القاهرة : دار
الاعتصام ، ١٩٨٠ م . — ٤٨ ص ١٦٥
سم . (سلسلة المرأة المسلمة — ٩) (٥٩)

الصدّاق

★ الأهدل ، قاسم محمد/الصدّاق في الشريعة
الإسلامية . — مكة المكرمة : كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى ،
١٤٠١ هـ . — ماجستير . — إشراف محمد
الخضراوي (٦٠)

★ الحسن ، أحمد/ نظرة الشريعة الإسلامية الى
المغالة في المهر . — مجلة كلية الشريعة جامعة
بغداد . ع ٦ (١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م) ص ص
١٦٠ — ١٩٧ (٦١)

★ الدخيل ، سليمان بن عبد الله/الصدّاق في الفقه
الإسلامي . — الرياض : المعهد العالي للقضاء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٢
هـ . — ماجستير . — إشراف ندران أبو العينين .
(٦٢)

الصليحي ، أروى بنت أحمد

★ مرسى ، حياة عبد القادر/ دور السيدة الحرة
أروى بنت أحمد الصليحي في اليمن من عام
٤٧٣ هـ إلى عام ٥٣٢ هـ . — مكة المكرمة :
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم
القرى ، ١٤٠٠ هـ . — ماجستير . — إشراف
محمد حمدي المناوي . (٦٣)

الطلاق

انظر أيضا : الزواج الظهار اللعان
النفقة الشرعية

★ زايد ، محمد طلبة/ديوان الطلاق . — القاهرة :

مطبعة الحلبي ، ٨ شارع وهبة مشرق متفرع من
شارع الظاهر بالقاهرة ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م
— ٦٩٧ ص + خرائط — (الدين القيم)

(٦٤)

* الزحيلي ، محمد مصطفى / منعة الطلاق . منار
الإسلام . س ٧ : ع ٥ (١٤٠٢/٥ هـ) ص
٨٤ — ٨٩ .

* سحاري ، عبد الواحد محمد / التطلاق على الزواج
أحكامه وقواعده في الفقه — الرياض : المعهد
العالي للقضاء جامعة الإمام محمد ابن سعود
الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ — ماجستير — إشراف
بدران أبو العينين بدران

(٦٦)

الطهارة

* حجاج ، عبد الله / أحكام النساء في الطهارة
والصلاة — القاهرة : مكتبة السلام العالمية
١٩٨١ م — ٤٠ ص ١٦٤ سم — (سلسلة
فقه المرأة المسلمة ، ٤) .

(٦٧)

الظهار

* الحميدي ، عبد العزيز بن حمد بن ابراهيم / أحكام
الظهار في الإسلام — الرياض : المعهد العالي
للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
١٤٠٠ هـ — ماجستير

(٦٨)

العبادات

* الجمل ، ابراهيم . / فقه المرأة المسلمة ، عبادات ،
معاملات — القاهرة : مكتبة القرآن ، ١٩٨٢ م
— ٤٦٤ ص ، ١٩٥٥ سم

(٦٩)

العزل

* العوضي ، سعيد محمود ديان / الجوانب الطبية
للعزل في الفقه الإسلامي . في المؤتمر الأول للطب
الإسلامي — الكويت : وزارة الصحة العامة ،

١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م — ٤ ص (٧٠)

الغزالي ، زنب

* الغزالي ، زنب / أيام من حياتي / — القاهرة : دار
الشروق ، ١٩٨١ م — ٢٠٨ ص ١٩٤ سم
(٧١)

فاطمة الزهراء

أبو علم ، توفيق / فاطمة الزهراء / — القاهرة : دار
المعارف ، ١٩٨١ م — ٣٠٤ ص .

(٧٢)

اللعان

* العناني ، أحمد عبد الحكيم / اللعان في الشريعة
الإسلامية — القاهرة : كلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر ، ١٩٨١ م — ماجستير —
إشراف يوسف عبدالمقصود .

(٧٣)

محمد عبده — « الإسلام والمرأة »

* عمارة ، محمد / الإسلام والمرأة في رأي الإمام
محمد عبده . ط ٣ — بيروت : المؤسسة العربية
للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ م — ٢٠٠ ص ؛
١٧ سم — ٧ ل ل .

(٧٤)

المرأة — أحوال اجتماعية

* بوحاجية ، عيسى عبد الله / الإسلام وحقوق المرأة
رضيحا وزوجة وأما ومطلق وأرملة . الهداية
(البحرينية) س ٥ : ع ٥٥ (١٤٠٢/٩ هـ) ص
٤٠ — ٤٥

(٧٥)

* الصباغ ، محمد بن لطفي / تحريم الخلوة بالمرأة
الأجنبية والاختلاط المستتر — القاهرة : دار
الاعتصام ، ١٩٨٠ م — ٣٨ ص ؛ ١٦٥ سم
[سلسلة المرأة المسلمة — ١٢]

(٧٦)

المرأة — تعليم

* النعمة ، إبراهيم / الإسلام وتعليم المرأة . الوعي
الإسلامي . س ١٨ : ع ٢١١ (١٤٠٢/٧ هـ)

ص ص ٨٠ — ٨٦.

(٧٧)

المرأة العاملة

- * البار ، محمد علي/عمل المرأة في الميزان . —
جدة : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٤٠١ هـ
= ١٩٨١ م . — ٢٢٦ ص . (٧٨)
* عبد الله ، ليلي / المرأة والتنمية في الشريعة
الإسلامية والقانون العراقي . مجلة كلية الشريعة
جامعة بغداد . ع ٧ (١٩٨١) ص ص ٣٤٠ —
٤٦٢ (٧٩)

المرأة — أحوال إجتماعية

- * الصالح ، صبحي / المرأة المسلمة في مواجهة الحياة
العصرية . الفكر الإسلامي . س ١٠ : ع ٦
(١٩٨١ م) ص ص ١٠١ — ١٠٦ .
بليوجرافيا . (٨٠)

المرأة في الإسلام

* بافيجا ، م .

- BAVEJA, M.R Woman in Islam. New
York: Advent Books, 1981, 138 PP
(٨١)

- * البخاري ، محمد صديق حسن خان/حسن
الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة ،
تصحيح وتقديم وتعليق مصطفى الخن ، ومحيي الدين
مستو . ط ٢ . — بيروت : مؤسسة الرسالة ،
١٩٨١ م . — ٦٢٠ ص ٢٤١ سم . (٨٢)
* بدوي ، أحمد/أخاه أينما الأمل / . — بيروت :
مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م . —
٢٢٢ ص ١٩١ سم

(٨٣)

- * تفاع ، أحمد زكي / دور المرأة في الإسلام
الحكمة . س — : ع ٨ (١٤٠١/٢ هـ) ص
ص ٦٠ — ٦٦ (٨٤)

- * الجبري ، عبد المتعال محمد/المرأة في التصور
الإسلامي . — ط ٥ . — القاهرة : مكتبة وهبة ،
١٩٨١ م . — ٢٠٧ ص (٨٥)

* الجبري ، أ

- AL - HIBRI, A. Woman and Islam -
London: Pergaman Press, 1982, 106 PP.,
(٨٦)

- الحصين ، أحمد عبد العزيز/المرأة ومكانتها في
الإسلام . — القاهرة : مطابع المختار الإسلامي ،
١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م . — ٢٠٦ ص ٢٤
سم . (٨٧)

- * الرئيس ، الحسيني مصطفى / منهج الإسلام في
حماية الأعراض وتطهيرها . الهداية (البحرينية)
س ٥ : ع ٤٨ (١٤٠٢/٢ هـ) ص ص ٦٠ —
٧٣ (٨٨)

- * شاهين ، توفيق محمد / المرأة في التشريع
الإسلامي . البحث الإسلامي . مج ٢٧ : ع ٨
(١٤٠٣/٥ هـ = ١٩٨٣/٣،٢ م) ص ص ١٩ —
٣٠ (٨٩)

- * الشعراوي ، محمد متولي/المرأة كما أراها الله . —
القاهرة : مكتبة القرآن ، ١٩٨٠ م . — ٦٢ ص ١
سم ١٦٥ (٩٠)

- * طباطبائي ، محمد حسين/المرأة في الإسلام . —
بيروت : الدار الإسلامية . ط ٢ — ١٩٨٢ م . —
٤٣ ص ١٩١ سم .

(٩١)

- * الطير ، مصطفى الحديدي / المرأة في الجاهلية
والإسلام . التضامن الإسلامي . س ٣٦ : ع ٩
(١٤٠٢/٣ هـ) ص ص ٥٢ — ٥٧ . (٩٢)

- * العويد ، محمد رشيد / رسالة إلى حواء . —

الكويت : المؤلف ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م . —
١٠٧ ص ١٧١ سم . (٩٣)

★ عيد ، محمد يوسف/

قضايا المرأة في سورة النساء . — المدينة المنورة :
الجامعة الإسلامية ، ١٤٠١ هـ . — ماجستير . —
إشراف أحمد إبراهيم مهنا . (٩٤)

★ القاضي ، علي/ وضع الدين في المجتمع الإسلامي
(الحلقة الرابعة) المرأة في الإسلام . البحث
الإسلام . مج ٢٧ : ع ٦ (١٤٠٣/٣ هـ —
١٩٨٢/١٢ م) ص ٣٥ — ٥١ (٩٥)

★ المسلم ، إقبال والفليج ، دانة/ الإسلام والمرأة
— الكويت : الدار السلفية ، ١٩٨١ م . — ٣٨
ص ١٩١ سم (٩٦)

★ المسير ، سيد أحمد أحمد/ المرأة المثالية كما نفهمها
من بيعة النساء . الأزهر . س ٥٤ : ع ٨
(١٤٠٢/٨ هـ) ص ١١٧٧ — ١١٨٢ .
(٩٧)

★ ميناى

MINAI. Woman in Islam: Tradition and
Transition in the Middle Est, J. Murry,
1981, 304 PP.

(٩٨)

★ الهداوي ، محمد عبده/ الإسلام يعالج مشكلة
المرأة والأسرة . التضامن الإسلامي . س ٣٦ :
ع ١٠ (١٤٠٢/٤ هـ) ص ٥٧ — ٦٠
(٩٩)

المرأة في الإسلام — جغرافيا

★ باقادر ، أبو بكر أحمد/ المرأة العربية في الدراسات
الجغرافية . عالم الكتب . س ٣ : ع ١
(١٤٠٢/٧ هـ = ١٩٨٢/٤ م) ص ٢ —
(١٠٠)

★ دياب ، حامد الشافعي/ قائمة بيلوجرافية
بالدوريات الصادرة في الوطن العربي عن المرأة . عالم
الكتب : س ٢ : ع ٣ (١٤٠٢/١ هـ =
١٩٨١/١١ م) ص ٤٤٨ — ٤٥٦ (١٠١)

★ الفزاز ، إيهاد/ الوضع الحالي للأبحاث عن المرأة في
العالم العربي . المسلم المعاصر . س ٨ : ع ٣١
(١٤٠٢/٧ هـ) ص ١٨٣ — ١٩٢ (١٠٢)

المرأة في الإسلام — تاريخ

★ الجمالي ، محمد فاضل/ النساء في التاريخ
الإسلامي . مراجعة كتاب : النساء في التاريخ
الإسلامي . تأليف كاريس وادي . الهداية
(التونسية) س ٨ : ع ٥ (١٩٨١/٦ م)
ص ٨٤ — ٨٧ . (١٠٣)

★ عبد المجيد ، فائزة/ المرأة في الأندلس . المجلة
العربية . س ٤ : ع ١٢ (١٩٨١/٣ م) ص ٩٤
— ٩٧ (١٠٤)

المرأة في الإسلام — تراجم

★ الأندلس ، ابن حزم/ رسالة في أمهات الخلفاء
نشر صلاح الدين المنجد . — بيروت : دار الكتاب
الجديد ، ١٩٨٠ م . — ٤٧ ص . (١٠٥)

★ تدمري ، عمر عبد السلام/ نساء عالمات في
تاريخ لبنان الإسلامي . الفكر الإسلامي .
س ١٠ : ع ١٠ (١٩٨١/٢ م) ص ٣٢ —
٤٢ و ٦٩ — ٧٣ . (١٠٦)

★ حسن ، علي إبراهيم/ نساء هن في التاريخ
الإسلامي نصيب . — القاهرة : دار النهضة
مصر ، ١٩٨١ م . — ١٤٤ ص . (١٠٧)

★ سلطان ، عابدة/ نساء مسلمات حكمن الهند .
الجميل . س — : ع ٦ (١٩٨١/٣ م) ص ٢٢
— ٢٩ (١٠٨)

★ الطيبي ، عائدة/ الحداثق الغناء في أخبار النساء . مراجعة كتاب : الحداثق الغناء في أخبار النساء . تأليف : أبو الحسن علي بن محمد المعافري . العربي . ع ٢٧١ (١٩٨١/٦ م) ص ١٤٣ — ١٤٩ (١٠٩)

★ عبيد ، منصور الرفاعي/ فحات عن أمهات المؤمنين . — القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨١ م — ١٥٩ ص (١١٠)

★ يوسف ، عبد التواب/ نساء في الهجرة — ١ — منار الإسلام . س ٨ : ع ١ (١٤٠٣/١ هـ) ص ٤٧ — ٥٣ (١١١)

المرأة في الحياة العامة

★ القاضي ، علي/ وظيفة المرأة في المجتمع الانساني . الوصي الإسلامي . س ١٨ : ع ٢٠٩ (١٤٠٢/٥ هـ) ص ٦٧ — ٨٥ (١١٢)

المرأة في العالم الإسلامي

★ أبو السعود ، محمود/ دور الرجل والمرأة في الأسرة المسلمة بالولايات المتحدة الأمريكية . المسلم المعاصر . س ٦ : ع ٢١ (١٤٠٠/٢ هـ) = ١٩٨٠/١ م) ص ٧ — ٣٨ . (١١٣)

★ بابا

BABA, Baba of Karo A Woman of the Muslim Hausa , Ed Smith, Mary F. Fr. Hausa. Yale Univerdity Press, 1982

(١١٤)

★ البهي ، محمد/ الإسلام واتجاه المرأة المسلمة المعاصرة . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨١ م — ٧٢ ص ١٩١ سم . — (المرأة المسلمة) (١١٥)

★ جوهر ، صلاح/

المرأة العربية المعاصرة .. إلى أين ؟ الكويت : دار القلم ، ١٩٨٢ م ، ١٩٦٠ ص ٢٤ سم (١١٦)

★ جينات ، جوزيف

GINAT, Joseph . Women in Muslum Rural Society London: Holt - Saunders, 1982, 268 PP. (١١٧)

★ حماد ، سهيلة زين العابدین/

مسيرة المرأة السعودية إلى أين ؟ . — جدة : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م — ١٢٦ ص (١١٨)

★ الحراساني ، غادة/

المرأة والإسلام (أول موسوعة عن المرأة العربية عبر العصور — الجزء الثاني) . — القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٨٠ م . — ٣٩٢ ص ٢٤ سم . (١١٩)

★ خلف ، عبد الهادي/ مشكلات تعليم المرأة في الخليج العربي . الفكر العربي . س ٣ : ع ١٩ (١٩٨١/٢ م) ص ٢١٨ — ٢٣٤ . (١٢٠)

★ الزكاري ، العربي/ اهتمامات المرأة المسلمة المعاصرة تحت المجهر القرآني . دعوة الحق . س ٢٢ : ع ٧ (١٤٠٢/١ هـ) ص ٥١ — ٦٨ (١٢١)

★ شميث ، جين

SMITH, Jane I. (ed) Women in Contemporary Muslim Socities, Lewisburg: (USA) Bucknell University Press, 1980. 259 PP. (١٢٢)

★ عبد الله ، ت

ABDULLAH, T & Zeidenstein, S. **Village Women of Bangladesh: Prospects For Change - A Study Prepared for the International Labour Office within the Framework of the World Employment Programme.** London: Pergamon P., 1981, 256 PP.

(١٢٣)

★ العرابي ، حكمت/ المرأة المتعلمة في المجتمع السعودي ، تأثيرها وتأثيرها بالتغير الاجتماعي والتحديث الثقافي مع بحث ميداني في مجتمع الرياض . — القاهرة : كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . — دكتوراه .

(١٢٤)

★ منسر ، جوليت

MINCES, Juliette. **House of Obedience: Women in Arab Society.** London: Zed Press, 1982, 160 PP. (Tr. Fr. French M. Pallis)

(١٢٥)

★ هال ، بارجوري

HALL, Marijorie & ISMAIL, Bakhita Amin. **Sisters Under the Sun: the Story of Sudanese Women.** London: Longman, 1981, 270 PP.

(١٢٦)

المرأة في الغرب

★ الألمي ، عمر وماهر حنوت/ « وإذا الموعودة سلت بأي ذنب قتلت » في القرن العشرين) في المؤتمر العالمي الأول للطب الإسلامي . — الكويت : وزارة الصحة العامة ١٩٨١ م . — ٢ ص (١٢٧)

★ القاضي ، علي/ المرأة الغربية تشكو ، منار الإسلام . س ٧ : ع ١١ (١٤٠٢/١١ هـ) ص ص — ١٢٠ — ١٢٥ (١٢٨)

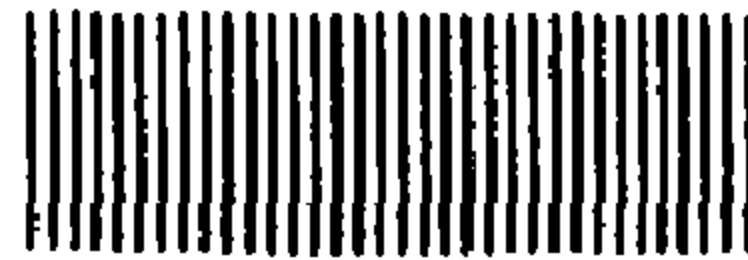
المهر انظر : الصداق
النفقة الشرعية

★ طالب ، محمد يعقوب/

النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية . — المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٠ هـ . — ماجستير . (١٢٩)

النكاح

انظر : الزواج



١٦	الأم في القرآن والحديث		أ
١٠٥	الأندلسي ، ابن حزم	٥٥	آل محمود ، عبد الله بن زيد
٤	أنشودة الفتاة المسلمة	٤٥	ابن ابراهيم ، منصور بن محمد
٥٤	الأنكحة الفاسدة	٢٥	ابن تيمية
١٢١	اهتمامات المرأة المسلمة	٤٦	ابن داود ، عبد العزيز بن محمد
٦٠	الأهدل ، قاسم محمد	١١٣	أبو السعود ، محمود
٧١	أيام من حياتي	١٦	أبو عبد الله ، عبد العزيز
		٧٢	أبو علم ، توفيق
	ب	٣٤	أحكام الحضانة في الشريعة الإسلامية
		٣٨	أحكام الحيض والاستحاضة
٧٨	البار ، محمد علي	٤٣	أحكام الرضاع في الإسلام
١٠٠	باقادر ، أبو بكر أحمد	٦٨	أحكام الظهار في الإسلام
٨٢	البخاري ، محمد صديق حسن	٦٧	أحكام النساء في الطهارة والصلاة
٨٣	بدوي ، أحمد	٥٣	أحكام النكاح الباطل والفاسد
٥	بدوي ، السيد	٨٣	أختاه أيتها الأمل
٣٣	بصراحة عن حرية المرأة	٦	الأحوال المسلمات وبناء الأسرة
٥٥	بطلان نكاح المتعة	٤٦	أركان النكاح وشروطه
٤٧	بكري ، شاكراً جمعة	٥	الأسرة العربية في ظل النظام الإسلامي
٣٦	البلدي ، أبو العباس	١٠	الأسرة في الإسلام
٤٠	بليق ، عز الدين	١٥	الأسرة المثل في ضوء القرآن
٣	البنات المسلمة بين الواقع والتشريع	١٣	الأسرة المسلمة ودورها التربوي
٢٨	بني صدر ، أبو الحسن	٧٥	الإسلام حمى المرأة
٢	البهناوي ، سالم	١١٥	الإسلام واتجاه المرأة المسلمة
١١٥	البيهي ، محمد	٩٦	الإسلام والمرأة
٧٥	بو حاجيه ، عيسى عبد الله	٧٤	الإسلام والمرأة في رأي محمد عبده
		٧٧	الإسلام وتعليم المرأة
	ت	٩٩	الإسلام يعالج مشكلة المرأة
٧٦	تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية	٢٥	الألباني ، محمد ناصر الدين
٥١	تحقيق مخطوط الإفصاح	١٢٧	الألفي ، عمر
٣٦	تدبير الحبال والأطفال	١٩	الأم في القرآن

٦٨	الحميدي ، عبد العزيز بن حمد	١٠٦	تدمري ، عمر عبد السلام
		٦٦	التطليق على الزواج
	خ	٨٤	تفاحة ، أحمد زكي
١١٩	الخراساني ، غادة	٥٢	التفريق بالعيب بين الزوجين
٢٤	الخطيب ، أم كلثوم	٢٣	تعدد الزوجات .
١٨	الخطيب ، عبد الغني	٢٢	تعدد الزوجات في الشرائع السماوية
١٢٠	خلف ، عبد الهادي		ج
٨٢	الخن ، مصطفى		الجبري ، عبد المتعال
٦	خيال ، محمد عبد الحكيم	٨٥	الجمالي ، محمد فاضل
	د	١٠٣	الجميل ، إبراهيم
		٦٩	الجوانب الطبية للعزل
٤٩	داري ، محمد بن علي	٧٠	جوهر ، صلاح
٦٢	الدخيل ، سليمان بن عبد الله	١١٦	الجوهري ، محمود محمد
١١٣	دور الرجل والمرأة في الأسرة	٦	
٦٣	دور السيدة الحرة أروى		ح
٨٤	دور المرأة في الإسلام		حتحوت ، حسان
١٠١	دياب ، حامد الشافعي	٢٠	حتحوت ، ماهر
٤٠	دية المرأة وأهل الكتاب	١٢٧	الحجاب .
٨	الدين والبناء العائلي	٣٢	حجاب المرأة المسلمة .
٦٤	ديوان الطلاق	٣١	حجاب المرأة ولباسها في الصلاة
	ر	٢٥	حجاج ، عبد الله
		٦٧ ، ٣٨	الحدائق الغناء في أخبار النساء
٣٥	رحلتي من السفر إلى الحجاب	١٠٩	الحديدي ، محمد أبو النور
٩٣	رسالة إلى حواء	٢١	حرب ، رضا شعبان جاد
١٠٥	رسالة في أمهات الخلفاء	٢٢	الحسن ، أحمد
٤٢	الرضاع وأثره الاجتماعي	٦١	حسن الأسرة
٤١	الرضاع وأحكامه	٨٢	حسن ، علي إبراهيم
٤٤	الرضاعة من الثدي	١٠٧	الحصين ، أحمد عبد العزيز
٨٨	الريس ، الحسيني مصطفى	٨٧	الحفناوي ، فؤاد
	ز	١٧	الحليس ، صالحة دخيل
		٤٨	حماد ، سهيلة
٢٣	الزاهد ، صالح بن محمد	١١٨	حمادة ، حسين عمر
٦٤	زاهد ، محمد طلبه	٣٧	حمزة ، كريمة
٦٥	الزحيلي ، محمد مصطفى	٣٥	

١٨	الطفل المثالي في الإسلام	١٢١	الزكاري ، العربي
١٠٩	الطبيبي ، عائدة	٥٠	الرواج المدني
٩٢	الطير ، مصطفى الحديدي		
	ع		س
		٦٦	سحاري ، عبد الواحد محمد
٢٨	العائلة في الإسلام	٥٣	سعد الرحمن ، أحمد حسين
٩	عبد السلام ، محمد	٧	سلامة ، عبد الباقي أحمد
٥٤	عبد العزيز ، أمير	٣	السلامي ، محمد المختار
٣٩	عبد اللطيف ، محمد	١٠٨	سلطان ، عابدة
٧٩	عبد الله ، ليلي	٢٩	سلطاني ، أبو جدة
١٠٤	عبد المجيد ، فائزة	٨	السماطوي ، نبيل
٤٢	عبد المعطي ، آمال يس	٣٧	سياسة الحبل والأطفال
١٩	عبد الهادي ، أحمد	٥٩	السيدة زينب
١٠	عبد الواحد ، مصطفى		
٥٩	عبد الوهاب ، محمد فهمي		ش
١١٠	عبيد ، منصور الرفاعي	٨٩	شاهين ، توفيق محمد
١٢٤	العراقي ، حكمت	٣٠	شحاته ، حسين
١١	عقلة ، محمد	٤٧	الشروط في النكاح
٩	العلاقات الأسرية في الإسلام	٥٦	شريف ، محمد بديع
٧٤	عمارة ، محمد	٩٠	الشعراوي ، محمد متولي
٤٣	العصري ، نائف نافع		
٧٨	عمل المرأة في الميزان		ص
٧٣	العناني ، أحمد عبد الحكيم	٨٠	الصالح ، صبحي
٧٠	العوضي ، سعيد محمود يان	٣٤	الصالح ، عبد الرحمن
٩٣	العويدي ، محمد رشيد	٧٦	الصباغ ، محمد بن لطفي
٩٤	عيد ، محمد يوسف	٦٠	الصدائق في الشريعة الإسلامية
	غ	٦٢	الصدائق في الفقه الإسلامي
		٤	الصديق ، أحمد
٧١	الغزالي ، زينب	٤١	الصديق ، محمد
	ف		ط
٧٢	فاطمة الزهراء	١٢٩	طالب ، محمد يعقوب
٦٩	فقه المرأة المسلمة	١٧	طب الأمومة في الإسلام
٩٦	الفليج ، دانة	٩١	طباطباتي ، محمد حسين

٩٠	المرأة كما أرادها الله	ق	
١١٩	المرأة والإسلام	قاسم ، محمود الحاج	٣٦
٧٩	المرأة والتنمية في الشريعة الإسلامية	القاصي ، علي	١٢٨ ، ٩٥ ، ١١٢
٨٧	المرأة ومكانتها في الإسلام	قائمة سلبوجرافية	١٠١
٣٢	مرتضى ، مرتضى	القرآن الكريم ونظام الأسرة	٧
٣١	مرزا ، نور	الغزاز ، إيداد	١٠٢
٦٣	مرسي ، حياة عبد القادر	قصة رينب بت جحش	٥٦
١٣	المرصفي ، محمد علي	قضايا المرأة في سورة النساء	٩٤
٨٢	مستور ، محيي الدين	قضية تحديد النسل	٢٤
٩٦	المسلم ، إقبال	قوانين الأسرة	٢
٩٧	المسير ، سيد أحمد		
١١٨	مسيرة المرأة السعودية	ك	
١٢٠	مشكلات تعليم المرأة	كبارة ، عبد الفتاح ظافر	٥٠
٣٣	مصمودي ، النذير	الكفاءة في الزواج	٤٩
٥٢	المطراوي ، عبد الله بن صالح		
٣٢	مطهري ، مرتضى	ل	
١٠٩	المعافري ، أبو الحسن	اللعان في الشريعة الإسلامية	٧٣
٢٠	المفهوم الإسلامي للإنجاب	لحات عن أمهات المؤمنين	١١٠
٤٨	المقصود من عقد الزواج		
٥١	مكين ، محمد أحمد محمد	م	
٢١	من مقاصد الزواج إنجاب الأولاد	متعة الطلاق	٦٥
١٠٥	المعجد ، صلاح الدين	المحيض بين القرآن ومزاعم اليهود	٣٩
٨٨	منهج الإسلام في حماية الأعراس	المرأة العربية المعاصرة إلى أين	١١٦
٤٥	موانع النكاح المؤبدة	المرأة العربية في الدراسات البليوجرافية	١٠٠
٤٤	الموحي ، محمد	المرأة الغريبو تشكو	١٢٨
		المرأة المتعلمة في المجتمع السعودي	١٢٤
	ن	المرأة المثالية كما نفهمها	٩٧
١٥	نحيب عمارة	المرأة المسلمة في مواجهة الحياة	٨٠
١٠٦	نساء عالمات في تاريخ لبنان	المرأة في الإسلام	٩١
١٠٣	النساء في التاريخ الإسلامي	المرأة في الأندلس	١٠٤
١١١	نساء في الهجرة .	المرأة في التشريع الإسلامي	٨٩
١٠٧	نساء لهن في التاريخ الإسلامي نصيب	المرأة في التصور الإسلامي	٨٥
١٠٨	نساء مسلمات حكمن الهند	المرأة في الجاهلية والإسلام	٩٢

Impact of Modern Civilization on Muslim	11
Family	14
Ismail, Bakhita Amin	126
el - Kadi, Ahmed	12
Lutif, Huda	57
Minal	98
Mincees, Julette	125
Mufti, Habib A.	14
Muhammad as a Family Man	12
Muslim Woman,s Dress	26
Muslim Women	27
al- Sakha'wi's Kitab al- Nisa	57
Sisters Under the Sun	126
Smith, Jane I	122
Village Women of Bangladesh	123
Woman and Islam	86
Woman in Islam	81 , 98
Woman in Muslim Family Law	1
A Woman of the Muslim Hausa	114
Women in Contemporary Muslim Societies	58 , 122
Women in Muslim Rural Society	117
Zeidenstein, S.	123

قائمة النashين والدوريات

الأزهر ، إدارة الأزهر ، القاهرة .
الاقتصاد الإسلامي . ص ب (١٠٨٠) ديرة ،
دي
البعث الإسلامي . ص ب (١١٩) لكنهؤ ،
الهند .
التربية (القطرية) . ص ب (٨٠) الدوحة .

نظام الأسرة في الإسلام	١١
نظرة الشريعة الإسلامية إلى المغالاة في المهر	٦١
النعمة ، ابراهيم	٧٧
النفقة الزوجية	١٢٩
نواب ، مكية	٣١

هـ

الهنداوي ، محمد عبده	٩٩
----------------------	----

و

وإذا الموعودة سفلت	١٢٧
وفي الحجاب فوائد اقتصادية	٣٠
وليضرين بخمرهن	٢٩
الوضع الحالي للأبحاث عن المرأة	١٠٢
وضع الدين في المجتمع الإسلامي	٩٥
وظيفة المرأة في المجتمع الإنساني	١١٢

ي

يوسف ، عبد التواب	١١١
-------------------	-----

INDEX

Abdullah, T	123
Baba, Baba of Karo	114
Badawi, Jamal	26
Baveja, M.R.	81
Brijbhushan, Jamila	27
Divine, Donna Robinson	58
Esposito, John L	1
Ginat, Joseph	117
Hall, Marjorie	126
al - Hibri ,A.	86
House of Obedience	125

التضامن الإسلامي . ص ب (٢٤٧٥) مكة المكرمة .

الجيل . ص ب (٥٣٨١ - ١٣) بيروت .

الحكمة . ص ب (٢١٦ - ٢٥) بيروت .

دار الاعتصام ، ص ب ٤٧٠ القاهرة .

دار التوجيه ، الخندق العميق ، بيروت .

دار الدعوة ، ١ شارع منشا ، محرم بك ،
الأسكندرية .

الدار السعودية للنشر . ص ب (٢٠٤٣) جدة .

الدار السلفية ، حولي ، عمارة العمر ، أمام
المحافظة ، الكويت .

دار الشروق . ص ب (٤١٤٦) حدة .

دار الشروق ، ١٦ شارع جواد حسني . القاهرة .

دار الفكر العربي . ص ب (١٣٠) القاهرة .

دار القلم . ص ب (٢٠١٤٦) الكويت .

دار الكتاب الجديد . ص ب (٥٢٦٤) بيروت .

دار المعارف ، ١١١٩ شارع كوريش النيل ،
القاهرة .

دار نهضة مصر ، ١٨ شارع كامل صدقي ،
الفيحة ، القاهرة .

دعوة الحق ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،
الرباط .

عالم الكتب . ص ب (١٥٩٠) الرياض .

العربي . ص ب (٧٤٨) الكويت .

الفكر الإسلامي ، دار الفتوى ، شارع ابن
الرشد ، بيروت .

الفكر العربي . ص ب (٥٥٦٤ - ١٤)
بيروت .

القدس . ص ب (٦٠٧١ - ١١) بيروت .

المجلة العربية . ص ب (٥٩٧٣) الرياض .

المسلم المعاصر . ص ب (٢٨٥٧) الصفاء .
الكويت

مطابع المختار الإسلامي ، ص ب (١٧٠٧)
القاهرة .

المكتب الإسلامي . ص ب (٣٧٧١ - ١١)
بيروت .

مكتبة الأقصى . ص ب (٧٧٨١) عمان .

مكتبة الرسالة الحديثة . ص ب (٦٦٠٠)
عمان .

مكتبة السلام العالمية ، ٣٢ شارع الملكي ،
القاهرة .

مكتبة الفلاح . ص ب (٤٨٤٨) الكويت .

مكتبة القرآن ، ١٦ شارع كامل صدقي ، القاهرة .

مكتبة المعارف . ص ب (٣٢٨١) الرياض .

مكتبة وهبة ، ١٤ أ شارع الجمهورية ، القاهرة .

منار الإسلام . ص ب (٢٩٢٢) أبو ظبي .

مؤسسة الرسالة . ص ب (٧٤٦٠ - ١١)
بيروت .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ص ب
(٥٤٦٠ - ١١) بيروت .

الهداية (البحرينية) . ص ب (٤٥٠) المنامة .

الهداية (التونسية) ، إدارة الشؤون الدينية ٢٠٤ -
٢٠٨ القصبة ، تونس

الوعي الإسلامي . ص ب (٢٣٦٦٧)

الكويت .

Publishers & Periodicals

★ Advent Books, Inc,

141 E. 44 th St., Suite 809, New York, NY
10017 U.S.A.

★ Bucknell University Press

Lewisburg, PA, 17837 U.S.A.

★ Islamic Studies

P.O.Box No. 1035 Islamabad, Pakistan.

Ny 10523 U.S.A.

★ Syracuse University Press
1600 Jamesville Ave. Syracuse, New York
13210 U.S.A

★ Ta - Ha Publishers

68A Delancy St., Lomdon, N.W.I U.K.

★ Vikas Publidhing House, 5 Ansari Rd.,

★ D. Garj, Delhi, India
Yale University Press

92A Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520 U.S.A.

★ Zed Press Inc.

Calais, VT 05648 U.S.A.

★ al- Ihihad

c/o MSA, P.O. Box 38 Plainfield, in
46168 U.S.A.

★ Longman Group Ltd

Pinnacles, Harlow, Essey, U.K.

★ Marry, J., Ltd.

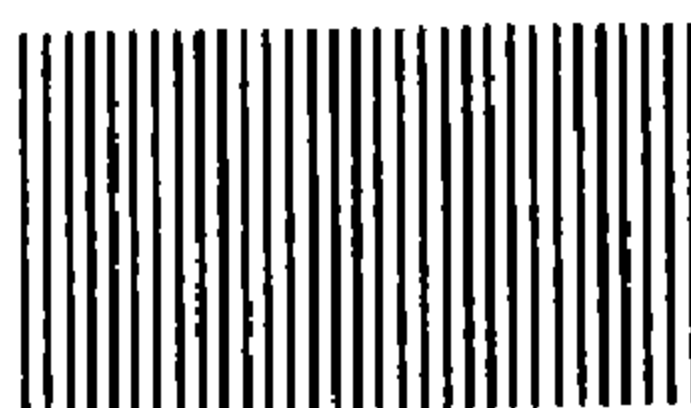
65 Clerkenwell Rd., London Eci U.K.

★ the Mudlm World

77 Sherman St ., Hartford Conn .
06105 U.S.A;

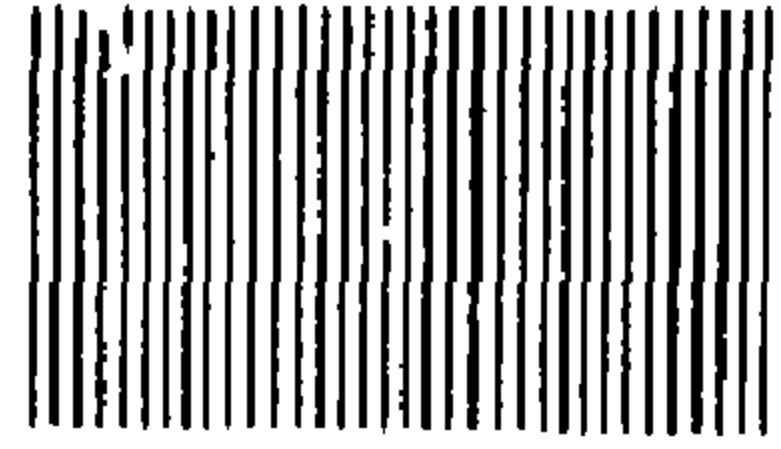
★ Pergamon Perss, Int.,

Moxwell House, Fairview Park,
Elmsford,





مؤتمرات



حلقة رعاية الطفولة في الاسلام

أبو ظبي ٩ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ = ٤ فبراير
١٩٨٢ م
التقرير النهائي والتوصيات

أ - الجهات المحلية التالية

- ١ - ممثلو وزارات :
 - الشؤون الاجتماعية والعمل .
 - التربية والتعليم والشباب .
 - العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف .
 - الاعلام والثقافة .
 - التخطيط .
 - الصحة .
 - الخارجية .
 - الداخلية .
- ٢ - القضاء الشرعي .
- ٣ - مركز الدعوة الإسلامية بالشارقة .
- ٤ - الشؤون الدينية بوزارة الدفاع .

ب - الجهات العربية والإسلامية والعالمية الآتية :

- ١ - منظمة المؤتمر الإسلامي .
 - ٢ - منظمة اليونسيف .
 - ٣ - ندوة العلماء بلقهنو - الهند .
 - ٤ - اتحاد المدارس العربية الإسلامية بالرياض .
- ج - كما شارك كل من الأساتذة والعلماء الواردة
أسمائهم في القائمة المرفقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول
الله وبعد :

بناء على أعمال الدورة الثالثة عشرة لاجتماعات
المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي التي
عقدت في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي بمجدة في
الفترة من ٣٠ صفر الى ٣ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ
الموافق ٢٨ الى ٣١ من كانون الثاني (يناير)
١٩٧٩ م .

وبالتنسيق والتعاون مع مكتب المستشار الثقافي
بديوان سمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ،
ومع الاتحاد النسائي بدولة الإمارات ، وجامعة
الإمارات العربية المتحدة عقدت حلقة دراسية حول
(رعاية الطفولة في الإسلام) تحت رعاية صاحبة
السمو الشيخة فاطمة وذلك بفندق هيلتون أبو ظبي
في الفترة من ٦ الى ٩ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ الموافق
١ - ٤ شباط (فبراير) ١٩٨٢ م .

وقد دعي للمشاركة في هذه الحلقة جهات محلية
وعربية وإسلامية وعالمية . وقد لبي الدعوة كل من :

الجلسة الافتتاحية :

بتوفير وسائل وضع ميثاقنا الإسلامي موضع التنفيذ ، حتى تصبح تنمية هذه الثروة البشرية هدفاً استراتيجياً في إطار التنمية الشاملة .

ثم ختم خطابه بتوجيه الشكر إلى صاحبة السمو حرم رئيس الدولة لرعايتها هذه الحلقة ، كما شكر صندوق التضامن الإسلامي ، وجامعة الامارات العربية ، ومكتب المستشار الثقافي لسمو رئيس الدولة ، والاتحاد النسائي ، وكل من أسهم في الاعداد لهذه الحلقة ، كما شكر المنظمات الدولية والخبراء المشاركين في الحلقة ، وضيوفها الأعزاء .

وبعد ذلك ألقى الأستاذ الدكتور علي الكتاني المدير العام للمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية بمنظمة المؤتمر الإسلامي خطاباً معالي الأمين العام للمنظمة السيد حبيب الشطي الذي أشار إلى أهمية العناية بالأطفال بوصفهم مستقبل الأمة ورصيداً وضمان بقائها ، وأملها في غد أفضل . كما أشار إلى مدى عناية الإسلام بالطفل بما أبطل من عادات الجاهلية ، وبما شرع من أحكام جديدة . وختم كلمته للحلقة ، راجياً لها التوفيق والنجاح .

وبعد ذلك ألفت الأنسة روضة عبد الله أمينة صندوق الاتحاد النسائي العام بدولة الامارات العربية المتحدة كلمة الاتحاد النسائي ، رحبت فيها بالسيدات والسادة الحضور نيابة عن صاحبة السمو الشيخة فاطمة رئيسة الاتحاد ، وشكرتهم باسمها وتمنت للحلقة النجاح في مهمتها الكبيرة .

وأخيراً تحدث الأستاذ الدكتور عز الدين ابراهيم المستشار الثقافي لسمو رئيس دولة الامارات العربية ، ومدير جامعة الامارات فرحب بالحاضرين ، ثم ذكر أهمية العناية بالأطفال في العالم الإسلامي ، حيث أن نسبة عالية من المائتي مليون طفل مسلم يعانون من

بدأت الجلسة الافتتاحية للحلقة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين السادس من ربيع الأول ١٤٠٢ هـ . وقد حضر هذه الجلسة عدد من أصحاب المعالي الوزراء وسفراء الدول الإسلامية ، ولقيف من السادة العلماء وذوي الرأي والخبرة ، وجمع من السيدات العاملات في الاتحاد النسائي وغيرهم .

وقد استهلّت الجلسة بتلاوة من القرآن الكريم ، ثم ألقى معالي سيف الجروان وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة كلمة الافتتاح فحيا الحاضرين ، ونقل اليهم تحيات سمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ثم وجه الأنظار إلى عوامل تخلف العالم الإسلامي في الوقت الذي يندفع العالم الصناعي نحو حياة أفضل وأكثر رفاهية ، وطالب لذلك بضرورة التغيير من أجل تحقيق استقلالنا السياسي والاقتصادي والثقافي وبضرورة إعادة تربية أجيالنا على أساس وطيّد لإحلال العلم مكان التخلف ، والتقدم مكان الخمول ، والابجائية مكان السلبية .

ثم أكد على أن التحدي الكبير الذي يواجهنا هو بناء مجتمع سليم منتج متطور يعتمد على الركائز من مجموع الأطفال والشبان . ومن هنا كانت رعاية الطفولة تمثل أهمية مركزية في عملية التنمية برمتها .

وأشار إلى أن وثيقة حقوق الطفل التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ م أبرزت في الواقع ما سبق للحضارة الإسلامية أن صاغته من حقوق الطفل .. ولكن على الرغم من ذلك فإن الملايين من أطفال المسلمين اليوم يعانون من المرض والجوع والحرمان . ولذلك ناشد معاليه هذه الحلقة أن تؤدي مناقشتها إلى وضع الضمانات الكفيلة

الجوع والمرض . واقترح إنشاء لجنة وطنية عليا في كل دولة إسلامية تضم جميع الجهات المعنية بشئون الطفل ، وتنسق نشاطها ، كما حضر على تشكيل اتحاد نسائي إسلامي عالمي يضم الجمعيات النسائية الإسلامية ، كما اقترح عقد مؤتمر لوزراء الشؤون الاجتماعية على مستوى العالم الإسلامي من أجل التأكيد والتركيز على حقوق الطفل المسلم والمرأة المسلمة .

الجلسة الاجرائية

عقدت بعد ذلك جلسة اجرائية ، انتخب فيها الأستاذ الدكتور عمر فروخ مقرا عاما للحلقة ، كما انتخب كل من الأستاذ الدكتور محمد عبد الرؤوف ، والأستاذ الدكتور عدنان محمد زرزور عضوين في لجنة الصياغة المكونة برئاسة المقرر العام .

كما اتفق في هذه الجلسة على مواعيد وموضوعات الجلسات القادمة وطرق اجرائها .

جلسات الأبحاث والمناقشات

وزعت أبحاث الحلقة التسعة على تسع جلسات مسائية وصباحية تناولت الموضوعات التالية :

١ - « المفهوم الإسلامي للانجاب » عرض فيه الأستاذ الباحث الدكتور حسان تحتوت وعاء الانجاب في الإسلام ، فبين أن داخله مودة ورحمة ، وخارجه نطاق منيع وحرم مقدس . ثم عرض لمسائل الاجهاض ومنع الحمل ، وثورة الجنس ، والانفجار السكاني ، ومسألة التحكم في جنس الجنين ، ومسألة أطفال أنابيب الاختبار . وبعض ملامح تربية الأولاد .

وعقب عليه الأستاذ الدكتور عدنان زرزور مؤكدا على أن أحكام الأسرة في الإسلام أحكام نهائية وقاطعة ، وأن مشكلة الندرة في الموارد الاقتصادية مصدرها سوء الاستغلال وسوء التوزيع .

وقد رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذ الدكتور عز الدين ابراهيم . المستشار الثقافي لسمو رئيس الدولة ، مدير جامعة الامارات .

٢ - « رعاية الطفل في إطار التربية الإسلامية »

للأستاذ عمر فروخ . أكد فيه الباحث على ضرورة العناية بالطفل في مرحلة مبكرة . ثم قسم مراحل إعدادة وتربيته إلى خمس مراحل فصل فيها القول مع الشواهد والأمثلة الحية من الواقع الذي رآه الدكتور فروخ وأسهم في إعدادة وأصلاحه .

وعقبت عليه الأستاذة الدكتورة نعيمة عيد ، مؤكدة على أهمية القدوة الحسنة وعلى خصوصية التربية الإسلامية وأصالتها ، ودعت إلى التمييز بين ما هو نافع وما هو ضار في باب الاقتباس من الثقافات الأخرى غير الإسلامية .

وقد رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذ راشد عبد الله طه . وكيل وزارة التربية والتعليم والشباب .

٣ - « أسس الصحة النفسية للطفل المسلم »

للأستاذ الدكتور مالك البدري هذا البحث محاولة لما أطلق عليه الأستاذ الباحث « أسلمة علم النفس » تعرض فيه لمسائل النمو وسيكولوجية الطفولة ، وللصحة النفسية وسيكولوجية النمو ، وللمعايير التي يفرق بها عادة بين الطفل السوي والطفل الشاذ ، ونقد هذه المعايير الأخيرة من

الوجهة الإسلامية ، كما عرض لقضايا نقدية أخرى ، وانتهى الى أن « الأسلوب الصحيح للتأصيل الإسلامي لعلم النفس هو الاهتمام بإجراء البحوث التجريبية المختبرية والميدانية لصياغة فكرنا الإسلامي والنظري على أسس راسخة . »

وعقب على البحث كل من الدكتور عبد الحليم محمود السيد والدكتورة نعيمة محمد عيد . عرض الدكتور عبد الحليم لمسألة تعريف الصحة النفسية ، وللمعايير التي استعرضها الباحث . وتوقفت الدكتورة نعيمة عند تحديد الباحث لمفهوم علم النفس الإسلامي ودعت الى « أسلمة » جميع المقومات التي تؤثر في حياتنا بوصف هذه « الأسلمة » ضرورة حياتية ، ولكنها أضافت ان الإعداد لها يحتاج إلى جهود كبيرة حتى تؤتي ثمارها المرحوة .

وقد رأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور سيد عني ، عميد كلية التربية بجامعة الامارات .

٤ — « أوضاع الطفل المسلم في مجتمعات الأقلية الإسلامية » للأستاذ الدكتور على الكتاني . استعرض فيه الباحث مشكلة تربية الطفل تربية إسلامية في مجتمعات الأقليات الإسلامية ، وحلل المعوقات والمصاعب التي يجدها الآباء في الحفاظ على هوية أطفالهم الإسلامية في الدول النامية والدول الصناعية ، حيث يتعرض الطفل المسلم في الأولى أكثر من غيره للمجاعات والأمراض الفتاكة ، ويكون آخر من يحصل على خدمات الدولة في غالب الأحيان . حيث يعمل المجتمع في الدول الثانية على دمج الطفل المسلم ثقافيا وعقائديا في المجتمع غير الإسلامي .

وقد عقب على هذا البحث الدكتور محمود شعبان ، مؤكدا على الجوانب العملية في حل هذه المشكلة ، والتي اقترحها الدكتور الكتاني بحكم رؤيته لهذه المشكلة عن قرب .

وقد رأست هذه الجلسة الأستاذة الدكتورة سعاد الفاتح الأستاذة بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان .

٥ — « الطفل المسلم في الأقلية الإسلامية بالهند » للأستاذ سلمان الحسيني السدي ، عرض فيه لمشكلات المسلمين في الهند وللأطفال المسلمين بوجه خاص ، فتحدث عن مشكلة اللغة والثقافة ومناهج التعليم الحكومية ، وعن مشاكل الاقتصاد والسياسة وغير ذلك . ثم أبان عن جهود هذا الشعب في الحفاظ على الشخصية الإسلامية في شبه القارة الهندية .

وقد عقب على البحث الأستاذ الدكتور علي الكتاني ، موضحا أثر السياسة البريطانية الاستعمارية في شبه القارة ، وأثر النظم العلمانية على أطفال العالم الإسلامي بوجه عام .

وقد رأس الجلسة سعادة السفير الشيخ أحمد بن علي المبارك ، مدير الادارة الإسلامية بوزارة الخارجية بالمملكة السعودية ، نائب رئيس المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي .

٦ — « الطفل المسلم في مجتمعات الأقليات في العالم الغربي » قدم هذا البحث السيد الدكتور محمود رشدان .

حدد السيد الباحث الأسباب الداعية لهذه الدراسة حيث وصف هذه الأقليات بأنها ثغور متقدمة في المواجهة مع أمريكا

والغرب ، وبأنها كذلك نافذة للعالم الإسلامي على العالم الغربي ، وعرض الدكتور بالدراسة لصفات الوجود المسلم في أمريكا الشمالية ، وللأطفال المسلمين في الغرب ، مفصلاً القول في كل من العوائق التي تقف في وجه الطفل المسلم هناك ، والجهود المبذولة لتحسين أوضاع الطفل المسلم في الغرب .

وقد عقب عليه الأستاذ سلمان الحسيبي الندوي مؤكداً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبعض بلدان العالم الإسلامي ، والتي تمكها من تأسيس ورغد مشاريع تربية واقتصادية تسمح للمسلمين في الغرب بالبقاء والاستمرار والتأثير كذلك . وقد رأس هذه الجلسة السفير الشيخ أحمد ابن علي المبارك .

٧ — «الطفل المسلم في إطار قوانين الأحوال الشخصية» للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الصابوني . استهل الدكتور الباحث بالإشارة الى فكرة تقنين مسائل الأحوال الشخصية ، وإلى أن استمداد تشريعات الأسرة ، ومنها حماية الطفولة من الشريعة الإسلامية لا يكفي إذا لم تكن بقية التشريعات في سائر نواحي الحياة والمجتمع تعتمد على أحكام الدين الإسلامي ، ثم تحدث عن حقوق الطفولة في الإسلام ، وتحدث عن حقوق الجنين ، ومسألة مدة الحمل ، كما تحدث عن الحضانة والرضاع والنفقة وتحريم التنبي ووجوب رعاية اللقطاء ، كما بين أهمية أحكام الولاية على النفس والولاية على المال بالنسبة لحماية الطفل . مؤكداً من خلال بحثه أنه لم يسعد طفل في العالم كما سعد الطفل المسلم في ظل أحكام

الشريعة الإسلامية . وقد ختم بحثه ببيان إحصائي نفى فيه صلة الطلاق وتعدد الزوجات بتشرذم الأطفال ، وذكر أن للتشرذم أسباباً أخرى يجب أن تعالج .

وقد عقب على هذا البحث الأستاذ الدكتور حمد كبسي ، مؤكداً على وجوب الأخذ بروح الشريعة ، والالتزام بأحكامها .

وقد رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذ صلاح الدين الشاش ، رئيس المحكمة الاتحادية العليا لدولة الامارات العربية المتحدة .

٨ — «دراسة للخدمات التوجيهية المقدمة للطفل المسلم في العصر الحديث» للسيد الدكتور نجيب الكيلاني . حدد الدكتور في بحثه مجال هذه الخدمات التوجيهية ، وقال انها توحد حيث يوحد الطفل في الأسرة والبيت والشارع والروضة والمدرسة والاذاعة والتلفزيون ... الخ . ثم ركز في حديثه على الكلمة المسموعة والمطبوعة والمصورة . وقدم ملاحظاته واستقراءاته حول علاقة الأطفال بالتلفزيون وما يعرضه من مسلسلات وأفلام وغير ذلك . ثم عرض لماهية أدب الطفل المسلم وما هي شروطه ومواصفاته ، وما هي أنواعه ، وما هو شكله ومضمونه ، وشروط نجاحه وأدائه لدوره .

ثم عقب عليه الأستاذ سعيد حارب موضحاً الهدف الذي يجب أن نسعى إليه من برامج الأطفال التلفزيونية ، ومن سائر برامج هذا الجهاز ، وانه يجب أن يكون إسلامياً بطبيعة الحال .

ودعا إلى عدم إغفال الجوانب غير الجهادية في عرض روايات التاريخ الإسلامي كما دعا إلى ربط البرامج بأسلوب تعليمي ارتقائي على

نحو ما أشار إليه الدكتور الكيلاني .

وقد رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذ عبد الله الشويس ، وكيل وزارة الاعلام والثقافة .

٩ — « دراسة إسلامية للميثاق العالمي لحقوق الطفل » : نحو ميثاق الطفل المسلم « للأستاذ الدكتور عثمان فراج . استعرض الباحث أهمية مرحلة الطفولة في بناء شخصية الراشد . ثم قام بدراسة تحليلية لمبادئ الميثاق العالمي لحقوق الطفل ، وذكر أنه لم يأت بجديد على الإسلام . وقد خلص الباحث إلى أن أي تفكير في إعداد ميثاق للطفل المسلم لابد أن تسبقه دراسات متعمقة لتحديد المعوقات في المجتمعات الإسلامية ، وإعداد الميثاق في ضوءها بحيث يحتوي على الضمانات التي تكفل وضعه موضع التنفيذ .

وقد علق على هذا البحث السيد الدكتور شمس مرغني فراج . فبين أن أسباب تخلف الطفل المسلم لا تكمن في الجانب المادي فحسب ، بل في أمور أخرى كثيرة مادية وروحية وغيرها .

وقد رأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الصابوني ، وكيل كلية الشريعة والقانون بجامعة الامارات .

هذا ، وقد أثار هذه البحوث والدراسات والتعليقات أسئلة وتعليقات هامة ، شارك فيها معظم الحضور في هذه المرحلة . وقد أسفر كل ذلك في النهاية عن اتخاذ التوصيات التالية :

التوصيات

١ — إنشاء لجنة عليا لرعاية الطفل المسلم في كل قطر إسلامي ، تكون مهمتها العناية بالأطفال في كل ما يتعلق بهم من الشؤون

الصحية والتربوية والثقافية وغيرها .

٢ — الدعوة الى عقد اجتماع لوزراء الشؤون الاجتماعية والوزراء المختصين في الدول الإسلامية لدراسة أوضاع الطفل المسلم في العالم الإسلامي ، وللنظر في تشكيل اتحاد نسائي إسلامي ينسق الجهود بين الهيئات الموجودة في العالم الإسلامي .

٣ — الطلب إلى منظمة المؤتمر الإسلامي تكوين هيئة إسلامية على مستوى العالم الإسلامي ، تقوم بتنسيق الجهود التي تبذل لرعاية الأطفال المسلمين ، وتغذي الهيئات الاقليمية بما يعينها على أداء مهمتها على أحسن وجه .

٤ — العمل على توحيد التشريعات الخاصة بالأسرة في الأقطار الإسلامية ، وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

٥ — مطالبة وزارات الاعلام في الأقطار الإسلامي بأن تراعي حاجة الطفل المسلم في برامجها الإذاعية والتلفزيونية وبأن تستعين في ذلك بدوي الاختصاص وأصحاب الدراية في ميدان رعاية الطفولة في الاسلام .

٦ — إعادة النظر في البرامج الدراسية ، وخصوصا برامج المراحل التعليمية الأولى بما يتناسب مع حاجة الطفل المسلم السلوكية والثقافية ، مع توجيه عناية خاصة لتدريس السيرة النبوية الشريفة وسائر مواطن التأسي في حياة الصحابة وسيرة السلف الصالح .

٧ — إنشاء دور رعاية للأطفال المسلمين اليتامى ، تهيء لهم بيئة إسلامية ومناخا يعوضهم شيئا مما فاتهم من عطف الأب وحنان الأم . وتشجيع الوقف على هذه الدور ، بوصفه صدقة جارية ، وصورة من أهم صور التكافل المعاشي بين أجيال المسلمين .

- ٨ — التوسع في نشر الكتب المناسبة للطفل المسلم في مختلف مراحل نموه وتطوره مادة وأسلوبا وأخراجا ، وإنشاء مجلة إسلامية للأطفال على مستوى العالم الإسلامي ، والتعاون مع دور النشر في هذا المجال .
- ٩ — الاهتمام بإنشاء مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم ، وتشجيع الحفاظ من الصغار بعقد المسابقات ، وتقديم سائر الجوائز الأدبية والمادية المناسبة .
- ١٠ — مناشدة الحكومات الإسلامية ، ودوي الثراء من المسلمين ، العناية التامة بمشاكل الأقليات الإسلامية في مختلف بلاد العالم ، ورغد هذه الأقليات بالمساعدات الواقرة ، وخصوصا في الجهود المدولة في شئون المسلمين ، وتشجيع هذه الأقليات على إنشاء مراكز دعوة طية إسلامية ، وتأسيس مراكز للتدريب المهني المناسب لكل من أبناء المسلمين وبناتهم .
- ١١ — حث الأقليات الإسلامية على تنظيم أنفسهم وتوحيد جهودهم — مع مراعاة القوانين المحلية — حتى تستخدم المساعدات التي تقدم لهم من العالم الإسلامي في وحوها الصحيحة ، وحتى تكون فعالة وناجعة . بالإضافة الى تبادل الزيارات مع هذه الأقليات في سبيل التعرف على أوضاعها الحقيقية وخصوصا أوضاع الأطفال المسلمين .
- ١٢ — المساهمة في إنشاء أوقاف إسلامية تضمن دخلا ثابتا للمؤسسات الإسلامية لهذه الأقليات ، وبخاصة تلك المؤسسات التي تعني بشؤون الطفل المسلم .
- ١٣ — توجيه أجهزة الاعلام إلى إنتاج مواد إذاعية وتلفزيونية ذات محتوى إسلامي واهدائها إلى الأقليات المسلمة .
- ١٤ — سعي الحكومات الإسلامية لدى الدول الأجنبية لاقناعها بمعاملة الأقليات الإسلامية على قدم المساواة مع الأغلبية المحلية ، واحترام خصوصيتها .
- ١٥ — إنشاء مدارس إسلامية ابتدائية وثانوية داخلية في البلاد التي بها أقليات إسلامية تدرس فيها المناهج التعليمية الرسمية ، ويصاف إليها دراسة الإسلام واللغة العربية يوميا ، ومساندة المدارس القائمة .
- ١٦ — إنشاء مكتب إسلامي للمتابعة في كل من أوربة وأمريكا وأستراليا بفرع لمتابعة ما يشر عن الإسلام بصورة عامة . ويقوم بالسعي لدى الجهات المعنية — في تلك البلاد — لتنقية هذه الكتب من الأخطاء الواردة فيها عن الإسلام والمسلمين .
- ١٧ — نشر مجلة دورية تتولى التعريف بالإسلام في تلك الديار ، كما تتولى العمل على تصحيح تلك الأخطاء ، وعلى تحسين تصور الناس للإسلام ، ومهمهم له .
- ١٨ — مناشدة منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعمل على وضع وثيقة تتضمن حقوق الطفل المسلم .
- ١٩ — توجيه عناية خاصة للأطفال الفلسطينيين والأفغانيين .
- ٢٠ — طبع بحوث هذه الحلقة وما تم فيها من تعقيبات وتعليقات وأسئلة ومداخلات هامة .
- ٢١ — وأخيرا توصي الحلقة بتعميم هذه التوصيات على جميع الجهات المعنية في العالم الإسلامي ، كما تحث جميع المشتركين في هذه الحلقة أن يعمل كل منهم في حدود اختصاصه وإمكاناته على وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .
- والحمد لله رب العالمين

ندوة المتهم وحقوقه

في الشريعة الإسلامية

توصيات

الندوة العلمية الثالثة التي عقدها
المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
في موضوع
« المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية »
في الفترة الواقعة

ما بين ٢٠ شعبان — ٢٤ منه لسنة ١٤٠٢ هـ
الموافق

« ١٢/٦/١٩٨٢ م — ١٦/٦/١٩٨٢ م »

وذلك

بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

لرجحت فلانة ؛ فقد ظهر منها الريبة في منطقتها ،
وهيتها ومن يدخل عليها .

وتأكيداً لكرامة الإنسان ، وحقه في الحياة المأمونة
المكفولة له فيها عصمة حياته وماله وعرضه ،
والحفاظ على أسراره : امتثالاً لقوله تعالى : « ولقد
كرمنا بني آدم » ، وقوله : « ولا تمسسوا » ،
ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن دماءكم
وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة
يومكم هذا ... » الحديث : قام « المركز العربي
للدراستات الأمنية والتدريب بالرياض » بعقد الندوة
العلمية الثالثة في الفترة من السبت (٢٠ شعبان
١٤٠٢ هـ الموافق ١٢ يوليو ١٩٨٢ م حتى الأربعاء
٢٤ شعبان ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ يونيو

إيماناً بأن نبينا محمداً — صلى الله عليه وآله
وسلم — قد بعث بملة حنيفية ، وشرعة بالمكلفين
بها حفيّة ، ينطق بلسان التيسير بيانها ، ويُعرف أن
الرفق خاصيتها ، والسماح شأنها ، وترفق بجميع
المكلفين مطيعاً وعصياً ، وسوى بينهم — بحكم
العدل — شريفاً ودنياً .

وانطلاقاً من أن الشريعة في مبادئها وكتليّاتها
أساس متين لتأمين الأفراد ، وعدم التفريط فيها ، أو
العدوان عليها .

وتأسيساً على أن أيّ متهم لا يؤخذ بلا بينة ، أو
بناءً على الريبة والشك ؛ لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم : « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة —

١٩٨٢ م) تحت عنوان : المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية » ، ودعا لها المتخصصين من رجال الجامعات والقضاء والأمن بالوطن العربي الذين أسهموا بحوثهم القيّمة — التي زادت على العشرين بحثاً في الموضوعات المتفرّعة من العنوان المذكور ، وهي :

- ١ — حقوق المتهم في مرحلة التحقيق .
- ٢ — أصل براءة المتهم .
- ٣ — وسائل الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة .
- ٤ — أثر القرآن في الحكم على المتهم .
- ٥ — المعاقبة على التهمة .
- ٦ — الاعتراف غير الإرادي .
- ٧ — رجوع المتهم عن الاقرار الصادر منه .
- ٨ — تعويض المتهم عما يلحقه بسبب الدعاوى الكاذبة .

وقد شكلت لجنة لصياغة التوصيات المستمدة من البحوث ، وما دار في المناقشات العلنية من الأساتذة الدكتور محمد محيي الدين عوض ، والشيخ عطية محمد سالم ، والدكتور التهامي نقرة ، والدكتور طه جابر العلواني ، وخلصت إلى : أن « المتهم » وهو كل من قامت دلائل أو أمارات يعتد بها على اتهامه في جريمة ، سواء كانت موجبة لحد أو قصاص أو تعزير — حقوقاً في الشريعة الإسلامية ، تعدّ محصلة الموازنة بين صيانة حقوقه الأساسية في سلامة جسده ، وعصمة حياته ، وحرماته وأسراره من ناحية ، وحق المجتمع الإسلامي في العقاب على كل ما يخل بأمنه ، أو ينتهك مقاصد الشارع .

ولما كان الأصل في الإنسان أنه معصوم الدم والمال والعرض ، وكانت الجريمة أمراً شاذاً يجب على مدعيه إثباته — لذلك كان كل متهم بريئاً حتى تثبت إدانته .

أو كما يقول الفقهاء : الأصل فيه براءة الذمة من الحقوق ، وبراءة الحسد من الحدود والتعازير والقصاص ؛ ولكن إذا قامت دلائل — يعتد بها على اتهامه : ترتبت للمجتمع حقوق — أيضاً — : حماية لحق المجتمع في عقاب المجرمين .

فإذا اتهم إنسان وحب :

أولاً — إحاطته علماً بالتهمة الموجهة إليه ، وشرحها ، وإطلاعه على كل ما قام — قبله من دلائل أو حجاج .

ثانياً — تمكينه من دفع ما قام — قبله — من أمارات أو دلائل .

ثالثاً — تمكينه — عند الاقتضاء — من الاستعانة بمن يشاء من الخبراء والشهود لتأييد براءته .

رابعاً — قيام المدعى دائماً — بإثبات ما يدّعيه من موجبات للحد أو القصاص أو التعزير ، وعدم التزام المتهم بإثبات براءته .

خامساً — عدم ارغام المتهم على أن يدلي بما لا يريد الإدلاء به ، أو سببه من قول ما يريد قوله ، أو إكراهه على تقديم دليل ضد نفسه .

سادساً — عدم إيذائه مادياً أو معنوياً ، أو إذلاله ، وبالتالي معاملته — أيضاً — بما يحفظ كرامته بصفته إنساناً ، سواء من جانب رجال الشرطة ، أو من جانب رجال القضاء .

سابعاً — عدم أخذه بالشك ؛ لأنّ كل شك يفسّر لصالحه ، ويؤيد أصل براءته ، فكل من يخطئ في الامام في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة .

ثامناً — عدم حبسه للاستكشاف نظراً لوجود لوث إلا لمدة محدّدة : تأميناً لحسن سير التحقيق أو

المحاكمة ، وعدم التأثير على الشهود ، أو طمس
الأمارات المادية في سبيل مصلحة العقاب ، ولتأمين
سلامته في بعض الأحيان .

تاسعاً — كفالة سرعة الإجراءات الجنائية ، مع
كفالة محاكمة عادلة له ، وعدم تضليله .

عاشراً — تعويضه عما يلحقه من أضرار مادية
ومعنوية بسبب الدعاوى الكاذبة ، أو الكيدية .

حادي عشر — المساواة بين جميع المتهمين
والمدانين أمام العدالة بما في ذلك عدالة التنفيذ .

ثاني عشر — دراسة حالة المتهم الشخصية ، وما
يحيط به من ظروف ، ليتبين مدى تكليفه في
الحدود ، وتفريد العقاب في التعاذير .

ثالث عشر — درء الحدّ بالشبهة ، سواء كانت
الشبهة ترجع إلى الحجاج الشرعية ، وعدم توافرها ،
أو عدم توافر شروطها ، واعتبار الرجوع عن الاقرار
شبهة تدرأ الحدّ .

رابع عشر — سماع تظلمه من الحكم بهدف
نقضه .

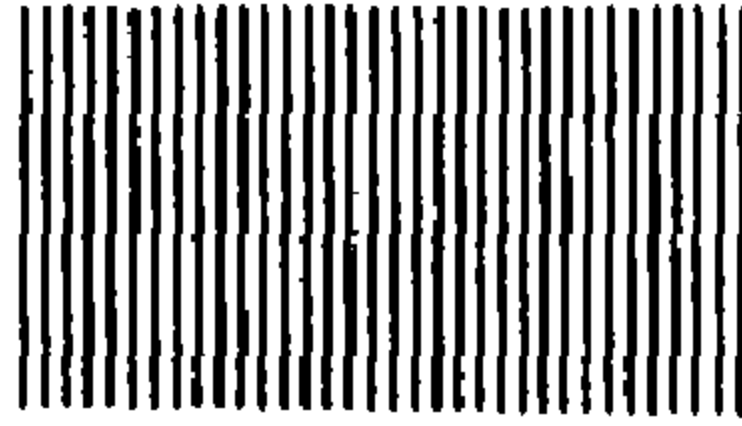
خامس عشر — كفالة حقوق المتهم : بالغا كان

أم حدثاً ، مع مراعاة ظروف المتهم الحدث الخاصة
به .

وتأمل الندوة أن يعم تطبيق الشريعة الإسلامية
جميع أنحاء العالم الإسلامي نظراً لما تكفله من
حقوق للمتهم تحفظ عليه كرامته بوصفه إنساناً ،
وحقه في الدفاع عن نفسه ، ولما تكفله من ناحية
أخرى من حماية المجتمع ضدّ المعتدين على مصالحه
الضرورية والحاجية والتحسينية ، كما يتضح مما
وصلت إليه من توصيات نتيحة البحوث المقدمة
من شتى الباحثين على اختلاف بلادهم ، وتنوع
أبحاثهم .

وندعو الله القدير أن يوفق القائمين على المركز
العربي للدراسات الأمنية والتدريب لمواصلة جهوده
ودراساته وندواته العلمية ، مع توزيع جميع أعماله
على البلاد العربية والإسلامية للتبصر بأحكام
الشريعة في شتى التفاصيل العملية المتعلقة
بمكافحة الجريمة ، ومحاكمة المتهمين ، ومعاملة
المدنيين . .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



دراسات غرب آسيا بجامعة عليكرة) ،
والأستاذ ضياء الحسن الندوي (الجامعة
الملية الإسلامية نيودلهي) والبروفيسور سيد
عبد الرحيم (جامعة ناكبور) والأستاذ عبد
الميتين (جامعة كوهاقي) والدكتور راحت
الله (جامعة كلكتة) والبروفيسورة مهر
النساء (الجامعة العثمانية حيدر آباد)
والدكتور عبد العلي (الكلية الحميدية
بوبال) والأستاذ شميم الحسن (جامعة نهرو
نيودلهي) وعضو مختار أو مفوض من
الرئيس .

وأهداف هذه الجمعية التي تسمى بـ
« رابطة أساتذة اللغة العربية لعموم الهند »
ما يلي :

١ — تزويد أساتذة اللغة العربية وآدابها
في الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد
الأخرى المهتمة بتعليم اللغة العربية كمادة من
مقرراتها الدراسية ، بمنبر لتبادل آرائهم عن
المشكلات التي تتعلق بالمناهج والكتب
ونحوها مما يخص الدراسات العربية في الهند .

٢ — ترسيخ العلاقات مع المعاهد التي
تدرس فيها اللغة العربية ومساعدتها — إذا
شأوا — في الحصول على الصحف والمجلات
والكتب ، واكتساب المعونات التي
تستحقها من الجهات الرسمية للمجلس
الأعلى للجامعات الهندية ووزارة التربية
بالذات .

٣ — تقديم أي مشكلة من المشكلات
التي يواجهها قسم من إحدى الجامعات أو
الكليات ، إلى وزارة التربية بشأن الحصول
على الصحف والمجلات والكتب ، وتدريب
المعلمين ، وإقامة الندوات وغيرها من
المشكلات المتصلة بالحياة الأكاديمية .

٤ — تمثيل أي معهد أو قسم لدى
الوزارة وطلب مساعدتها من أجله ، في حالة
التماسه من الوزارة ، من أجل الحصول على
خدمات أستاذ زائر من الدول العربية تحت
البرامج الثقافية المتبادلة .

٥ — تنظيم مؤتمر سنوي لأساتذة اللغة
العربية على مستوى عموم الهند بالمساعدة
المادية من المجلس الأعلى للجامعات ووزارة
التربية الهندية لتكاليف الاجتماع ونفقات سفر
 وإقامة الوفود والمندوبين ، وذلك لإتاحة
فرصة لتبادل الآراء حول المشكلات التي
تخص الدراسات العربية والبحوث على مختلف
المستويات بالهند وتوجيه الدعوة كذلك إلى
وفود الدول العربية للمشاركة في هذه
المناسبات .

٦ — إقامة الندوات العادية وحفلات
النقاش والمؤتمرات حول القضايا التربوية
المعروفة بجانب البرامج الثقافية المعروفة .

٧ — أي نشاط آخر يتصل بتعليم اللغة
العربية وبحوثها في الهند .

المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي

الكويت ٦ - ٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ
٢٣ - ٢١ مارس ١٩٨٣ م

تقرير اللجنة التحضيرية والفتاوى والتوصيات من لجنة العلماء

كما حرصت اللجنة التحضيرية على دعوة عدد من علماء الفقه الإسلامي ليبيّنوا رأي الفقه الإسلامي فيما يتم عرضه من أبحاث ، وما تقوم به البنوك الإسلامية من أعمال ، وقد تكرم بتلبية الدعوة مشكورا كل من الأساتذة الفقهاء :

- ١ - فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الحميد السائح
- ٢ - فضيلة الأستاذ الشيخ بدر المتولي عبد الباسط
- ٣ - فضيلة الأستاذ الشيخ زكريا البري
- ٤ - فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي
- ٥ - فضيلة الأستاذ الشيخ ابراهيم المحمود
- ٦ - فضيلة الأستاذ الشيخ محمد سليمان الأشقر
- ٧ - فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الحبيب الحويج
- ٨ - فضيلة الأستاذ الشيخ زكي الدين شديان
- ٩ - فضيلة الأستاذ الدكتور محمد حسن الأمين
- ١٠ - فضيلة الشيخ الصديق الضريع

وشملت الأبحاث التي تم عرضها في هذا المؤتمر
المواضيع التالية :

تم بعون الله خلال الفترة الواقعة بين ٦ - ٨ جمادى الآخرة عام ١٤٠٣ هـ ، الموافق ٢١ - ٢٣ مارس عام ١٩٨٣ م ، عقد المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي في دولة الكويت ، بدعوة مشتركة من البنوك الإسلامية التالية :

- ١ - بيت التمويل الكويتي - الكويت
- ٢ - بنك دبي الإسلامي - دبي
- ٣ - بنك البحرين الإسلامي - البحرين
- ٤ - الشركة البحرينية الإسلامية للاستثمار - البحرين

وقد رأت اللجنة التحضيرية المشكلة من البنوك الداعية ، بالإضافة إلى مشاركة البنك الإسلامي الدولي - بالقاهرة - والبنك الإسلامي للتنمية في جده أن تكون أبحاث المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي مكملة لأبحاث المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي ، الذي عقد في دبي في الفترة من ٢٣ - ٢٥ جمادى الآخرة عام ١٣٩٩ هـ ، الموافق من ٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٧٩ م .

١ — الربا وأثره على المجتمع الانساني للباحث
الدكتور عمر الأشقر

٢ — منهج الدعوة إلى مفاهيم المصارف الإسلامية
للباحث — الدكتور حسين شحاته

٣ — أسلوب المضاربة الشرعية تطبيقاته المعاصرة
للباحث — الدكتور عبد الستار
أبو غده

٤ — أعمال الصرف وتبادل العملات
للباحث — الدكتور سامي حمود

٥ — البيوع في الشريعة الإسلامية
للباحث الشيخ عبد الحميد السائح

٦ — التعامل في أسواق السلع والأسهم
للباحث الدكتور معبد على الجارحي

كما قدمت البنوك الإسلامية المبنية تالياً ، صوراً
من أعمالها ، على لجنة العلماء للنظر في وجوه التوافق
أو ما يتطلب التصحيح من إجراءات وهذه البنوك
هي :

١ — بيت التمويل الكويتي

٢ — بنك دبي الإسلامي

٣ — البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

٤ — المصرف الإسلامي الدولي — لوكسمبرغ .

٥ — بنك البحرين الإسلامي — البحرين

وقد جرى عرض الأبحاث والتعقيب عليها والرد
على الأسئلة المطروحة وذلك في جو علمي هادف
للوصول إلى أقرب ما يكون من الحق .

وختم المؤتمر أعماله في نهاية اليوم الثالث بعد اتمام
المناقشة في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال .
وقد اتخذت لجنة العلماء الفتاوى والتوصيات
المرفقة .

وان اللجنة التحضيرية لتسجيل شكرها وتقديرها
للعناية الكريمة التي لقيها المؤتمر الثاني للمصرف

الإسلامي من حكومة دولة الكويت وتخص بالشكر
سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد
العبد الله السالم الصباح ومعالي وزير الأوقاف
والشؤون الإسلامية أحمد سعد الجاسر وجميع الذين
أسهموا في نجاح هذا المؤتمر .

كما تشكر اللجنة التحضيرية العلماء الأجلاء
والباحثين الذين كان لمساهماتهم جميعاً بالرأي والمناقشة
والتدقيق الفقهي المستفيض أثر واضح في إقرار
الفتاوى والتوصيات التي ستكون نبراساً للمصارف
الإسلامية في توضيح الطريق أمامها لإكمال المسيرة
في طريق العمل الحلال .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفتاوى والتوصيات من لجنة العلماء

١ — يؤكد المؤتمر أن ما يسمى بالفائدة في
اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تابعهم
هو من الربا المحرم شرعاً .

٢ — يوصي المؤتمر أصحاب الأموال من المسلمين
بتوجيه أموالهم أولاً إلى المصارف والمؤسسات
والشركات الإسلامية داخل البلاد العربية
والبلاد الإسلامية ، ثم في خارجها وإلى أن
يتم ذلك تكون الفائدة التي يحصلون عليها
كسباً خبيثاً ، وعليهم استيفائها والتخلص
منها بصرفها في مصالح المسلمين العامة .
ويعتبر الاستمرار في إيداع الأموال في البنوك
والمؤسسات الربوية مع امكان تفادي ذلك
عملاً محرماً شرعاً .

٣ — يوصي المؤتمر بتشجيع المصارف الإسلامية
القائمة ودعم إنشاء المزيد من هذه المصارف
لتعم منافعتها على جميع المستويات .

٤ — يوصي المؤتمر المصارف الإسلامية تعميق
التعاون فيما بينها على كل المستويات ، ولا

- ٥- سيما في مجال التعاون لإنشاء مصرف إسلامي دولي ليسهل ابتعادها عن التعامل مع البنوك الربوية كلما أمكن ذلك .
- ٥- يؤكد المؤتمر وجوب اتفاق المصارف والمؤسسات والشركات الإسلامية ابتداء مع أصحاب أموال الاستثمار على نسبة الربح لكل طرف ، ولا يجوز تأجيل هذا الاتفاق إلى ما بعد .
- ٦- يجوز الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمستثمرين والعاملين في المال على اشتراط مبلغ معين يستحقه المصرف أو المستثمر أو العامل إذا زاد الربح عن حد معين ، فإن هذا الاشتراط لا يؤدي إلى قطع الاشتراك في الربح .
- ٧- لا يحل تباع الذهب والفضة والنقود بعضها ببعض إلا بالتقايض الفوري ، ويكون التباع في هذه الأصناف على أساس التسليم الآجل هو من الربا المحرم شرعا .
- ٨- يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المراجعة للآمر بالشراء ، بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق هو أمر جائز شرعا طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسؤولية الهلاك قبل التسليم ، وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي .
- وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للآمر أو المصرف أو كليهما ، فإن الأخذ بالإلزام هو الأحفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات ، وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والعميل ، وإن الأخذ بالإلزام أمر مقبول شرعا ، وكل مصرف مخير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالإلزام حسب ما تراه الرقابة الشرعية لديه .
- ٩- يرى المؤتمر أن أخذ العربون في عمليات المراجعة وغيرها جائز بشرط أن لا يحق للمصرف أن يستقطع من العربون المقدم إلا بمقدار الضرر الفعلي المتحقق عليه من جراء النكول .
- ١٠- لتغطية الحساب المخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار يجوز أن يفتطح المصرف الإسلامي سنويا نسبة معلنة من صافي أرباح الاستثمار المتحققة من مختلف العمليات الجارية خلال السنة المعينة . وتبقى هذه المبالغ المقتطعة محفوظة في حساب مخصص لمواجهة أية خسائر تزيد عن مجموع أرباح الاستثمار في تلك السنة .
- ١١- يوصي المؤتمر تأسيس مؤسسات إسلامية للتأمين التعاوني للقيام بأعمال التأمين وإعادة التأمين .
- ١٢- يوصي المؤتمر الجامعات العربية والإسلامية بضرورة الاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامي بفروعه ونظمه التطبيقية المختلفة ، كما يوصي بضرورة إنشاء المزيد من مراكز أبحاث الاقتصاد الإسلامي .
- ١٣- يوصي المؤتمر بإنشاء المزيد من مراكز إعداد وتدريب العناصر العاملة في الوحدات الاقتصادية الإسلامية مع الاهتمام بالجوانب العقائدية والخلقية .
- ١٤- يوصي المؤتمر بالاهتمام بالدعوة إلى مفاهيم المصارف الإسلامية باستخدام جميع الوسائل المختلفة الحديثة .
- ١٥- يقرر المؤتمر أن التعامل في أسواق السلع والأسهم في الأسواق المالية أمر يحتاج إلى دراسة مفصلة وإن المطلوب هو التحضير لبحث هذا الموضوع في مؤتمر علمي خاص بذلك .

بيت التمويل الكويتي

تقرير مجلس الإدارة

والميزانية العمومية

١٩٨٢

الاقتصاد العالمي

نسب النمو الاقتصادي

فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية مجتمعة من $+ ١,٢\%$ عام ١٩٨١ الى $- ٠,٥\%$ عام ١٩٨٢ وشهد الاقتصاد الكندي والأمريكي والألماني تراجعاً بنسبة $٠,٥\%$ و $١,٧٥\%$ و $١,٢٥\%$ على التوالي .. أما الاقتصاديات الصناعية الرئيسية الأخرى فقد نمت بنسب صغيرة متفاوتة أعلاها نمو الاقتصاد الياباني بنسبة $٢,٥\%$ وأدناها بنسبة $٠,٥\%$ للاقتصاد البريطاني .

خلال عام ١٩٨١ سادت توقعات بأن عام ١٩٨٢ سيشهد بداية الانتعاش الاقتصادي العالمي ، ولكن واقع الحال جاء مغايراً لتلك التوقعات حيث أتسم العام بتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة واختلال موازين المدفوعات وارتفاع العجز في الموازنات العامة .

ويعود السبب الرئيسي في هذا الأداء المتواضع الى السياسات الانكماشية التي تتبعها هذه الدول

للسيطرة على التضخم حيث حققت هذه السياسات بعض التقدم اذ هبط متوسط معدل التضخم في هذه الدول من ٨٪ عام ١٩٨١ م الى ٧٪ عام ١٩٨٢ .. وهناك تفاوت كبير في نسب التضخم بين هذه الدول حيث تسود نسب صغيرة تقل عن ٦٪ في كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان في حين كانت نسب التضخم تفوق ١٠٪ في بعض الدول الأوروبية .

وهذه النتيجة المتواضعة في خفض التضخم تحققت على حساب مستوى العمالة حيث ارتفعت نسبة البطالة في الدول الصناعية الى ٩٪ ويوجد حوالي ٣٠ مليون عاطل عن العمل في هذه الدول . وقد تأثرت الدول المصدرة للنفط من استمرار الركود الاقتصادي العالمي حيث تراجعت نسب نمو اقتصادياتها خلال عام ١٩٨٢ م بسبب هبوط عائداتها من النفط والتي تمثل ثقلا كبيرا في اقتصادياتها .

وبالنسبة للدول النامية الأخرى فقد كان عام ١٩٨٢ امتدادا للتدهور في اقتصادياتها حيث أن صادرات هذه الدول تراجعت بسبب الركود في الدول الصناعية المستوردة . وعليه فقد تراجعت نسبة النمو الاقتصادي للدول النامية مجتمعة من ٥٪ عام ١٩٨١

الى ٢٪ عام ١٩٨٢ . وشهدت أسعار السلع الأساسية مزيدا من التدهور مما جعل شروط التجارة تسير في غير صالح هذه الدول في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من صعوبات جمة في الحصول على التمويل اللازم لأحتياجاتها التنموية .

موازن المدفوعات

لقد أدى استمرار الركود الاقتصادي العالمي بدوره الى تقليص نسب النمو في التجارة الدولية وظهور بوادر الخطوات المقيدة لحرية التجارة العالمية . فقد تراجعت نسبة نمو التجارة الدولية من اثنين ونصف في المائة عام ١٩٨١ الى واحد وثلاثة أرباع في المائة عام ١٩٨٢ . وبالنسبة للحسابات الجارية للدول الصناعية فقد شهدت تحسنا ملموسا اذ انخفض أجمالي العيب في حساباتها الجارية من ٣٠ بليون دولار عام ١٩٨١ الى ١٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ . وقد تحقق فائض صغير في الحساب الجاري للولايات المتحدة رغم التوقعات بعجز كبير . كما حققت اليابان وألمانيا فوائض في حساباتها الجارية فيما شهدت الدول الصناعية الأخرى عجزا في

حساباتها الجارية بنسب متفاوتة .

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط فقد شهدت حساباتها الجارية تدهورا كبيرا حيث هبط فائض الحساب الجاري من ٦٨ بليون دولار عام ١٩٨١ الى فائض صغير لا يتجاوز ٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ .. ويعود السبب الاساسي لهذا التدهور لهبوط الصادرات النفطية واتجاه الاسعار نحو الهبوط مع وجود الفائض في المعروض منه عالميا . والجدير بالذكر ان الدول النفطية تنقسم الى مجموعتين حيث ان المجموعة الاولى تحقق فائضا ملموسا في حين ان المجموعة الثانية تحقق عجزا يغطي على الفائض المحقق في المجموعة الاولى .

وشهدت الدول النامية غير النفطية تراجعا في موازين مدفوعاتها نسبة لضعف الطلب العالمي على صادراتها . فقد ارتفع العجز في حساباتها الجارية من ٧٤ بليون دولار عام ١٩٨١ الى ٧٧ بليون دولار عام ١٩٨٢ . وتواجه هذه الدول صعوبات كبيرة في محاولاتها لسد هذا العجز بالأقتراض أهمها ارتفاع أسعار الفوائد الربوية عالميا وارتفاع سعر صرف الدولار ومتطلبات سداد القروض السابقة التي تراكمت بصورة كبيرة مما

اضطر العديد من هذه الدول طلب إعادة جدولة ديونها خلال عام ١٩٨٢ .

وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ حدثت تدفقات رأسمالية في حدود ٢٦ بليون دولار للولايات المتحدة وجاءت هذه الأموال من مصادر مختلفة أهمها الدول النفطية ذات الفائض وبعض الدول الصناعية كاليابان وألمانيا .. وقد خفت حدة هذه التدفقات خلال النصف الثاني من العام .

التطورات المالية والنقدية

استمرت السياسات المالية والنقدية في مجملها في الدول الصناعية خلال عام ١٩٨٢ في اتجاهاتها الأنكماشية بغية أحكام السيطرة على التضخم . فقد أدت التطورات الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية الى تحول جذري في توجهات السياسات المالية والنقدية للدول الصناعية اذ لم يعد ينظر للسياسات التوسعية على أنها علاج لظاهرة الركود التضخمي بل ظهرت اتجاهات جديدة وهي توجيه السياسات المالية والنقدية للدول الصناعية مجتمعة على خفض نسب التضخم أولا ثم السعي لنمو اقتصادي في

مناخ توقعات أفضل بالنسبة
لمستقبل التضخم .

وبناء على هذا التوجه تم اتخاذ
السياسات المالية كأداة مساعدة
للسياسات النقدية للسيطرة على
التضخم وخفضها بنسبة ملموسة
في فترة قصيرة . ولكن المساعي
لتخفيض العجز في الموازنات العامة
لم تحقق نجاحا يذكر لظهور عقبات
عديدة أمام خفض الانفاق العام
خاصة خلال فترة الركود وتفشي
البطالة .. وعليه فقد ظلت الموازنات
العامة في الدول الصناعية في عجز
مستمر خاصة في الولايات المتحدة
الأمريكية على عكس السياسات
المنشودة .

أما السياسات النقدية فقد ظلت
خلال معظم العام أنكماشية وتم
وضع ضوابط قوية على التوسع
النقدي في معظم الدول الصناعية
خاصة في الولايات المتحدة حيث
وصلت أسعار الفوائد الربوية الى
مستويات قياسية مما أضطر الدول
الأخرى في أوروبا الى اتباع نفس
السياسات الأنكماشية لتحافظ على
ثبات أسعار عملاتها وعلى معدلات
التحركات الرأسمالية والأنشطة
الاستثمارية فيها .

ولقد كان من نتيجة هذه
السياسات أن تعمقت حالة الركود

الاقتصادي وارتفعت نسب البطالة
وهبطت الاستثمارات الرأسمالية
للدرجة التي تعرضت فيها هذه
الاقتصاديات لضغوط لتنشيطها .
وقد أدت هذه الضغوط في الولايات
المتحدة الى تخفيض حدة
السياسات النقدية الأنكماشية
حيث بدأت أسعار الفوائد الربوية
تميل نحو الانخفاض خلال النصف
الثاني من عام ١٩٨٢ وتبعتها في
ذلك أسعار الفوائد الربوية في
الدول الأوروبية حيث بدأت في
الانخفاض ولا يتوقع أن يؤدي
الانخفاض اليسير في هذه الفوائد
الربوية الى تحقيق نتائج ملموسة
على الأوضاع الاقتصادية المتردية
في هذه البلاد .

أسعار الصرف

كان الطابع الغالب على تطورات
أسعار الصرف خلال عام ١٩٨٢
هو استمرار الأداء القوي للدولار
مقابل العملات الرئيسية الأخرى
خاصة خلال النصف الأول من
العام حيث بلغ سعر صرف الدولار
أعلى معدل له منذ حوالي عشرة
سنوات .. وقد كان أكبر ارتفاع
لسعر الدولار مقابل عملات النظام
النقدي الأوروبي والجنيه
الاسترليني ثم مقابل الين الياباني
والمارك الألماني .

ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير للدولار لعوامل عديدة أهمها انخفاض نسبة التضخم في الولايات المتحدة عنها في البلاد الصناعية خاصة الأوروبية والفائض الذي تحقق في الحساب الجاري على عكس التوقعات التي كانت تشير الى تحقيق عجز فيه ، وكذلك لارتفاع نسب الفوائد الربوية في الولايات المتحدة عنها في البلاد الصناعية الأخرى .. كما دعم من موقف الدولار التدفقات الرأسمالية التي أتجهت نحو الولايات المتحدة بحثا عن الاستثمارات في مناخ أمن خلال هذه الفترة التي ازدادت فيها حدة التوتر العالمي وتعرض بعض المؤسسات المالية العالمية لبعض الضغوط من جراء عجز بعض الدول المقترضة من الوفاء بالتزاماتها بالسداد .

هذا وقد ظل الدولار محتفظا بقوته خلال النصف الثاني من العام حتى بعد هبوط أسعار الفوائد الربوية في الولايات المتحدة وذلك لان العوامل الأخرى المذكورة أعلاه استمرت في صالح الدولار كما أن الدول الصناعية الأخرى حذت حذو الولايات المتحدة في تخفيض أسعار الفوائد الربوية فيها .

وقد أدى هذا الارتفاع المستمر لسعر صرف الدولار بالدول الصناعية الأخرى الى اتخاذ اجراءات وقائية لحماية اقتصادياتها . ففي اليابان قامت السلطات بحماية سعر صرف الين الياباني وذلك عن طريق التدخل المكثف في أسواق الصرف وبفرض قيود على التوسع النقدي وعلى التدفقات الرأسمالية المتجهة للأسواق الأمريكية .

وحرصت السلطات الألمانية على دعم قيمة المارك خلال النصف الأول من العام ولكنها مالت نحو تخفيض هذا الدعم خلال النصف الثاني بعد تغير التوجهات الاقتصادية للحكومة الجديدة التي ترى في ضعف قيمة المارك فرصة لتحسين القدرة التنافسية للسلع الألمانية خاصة في أسواق الدول الأوروبية الأخرى .

وفي بريطانيا تراجع الجنيه الاسترليني أمام الدولار حتى كاد سعره يصل لأدنى مستوى له المسجل عام ١٩٧٦ .. ولم تتدخل السلطات النقدية الا في حدود ضيقة نسبة لقناعتها بأن الاسترليني كان أعلى من سعره الحقيقي خلال الفترة الماضية كما أن انخفاض أسعار الفوائد الربوية في بريطانيا وتدهور

الحساب الجاري وتدني أسعار
نفط بحر الشمال كانت عوامل
سلبية لسعر الجنيه الاسترليني .

أما عملات النظام النقدي
الأوروبي فقد تمت حمايتها ضمن
الهوامش المحددة بينها حيث طبقت
فرنسا وإيطاليا سياسات نقدية
متشددة وفرضت قيودا على
تحويلات النقد الأجنبي للخارج .

أما بالنسبة للذهب فقد شهدت
أسعاره خلال عام ١٩٨٢ م
استمرار الاتجاه نحو الهبوط الذي
بدأ من أواسط عام ١٩٨٠ حيث أن
كل فترات ارتفاع الأسعار كانت
طارئة تعود بعدها الأسعار نحو
الهبوط التدريجي وذلك لانحسار
موجة المضاربات على الذهب مما
تسبب في تراخي الطلب في الوقت
الذي لم تحدث فيه تطورات تذكر في
جانب العرض .

فقد بدأ العام وسعر الأوقية في
حدود ٤٠٠ دولار وتدرج السعر في
الهبوط حتى بلغ أدنى مستوى له
في يونيو حيث بلغ السعر ٢٩٥
دولارا .. ثم شهد السعر ارتفاعا
حادا نسبة للمخاوف التي سادت
الأوساط المالية من تردي أداء
بعض المؤسسات المالية العالمية
بسبب احتمالات فشل العديد من
الجهات المقترضة في سداد ما

عليها من قروض والتزامات وكذلك
للاتجاه العالمي نحو تخفيض القيود
على التوسع النقدي وما ترتب على
ذلك من انخفاض الفوائد الربوية
خاصة في الولايات المتحدة وبلغ
الارتفاع حده الأقصى خلال
أغسطس حيث تجاوز السعر حدود
٥٠٠ دولار لفترة وجيزة ثم عاود
اتجاهه التنازلي مرة أخرى حيث
كان السعر حوالي ٤٥٥ دولار
للاوقية بنهاية ١٩٨٢ .

الاقتصاد الكويتي

الناتج المحلي وميزان المدفوعات

بما أن الناتج المحلي الإجمالي
الكويتي يتأثر تأثرا مباشرا بما
يدور في القطاع النفطي ، فإن
التطورات النفطية غير المواتية
خلال عام ١٩٨١ قد انعكست في
تطورات الناتج المحلي الإجمالي ..
فخلال عام ١٩٨١ شهدت أسواق
النفط العالمية فائضا في العرض فاق
الطلب العالمي على النفط مما جعل
الدول المنتجة تخفض من
مستويات إنتاجها من النفط .. فقد
هبط معدل إنتاج النفط الخام
الكويتي بنسبة ٣٢٪ كما هبط

معدل الصادرات النفطية بنسبة ٣٧,٤٪ الى ٨١٥ الف برميل يوميا بعد ان كان المعدل اليومي خلال ١٩٨٠ حوالي ١,٣ مليون برميل .. وبالرغم من زيادة اسعار النفط الخام خلال ١٩٨١ بنسبة ١٧,٦٪ الا ان الانخفاض الكبير في الانتاج النفطي قد ادى الى تقليص الناتج الاجمالي خلال عام ١٩٨١ بنسبة ١١,٧٪ حيث بلغ ٦٥١٠,٤ مليون دينار بالمقارنة مع ٧٣٧٣,٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ .. فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي من ٥١٥٦,٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٤١١٠,١ مليون دينار عام ١٩٨١ .. بنسبة مئوية قدرها ٢٠,٣٪ وقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي من ٧٠٪ عام ١٩٨٠ الى ٦٣,١٪ عام ١٩٨١ م .

اما القطاعات غير النفطية والتي بلغت نسبة مساهمتها ٣٦,٩٪ في الناتج الاجمالي فقد نمت خلال عام ١٩٨١ بنسبة ٨,٣٪ لتبلغ مساهمتها ٢٤٠٠,٣ مليون دينار وقد كان اعلى معدلات النمو ضمن هذه القطاعات في قطاع التجارة حيث بلغت نسبة النمو ٢٥,٣٪ وبالتالي فقد احتل قطاع التجارة الصدارة بين القطاعات غير النفطية حيث بلغت نسبة مساهمتها في

الناتج المحلي الاجمالي ٧,٢٪ بينما تراجع قطاع الصناعات التحويلية الى المركز الثاني بنسبة مساهمة بلغت ٦,٩٪ وذلك نسبة لتباطؤ نمو هذا القطاع الى ٢,٥٪ خلال ١٩٨١ والذي جاء نتيجة لارتباط اهم الصناعات التحويلية بالقطاع النفطي .

وقد نما قطاع المؤسسات المالية وقطاع التشييد بنسبة ١٧,٣٪ و ١٥٪ على التوالي .

وتدل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال عام ١٩٨٢ الى استمرار تدني مستويات الانتاج والتصدير النفطي .. وعليه فان النشاطات المرتبطة بهذا القطاع ستتأثر سلبا بهذه التطورات .. كما يتوقع ان تترتب آثار سلبية على بعض القطاعات من جراء التراجع الكبير الذي حدث في سوق الاسهم الموازية وعليه يتوقع ان تظل تطورات الناتج المحلي الاجمالي خلال ١٩٨٢ شبيهة بتلك التي سادت خلال ١٩٨١ .

وقد انعكس انخفاض الصادرات النفطية على ميزان المدفوعات الذي سجل فائضا مقداره ٢٧١٧ مليون دينار عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ٣٣٨١ مليون دينار عام ١٩٨٠

التطورات المالية

قامت الحكومة خلال عام ١٩٨١ باستكمال برامجها الاقتصادية لاربعة سنوات وذلك لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للكويت على ضوء التطورات العالمية والمحلية .. وتشتمل اهم عناصر هذه البرامج على تحديث اعداد وتنفيذ

الميزانيات العامة للدولة ودعم الاحتياطات للاجيال القادمة وترشيد سياسة الدولة في استثماراتها المختلفة .

وفي اطار هذه البرامج فان السياسات المالية ستركز على جوانب تخطيطية وتنفيذية وهي ان تقدم الجهات ميزانياتها السنوية مشتملة على برامجها ومشاريعها المكتملة والمفصلة في اطار عام لتوقعاتها العامة الواضحة المعالم في الاربعة سنوات القادمة واعتبار كل سنة مالية مرحلة سنوية في هذا الاطار العام بحيث يبدأ العمل وفق هذا البرنامج ابتداء من السنة المالية ١٩٨٢/٨٣ .

وقد اكدت التطورات العالمية والمحلية خلال عام ١٩٨٢ ضرورة وضع مثل هذه البرامج واتخاذ

وبما ان الصادرات النفطية تمثل الثقل الاساسي في الميزان التجاري فإن انخفاض الصادرات النفطية قد اثر في الميزان التجاري الذي سجل فائضا قدره ٢٤٠٥ مليون دينار بانخفاض نسبته ٣١,٨٪ عن عام ١٩٨٠ وفي نفس الوقت فقد ازدادت الواردات بنسبة ١٤,٥٪ ومن المؤشرات الهامة النمو الكبير في عائدات الاستثمارات الخارجية الكويتية والذي بلغت نسبته ٣٧,٩٪ .

هذا وقد بلغ فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الكويتي ٢٨٢٦ مليون دينار بانخفاض نسبته ١٦,٥٪ عن عام ١٩٨٠ .

اما حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الكويتي فقد شهد تراجعاً نسبته ٧,٨٪ في معدلات التدفقات الرأسمالية لخارج الكويت حيث بلغ صافي تدفق رأس المال للخارج ١١١٩ مليون دينار بالمقارنة مع ١٢١٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ كدلالة على توجه المستثمرين للأسواق المحلية .

توجهات أكثر تحديدا بالنسبة لترشيد الانفاق والسياسات الاستثمارية للدولة .. ويمكن اعتبار اجراءات رفع اسعار المحروقات خلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ واعادة تنظيم الاشراف على الاستثمارات الحكومية وتوسيع الاستثمارات ايضا في المجالات البترولية العالمية وغيرها من المجالات الاستثمارية كمؤشرات هامة في مجال ترشيد الاستثمار والانفاق الحكومي ..

شهدت الاسواق العالمية خلال ١٩٨٢ تراخي الطلب على النفط مما تسبب في خفض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط وقد انعكست هذه التطورات بصورة مباشرة على تقديرات الميزانية الجديدة ، حيث تم تقدير ايرادات ميزانية الوزارات والادارات الحكومية عن السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ بمبلغ ٣٢٠٦ مليون دينار بانخفاض نسبته ٣٩,٣٪ عن تقديرات السنة المالية السابقة . والبالغة ٥٢٧٩ مليون دينار .. ويأتي هذا التراجع نتيجة انخفاض نسبته ٤١,٨٪ في العائدات النفطية التي تمثل ٩٢,٥٪ من جملة الايرادات المقدرة .

اما الايرادات غير النفطية فقد

حققت زيادة ملموسة نسبتها ٣١٪ حيث بلغت ٢٣٩ مليون دينار مما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمتها في جملة الايرادات من ٣,٥٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧,٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

وقد تم اقتطاع مبلغ ٣٢٠,٦ مليون دينار لاحتياطي الاجيال القادمة كما تم تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دينار لزيادة رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية .

اما بالنسبة للوزارات والادارات الحكومية فقد قدرت مصروفاتها بمبلغ ٣١١٣,٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٣,٥٪ عن مخصصات الميزانية السابقة وتنقسم هذه المصروفات على ثلاثة ابواب رئيسية هي :

أ - النفقات العادية والتي تشمل على الاجور والرواتب والمصروفات العامة على الخدمات والمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية وتمثل مصروفات هذا الباب نسبة ٧٧٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية حيث خصص له مبلغ ٢٢٨٢,٦ مليون دينار بزيادة نسبتها ١١,٥٪ عن الميزانية السابقة .

ب - المصروفات الانشائية وقد

خصص لهذا الباب مبلغ ٥٧٩,٩ مليون دينار بزيادة طفيفة عن مخصصات الميزانية السابقة .. وتمثل هذه المخصصات ما نسبته ١٨,٦٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية .

ج - الاستثمارات العامة والتي تمثل نسبة ٤,٤٪ المتبقية من جملة المصروفات وقد انخفضت المخصصات لهذا الباب الى النصف حيث بلغت ١٥٠ مليون دينار .

هذا وقد زاد اجمالي المخصصات لاحتياطي الاجيال القادمة ومصروفات الوزارات والادارات الحكومية عن اجمالي الايرادات المقدرة بمبلغ ٢٥٨,١ مليون دينار وقد تمت تغطية هذا الفرق من الاحتياطي العام للدولة .

التطورات النقدية

تميزت التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٨٢ بتراجع معدل النمو في السيولة المحلية عن المعدلات الكبيرة التي تم تسجيلها خلال عام ١٩٨١ .. فبنهاية سبتمبر بلغت السيولة المحلية مبلغ ٤١١٣,١ مليون دينار بزيادة نسبتها ٥,٩٪

مقابل نسبة نمو قدرها ٢٣,٤٪ خلال نفس الفترة من عام ١٩٨١ . ومن ناحية مكونات السيولة المحلية فان الودائع تحت الطلب قد تراجعت بنسبة ٢,٤٪ خلال هذه الفترة وجاء معظم التراجع خلال الربع الثالث من العام ، اي الفترة التي تراجعت فيها المعاملات المالية في سوق الاوراق المالية وذلك للارتباط الوثيق بين الودائع تحت الطلب وتلك المعاملات .

وباستعراض الادوات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية لتنظيم السيولة المحلية ، يتضح ان رصيد تبادل العملات لاجل (SWAP) قد بلغ بنهاية سبتمبر ١٩٨٢ مبلغ ٢٣٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ٤٠,٥٪ عن نهاية عام ١٩٨١ وذلك بعد ان كان هذا الرصيد في انخفاض مستمر خلال عام ١٩٨١ .. اما الاوراق المخصومة لدى البنك المركزي فقد بلغ رصيدها بنهاية سبتمبر ٢٦٣,٢ مليون دينار بانخفاض نسبته ٦,٨٪ عن نهاية ١٩٨١ .

وفي جانب مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي ، فان ارصدة هذه البنوك لدى البنك المركزي قد بلغت ١٠١ مليون دينار في حين بلغ رصيد سندات البنك المركزي لدى البنوك ٢٣١,١ مليون دينار .

وعليه فان صافي الاموال التي
ضخها البنك المركزي للجهاز
المصرفي قد بلغ بنهاية سبتمبر
١٩٨٢ ١٦٥,٢ مليون دينار ويقل
هذا المبلغ عن رصيد نفس الفترة
من عام ١٩٨١ بنسبة ٣٨,٥٪ .

ولا بد من التنويه الى ان تباطؤ
معدل نمو السيولة المحلية خلال
عام ١٩٨٢ يتوافق مع تراجع
معدلات النمو الاقتصادي بسبب
تراجع نسبة النمو في القطاع
النفطي الذي سبقت الاشارة اليه .

وخلال التسعة اشهر الاولى
اتسم النشاط المصرفي باستمرار
اعتدال نسب النمو فيه حيث بلغ
اجمالي الميزانية الموحدة للبنوك
التجارية السبعة ٨٣٠٧,٢ مليون
دينار بزيادة نسبتها ٩,٣٪ عن
نهاية عام ١٩٨١ في حين ان الزيادة
لنفس الفترة من العام الماضي كانت
١٨٪ .

وبتحليل موارد البنوك التجارية
نجد ان رأس المال والاحتياطيات
المجمعة قد نمت بنسبة ٢٣٪ لتبلغ
٥٠٥,٢ مليون دينار مقابل زيادة
نسبتها ٦٪ خلال نفس الفترة من
العام الماضي .. اما جملة الودائع
فقد بلغت بنهاية سبتمبر ٣٩١٩,٦
مليون دينار وتمثل وداائع القطاع
الخاص نسبة ٩٦,٤٪ من جملة

هذه الودائع .. وقد ازدادت وداائع
القطاع الخاصة بنسبة ٥٪ خلال
التسعة اشهر الاولى من عام
١٩٨٢ لتصل الى ٣٧٧٨,٣ مليون
دينار مقارنة بزيادة نسبتها ٢٥٪
خلال نفس الفترة من عام ١٩٨١ .

وبالنسبة لمكونات هذه الودائع
فان الودائع بالعملات الاجنبية قد
هبطت بنسبة ٤١٪ خلال هذه
الفترة حيث بلغت بنهاية سبتمبر
٣٤٧,٩ مليون دينار مقابل ٥٩٥,٢
مليون دينار في نهاية ١٩٨١ وعليه
فقد انخفضت الاهمية النسبية
لهذه الودائع لجملة الودائع من
١٩,٣٪ عام ١٩٨١ الى ٩,٢٪
بنهاية سبتمبر ١٩٨٢ . وقد
ازدادت وداائع الاجل خلال التسعة
اشهر بنسبة ٢٤,٧٪ في حين
تراجعت الودائع تحت الطلب
بنسبة ٨,٥٪ وجاء هذا التراجع
بعد نمو متواصل حتى يوليو مما
يشير الى ارتباط هذا التراجع
بانحسار المعاملات في سوق الاوراق
المالية كما اشرنا اليه .

وفي جانب توظيف البنوك
التجارية لمواردها خلال هذه الع
استمر تقلص التوظيف الاجبري
لهذه الموارد حيث انخفضت
الموجودات الاجنبية للبنوك
التجارية بنسبة ٦٪ لتصل الى
٢١٠٩,٨ مليون دينار ويعود

السبب الاساسي لهذا الاتجاه لقيام كثير من المودعين بتصفية ودائعهم بالدولار للاستفادة من الزيادة الكبيرة التي طرأت على اسعار الدولار خلال عام ١٩٨٢ .

اما المطالب على القطاع الخاص فقد بلغت قيمتها ٤٣٤٦,٢ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٢ بزيادة نسبتها ٢٥٪ عن نهاية ١٩٨١ مقابل زيادة نسبتها ١٨,٧٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨١ مما يشير الى توجه البنوك الى توجيه مزيد من مواردها للاستثمارات المحلية .

وقد بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي تمثل ٩٣٪ من جملة المطالب على القطاع الخاص بنهاية سبتمبر الى ٤٠٢٩,٣ مليون دينار بزيادة نسبتها ٢٧٪ مما يشير الى اتساع نمو التسهيلات الائتمانية خلال هذه الفترة حيث ان نسبة نموها خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨١ بلغت ١٩,٣٪ فقط .

وبتقسيم رصيد التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة يتضح ان القروض الشخصية التي غالبا ما تتجه نحو المعاملات في سوق الاسهم قد احتلت المرتبة الاولى بنسبة ٢٦,٥٪ من جملة الائتمان

متجاوزة قطاع التجارة الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٦٪ من جملة التسهيلات الائتمانية ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات المالية وغيرها بنسبة ٢٣,٣٪ . فقطاع الانشاءات بنسبة ١٦,٩٪ . فالقطاع الصناعي بنسبة ٦,٦٪ واخيرا قطاع الزراعة والصيد بنسبة ١,١٪ من جملة التسهيلات الائتمانية .

وعليه فقد شهدت الفترة المنتهية في سبتمبر ١٩٨٢ استمرار تقلص نصيب القطاعات الانتاجية من جملة الائتمان حيث تدنت نسبتها الى جملة التسهيلات المصرفية الى ٥٠,٢٪ بعد ان كانت ٥١٪ في نهاية سبتمبر ١٩٨١

و ٥٢,٩٪ بنهاية عام ١٩٨٠ ومن المتوقع ان يرتفع نصيب هذه القطاعات الانتاجية من التسهيلات الائتمانية مستقبلا بعد ان انحسر النشاط الكبير في المضاربات في الاسهم .

سوق الأسهم

غطت التطورات التي جرت في سوق الاسهم على معظم التطورات

الآخري. خلال عام ١٩٨٢ وذلك نسبة لحدّة التراجع وسرعته في السوق الموازية خاصة بعد النشاط العام الذي شهدته عام ١٩٨١ حيث تشير التقديرات الى ان جملة التعامل الفوري والاجل في كل من السوقين الرسمية والموازية تجاوزت ٧,٥ بليون دينار كويتي عام ١٩٨١ .

وخلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ استمر النشاط الكبير في السوق الموازية التي اجتذبت معظم المعاملات اليها مما اثر على مستوى النشاط في البورصة الرسمية التي شهد التداول فيها هدوءا ملحوظا حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة خلال النصف الاول ٨٩,٢ مليون سهم بالمقارنة مع ١٢٣,٩ مليون سهم خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨١ .. كما ان الزيادة في الرقم القياسي لاسعار الاسهم قد تباطأت الى ١٢,٧٪ مقابل زيادة نسبتها ٣٥٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٨١ .

وفي هذا الوقت شهدت السوق الموازية ازدياد النشاط الى مستويات قياسية خاصة في تطورات الاسعار النقدية والاجلة .. وكذلك تزايد نسبة

الفوائد الربوية التي تحتسب على الاسعار الاجلة حيث تجاوزت هذه النسب ٢٠٠٪ في بعض الاحيان وتحرر مقابلها شيكات بتواريخ آجلة .

وخلال النصف الثاني تراجعت الاسعار بحدّة مما جعل الكثيرين عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم المؤجلة وادى هذا بدوره الى سلسلة من التطورات السلبية التي امتدت اثارها الى معظم اوجه الانشطة الاقتصادية .

وقد تضافرت الجهود الرسمية والخاصة في العمل على السيطرة على الاوضاع وتلافي السلبات التي ترتبت على هذه التطورات وقد كانت اهم الخطوات انشاء هيئة للمقاصة تتولى تسجيل كافة الشيكات الاجلة المرتبطة بمعاملات الاسهم كما صدر مرسوم يقضي بان تسجل كل المعاملات الاجلة المتعلقة بالاسهم وتكوين هيئة للتحكيم للنظر في هذه المعاملات المسجلة وتخويلها صلاحيات البت في التسويات وفي تحديد المواقف المالية للمتعاملين .

واتخذت الحكومة قرارا بانشاء صندوق برأس مال ٥٠٠ مليون دينار لضمان حقوق صغار المستثمرين في الاسهم المؤجلة على

ان يتولى الصندوق السداد لهؤلاء نقدا او باصدار سندات باجال مختلفة تبعا لحجم المعاملات وان يقوم بوضع اليد على اصول وممتلكات العاجزين عن الوفاء .

كما شرعت الاجهزة الرسمية في شراء المعروض من الاسهم في البورصة الرسمية وذلك بجانب اجراءات مالية ونقدية اخرى بهدف السيطرة على الموقف وزيادة السيولة النقدية لحل جانب من الضائقة المالية للمتعاملين .

وقد كان من نتاج هذه الاجراءات السيطرة على الاوضاع وتخفيف الاثار السلبية لهذه التطورات على القطاعات الاخرى وبث الثقة التي تعرضت للاهتزاز .

وتعتبر الفترة منذ بداية الازمة حتى نهاية العام فترة ركود في المعاملات مشوبة بالحذر والترقب لما تسفر عنه التسويات .

التطورات

في القطاعات الأخرى

من المتفق عليه ان الازمة التي حدثت في السوق الموازية قد امتدت

اشارها الى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع العقاري بسبب الارتباط الوثيق بين المستثمرين في هذين القطاعين . ونسبة لعدم توفر الاحصائيات التي تقيس درجة هذه الاثار فقد تمت الاستعانة ببعض المؤشرات العامة والمعلومات المتوفرة لدى المتعاملين في هذه القطاعات .

فقد شهد القطاع العقاري خلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ فورة كبيرة في التعامل .. ومع محدودية العرض واشتداد الطلب وصلت الاسعار الى مستويات قياسية .. ويعود السبب الاساسي وراء هذا الارتفاع الكبير في الاسعار الى ان كبار المتعاملين في سوق الاسهم وبناء على الارباح الطائلة التي كانوا يحققونها هناك ، قد اتجهوا نحو المضاربة في سوق العقار مما ادى الى الارتفاع الحاد للاسعار .

وبظهور ازمة السوق الموازية تراجعت هذه الاسعار تراجعا كبيرا وخاصة بالنسبة للقوائم السكنية التي تراجعت اسعارها بنسبة ٢٥٪ في المتوسط فيما تراجعت اسعار القوائم الاستثمارية بنسب اقل .. اما العمارات والمجمعات السكنية فقد حافظت على اسعارها فيما ارتفعت اسعار بعضها في

حدود ١٠٪ ويعود السبب للتماسك النسبي لأسعار العمارات لأنها ذات ريع استثماري ثابت وكذلك لاستمرار الطلب على السكن الاستثماري خاصة بعد أن قل العرض نسبة لاتجاه المستثمرين للمضاربات ذات العائدات الكبيرة بالمقارنة مع مردود الاستثمار في البناء .

وتشير تقديرات المتعاملين في القطاع العقاري أن تشهد الفترة المقبلة عودة النشاط لهذا القطاع بمعدلات أكثر واقعية بعد انحسار موجة المضاربات . وترتكز هذه التوقعات على أن المستثمرين قد توصلوا إلى قناعة بخطورة الاستثمارات المبنية على المضاربات والأمان النسبي الذي يتمتع به القطاع العقاري من حيث ثبات قيمة الأصول والمردود على المدى المتوسط والبعيد .

وبالنسبة للقطاع التجاري فلا توجد المؤشرات الحديثة عن تأثر هذا القطاع بتلك التطورات وعند استعراض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع ، يتضح أنه قد ارتفع خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٢ بنسبة ٢٢,٤٪ ليصل إلى ١٠٣٢,٢ مليون دينار مقابل زيادة نسبتها ٢٠٪ خلال الفترة المقابلة من العام

الماضي مما يدل على استمرار معدلات نشاط هذا القطاع خلال هذه الفترة وربما تظهر مؤشرات بآثار الإلزمة على مستوى الاستيراد خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٢ أو خلال عام ١٩٨٣ .

وفي قطاع الانشاءات ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة ٣٠,١٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٦٨٠,٥ مليون دينار مقابل زيادة نسبتها ١٤,٦٪ فقط خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨١ مما يشير إلى تزايد نشاط هذا القطاع والذي تركّز على القطاع الخاص نسبة لأن المخصصات الائتمانية في الميزانية العامة لعام ١٩٨٣/٨٢ لم ترتفع إلا بنسبة ١,٧٪ فقط عن المخصصات في ميزانية عام ١٩٨٢/٨١ .

هذا وقد بلغ عدد رخص البناء الجديدة الصادرة للقطاع الخاص خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٢ ، ١٣٤٤ رخصة حديثة بالمقارنة مع عدد الرخص الحديثة الصادرة خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨١ والتي بلغت ٨٦٩ رخصة أي بزيادة نسبتها ٥٤,٧٪ مما يشير إلى زيادة ملحوظة في

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيد
المرسلين محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه
اجمعين .. وبعد ،

حضرات السادة المساهمين
الكرام ..
السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته ،،

يسر مجلس ادارة بيت
التمويل الكويتي ان يرحب بكم
في اجتماعكم السنوي الخامس
ليضع بين ايديكم اعمال وانجاز
مؤسستكم عن السنة المالية
المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٢ م .

لقد كان عامنا المنصرم حافلا
بالانجازات والنمو المضطرد
رغم ما يمر به العالم من ازمات
اقتصادية خانقة ومتلاحقة من
اهم اسبابها التعامل بالفوائد
الربوية التي اثرت على القطاع
المالي واثقلت كاهل الدول
النامية . لقد صاحبت هذه
الازمة الاقتصادية العالمية ازمة
اقتصادية محلية في سوق
الاسهم نتجت عن التعامل المالي
غير المشروع كبيع الغرد

اتجاه العديد من المستثمرين نحو
البناء خاصة في المجالات السكنية
حيث تمثل الرخص للاغراض
السكنية نسبة ٨٨٪ من جملة
الرخص الحديثة الصادرة خلال
هذه الفترة .

اما في القطاع الصناعي فقد
بلغت القروض والمساهمات
الممنوحة من البنك الصناعي
للقطاع الصناعي خلال التسعة
اشهر الاولى من عام ١٩٨٢ مبلغ
٢٢,١ مليون دينار بالمقارنة مع
مبلغ ٣٢,٤ مليون دينار عام ١٩٨١
مما يشير الى استمرار تمويله
للنشاط الصناعي ولكن بمعدل اقل
من العام الماضي .. اما رصيد
التسهيلات الائتمانية الممنوحة
لهذا القطاع فقد ازداد بنسبة
٥٢,٢٪ بنهاية سبتمبر مقابل زيادة
نسبتها ٢,٧٪ فقط خلال الفترة
المقابلة من العام الماضي مما يستدل
منه على استمرار نشاط هذا
القطاع بمعدلات اعلى خلال عام
١٩٨٢ .

وشهد القطاع الزراعي ايضا
نموا ملموسا حيث ارتفع رصيد
التسهيلات الائتمانية الممنوحة له
بنسبة ١٤,٢٪ خلال هذه الفترة
ليصل بنهاية سبتمبر الى ٤٥,٩
مليون دينار وذلك مقارنة مع تراجع
نسبته ٢٪ خلال نفس الفترة من
العام السابق .

والبيع الوهمي وبيع مالا يملك
والبيعتين في بيعة والربح
الفاحش في بيع الأجل
والمضاربات الحادة التي
مارسها سوق الاسهم الكويتية
وما نتج عن ذلك من آثار
اقتصادية على القطاعات
الاخرى بشتى تخصصاتها .

ونود ان نشير هنا الى ان
مؤسستكم بسيرها على هدى
الشريعة الاسلامية لم تتأثر
بهذه الأزمة بفضل الله وذلك
لبعدها كل البعد عن الربا
والاستغلال والجهالة والغرر وما
الى ذلك من عناصر فساد البيوع
التي نهت عنها الشريعة
الاسلامية .

ان هذه الازمات الاقتصادية
العالمية والمحلية لتؤكد افلاس
الأنظمة الاقتصادية الوضعية
وعجزها عن تلبية احتياجات
البشرية ولتلق على المسلمين
الكف عن اتباع المنهج
الوضعية التي اورثتهم هذا
التخبط ، وتدعوهم للتمسك
بعقيدتهم وتحكيمها في كافة
جوانب الحياة .

وقد جاءت تباشير الخير في
مجال المعاملات المالية بقيام هذا
العدد الكبير والمتزايد من البنوك
والمؤسسات المالية الاسلامية في
عدد من البلاد الاسلامية ، بل

وفي عدد من البلاد غير
الاسلامية لتقدم الدليل العملي
البين على صلاحية النظام المالي
الاسلامي لكل زمان ومكان .

ولقد اصبح اثر البنوك
الاسلامية على البنوك
والمؤسسات المالية الاخرى وعلى
الافكار التي تقوم عليها جليا
واضحا ، فبعد حملات
الاستخفاف والتشكيك في
امكانية قيام ونجاح البنوك
الاسلامية ، حرصت هذه
المؤسسات في تقبل التعامل مع
المؤسسات المالية الاسلامية
بالصيغ والشروط الشرعية التي
تسير عليها المؤسسات
الاسلامية والتي تحرز مزيدا
من التوسع والنجاح بفضل الله
سبحانه وتعالى .

وعلى الصعيد المحلي شهد
هذا العام مبادرات رسمية
ايجابية في المجال الاجتماعي
والثقافي والمالي تمثلت في انشاء
بيت الزكاة لتنظيم وتنسيق
اعمال جمع اموال الزكاة
وانفاقها في اوجهها الشرعية .
كما تم انشاء كلية للشريعة
بجامعة الكويت لتحقيق الأمل
المنشود في ان تنال العلوم
الشرعية مكانها اللائق بها وان
تدرس علوم الشريعة في الناحية
الاقتصادية والمالية دراسة

عميقة ينتفع المسلمون بها
ويجنون ثمارها واعداد المزيد
من العناصر البشرية المؤهلة
لتقديم الخدمات المصرفية
والاستثمارية للاعداد المتنامية
من المسلمين الحريصين على
التزام الشرع في جميع اعمالهم
ومعاملاتهم .

حضرات السادة المساهمين
الكرام ..

نضع بين ايديكم الانجازات
التي قامت بها مؤسستكم وما
تبعته من نتائج بتوفيق من الله
سبحانه وتعالى .

أولا : الخدمات المصرفية

الفروع :

على الصعيد المصرفي امتدت
خدماتنا جغرافيا فشملت حتى
الان تسعة فروع موزعة على
انحاء البلاد وقد تزايد اقبال
السادة العملاء مع خدمات هذه
الفروع وتطور حجم الخدمة
التي تغطيها الفروع كما
ونوعا .. حيث قد اضيفت
للخدمات المالية اساليب تقنية
متطورة وابرز هذه الاساليب :

- ادخال الخدمة الالية
(الكمبيوتر) في فرعي الفحاء
وحولي ويجري العمل على
ادخالها لسائر الفروع بحيث
يمكن العميل من اختصار
الوقت الذي يمضيه في
الانتظار .

- خدمة العملاء داخل السيارة
حيث يمكن العميل من السحب
من رصيده بدون النزول من
السيارة وذلك لأول مرة في
الكويت .

- الخدمة الليلية للجمعيات
التعاونية حيث سيوفر فرع
الفحاء للجمعيات التعاونية
والمؤسسات الفرصة لايداع
اموالهم بعد ساعات الدوام
وهذه الخدمة تطبق في الكويت
للمرة الأولى .

الاعتمادات المستندية

ساهمت جهود الائتمان
والاعتمادات المستندية في توفير
وسائل متنوعة للتجارة
الخارجية حيث تطور حجم
الاعتمادات المستندية والمراوحة
التي انجزها بيت التمويل
الكويتي تطورا كبيرا وتنوعت في
العديد من الواردات .

ثانيا : الاستثمار

حضرات السادة المساهمين الكرام .. لا يقتصر نظام عمل المؤسسات المالية الاسلامية على الجانب المصرفي .. بل يقدم نظاما متكاملا مبنيا على العمل المصرفي والاستثماري معا يهدف الى استثمار اموال المودعين والمساهمين في مختلف المجالات الاستثمارية ذات المردود المجزي مع توخي الجوانب الانمائية والاجتماعية في سائر انشطتنا الاستثمارية

١ - الاستثمار العقاري

قام بيت التمويل الكويتي بالتعاون مع فئة كبيرة من المواطنين الراغبين في الحصول على السكن الخاص الذي ارتفعت اثمانه لعدة اسباب من بينها قلة عرض القسائم السكنية في السوق العقاري .. لذا قامت مؤسستكم بشراء قطع من الاراضي الكبيرة ثم قدمتها للجهات المختصة لاعتماد توزيعها في قسائم سكنية ادت الى زيادة عرض هذه القسائم في السوق العقاري مما ساعد على توفيرها وذلك في

مناطق الجابرية وسلوى والاندلس وقد باشر العديد من المواطنين تشييد هذه القسائم واعمار تلك المناطق . كما يتم توفير السكن من خلال ١٢٩ عمارة يملكها بيت التمويل الكويتي توفر الرعاية السكنية بايجار معتدل مقارنة بمثيلاتها لنفس الفترات الزمنية .. كما تقوم الادارة العقارية بتقديم المشورة لمن يرغب من المستثمرين.

٢ - المشاريع العقارية

يقوم بيت التمويل الكويتي من خلال ادارة المشاريع العقارية بتنفيذ مشاريع عقارية عديدة تعود لبيت التمويل الكويتي وللعلماء الاخرين .. وقد تم انجاز وتسليم قسم كبير من هذه المشاريع وجاري العمل في تنفيذ المتبقى منها .. واهم المشاريع الخاصة ببيت التمويل الكويتي هي :

أ - مشروع المشي

تمت المباشرة بالمرحلة الثانية وهي مرحلة الانشاء في شهر نوفمبر ١٩٨١ ومدة التنفيذ ثلاثة سنوات بالاضافة الى

شهرين للأعمال التمهيدية على أن تنتهي الأعمال في بداية عام ١٩٨٥ ويسير العمل في المشروع حسب البرامج المعدة له .

ب - مشروع المقر الرئيسي

تم تقسيم العمل في هذا المشروع الى مرحلتين وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى والتي تتكون من أعمال الحفريات وسنذ الجوانب ونزح المياه الجوفية وما إليها من تهيئة المكان للمرحلة الثانية وهي المرحلة الانشائية التي شرع فيها مع بداية عام ١٩٨٣ ومدة التنفيذ ثلاثون شهرا .

ج - مشاريع أخرى

في نطاق المساعي المبذولة للمساهمة في توفير المساكن - والتي اشرنا إليها آنفا - فقد تم تنفيذ عدد من العمارات الاستثمارية الخاصة ببيت التمويل الكويتي في الجابرية ، ويجري العمل الآن في تنفيذ عدد من العمارات في مناطق مختلفة .

٣ - الاستثمار التجاري

تم خلال العام المنصرم تطوير وتوسيع مجالات

الاستثمار التجاري والذي تمثل في الاستيراد والتجارة المباشرة والتمويل والمشاركة التجارية مع مراعاة توفير السلع الضرورية والمواد الغذائية للمستهلكين مع تقاضي هوامش ربحية منخفضة لتقليل الاسعار النهائية على المستهلكين .

وقد تم تنفيذ مشاركة تجارية مع شركة محلية لاستيراد الدجاج المذبوح بالطريقة الشرعية وتم طرح هذه الكمية بأسعار معتدلة للمستهلك مما كان له صدى طيب باعتبار هذه الخطوة بيانا عمليا اخر على ربط معاملاتنا المالية والاستثمارية بالجوانب الاجتماعية والسلوكية والتي لا تنفصم عن بعضها البعض في حياة المجتمع .

من جهة أخرى تساهم الادارة التجارية عن طريق توفير المrabحة الداخلية في تشجيع التجارة .

وقد استطاعت ورشة السيارات التي افتتحت هذا العام ان تحقق خدمة فنية للسيارات المباعة وذلك بأسعار تنافسية مع سرعة في الاداء ودقة في التنفيذ .

٤ - الاستثمارات الخارجية

بجانب تنويع القاعدة الاستثمارية محليا في مختلف القطاعات المشار اليها اعلاه ، فقد خطونا خطوات ملموسة في تنويع استثماراتنا الخارجية هادفين الى خدمة البلاد الاسلامية وتوثيق وتوسيع مجالات التعاون المصرفي والاستثماري مع المؤسسات المالية الاسلامية واهم هذه الخطوات هي :

أ - تمويل التجارة الخارجية عن طريق التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية .

ب - التعاون مع البنوك الاسلامية بتبادل الودائع الاستثمارية معها والدخول معها في مشاركات في بعض المجالات الاستثمارية .

ج - وفي مجال الاستثمارات العالمية ، تم الشروع في مشاريع مشتركة في وسائل النقل البحري ومجال استئجار المعدات وفي مجال بيع المrabحة بمقتضى الصيغ الشرعية التي تم الاتفاق على العمل بموجبها مع بعض المؤسسات العالمية .

د - المساهمات في شركات ومؤسسات اخرى : وفيما يلي مساهمة بيت التمويل الكويتي

في مختلف المصارف والمؤسسات الاسلامية :

١ - بنك البحرين الاسلامي (البحرين) يملك بيت التمويل الكويتي ٨,٧٪ من اسهم الشركة .

٢ - شركة البحرين الاسلامية للاستثمار (البحرين) يملك بيت التمويل الكويتي ٢٠٪ من اسهم الشركة .

٣ - بنك التضامن الاسلامي السوداني (السودان) يملك بيت التمويل الكويتي ٥٪ من اسهم الشركة .

٤ - المصرف الاسلامي الدولي (لوكسمبرج) يملك بيت التمويل الكويتي ١٥٪ من اسهم الشركة .

٥ - بنك فيصل الاسلامي (السودان) .

٦ - بنك دكا الاسلامي الدولي (بنغلاديش) .

وفيما يلي عرض لاستثمارات اخرى لبيت التمويل الكويتي في مؤسسات متنوعة :

أ - شركة انظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية .. وقد تم مؤخرا شراء كافة اسهم الشركة حيث تقوم هذه الشركة ببيع اجهزة الكمبيوتر من نوع (تاندوم) وتملك الشركة امتيازاً في الكويت ومنطقة الخليج العربي .

ب - الشركة الاسلامية الدولية
للسمعيات والبصريات .. وقد
قام بيت التمويل الكويتي
بالمساهمة بنسبة ١٠٪ في
تأسيس الشركة والتي ستقوم
بانتاج وتوزيع وتسويق البرامج
الاذاعية والتليفزيونية وفق
الشريعة الاسلامية .

الجوانب التنظيمية

تطلب توسع حجم العمل
وتشعب وتنوع مختلف الانشطة
التكيف المتواصل مع هذه
التطورات من ناحية تطوير
وتحديث التنظيمات الادارية
واسقاط الكفاءات وتأهيلها
وتدريبها .

فقد تم خلال هذا العام
تطبيق تنظيم اداري جديد
استحدث مستويات ادارية
متعددة وتم تكوين ادارات
جديدة متخصصة تتناسب مع
الاهداف والطموحات التي
نسعى لتحقيقها ، وواكب ذلك
دورات تدريبية بلغ عددها ٥٥
دورة تدريبية استفاد منها ١٥٢
موظفا من مختلف التخصصات
في دورات تدريبية وتأهيلية
محلية واخرى خارجية .

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية :

لبيت التمويل الكويتي هيئة
للفتوى والرقابة الشرعية تضم
في عضويتها عددا من العلماء
والمختصين هم :

١ - فضيلة الشيخ بدر المتولي
عبدالباسط

٢ - الدكتور/خالد المذكور .

٣ - الدكتور/عبدالستار ابو
غدة

٤ - السيد/احمد بزيغ
الياسين .

وتتولى هذه الهيئة بحث
ودراسة كافة الامور التي تتعلق
باعمال بيت التمويل الكويتي
بهدف وضعها في الاطار
الشرعي ، ويتم الرجوع الى
الهيئة في كل المعاملات للتأكد
من مطابقتها للشريعة
الاسلامية . كما ان الهيئة
بالاضافة الى ذلك تقوم بدور كبير
في توعية المواطنين وعملاء بيت
التمويل الكويتي باحكام
الشريعة الاسلامية في المعاملات
المالية وذلك من خلال الرد على
تساؤلاتهم واستفساراتهم
اضافة الى اصدار الفتاوي
الشرعية في شتى المجالات .

وبجانب هذه الهيئة ،
باشرت لجنة داخلية للرقابة

الشرعية مهامها في تفهم ومتابعة تطبيق القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة . وكذلك الاشراف على المنشورات والكتيبات التي يتم اصدارها في مجال شرح المعاملات المالية الاسلامية عامة وتبيان الاسلوب العملي لتطبيقها في بيت التمويل الكويتي .. وتقوم اللجنة بتعميم هذه المعلومات على العاملين في بيت التمويل الكويتي وعلى المتعاملين معه .

الجوانب الاجتماعية والثقافية

لبيت التمويل الكويتي اسهام ملموس في الجوانب الثقافية والاجتماعية وبث الوعي الاسلامي . ففي المجال الثقافي تم اصدار عدد من الكتيبات التي توضح مختلف جوانب المعاملات المالية في الاسلام . كما عقدت ندوات ومحاضرات عديدة خلال العام وتم نشرها وتعميمها عبر وسائل النشر والاعلام المتاحة . كما قام بيت التمويل الكويتي بايفاد عدد من الطلاب في بعثات دراسية خارجية في مختلف التخصصات . وفي الجوانب الاجتماعية يوالي صندوق الزكاة

والخيرات في بيت التمويل الكويتي القيام بتجميع اموال الزكاة والتبرعات وانفاقها في اوجهها الشرعية . كما يقوم بيت التمويل الكويتي بمنح القروض الحسنة بموجب الشروط والاولويات المحددة لها .

حضرات السادة المساهمين الكرام

لقد بلغ إجمالي الميزانية العمومية في ١٩٨٢/١٢/٣١ مبلغ ٥٩٨ر١٣٨ر٧٧٨ دينار مقابل ٣٧٦ر٩٦٩ دينار في ١٩٨١/١٢/٣١ أي بزيادة نسبتها ٥٨٪ .

كما بلغ إجمالي الموجودات ٥٦٨ر٧١٨ر٩٢٩ دينار مقابل ٣٥١ر١٣٤ر٠٥٨ دينار في ١٩٨١/١٢/٣١ أي بزيادة نسبتها ٦٢٪ .

وفي جانب المطلوبات بلغ إجمالي الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية بمختلف أنواعها ٦٨٧ر١١١ر٤٧٣ دينار بزيادة نسبتها ٦٠٪ عن عام ١٩٨١ .

وقد تم خلال عام ١٩٨٢ زيادة رأس المال المصرح به بنسبة ٥٠٪ حيث ارتفع من ١٠ ملايين دينار عام ١٩٨١ إلى ١٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ .

وقد شهدت حقوق المساهمين زيادة كبيرة بلغت نسبتها ٩٧٪ حيث ارتفعت من ٣٨٣ر٠٨٩ر١٨ دينار عام ١٩٨١ إلى ١٧٨ر٦٢٨ر٣٥ دينار عام ١٩٨٢ .

وفي جانب الأصول بلغت جملة الاستثمارات ٢٧٢ر٦٦٣ر٥٤٣ دينار بزيادة نسبتها ١٠٥٪ عن عام ١٩٨١ هذا وقد شهدت الاستثمارات في مختلف المجالات توسعا كبيرا . فقد ازداد تمويل الاعتمادات المستندية وعقود المرافحة بنسبة ١٢٣٪ ليصل جملة إلى ٣٥٠ر٣٣٧ر٢٨ دينار وتوسعت الاستثمارات التجارية بنسبة ١٤٧٪ لتصل جملة إلى ٣٧١٥ر٦٦٥ دينار .

أما الاستثمارات العقارية فقد ازدادت بنسبة ١٠٥٪ لتبلغ جملة ٦٨٧ر١٢٩ر٢٢٥ دينار . كما أن استثماراتنا لدى المؤسسات المالية الإسلامية قد ازدادت بنسبة كبيرة قدرها ١٧٩٪ حيث بلغت جملة هذه الاستثمارات بنهاية عام ١٩٨٢ ، ٤٨٧ر٢٥٣ر٢٧ دينار بالمقارنة مع مبلغ ٤٢ر٠٧٥٢ر٩ دينار عام ١٩٨١ .

هذا وقد بلغت جملة الإيرادات الناتجة عن مختلف الأنشطة ٥٢ر١٠٨ر١٤٤ دينار بزيادة نسبتها ٥٣ر٢٪ عن جملة الإيرادات المحققة عام ١٩٨١ .

وبعد خصم المصاريف والمخصصات المختلفة والبالغة ٦٤٢ر٢١٦ر٦ دينار فقد بلغ صافي

الأرباح المحققة ٥٠٢ر٨٩١ر٤٥ دينار بزيادة نسبتها ٨٣ر٢٪ عن الأرباح الصافية المحققة عام ١٩٨١ والتي بلغت ٢٤٦ر٤٥ر٢٥ دينار .

وقد أمكن تحقيق هذه النتائج الطيبة بفضل الله سبحانه وتعالى بالرغم من الظروف السلبية التي سادت خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٢ .

وقد توزعت الأرباح على الودائع الاستثمارية بالنسب التالية :

- ١ - ودائع التوفير
الاستثمارية ٨٪
- ٢ - الودائع الاستثمارية
محددة الأجل ٦٥ر١٠٪
- ٣ - الودائع الاستثمارية
المستمرة ١٢٪

كما يوصي مجلس الإدارة للجمعية العمومية بالآتي :

- ١ - توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ ،
أي بواقع ١٠٠ فلس لكل سهم .
- ٢ - توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة ٢٥٪ ، أي بواقع ٢٥ سهم لكل عشرة أسهم .

وفقنا الله جميعا للعمل في طاعته ومرضاته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أحمد بزيغ الياسين

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مراقبي الحسابات

إلى حضرات السادة مساهمي
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد فحصنا البيانات المالية لبيت
التمويل الكويتي (شركة مساهمة
كويتية) والمبينة على الصفحات من ٣٢
إلى ٤٢ . لقد شمل فحصنا إجراء
الاختبارات اللازمة للسجلات
المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة
الاخرى التي وجدناها ضرورية ، وقد
حصلنا على جميع المعلومات
والايضاحات التي رايناها ضرورية
لاغراض التدقيق .

للمادة ١٦٤ من قانون الشركات
التجارية ، في رأينا أن بيت التمويل
الكويتي يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة
وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس
الادارة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة
مع ما هو وارد في دفاتر الشركة وأنه
حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع
خلال السنة المالية مخالفات لأحكام
قانون الشركات التجارية أو النظام
الأساسي للشركة على وجه قد يكون له
تأثير سلبي على نشاط الشركة أو
مركزها المالي .

مطلق مزيد المسعود
سجل مراقبي الحسابات رقم - ٨ الكويت
من مطلق المسعود وشركاه

دحمان عوض دحمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين
المعتمدين ببريطانيا
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨ -
الكويت
من مطلق المسعود وشركاه

الكويت في ١٥ يناير ١٩٨٣

في رأينا أن البيانات المالية تعبر
بأمانة ووضوح عن الوضع المالي
للشركة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢
وعن نتائج أعمالها للسنة المنتهية بذلك
التاريخ . في رأينا أيضا أن البيانات
المالية تتفق مع كل ما نص قانون
الشركات التجارية ، والنظام الأساسي
للشركة على وجوب اثباته فيها وفقاً

بيت التمويل الكويتي ش . م . ك .
الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢

١٩٨١ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي	
٥٥ر٣١٦ر٠٢٧	١١٧ر٣٥٣ر٩٥٦	نقد وارصدة لدى البنوك
١٢ر٧١٠ر٧٧٥	٢٨ر٣٣٧ر٣٥٠	تمويل للاعتمادات المستندية وعقود المراهبة
٩ر٧٥٢ر٠٤٢	٢٧ر٢٥٣ر٤٨٧	ودائع استثمارية لدى مؤسسات مالية اسلامية
١٢٦ر٧٦٣ر٠٧٣	١٤١ر٨٨٩ر٢٠٣	مدينون ومدفوعات مقدما (ايضاح ٤)
١٠٩ر٨١٤ر٧٧٥	٢٢٥ر١٢٩ر٦٨٧	استثمارات متاجرة في عقارات (ايضاح ٥)
١ر٥٠١ر٤٩٨	٣ر٧١٥ر٦٦٥	بضاعة في المخازن (ايضاح ٦)
١ر٦٣١ر١٦٠	٦٥٥ر٨٥٧	أعمال انشائية قيد التنفيذ (ايضاح ٧)
<u>٣١٧ر٤٨٩ر٣٥٠</u>	<u>٥٤٤ر٣٣٥ر٢٠٥</u>	مجموع الموجودات المتداولة
٢٣ر٣٧١ر١٥٩	٨ر٤٧٤ر٨٧٧	مدينون متوسطو الاجل
٥ر٩٣٤ر٨٩٦	١٠ر٨٥٤ر١٧٥	استثمارات وموجودات اخرى (ايضاح ٨)
٤ر٣٣٨ر٦٥٣	٥ر٠٥٤ر٦٧٢	موجودات ثابتة (ايضاح ٩)
<u>٣٥١ر١٣٤ر٠٥٨</u>	<u>٥٦٨ر٧١٨ر٩٢٩</u>	مجموع الموجودات
٢٥ر٨٣٥ر٠٤١	٢٩ر٤١٩ر٨٤٩	التزامات العملاء لقاء اعتمادات وكفالات
<u>٣٧٦ر٩٦٩ر٠٩٩</u>	<u>٥٩٨ر١٣٨ر٧٧٨</u>	وحالات مقبولة

ان الايضاحات المرفقة

أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الادارة

١٩٨١	١٩٨٢
دينار كويتي	دينار كويتي
٥٥ر١٨٠ر٧٠٦	٧٠ر٥٠ر٥٠٢
١١٦ر٦٩٢ر٠٣٥	١٨٢ر٧٢٨ر١٦٠
١٠ر٥٥٥ر٠٠٤	١٠ر٢٤٥ر٢٨٣
١١١ر٦٩١ر٦٩٨	٢١٠ر٠٨٧ر٧٤٢
٢٩٤ر١١٩ر٤٤٣	٤٧٣ر١١١ر٦٨٧
١٩ر٩٢٥ر٢٣٢	٢٥ر٥٧٠ر٧١٢
١٩ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٢ر٩١٢ر٢٥٠
	١٠ر٤٩٦ر١٠٢
٣٣٣ر٠٤٤ر٦٧٥	٥٣٣ر٠٩٠ر٧٥١
٩ر٥٦٧ر٧٣٠	١٤ر٩٦١ر٠١٩
٣ر٨٧٣ر٧٧٢	١٢ر٧٩٠ر٩٧٦
٤ر٦٤٧ر٨٨١	٧ر٨٧٦ر١٨٣
١٨ر٠٨٩ر٣٨٣	٣٥ر٦٢٨ر١٧٨
٣٥١ر١٣٤ر٠٥٨	٥٦٨ر٧١٨ر٩٢٩
٢٥ر٨٣٥ر٠٤١	٢٩ر٤١٩ر٨٤٩
٣٧٦ر٩٦٩ر٠٩٩	٥٩٨ر١٣٨ر٧٧٨
=====	

بدر عبد المحسن المخيزيم
العضو المنتدب والمدير العام

سابات جارية
سابات الاستثمار المطلقة (ايضاح ١٠)
سابات التوفير الاستثمارية
:ائع استثمار محددة الاجل
:ائع الاستثمار المستمرة
بموقع الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار
نئون ومصاريف مستحقة (ايضاح ١١)
صة المودعين المستثمرين في صافي الربح (١٢)
صة رأس المال المساهم به في صافي الربح (١٨)
بموقع المطلوبات المتداولة
لوق المساهمين
رأس المال المساهم به (ايضاح ١٣)
احتياطي قانوني (بضمنه علاوة اصدار بمبلغ
٥٤ر٣٢٨ر٤ د.ك.) (ايضاح ١٤)
احتياطي عام (ايضاح ١٥)
بموقع حقوق المساهمين
بموقع المطلوبات وحقوق المساهمين
امات لقاء اعتمادات وكفالات وحالات مقبولة
نيابة عن العملاء

كل جزءاً من هذه البيانات المالية

حساب الأرباح والخسائر وبيان التوزيع للسنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢
الإيرادات

١٩٨١
دينار كويتي

١٩٨٢
دينار كويتي
إيضاح

١٥٦٩٩٨٥ر	٣٣٥٨٣٠٤ر
٢٩٩١٦٠٤٩ر	٤٥٠٣٩٦٠٩ر
١٩١٦٧٩١ر	٢٣١١٨١٠ر
٦١١٦١٣ر	١٣٩٨٤٢١ر
<u>٣٤٠١٤٣٨ر</u>	<u>٥٢١٠٨١٤٤ر</u>
٣٢٣٤٨٧٤ر	٥٠٨١٢٦٥ر
٢٠٨١٦٨٧ر	٣٤٢٧١٣ر
٣٤٢٦٧٦١ر	٩٧٠٠٧٧ر
٢٢٥٨٧٠ر	(١٧٧٧٧٣ر)
<u>٨٩٦٩١٩٢ر</u>	<u>٦٢١٦٦٤٢ر</u>
٢٥٠٤٥٢٤٦ر	٤٥٨٩١٥٠٢ر
٢٥٠٤٥٢٥ر	٤٥٨٩١٥٠ر
٢٥٠٤٥٢٥ر	٤٥٨٩١٥٠ر
١٧٧٠٣٦ر	٤١٩٥٠٥ر
٨٠٠٠٠ر	٨٠٠٠٠ر
١٩٠٠٠٠ر	٣٢٩١٢٢٥٠ر
٤١٠٠١٦ر	١٣٠٦٦٩٤ر
٣٦٩١٤٤ر	١٩٩٤٧٥٣ر
<u>٢٥٠٤٥٢٤٦ر</u>	<u>٤٥٨٩١٥٠٢ر</u>

العمليات المصرفية
ارباح من الاستثمارات العقارية
والتجارية والانشائية
ايراد ايجارات
ايرادات اخرى

المصاريف

ادارية وعامة
مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات
مخصص عام للديون المعدومة والمشكوك في
تحصيلها
مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة
والخسائر
المتوقعة عن عقود غير منتهية انتفت الحاجة إليه

صافي ربح السنة

بيان توزيع صافي الربح
احتياطي قانوني
احتياطي عام
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
مكافأة أعضاء مجلس الادارة
حصة المودعين المستثمرين في
صافي الربح
حصة الاحتياطيات في صافي الربح
حصة رأس المال المساهم به في
صافي الربح

١٤
١٥
١٦
١٢
١٧
١٨

إيضاحات حول البيانات المالية

٣١ ديسمبر ١٩٨٢

١ - التأسيس

إن بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية أسست في الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي .

٢ - النشاط

إن الأنشطة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي تتضمن توفير الخدمات المصرفية ، شراء وبيع العقار وأنشطة تجارية أخرى بما فيها تنفيذ المشاريع بالنيابة عن أطراف أخرى . إن جميع الأنشطة تتم وفقاً للمبادئ والتعاليم الإسلامية المبنية على غير أساس الربا سواء في صورة فوائد أو أية صورة أخرى .

٣ - السياسات المحاسبية الهامة

أ - المرف المحاسبي

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية .

ب - العملات الأجنبية

١ - يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي والأسعار السائدة بتاريخ المعاملة ، وقد أدرجت نتائج العمليات في حساب الأرباح والخسائر .

٢ - يجري تحويل الموحودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في نهاية السنة بالأسعار السائدة بتاريخ الميرانية العمومية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل في حساب الأرباح والخسائر .

ج - الاستهلاك

لا يؤخذ استهلاك على الأراضي ملك حر ، أما تكلفة الموجودات الثابتة الأخرى فتستهلك بأقساط متساوية على مدى العمر الانتاجي المتوقع للأصل .

د - استثمارات متاجرة في عقارات

أظهرت الاستثمارات بسعر التكلفة وتقدير مجلس الإدارة لسعر السوق أيهما أقل على أساس إجمالي قيمة الاستثمارات .

هـ - البضاعة

تقوم البضاعة بسعر التكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل بعد أخذ مخصصات كافية لتغطية المواد المتقادمة وبطيئة الحركة ، وتحدد التكلفة على أساس تكلفة الوحدة الفعلية .

و - أعمال إنشائية قيد التنفيذ

تقوم الأعمال الإنشائية قيد التنفيذ بالتكلفة المباشرة ناقصاً مخصصات لأي خسائر محتملة ودفعات مرحلية مستلمة على الحساب ، وتتضمن التكلفة المواد والاجور المباشرة .

ز -

إيرادات العقود والمعاجرة بالعقار

١ (إن مبيعات العقار تتم على أساس البيع النقدي والبيع بالأجل . إن الأرباح الناتجة من جميع مبيعات العقار تؤخذ بالكامل بتاريخ اتمام البيع .

٢ (تؤخذ إيرادات العقود الانشائية طويلة الأجل على أساس طريقة « الانجاز الكامل للمشروع » ويؤخذ مخصص لاجمالي مبلغ الخسائر المتوقعة على العقود غير المنتهية في نفس السنة التي تحدث فيها مثل تلك الخسائر .

ح - مدينون

إن المبالغ المدينة المستحقة من العملاء قد أدرجت تحت البنود الملائمة في الميزانية العمومية بعد خصم مخصص عام للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها .

إن المدينين متوسطي الأجل هي تلك الديون التي تستحق بعد ١٢ شهرا أو أكثر من تاريخ الميزانية العمومية .

ط -

مكافأة إنهاء الخدمة للموظفين

تحتسب مكافأة إنهاء الخدمة للموظفين حسب مدة الخدمة المتراكمة . لكل موظف وذلك وفقا لأحكام قانون العمل الكويتي .

٤ - مدينون ومدفوعات مقدما

١٩٨١ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي	
١٢٩ر٢٤٢ر٤٠٢	١٤١ر٧٨٢ر٠١١	مدينون (عقار ، سلع ، إنشاءات)
١ر٣٢٢ر٧٠٠	٤ر٨٨٣ر٨٣٦	مدينون آخرون
٣٩١ر١٣٣	٤٤٠ر٩١٩	مصاريف مدفوعة مقدما
<hr/>	<hr/>	
١٣٠ر٩٥٦ر٢٣٥	١٤٧ر١٠٦ر٧٦٦	
(٤ر١٩٣ر١٦٢)	(٥ر٢١٧ر٥٦٣)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
<hr/>	<hr/>	
١٢٦ر٧٦٣ر٠٧٣	١٤١ر٨٨٩ر٢٠٣	
=====	<hr/>	

٥ - استثمارات متاجرة في عقارات

١٩٨١ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي	
٢٣ر٩٥٠ر٧١٧	١١٣ر٤٢٤ر٤٩١	مبانسي
٤٤ر٤٠٦ر٩٨٥	٣١ر٩٣٣ر٥٠٥	قسائم
٣٥ر٢٧٦ر٠٩٣	٦٩ر٠٣٧ر٩٣٦	أراضي غير منظمة
٩ر٧٢٩ر٨٩٩	١٤ر٢٨٢ر٦٧٤	سندات عقار
<hr/>	<hr/>	
١١٣ر٣٦٣ر٦٩٤	٢٢٨ر٦٧٨ر٦٠٦	
(٣ر٥٤٨ر٩١٩)	(٣ر٥٤٨ر٩١٩)	مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات
<hr/>	<hr/>	
١٠٩ر٨١٤ر٧٧٥	٢٢٥ر١٢٩ر٦٨٧	
=====	<hr/>	

في رأى مجلس الادارة أن القيمة السوقية
للإستثمارات المبينة أعلاه على أساس
إجمالي ، لا تقل عن صافي المبلغ
المبين أعلاه .

٦ - بضاعة في المخازن

١٩٨١	١٩٨٢	
دينار كويتي	دينار كويتي	
١٦٥٨٢٣٩	٣٧٥٥٢٦٣	سيارات
١٩١٣٨	٣٢٠٠	مواد غذائية
٥٠٦٣١	٧٣١٧٦	قطع غيار
٢٥١٢٦٣	١٨٤٠٢٦	بضاعة في الطريق
<hr/>	<hr/>	
١٩٧٩٢٧١	٤٠١٥٦٦٥	
(٤٧٧٧٧٣)	٣٠٠٠٠٠	مخصص بضاعة متقدمة وبطيئة الحركة
<hr/>	<hr/>	
١٥٠١٤٩٨	٣٧١٥٦٦٥	
=====		

٧ - أعمال إنشائية قيد التنفيذ

	٩٠٢٣٤٣	
	(٢٤٦٤٨٦)	
١٧٤١٣٣١		مصاريف عقود غير منتهية
(١١٠١٧١)		دفعات مرحلية مستلمة على الحساب
<hr/>	<hr/>	
١٦٣١١٦٠	٦٥٥٨٥٧	
=====		

٨ - استثمارات وموجودات أخرى

		شركات زميلة وتابعة
		- استثمارات
		- حسابات جارية
١٤٢٢١٠	١٦٩٠١٦٤	شراكة محاسبة في عقارات
	١١٥٠٠٠٠	شراكة محاسبة في أنشطة تجارية
٢٢٧٥٠٠	٢٢٥٦٩٩	بعد خصم المخصص
		مشروع المثلث
٧٩١٦٢٨	١٠٧٠٤٤٢	
٣٧٧٣٤٩٨	٦٨١٧٨٧٠	
<hr/>	<hr/>	
٥٩٣٤٨٩٦	١٠٨٥٤١٧٥	
=====		

٩ - الموجودات الثابتة

يقدر العمر الإنتاجي للموجزات الثابتة لغرض احتساب الإستهلاك على النحو التالي :

عقارات مستأجرة ٢٠ سنة
أثاث وتركيبات ٣ سنوات
آلات ومعدات ٣ سنوات
سيارات ٣ سنوات

أرض ملك حر	عقارات مستأجرة	أثاث وتركيبات	آلات ومعدات وسيارات	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
التكلفة				
في ٣١ ديسمبر ١٩٨١	٣٩٧٨٠٠٠ ر	٤٣٢٠٢٤٩ ر	٤٨٧٠١٦ ر	٤٨٩٧٢٦٥ ر
للاضافات خلال السنة	-	٨١٣٣٧ ر	٣٥٩٠٣٨ ر	٦٥٠٣٠٨ ر
للمستبعديات خلال السنة	-	-	(٢٠٠٠) ر	(٢٠٠٠) ر
مشروع قيد التنفيذ	٤٠٤١١٥ ر	-	-	٤٠٤١١٥ ر
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢	٤٣٨٢١١٥ ر	٥١٣٠٥٨٦ ر	٨٤٤٠٥٤ ر	٥٩٤٩٦٨٨ ر
الاستهلاك				
في ٣١ ديسمبر ١٩٨١	-	٢٥١٨٣٣ ر	٣٠٦٧٧٩ ر	٥٥٨٦١٢ ر
للسنة	-	١١٩٩٨٧ ر	٢٠٧٤٨٤ ر	٣٣٨٤٠٤ ر
للمستبعديات	-	-	(٢٠٠٠) ر	(٢٠٠٠) ر
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢	-	٣٧١٨٢٠ ر	٥١٢٢٦٣ ر	٨٩٥٠١٦ ر
صافي المبالغ الدفترية				
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢	٤٣٨٢١١٥ ر	١٤١٧٦٦ ر	٣٣١٧٩١ ر	٥٠٥٤٦٧٢ ر
في ٣١ ديسمبر ١٩٨١	٣٩٧٨٠٠٠ ر	١٨٠٤١٦ ر	١٨٠٢٣٧ ر	٤٣٣٨٦٥٣ ر

١٠ حسابات الاستثمار المعلقة

إن جميع ودائع الاستثمار هي لفترة سنة واحدة ، إن وديعة الاستثمار المعلقة المستمرة تجدد تلقائياً عند تاريخ استحقاقها لفترة مماثلة مالم يخطر العمل الشركة بعدم رغبته في التجديد

خطياً قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق . إن حسابات الودائع والتوفير تخول بيت التمويل الكويتي حق استثمارها وتتسلم أو تتحمل حصة من الأرباح أو الخسائر المحققة وبالنسبة التي تحددها الإدارة في نهاية كل سنة .

١١ — دائنون ومصاريف مستحقة

دائنون
دفعات مستلمة مقدما
مصاريف مستحقة

١٩٨٢	١٩٨١
دينار كويتي	دينار كويتي
٢١٤٦٨٥٧٤	١٤٩٥٦٩٥٥٠
٣٢٨٣١٠٧	٤٩٤١٠٦٠
٩٩٤٨١٠	٥٢٧٦٢٢
<u>٢٥٥٧٠٧١٢</u>	<u>١٩٩٢٥٢٣٢</u>

١٢ — حصة المودعين المستثمرين

في صافي الربح

وفقا لقرارات مجلس الادارة فقد احتسبت حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح على النحو التالي :

١٩٨٢	١٩٨١
دينار كويتي	دينار كويتي
٣٢٩١٢٢٥٠	١٩٠٠٠٠٠٠
<u>٣٢٩١٢٢٥٠</u>	<u>١٩٠٠٠٠٠٠</u>

حسابات التوفير الاستثمارية
ودائع استثمار محددة الأجل
ودائع الاستثمار المستمرة

١٩٨٢	١٩٨١
٨٪	٩٪
٦٥٪	١٢٪
١٢٪	١٣٪

١٣ - رأس المال المساهم به

١٩٨٢
دينار كويتي

١٩٨١

دينار كويتي

المصرح به والمصدر ١٥٠٠٠٠٠ (١٩٨١ -

٩٨٤٣ر٨٤٠) سهم قيمة كل سهم دينار كويتي واحد ١٥٠٠٠٠٠٠٠ ٩٨٤٣ر٨٤٠

=====

٩٥٦٧ر٧٣٠

=====

١٤ر٩٦١ر٠١٩

المكتتب به والمخصص والمدفوع بالكامل

بعلاوة اصدار قدرها ٢ دينار كويتي
للسهم الواحد منها ٣٨ر٩٨١ سهما لم
يكتتب بها . إن علاوة الاصدار قد تم
ترحيلها الى حساب الإحتياطي
القانوني .

زيد رأس المال المصرح به خلال
السنة بمقدار ١٥٦ر١٦٠ر٥ سهم
ليصبح ١٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي
وذلك بإصدار ١٥٢ر٩٥٣ر٢ أسهم
منحة و ٢٠٣ر٢٠٠٨ر٢ أسهم نقدية

١٤ - الإحتياطي القانوني

١٩٨٢
دينار كويتي

١٩٨١

دينار كويتي

الرصيد في بداية السنة
علاوة اصدار أسهم
المحول هذه السنة

١ر٣٦٩ر٢٤٧

٣ر٨٧٣ر٧٧٢

٤ر٣٢٨ر٠٥٤

٢ر٥٠٤ر٥٢٥

٤ر٥٨٩ر١٥٠

٣ر٨٧٣ر٧٧٢

=====

١٢ر٧٩٠ر٩٧٦

الرصيد في نهاية السنة

ان توزيع باقي الإحتياطي قاصر على
المبلغ المطلوب لتوزيع أرباح على
المساهمين لا تزيد عن ٥ ٪ من رأس
المال في السنوات التي لا تسمح فيها
الأرباح الصافية المتراكمة للشركة
بتأمين هذا الحد .

وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية
والنظام الأساسي للشركة استقطعت
عشرة في المائة من صافي ربح السنة
وحولت لحساب الإحتياطي القانوني .
ان علاوة الإصدار الناتجة من أسهم
زيادة رأس المال غير قابلة للتوزيع .

١٥ - الاحتياطي العام

١٩٨٢	١٩٨١
دينار كويتي	دينار كويتي
٤٦٤٧٨٨١ر	١٤٣٤٢٨٤ر
(٢١٣٠٤١ر)	(٧٠٠٨٨ر)
(٢٩٥٣١٥٢ر)	-
٤٥٨٩١٥٠ر	٢٥٠٤٥٢٥ر
١٣٠٦٦٩٤ر	٤١٠ر١٦
٤٩٨٦٥١ر	٣٦٩ر١٤٤
٧٨٦٧١٨٣ر	٤٦٤٧٨٨١ر

ربح السنة وحولت لحساب الاحتياطي العام . ليست هناك قيود على توزيع هذا الاحتياطي .

الرصيد في بداية السنة
الزكاة المدفوعة خلال السنة
أسهم منحة
المحول من أرباح السنة
حصة الاحتياطيات في صافي
الأرباح (ايضاح ١٧)
حصة رأس المال في صافي
الأرباح (ايضاح ١٨)

الرصيد في نهاية السنة

وفقا لأحكام النظام الأساسي للشركة
استقطعت عشرة في المائة من صافي

١٦ - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

احتسب المخصص العائد لمؤسسة
الكويت للتقدم العلمي على النحو
التالي :

صافي ربح السنة

١٩٨٢	١٩٨١
دينار كويتي	دينار كويتي
٤٥٨٩١٥٠ر	٢٥٠٤٥٢٥ر
٣٢٩١٢٢٥٠ر	٢٥٠٤٥٢٥ر
٣٧٥٠١ر٤٠٠	٢١٥٠٤٥٢٥ر
٨٣٩٠ر١٠٢	٣٥٤٠ر٧٢١
٤١٩٥٠٥ر	١٧٧ر٠٣٦

ناقصا : المحول إلى الاحتياطي القانوني
حصة المودعين في صافي الربح

صافي الربح الخاضع للمخصص

٥ % من صافي الربح الخاضع للمخصص

١٧ حصة الاحتياطيات في صافي

الربح

حيث أن أرصدة الإحتياطي القانوني والإحتياطي العام تدخل ضمن الاموال المستثمرة فإنها تستحق حصة من صافي الربح أو الخسارة في نهاية العام بذات النسبة التي يحصل عليها رأس المال . وقد أضيفت هذه الحصة للإحتياطي العام .

١٨ حصة رأس المال المساهم به

في صافي الربح

احتسبت حصة رأس المال في صافي

ربح السنة بمعدل ١٣٣٣٪

(١٩٨١ - ١٥ ٪) وذلك على النحو

التالي :

١٩٨١	١٩٨٢
دينار كويتي	دينار كويتي
٣٦٩١٤٤	١٩٩٤٧٥٣
(٣٦٩١٤٤)	(٤٩٨٦٥١)
<hr/>	<hr/>
=====	١٤٩٦١٠٢

على رأس المال المدفوع

المحول الى حساب الاحتياطي العام

(ايضاح ١٥)

يوصي مجلس الادارة الجمعية العمومية بدفع حصة نقدية من مقسوم الأرباح بنسبة ١٠ ٪ وتحويل الزيادة إلى الاحتياطي العام .

١٩ التزامات طارئة

كانت هناك في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢
التزامات طارئة لقاء رأس مال غير

مستدعى في شركات زميلة قدره
٧٨٧١٨٠ دينار كويتي (١٩٨١ -
٣٧٣٢٩٠ دينار كويتي) .

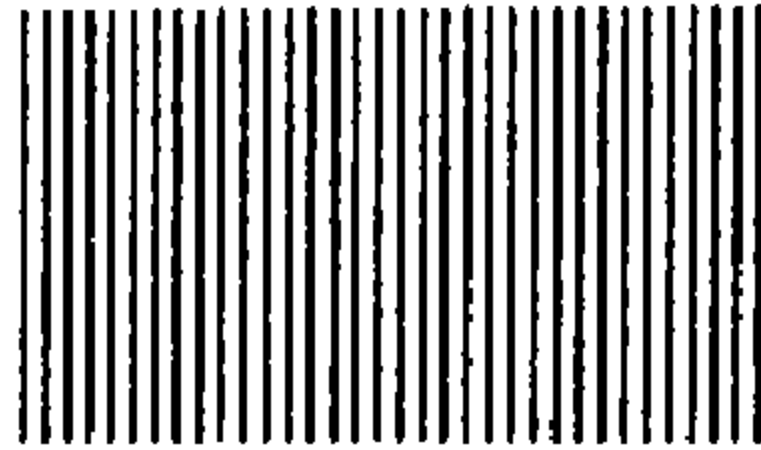
٢٠ - التزامات رأسمالية

٢٥٠٠٠ر٢٢ دينار كويتي) .

ضادق مجلس الادارة على اتفاق
رأسمالي مستقبلي لم يدرج في هذه
البيانات المالية يبلغ ٢٥٠٠٠ر٢٥
دينار كويتي (١٩٨١ -

٢١ - أرقام المقارنة

جرى تعديل بعض أرقام المقارنة لعام
١٩٨١ لتتفق مع تبويب بنود السنة
الحالية .



الموزعون المعتمدون
لمجلة

المسلم المعاصر

● الموزعون المعتمدون

- مصر : مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .
تونس : الشركة التونسية للتوزيع • شارع قرطاج — تونس .
المغرب : الشركة الشرفية للتوزيع والصحف ص ب ٦٨٣ الدار البيضاء .
باقي دول العالم العربي : الشركة العربية للتوزيع ص ب ٤٢٢٨ بيروت .
المملكة المتحدة : دار الرعاية الإسلامية — لندن .
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا : منشورات العصر الحديث
آن آربر متشجان .

● الأعداد السابقة

- لبنان : الشركة المتحدة للتوزيع ص ب ٧٤٦٠ — ١١ بيروت .
مصر : دار حراء ٣٣ شارع شرف القاهرة .
الكويت : دار البحوث العلمية ص ب ٢٨٥٧ الصفاة الكويت .
تونس : مكتبة الجديد ٧ مكرر شارع باب بنات تونس .

● الاشتراكات

- كافة الاشتراكات الحكومية والفردية تكون مباشرة مع الناشر
دار البحوث العلمية ص ب ٢٨٥٧ الصفاة — الكويت

al-muslim al-mu'asir

THE CONTEMPORARY MUSLIM

Vol 9
No 35

Rajab 1403
Sha'bān
Ramadān

May 1983
June
July